

تأليف

السيد العلامة

محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري

المولود سنة ١٢٤٨ هـ والمتوفى سنة ١٣٠٨ هـ

رحمه الله تعالى

الجزء الأول

إصدارات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

إدارة الشؤون الإسلامية

دولة قطر




الدين الخالص

إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر
الطبعة الأولى / ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة
إدارة الشؤون الإسلامية

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

عوداً على بدء

نواصلُ المسيرةَ في ظل قيادة حكيمة، ترى تراث الأمة أمانة، وجديرة بالعناية والرعاية، كانت هذه المجموعة من

مطبوعات الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ـ رحمه الله ـ

حيث طبعت متلاحقة على نفقته الخاصة، كسائر مطبوعاته التي أتحف بها العالم الإسلامي كله، وها نحن نقدمها متوافقة، تجديداً للصلة، في مساراتها الأربعة:

الأول: «الدين الخالص».

معالم التوحيد، مؤسسةٌ على النصوص الخالدة من الكتاب والسنة، إنه الدين في صورته الحقيقية.

الثاني: «التاج المكلل من مآثر الطراز الآخر والأول».

تراجم جملة من علماء الإسلام الأعلام الهداة الأئمة، مآثر واضحة، فضائل لائحة، مناقب سائرة.

الثالث: «الموعظة الحسنة بما يُخطب في شهور السنة».

نماذج فاعلة بكلماتها الجميلة للخُطب كافة، بدايةً من خُطبة الجمعة،

والعيدين، والاستسقاء، والكسوف والخسوف، حيث المناسبة، مع ذكر الأحكام الشرعية المتعلقة، فجاء الكتاب حافلاً مهماً في بابه.

الرابع: «رحلة الصديق إلى البلد العتيق».

صورة شائقة لهذه الرحلة المباركة، من الهند على ظهر سفينة، وصولاً إلى جدة، ومن ثم إلى مكة المكرمة، مع ذكر الأحكام الخاصة بالحج والعمرة والزيارة، وأحكام وفضائل مكة والمدينة، جامعة بين المتعة بذكر جملة مما وقع له من حوادث أثناء الرحلة، وتلك الروح العلمية. لهذا كله وقع الاختيار عليها بعد نصف قرنٍ من نشرتها الأولى.

حيثُ عهدت إدارة الشؤون الإسلامية إلى **دار النوادر** لصاحبها **نور الدين طالب** للعمل عليها لإخراجها في حلتها الجديدة، وفق خطة علمية، تلخصت في الآتي:

١ـ إعادةُ تنضيد الكتب على أفضل وأرقى البرامج الطباعة الحالية.

٢ـ تصحيح الكتب بما ورد فيها من أخطاء مطبعية سابقة، وقد بلغت مئات الأخطاء.

٣ـ كتابةُ الآيات القرآنية بالرسم العثماني، منقولة من المصحف الشريف، إضافة إلى عزوها عقب الآية بين معكوفتين.

٤ـ ضبطُ النصوص المهمة والمشكلة بالشكل الضروري، كالأحاديث النبوية الشريفة، وأبيات الشعر، وغريب اللغة.

٥ـ إعادةُ تقسيم الكتاب، وتفصيل فقراته، بما يتناسب مع سهولة تناوله وقراءته.

٦ـ وضعُ علامات الترقيم المناسبة للنص، حتى يخرج نصاً صحيحاً من حيث اللغة والإعراب.

وإنا لنرجو الله تعالى أن يكون في عملنا هذا الإفادةَ لطلبة العلم وأهله.

وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

إدارة الشؤون الإسلامية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، حمداً يليق بشأنه العلي الرفيع مسعوداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في الخلق والأمر شهادة من لا يتخذ من دونه سبحانه معبوداً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي بعثه إلى الخلق كافة، وأرسله للعالمين رحمة، أَكْرِمْ به مرسلاً مبعوثاً أعطي مقاماً محموداً، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وحملة علومه وأولياء أمته صلاة مباركة عليها ولها وفيها وسلاماً مرضياً مشهوداً.

أما بعد: فيقول الإنسان الضعيف، المكلف الحنيف، عبدُ الله ورقيقه وابن عبده وأمته، عفا الله عنه كل خطأ ونسيان، وما استكره عليه من جهة أي إنسان:

هذا كتاب ناطق ببيان ما دلت عليه كلمة الإخلاص، والتوحيد، وأفهمَتْه من رد أنواع الضلال من الشرك، والبدعة، والتقليد، وهي التي جعلها إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ كلمة باقية في عقبه موصلة أصحابها إلى دار السلام.

طالما كان يخطر لي بالبال أن أحرر في تيك الدلائل صحيفة كاملة، وأحبر لتلك المسائل رقيمة حافلة.

ولكن يعوقني الزمان الحاضر الحائز للفتن عن البلوغ إلى هذا المرام، ولا يساعدني الدهر الماشي على خلاف المراد على سلوك هذه السبل، سبل السلام.

وكنت دائماً بالمرصاد، لانتهاز الفرص تحصيلاً لهذه البغية على ما يراد، إلى

أن وجدت بحمد الله، وحسن توفيقه فرصة نَزِرَةً[1] اختطفتها من أيدي آناء الليل والنهار، وزماناً يسيراً سرقته من حركات الفلك المحدد الدوار، مع هجوم الأشغال، وتشتت البال من كثرة الأسقام والاعتلال، واختلاف الرجال.

فجعلتها وقتاً لزبر[2] هذا المرقوم على سبيل الارتجال، وجناح الاستعجال، بالتفصيل والإجمال.

فجمعت حسبما تمكنت، وقدرَ ما تحصلت آياتٍ بينات، وأحاديثَ شريفات وردتْ في إثبات التوحيد، ونَفْيِ الإشراك، واتباع السنة، ورد البدعات، مع تفسيرها الذي أذعن له سلف الأمة، وأئمتها بالتلقي، والقبول، ضامًّا إليها من مقالات أهل العلم المتقدمين منهم والمتأخرين ما وقفت عليها، جامعاً لأشتات هذه الأبواب المتفرقة في الدواوين المؤلفة إليها.

فجاء بحمد الله أجمعَ ما جُمع في هذا العلم.

وظني أن هذا المجموع ـ مع كونه شذر مذر؛ لفقد ترتيبه المتقن، وعدم تهذيبه المستحسن ـ عزيزُ الوجود في بابه، خطيب الخطباء في مسجد التوحيد ومحرابه.

يا هذا! هذه صحائف العلماء المشهورين المختصرةُ منها، والمطولةُ بين يديك، وهاتيك السياقات العريضة، والبطاقات الوجيزة بين ظهرانيك.

انظر فيها، وارجع إليها، تجدْها لا تبلغ هذا الكتاب، ولا أدنى مداه، ولا تساوي شيئاً منه، بل لا تحكي أيسر هداه.

إذا تأملت في هذا الرقيم صدَّقت ما قلتُ لك.

وإذا رقيت على سُلَّمِ تحقيقه، صعدت ـ إن شاء الله ـ إلى أوج الفلك.

وقلتَ: ﴿ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.

إن كنتَ ممن احتظى بإيثار الحق على الخلق الباطل، وعاد جيدُ فهمك

---

(١) نزرة: أي: قليلة، كما في «القاموس».

(٢) لزبر: أي: لكتابة هذا الكتاب.

الصحيح عن أغلال الضلال عاطل، وإلا، فكم يتلى القرآن الكريم بين ربوعك، وكم تدرس هذه السنة المطهرة في مطاوي أسبوعك، وأنت لا تبالي لها بالاً، ولا تخاف من غفلتك وإعراضك عنها وبالاً، بل ولا تلين لها جلود أحد من الأقربين والأبعدين، مع أنهم يدَّعون الإسلام، وظنوا أنهم من زمرة المسلمين المؤمنين.

فيالله العجب من قوم ضربوا كسباً للعلوم في الأغوار والأنجاد أكبادَ المطايا والخيول، ورهطٍ أدركوا من دقائق الفنون كل معروف ومجهول، ومحسوس ومعقول، لكنهم عن درك الحقائق القرآنية العليا والدقائقِ الحديثية الحسنى بمعزل، حيث يعترفون بجهلهم لها، وعجزهم عنها.

وفي هذا عبرة بالغة للمعتبرين، ممن يعرف مدارك الدين، ويخاف يوماً يقوم الناس فيه لرب العالمين.

ومن ثم تراهم قد وقعوا من الشرك في حَيْصَ بَيْص، وأجابوا من البدع بـ«نعم» لإبليس.

فهذا السِّفر جاءك نذيراً للمشركين، وبشيراً للمسلمين، يقود أهل الإيمان إلى إخلاص التوحيد المفيد، ويقيهم عن الاقتحام في النار القائلة: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ.

فمن كان شحيحاً بدينه، حريصاً على يقينه، فعليه أن يصرف ساعةً يسيرةً من أوقاته الشريفة في الخوض في هذا الكتاب، ومبانيه، ويتخذ زاداً كافياً وافياً شافياً لآخرته من محاسن معانيه، فعسى الله أن يهديه إلى اجتياز الصراط المستقيم، وينقذه برحمته الواسعة عن التهافت في نار الجحيم.

إنْ أريدُ من جمعِ هذا إلا الإصلاحَ، وفلاحَ الأشباح التي فيها تلك الأرواح، وما توفيقي إلا بالله.

اللهم أصلحْ لي شأني كلَّه أولاً، وشأنَ أخلافي، ومن انتفع بهذا الكتاب ثانياً؛ فإنه لا مانع لما أعطيت، ولا رادَّ لما قضيت.

وهل يتمكن أحد من السلامة من البلوى إلا من وفقه الله بإيثار الحق على الخلق، واختيار التقوى؟

ومن ذا الذي يوفق أحداً بالخير، والطاعة إلا الله ـ سبحانه وتعالى ـ؟.

فاجعل اللهم توفيقك الحقَّ لنا طريقاً، ولا تجعل هذا، ولا ذاك علينا وبالاً.

وحيث إن هذا المجموع اشتمل على نصيبين:

نصيب في بيان إثبات التوحيد، ونفي الشرك بجميع أنواعه، والأصناف.

ونصيب في التحريض على اتباع السنة، ورد البدعات بأقسامها والأطراف، وكان غاية في باب إخلاص التوحيد لله رب العالمين، والاجتناب عن الإشراك، والبدع تمحيضاً للدين عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، سميته: «**الدين الخالص**»، مقتبساً اسمه من قوله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣].

خلصنا الله، وعقبنا وجميعَ المسلمين من شَرَكِ الإشْراك، وحلاَّنا بحلى التوحيد الخالص المحض الصرف مع صحيح الإدراك، فما ذلك بعزيز عليه ـ عز وجل ـ، وخير الكلام ما قلَّ ودلَّ.

* * *

النَّصِيبُ الأَوَّلُ

في بيان إثبات التوحيد، ونفي الإشراك

وهو معنى: أشهد أن لا إله إلا الله

وفيه أبواب مفتحة لمن يريد الدخول فيها على وجه الصدق والصواب.

باب
في الآيات القرآنية الدالة على توحيد الله تعالى

وإن كان إخلاصُ التوحيد لله ـ عز وجل ـ، وقطعُ علائق الشرك ـ كائنة ما كانت ـ لا يحتاج لأن يُنَقَل فيه أقوالُ الرجال، أو يستدل عليه بالأدلة، فإنه ؤالأمر الذي بعث الله لأجله رسله، وأنزل فيه كتبه، وفي هذا الإجمال ما يغني عن التفصيل، ومن شكَّ في هذا، فعليه بالتفكر في القرآن الكريم، فإنه سيجده من أعظم مقاصده،وأكبر موارده، فإن عجز عن ذلك، فلينظر في سورة من سوره.

فإن قلتَ: أريد منك مثالاً لأقتدي به، وأمشي على طريقته، وأهتدي إلى التفكر الذي أرشدتني إليه بتقديم النظر فيه.

فنقول: هانحن نقرب لك المسافة، ونسهل عليك ما استصعبته، ثم نذكر لك بعض آيات الكتاب العزيز على الترتيب القرآني، ونبدأ هاهنا بما بدأ الله به في كتابه.

فاعلم: أن فاتحة الكتاب العزيز التي يكررها كل مسلم في كل صلاة مرات، ويفتتح بها التالي لكتاب الله، والمتعلم له، فيها الإرشاد إلى إخلاص التوحيد في ثلاثين موضعاً:

الأول: قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]؛ فإن علماء المعاني والبيان ذكروا أنه يقدر المتعلق متأخراً ليفيد اختصاص البداية باسم الله تعالى لا باسم غيره.

وفي هذا المعنى ما لا يخفى من إخلاص التوحيد.

الثاني، والثالث: الاسم الشريف؛ أعني لفظ: «الله» ـ عز وجل ـ، فإن مفهومه ـ كما حققه علماء هذا الشأن ـ الواجبُ الوجود، المختصُّ بجميع المحامد، فكأن في هذا المفهوم إشارتين إلى إخلاص التوحيد:

إحداهما: تفرده بوجوب الوجود.

وثانيتهما: اختصاصه بجميع المحامد.

فاستفيد من الاسم الشريف الذي أضيف إليه لفظ: «اسم» هذان الأمران.

الرابع: تحلية ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ باللام؛ فإنها من أدوات الاختصاص، سواء كانت موصولة كما هو شأن آلة التعريف إذا دخلت على المشتقات، أو لمجرد التعريف، كما يكون إذا دخلت على غيرها من الأسماء والصفات.

وقد أوضح هذا المعنى أهلُ البيان بما لا مزيد عليه.

الخامس: اللام الداخلة على قوله: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾، والكلام فيها كالكلام في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾.

السادس: اللام الداخلة على قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، فإنها تفيد أن كلَّ حمد له، ومقصورٌ عليه، لا يشاركه فيه غيره، وفي هذا أعظم دلالة على إخلاص توحيده.

السابع: لام الاختصاص الداخلة على الاسم الشريف.

فإن مقتضى هذا أنه لا حمد لغيره أصلاً، وما وقع منه لغيره، فهو في حكم العدم.

وقد تقرر أن الحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري لقصد التعظيم، فلا ثناء إلا عليه، ولا جميل إلا منه، ولا تعظيم إلا له.

وفي هذا من أدلة إخلاص التوحيد ما لا يُقَادَرُ قدره، ولا يبلغُ مداه، وما ليس عليه بمزيد.

الثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر: قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾.

فإن لفظ: «الرب» باعتبار معناه اللغوي مشعرٌ أتمَّ إشعار بإخلاص توحيدهَ، هذا باعتبار معناه الإفرادي دون الإضافي.

ثم في معناه الإضافي دلالة أخرى، فإن كونه: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ يدل على ذلك أبلغ دلالة.

ثم في لفظ: «العالمين» معنى ثالث؛ فإنه قد تقرر لغةً وشرعاً: أن «العالم» هو: اسم لمن عدا اللهَ ـ عز وجل ـ، وسواه، فيدخل في هذا كل شيء غير الله سبحانه، فلا ربَّ غيرُه، وكل من عداه فهو مربوب.

ثم في تعريفه باللام معنى رابع بمثل ما قدمنا، فإنها تفيد زيادة الإخلاص، وتقرر ذلك المفهوم في هذا الموضع.

ثم في صيغة الجمع معنى خامس بزيادة تأكيد، وتقرير.

فإن العالم إن كان اسماً لمن عدا الله، لم يكن جمعه إلا لمثل هذا المعنى.

وعلى فرض انهدامه باللام، فهو لا يقتضي ذهابَ هذا المعنى المستفاد من أصل الجمع.

الثالث عشر، والرابع عشر: قوله: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: ٣.]

وتقرير الكلام فيهما كما سلف.

الخامس عشر، والسادس عشر: قوله: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

فإن لفظ: «مالك»، ومعناه الإفرادي من غير نظر إلى معناه الإضافي يفيد استحقاقه بإخلاص توحيده، ويفيد أنه لا ملك لغيره.

فلا ينفذ إلا تصرفه، لا تصرفُ أحد من خلقه، من غير فرق بين نبي مرسل، وملك مقرب، وعبد صالح.

وهكذا معنى كونه: «ملك» ـ على القراءة الأخرى، وهما السبعيتان ـ؛ فإنه

يفيد أن الأمر أمره، والحكم حكمه، ليس لغيره معه أمر، ولا حكم، كما أنه ليس لغير ملوك الأرض معهم أمر، ولا حكم، ولله المثل الأعلى.

ثم في معناه الإضافي إلى: «يوم الدين» معنى ثان.

فإن من كان له الملك في مثل هذا اليوم، الذي هو يوم الجزاء لكل العباد، وفيه يجتمع العالم أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، جنهم وإنسهم وملائكتهم، فهو المستحق لإفراده بالعبادة.

وفيه إشارة إلى استحقاقه إخلاص توحيده.

وقد فسر الله هذا المعنى الإضافي المذكور في فاتحة الكتاب هذه في موضع آخر من كتابه العزيز، فقال: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٧-١٩].

ومن كان يفهم كلام العرب، ونكته، وأسراره، كَفَتْهُ هذه الآية عن غيرها من الأدلة، واندفعت لديه كل شبهة.

السابع عشر: ما يستفاد من نفس لفظ: «الدين» من غير نظر إلى كونه مضافاً إليه.

الثامن عشر: ما يستفاد من تعريفه، فإن في ذلك زيادة إحاطة، وشمول.

فإن ذلك «الملك» إذا كان في يوم هو «يوم الدين» الذي يشتمل على كل دين، كانَ مَنْ كان له هذا الملكُ حقيقاً بأن يخلص العباد توحيدَه، ويفردونه بالعبادة كما تفرد بملكِ يومٍ له هذا الشأن.

فإن قلتَ: هذان المعنيان الكائنان في لفظ: «الدين» باعتبار أصله، وباعتبار تعريفه قد أخذا في معنى الإضافي حسبما ذكرته سابقاً.

قلت: لا تزاحم بين المقتضيات، ولا يستنكر النظر إلى الشيء باعتبار معناه الإفرادي تارة، وباعتبار معناه الإضافي أخرى.

وليس ذلك بممنوع، ولا محجور عند من يعرف العلم الذي يستفاد منه دقائق

العربية، وأسرارها، وهم أهل علم المعاني، والبيان.

التاسع عشر، والموفي عشرين، والحادي والعشرون: قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإن تقديم الضمير معمولاً للفعل الذي بعده قد صرح أئمة المعاني والبيان، وأئمة التفسير: أنه يفيد اختصاص العبادة به ـ سبحانه وتعالى ـ، ولا يشارك فيها غيره، ولا يستحقها، ومن اختص بالعبادة، فهو الحقيق بإخلاص توحيده، وقد تقرر أن الاستغاثة، والدعاء، والتعظيم، والذبح، والتقرب من أنواع العبادة.

ثم مادة هذا الفعل ـ أعني: لفظ: «نعبد» ـ تفيد معنى آخر.

ثم المجيء بنون الجماعة لكون هذا الكلام صادراً عن كل من تقوم به العبادة من العابدين كذلك.

فكانت الدلالات في هذه الجملة ثلاثاً:

الأولى: في «إياك» مع النظر إلى الفعل الواقع بعده.

الثانية: ما تفيده مادة: «نعبد» مع ملاحظة كونها واقعة لمن ذلك الضمير عبارة عنه، وإشارة إليه.

الثالثة: ما تفيده النون مع ملاحظة الأمرين المذكورين، ولا تزاحم بين المقتضيات.

الثاني والعشرون، والثالث والعشرون، والرابع والعشرون: قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؛ فإن تقديم الضمير هاهنا معمولاً لهذا الفعل له معنى، وهو يقتضي: أنه لا يشاركه غيره في الاستعانة به في الأمور التي لا يقدر عليها غيره.

ثم مادة هذا الفعل لها معنى آخر.

فإن من كان لا يستعان بغيره، لا ينبغي أن يكون له شريك، بل يجب إفراده بالعبادة، وإخلاص توحيده؛ إذ وجود من لا يستعان به كعدمه.

وتقرير الكلام في الثلاث الدلالات كتقريره في «إياك نعبد»، فلا نعيده.

وصيغ الحصر إذا تتبعتها من كتب المعاني والبيان، والتفسير، والأصول، بلغت ثلاث عشرة صيغة فصاعداً.

ومن شك في هذا، فليتتبع «كشاف الزمخشري»؛ فإنه سيجد فيه ما ليس له ذكر في كتب المعاني والبيان؛ كالقلب؛ فإنه جعله من مقتضيات الحصر.

ولعله ذكر ذلك عند تفسيره للطاغوت وغير ذلك مما لا يقتضي المقام بسطه.

ومع الإحاطة بصيغ الحصر المذكورة تكثر الأدلة الدالة على إخلاص التوحيد، وإبطال الشرك بجميع أقسامه.

الخامس والعشرون، والسادس والعشرون، والسابع والعشرون: قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[الفاتحة: ٦].

فإن طلب الهداية منه وحده باعتبار كون هذا الفعل واقعاً بعد الفعلين اللذين تقدم معمولهما، فكان له حكمهما، وإن كان قد تغير أسلوب الكلام في الجملة، حيث لم يقل: نستهدي، أو: نطلب الهداية، حتى يصح أن يكون ذلك الضمير المتقدم المنصوب معمولاً له تقديراً.

لكن مع بقاء المخاطبة، وعدم الخروج عما يقتضيه، لم يقطع النظر عن ذلك الضمير الواقع على تلك الصورة؛ لتوسطه بين هذا الفعل - أعني: «اهدنا» -، وبين من أسند إليه.

ثم في ضمير الجماعة معنى يشير إلى استحقاقه سبحانه إخلاص التوحيد على الوجه الذي قدمناه على الفعلين السابقين.

ثم في كون هذه الهداية هي هداية الصراط المستقيم التي هي الهداية بالحقيقة، ولا اعتبار بهداية إلى صراط لا استقامة فيه معنى ثالث يشير إلى ذلك المدلول.

الثامن والعشرون: قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

فإن من يهدي إلى هذا الصراط، الذي هو صراط من أنعم الله عليهم، يستحق

ألا يشتغل بغيره، ولا ينظر إلى سواه؛ لأن الإيصال إلى طرائق النعم هو المقصود من المشي، والمراد بحركات السائرين، وذلك كناية عن الوصول إلى النعم أنفسها؛ إذ لا اعتبار بالوصول إلى طرائقها من دون وصول إليها.

فكان وقوع الهداية على الصراط المستقيم نعمة بمجردها؛ لأن الاستقامة إذا تصورت عند تصور الاعوجاج، كان فيها راحة بهذا الاعتبار، فكيف إذا كان ذلك كناية عن طريق الحق؟ فكيف إذا كان حقاً موصلاً إلى الفوز بنعيم الله سبحانه!؟.

التاسع والعشرون: قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

ووجه ذلك: أن الوصول إلى النِّعَم قد يكون منَّغصاً مكدَّراً بشيء من غضب المنعِم سبحانه، فإذا صفا ذلك عن هذا الكدر، وانضم إلى الظفر بالنعمة الظفرُ بما هو أحسنُ منها موقعاً عند العارفين، وأعظمُ قدراً في صدور المتقين، وهو رضاء رب العالمين، كان في ذلك من البهجة، والسرور ما لا يمكن التعبير عنه، ولا الوقوف على حقيقته، ولا تصور معناه.

وإذا كان المُولي لهذه النعمة، والمتفضِّل بها هو الله سبحانه، ولا يقدر على ذلك غيرُه، ولا يتمكن منه سواه، فهو المستحقُّ لإخلاص توحيده، وإفراده بالعبادة.

الموفي ثلاثين: قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة: ٧].

ووجهه أن الوصول إلى النعم مع الرضاء قد يكون مشوباً بشيء من الغواية، مكدَّراً بنوع من أنواع المخالفة وعدم الهداية.

وهذا باعتبار أصل الوصول إلى نعمة من النعم مع رضاء المنعم بها.

فإنه لا يستلزم سلبَ كون المنعَم عليه على ضلالة، لا باعتبار هذه النعمة الخاصة من هذا المنعم ـ عز وجل ـ.

ولما كان الأمر في الأصل هكذا، كان في وصول النعم إلى المنعَم عليه من المنعِم بها مع كونه راضياً عليه، غيرَ غاضب منه، إذا كان ذلك الوصول مصحوباً بكون صاحبه على ضلالة في نفسه قصوراً عن وصولها إلى من كان جامعاً بين

كونه واصلاً إلى المنعم، فائزاً برضاء المنعم عليه، خالصاً من كدر كونه في نفسه على ضلالة، وتقريراً لدلالة من هذا الوجه على إخلاص التوحيد، كتقريرها في الوجه الذي قبله.

فهذه ثلاثون دليلاً مستفادة من سورة الفاتحة باعتبار ما يستفاد من تراكيبها العربية مع ملاحظة ما يفيده ما اشتملت عليه من تلك الدقائق والأسرار التي هي راجعة إلى العلوم الآلية، وداخلة فيما تقتضيه تلك الألفاظ بحسب المادة، والهيئة، والصورة، مع قطع النظر عن التفسير بمعنى خاص قاله بعض السلف، أو وقف عنده مَنْ بعدَهم من الخلف.

وهذه المواضع يفيد كل واحد منها إخلاص التوحيد، مع أن فاتحة الكتاب ليست إلا سبع آيات، فما ظنك بما في سائر الكتاب العزيز؟

وهذا كالبرهان على أن في الكتاب العزيز من ذلك ما يطول تعداده، وتتعسر الإحاطة به.

فلو استعملت مثل هذا التدبر، وأعملت الفكر لمثل هذا التفكر في سائر الآيات الدالة على إخلاص توحيده تعالى، وإفراده بالعبادة، وقطع وسائل الشرك، وعلائقه، لفزت بأكثر من هذا الذي ذكرناه، ووجدت دقائق وأسراراً غير ما سقناه.

وستمر بك آيات في هذا الباب، فادخل فيها بقلب سليم بالإخلاص والصواب، تظهرْ عليك فوائدها، وتعدْ عليك عوائدها ـ إن شاء الله تعالى ـ، وهو المستعان، وبيده التوفيق، والإحسان.

وكتاب «مدارج السالكين في شرح منازل السائرين» الذي فسر فيه الشارح فاتحة الكتاب في مجلدين ضخمين أحسنُ ما جُمع في باب الإخلاص، والتوحيد السنِّي، الصافي عن أكدار الآراء، وشوب الأهواء.

فعليك به إن كنت تريد التوحيد المفيد، وتعرف قدرَ هذا العلم الشريف الحميد، وترجو لقاء الله تعالى يوم المزيد.

فإن قلتَ: هذه الأدلة التي استخرجتها من هذه السورة المباركة، وبلغت بها

إلى هذا العدد، وجعلتها ثلاثين دليلاً على مدلول واحد، واستفدتها من كلام العلامة القاضي «محمد بن علي الشوكاني اليماني» ـ قدس سره ـ، لم نجد لك فيها سلفاً، ولا سبقك بها غيرك.

قلتُ: هذه شكاة ظاهر عنك عارها، واعتراض غيرُ واقع موقعَه، ولا مصادفٍ محلَّه؛ فإن القرآن عربي، وهذا الاستخراج لما ذكرناه من الأدلة على مقتضى اللغة العربية، وبحسب ما تقتضيه علومها التي دَوَّنها الثقات، ورواها العدول الأثبات الذين كانوا أئمة الدين، وخدمة الشرع المبين، وليس هذا من التفسير بالرأي الذي ورد النهي عنه، والزجر لفاعله، بل من الفهم الذي يعطاه الرجل في كتاب الله، كما أشار إليه علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في كلامه المشهور.

وما كان من هذا القبيل، فلا يحتاج فيه إلى سلف وإلى دليل، وكفى بلغة العرب العرباء، وعلومها المدونة بين ظهراني الناس، وعلى ظهر البسيطة سلفاً.

وحيث انتهى الكلام بنا إلى هذا المقام، وأشرنا إلى ما يستفاد من بعض العلوم المعدة لكتاب الله العزيز، لاسيما من سورة فاتحة الكتاب التي هي شفاء من كل داء لأولي الألباب، فلنرجع إلى ذكر الآيات الشريفة، والنصوص الكريمة الواردة في بيان التوحيد، وإثبات الإخلاص مقتصراً في تفسير معانيها على أوجز لفظ، وأخصر عبارة، طاوياً للكشح عن الكلام على مبانيها، ومفاهيمها على الوجه الذي سقناه في هذه السورة، إحالة لدقائقها وحقائقها على أفهام العلماء الفحول، الناظرين في هذا الكتاب.

فأقول، وبالله أجول، وأصول:

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [النساء: ١]

النداء في الأصل: طلبُ الإقبال، والمراد به هنا: التنبيه، والخطابُ عامٌّ لسائر المكلفين.

وأصل العبادة: غاية التذلل، وهو أقصى غايات الخضوع، والعبودية أدنى منها.

وسمي العبد عبداً: لذلته، وانقياده، ولا تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى.

قال ابن كثير: وفي الشرع: عبارة عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف.

قال ابن عباس في الآية[1]: وحِّدوا.

قيل: وكل ما ورد في القرآن من العبادة معناه التوحيد.

قال الشيخ العلامة علي المهايمي في تفسيره «تبصير الرحمن»: اعبدوا ربكم؛ فإن مقتضى حقيقة الرب أن يكون معبوداً، وحقيقة العبد أن يكون عابداً، سيما إذا أنعم عليه بأجلِّ النعم، وهو الإيجاد، وما يتوقف عليه.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣].

قال أهل العلم: عبادة الله: إثبات توحيده، وتصديق رسله، والعمل بما أنزل في كتابه.

والآية خبر بمعنى النهي، وهو أبلغ من صريح النهي؛ لما فيه من الاعتناء بشأن المنهيِّ عنه، وتأكد طلب امتثاله، حتى كأنه امتثل وأخبر عنه.

وقال تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾[البقرة: ١٣٣].

أي: مخلصون له التوحيدَ، والعبوديةَ.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾. [البقرة: ١٦٣]

معناه: لا شريك له في الألوهية، ولا نظير له في الربوبية.

---

(١) قوله: «في الآية» أي: في تفسير كلمة: «اعبدوا» من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟﴾ إلخ.

والتوحيد: هو نفي الشريك، والقسيم، والشبيه.

فالله تعالى واحد في أفعاله، لا شريك له يشاركه في مصنوعاته، وواحد في ذاته، لا قسيمَ له، وواحد في صفاته، لا يشبهه شيء من خلقه.

فيه: تقرير للوحدانية بنفي الألوهية من غيره، وإثباتها له.

وفيه: الإرشاد إلى التوحيد، وقطع العلائق، والإشارة إلى أن أول ما يجب بيانه، ويحرم كتمانه، هو أمر التوحيد.

ومن ثم ورد عن أسماء بنت يزيد بن السكن، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] إلخ. و﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]».

أخرجه ابن أبي شيبة، وأحمد، والدارمي، وأبو داود، والترمذي، وصححه، وابن ماجه.

وأخرج الديلمي عن أنس: أن النبي ﷺ قال: «ليس شيء أشدَّ على مَرَدَة الجن من هؤلاء الآيات التي في سورة البقرة: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ الآيتين، وذلك لاشتمال هذه الآيات على إثبات التوحيد، ونفي الشرك».

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى آخر الآية، وهي آية الكرسي، وهي أفضل آية في القرآن قد اشتملت على أمهات المسائل الإلهية.

فإنها دالة على أنه تعالى موجود واحد في الألوهية، متصف بالحياة الأبدية، واجب الوجود لذاته، موجد لغيره.

أعظم آية في القرآن، وأفضلها

عن أبيّ بن كعب: أن النبي ﷺ سأله: «أيُّ آية من كتاب الله أعظم؟»، قال: آية الكرسي، قال: «ليهنك العلم أبا المنذر» أخرجه أحمد، ومسلم.

وقد ورد في فضلها غير هذا؛ لاشتمالها على أصول التوحيد.

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

أي: هو المستحق للعبودية، لا يستحقها أحد سواه.

وقال تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦] فيه بيان توحيد الألوهية، والربوبية، وحصرهما فيه ـ سبحانه وتعالى ـ.

وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

دليل وجود الصانع

سئل بعض الأعراب: ما الدليل على وجود الصانع الواحد؟ قال: إن البعرة تدل على البعير، وآثار القدم تدل على المسير، فهيكل علوي بهذه اللطافة، ومركز سفلي بهذه الكثافة، أما يدلان على وجود الصانع الخبير؟!

وفي القرآن من دلائل التوحيد كثير طيب.

وتكرير قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ للتأكيد، وفائدة تكريرها: الإعلامُ بأن هذه الكلمة أعظم الكلام، وأشرفه، وفيه حث العباد على تكريرها، والاشتغال بها؛ فإنه من اشتغل بأفضل العبادات، وبالاشتغال بها ترسخ قدم التوحيد في قلوب العباد.

وقوله: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ لتقرير معنى الوحدانية والدين، كما قال الزجاج: اسم لجميع ما تعبَّد الله به خلقه وأمرهم بالإقامة عليهز.

والمعنى: أن الدين المرضي هو الإسلام المبني على التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قال قتادة: الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، والإقرار بما جاء به الرسول من عند الله، وهو دين الله شرع لنفسه[١]، وبعث به رسله، ودل عليه أولياءه، لا يقبل غيره.

---

(١) قوله: «شرع لنفسه». هكذا في الأصل. والصواب أن يقال: شرعه بنفسه.

رد التثليت، والتقليد

وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] فيه رد على من قال بالتثليت من النصارى.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤].

وذلك أن النصارى عبدوا غير الله، وهو المسيح، وأشركوا به، وهو قولهم: أب، وابن، وروح القدس، فجعلوا الواحد ثلاثة.

﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ تبكيت لمن اعتقد ربوبية المسيح، وعُزَيْر، وإشارة إلى أن هؤلاء من جنس البشر، وبعض منه، وإزراء على من قلد الرجال في دين الله، فحلل ما حللوه، وحرم ما حرموه عليه.

فإن من فعل ذلك، فقد اتخذ من قلده رباً، ومنه: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

هذا الحكم يشمل جميع الطوائف الكفار من أهل الكتاب، وغيرهم.

ولا خلاف بين المسلمين أن المشرك إذا مات على شركه، لم يكن من أهل المغفرة التي يتفضَّل[1] الله بها على غير أهل الشرك حسبما تقتضيه مشيئته.

وأما غير أهل الشرك من عصاة المسلمين، فدخلوا تحت المشيئة ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وظاهره: أن المغفرة منه سبحانه تكون لمن اقتضته مشيئته تفضلاً منه ورحمة، وإن لم يقع من ذلك المذنب توبة، وقيد ذلك المعتزلة بالتوبة، والأول أولى.

---

(١) في الأصل: «يفضل» (ن).

ومع ذلك، فلا شك في أن التوبة محاء الذنوب، وقد ورد الأمر بها في آيات كثيرة، وأحاديث طيبة.

أرجى آية لأهل التوحيد

وهي أرجى آية لأهل التوحيد؛ فإنه تعالى لم يوئسهم عن المغفرة.

عن علي ـ عليه السلام ـ: ما في القرآن أحب إليَّ من هذه الآية ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].

وعن جابر قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! ما الموجبتان؟ قال: «من مات لم يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، ومن مات يشرك به، دخل النار» أخرجه مسلم.

والمعنى: اختلق ذنباً كبيراً غير مغفور، إن مات عليه.

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ﴾ [النساء: ٨٧].

هذه الآية فيها بيان التوحيد، نزلت في منكري البعث، ومن أصدق من الله حديثاً؟!

وقد نص على حشر الأموات من القبور، وجمعهم للحساب في يوم لا ريب في إتيانه، ومن أنكر البعث، أنكر التوحيد.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ﴾ [النساء: ١٧١]. أي: لا تقولوا: آلهتنا ثلاثة كما قالت النصارى، وهم مع تفرق مذاهبهم متفقون على التثليث.

ويعنون بـ: «الثلاثة»: الثلاثة الأقانيم، فيجعلونه سبحانه جوهراً واحداً له ثلاثة أقانيم، ويعنون بها: أقنوم الوجود، وأقنوم الحياة، وأقنوم العلم، ويعبرون عنها بالأب: الوجود، وبالروح: الحياة، وبالابن: المسيح.

وقيل: المراد بالآلهة الثلاثة: الله ـ سبحانه وتعالى ـ، ومريم، والمسيح.

وقد اختبط النصارى في هذا اختباطاً طويلاً.

وقفنا في الأناجيل الأربعة التي يطلق عليها اسم الإنجيل عندهم على اختلاف كثير في عيسى:

فتارة يوصف بأنه ابن الإنسان، وتارة يوصف بأنه ابن الله، وأخرى بأنه ابن الرب.

وهذا تناقض ظاهر، وتلاعب بالدين.

والحق ما أخبرنا الله به في القرآن، وما خالفه في التوراة، أو الإنجيل، أو الزبور، فهو من تحريف المحرفين، وتلاعب المتلاعبين.

ومن أعجب ما رأيناه: أن الأناجيل الأربعة كل واحد منها منسوب إلى واحد من أصحاب عيسى ـ عليه السلام ـ.

وحاصل ما فيها جميعاً: أن كل واحد من هؤلاء الأربعة ذكر سيرة عيسى من عند أن بعثه الله إلى أن رفعه، وذكر ما جرى له من المعجزات، والمراجعات لليهود، ونحوهم، فاختلفت ألفاظهم، واتفقت معانيها، وقد يزيد بعضهم على بعض بحسب ما يقتضيه الحفظ، والضبط، وذكر ما قال عيسى ـ عليه السلام ـ، وقيل له، وليس فيها من كلام الله سبحانه شيء، ولا أنزل على عيسى من عنده كتاباً، بل كان عيسى ـ عليه السلام ـ يحتج عليهم بما في التوراة، ويذكر أنه لم يأت بما يخالفها.

وهكذا الزبور: فإنه من أوله إلى آخره من كلام داود ـ عليه السلام ـ.

وكلام الله أصدق، وكتابه أحق، وقد أخبرنا أن الإنجيل كتابه أنزله على عبده ورسوله عيسى بن مريم ـ عليهما السلام ـ، وأن الزبور كتابه آتاه داود، وأنزله عليه.

﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾؛ أي: عن التثليث.

﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ لا شريك له، ولا صاحبة له، ولا ولد، سبحانه أن يكون له ولد؛ لأن الولد جزء من الأب، وهو متعالٍ عن التجزئة، وصفاتِ الحدوث.

ولكن جعل هؤلاء الكفار له من عباده جزءاً، إن الإنسان لكفور.

وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ٧٢].

أي: إن الله حَلَّ في ذات عيسى، وإن مريم ولدت إلهاً.

فرد الله عليهم بقوله: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾.

أي: فكيف يدعون الإلهية لمن يعترف على نفسه بأنه عبد مثلهم، ودلائل الحدوث ظاهرة عليه؟

وقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣].

القائل بهذا: هم النصارى، والمراد بالثلاثة: الله، وعيسى، ومريم، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن ﴾ [المائدة: ١١٦]، وهذا هو المراد بقولهم: ثلاثة أقانيم: أقنيم الأب، وأقنيم الابن، وأقنيم روح القدس، وقد تقدم الكلام على ذلك.

وهو كلام معلوم البطلان، ولا ترى في الدنيا مقالاً أشد فساداً، ولا أظهر بطلاناً من مقالة النصارى.

﴿ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾. فيه بيان التوحيد؛ أي: ليس في الوجود إله لا ثاني له، ولا شريك له، ولا ولد له، ولا صاحبة له إلا الله سبحانه.

ولفظة: «من» لتأكيد الاستغراق المستفاد من النفي. قاله الزمخشري.

﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ [المائدة: ٧٣] من الكفر، وهذه المقالة الخبيثة، ﴿ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾؛ أي: شديدُ الألم وجيعٌ في الآخرة.

وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]. أي: فعبدوهم كما عبدوه، وعظموهم كما عظموه، أي: أطاعوهم في عبادة الأوثان.

وقيل: المراد بالجن هنا: الملائكة؛ لاجتنانهم؛ أي: استتارهم، وهم الذين قالوا: الملائكة بنات الله.

وقيل: نزلت في الزنادقة الذين قالوا: إن الله تعالى وإبليسَ أخوان.

فالله خالق الناس والدواب، وإبليس: خالق الحيَّات، والسباع، والعقارب. قاله الكلبي، وابن السائب، وابن عباس.

ويقرب من هذا قول المجوس: للعالم صانعان: هما الرب، والشيطان.

وفي لغتهم: الرب «يزدان»، والشيطان «أهرمن»، وهكذا القائلون بأن كل خير من النور، وكل شر من الظلمة، وهم المانوية.

﴿وَخَلَقَهُمْ﴾؛ أي: وقد علموا أن الله خلقهم، أو خلق ما جعلوه شركاء لله.

وهذا كالدليل القاطع على أن المخلوق لا يكون شريكاً لله، وكل ما في الكون محدَث مخلوق، فامتنع أن يكون شريكاً له.

﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾؛ أي: تباعد، وارتفع عن قولهم الباطل الذي وصفوه به.

﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] جملة مقررة لما قبلها؛ لأن من كان خالقاً لكل شيء، استحال منه أن يتخذ بعض مخلوقاته ولداً.

وهذه الآية حجة قاطعة على فساد قول النصارى.

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ لا يخفى عليه من مخلوقاته خافية.

﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]؛. أي: مما سيكون كما خلق في الماضي.

ومن كانت هذه صفاته، فهو الحقيق بالعبادة التي هي التوحيد الخالص، والإسلام السالم عن كدر الشرك، وشَوْب الكفر.

﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ ولا تعبدوا غيره، من ليس له من هذه الصفات العظيمة شيء.

﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾؛ أي: رقيب حفيظ.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، وهو أول الرسل إلى أهل الأرض بعد آدم ـ عليه السلام ـ.

وقال ابن عباس: كان بين آدم ونوح عشرةُ قرون كلُّهم على شريعة من الحق.

وما قيل: إن إدريس قبل نوح، فقال ابن العربي: إنه وهم.

قال الماوري: فإن صح ما ذكره المؤرخون، كان محمولاً على أن إدريس كان نبياً غير مرسل.

﴿ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾؛ أي: وحدوه بالعبادة، والطاعة الخالصة عن الشرك.

﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ إن عبدتم غيره ﴿ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ فيه بيان دعاية الأنبياء إلى توحيد الرب، وتسجيل بالعذاب العظيم على عابدي غيره ـ سبحانه وتعالى ـ.

وقال تعالى: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥]؛ قال المفسرون: سماه أخاً؛ لكونه ابن آدم مثلهم، وبه قال الزجاج.

والعرب تسمي صاحبَ القوم أخاهم.

جواز إطلاق الأخ على الرسل

وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظة: «الأخ» على الرسل، والأنبياء؛ بناء على المثلية في البشرية، والصحبة، خلافاً لمن يزعم أن في ذلك استخفافاً لهم، وتدفعه هذه الآية.

وهي عاد الأولى، وعاد الثانية قومُ صالح.

وكان بينه، وبين نوح ثمانمئة سنة، وعاش أربع مئة وأربعاً وستين سنة.

وكانت «عاد» ما بين اليمن والشام مثل الذر.

وقيل: كانت منازلهم بالأحقاف باليمن، و«الأحقاف»: الرمل الذي عند «عُمان»، و«حضرموت».

وكان الرجل من «عاد» ستين ذراعاً بذراعهم، وقيل: كانوا اثني عشر ذراعاً طولاً.

وقال ابن عباس: كان الرجل منهم ثمانين ذراعاً.

قيل: وكانت هامة الرجل مثل القبة العظيمة.

﴿ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾؛ أي: تخافون ما نزل بكم من العذاب إلى قوله: ﴿ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ٧٠].

قال أهل العلم: هذا داخل في جملة ما استنكروه، وهكذا يقول المقلدة لأهل الاتِّباع، والمبتدعة لأهل السنة، كأنهم هم.

وقال تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]. وكان أخاهم في النسب لا في الدين، وبينه وبين هود مئة سنة.

وكانت مساكنهم بين الحجاز والشام إلى وادي القرى، وما حوله، وعاش صالح مئتين وثمانين سنة.

قال: ﴿ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾؛ أي: وحدوه، ولا تشركوا به شيئاً ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ يستحق أن يعبد سواه.

وقال تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥].

عن عكرمة، والسدي، قالا: ما بعث الله نبياً مرتين إلا شعيباً، مرةً إلى مدين، فأخذتهم الصيحة، ومرةً إلى أصحاب الأيكة، فأخذهم الله بعذاب الظلة.

وكان شعيب أعمى(١)، وكان قومه أهل كفر، وبخس في المكيال، والميزان.

---

(١) القول: بأن شعيباً ـ عليه السلام ـ كان أعمى خطأ تسرب إلى المؤلف من الإسرائيليات؛ لأن الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة: هو تنزيه الرسل والأنبياء عن العاهات، والأمراض المنفرة، وفساد عقيدة من يعتقد ذلك أمر مجمع عليه؛ إذ لا يجوز ـ عقلاً وشرعاً ـ في حق الله أن يرسل العميان لهداية الناس؛ لأن الأعمى لا يرى ما حوله، فلا يتمكن من التعرف على نفسيات الأفراد، ولا على تنويع أساليب الدعوة على حسب المقتضيات، ولا على انتزاع الحجج الدامغة من المجتمع للمعاندين، وأرباب الضلالات. فبذلك تفوت الحكمة الإلهية من إرسال الرسل، مع ما في ذلك من تجويز السفه على الله ـ مع أن صفة الحكمة واجبة لله تعالى ـ تعالى الله العليم الحكيم عن ذلك علواً كبيراً.

قال: ﴿ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ فيه دعاية إلى التوحيد، وتنبيه لهم على ذلك.

وقال تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

قال البغوي: لم يكن ذلك شكّاً من بني إسرائيل في توحيد الله، وإنما المعنى: اجعل لنا شيئاً نعظمه، ونتقرب بتعظيمه إلى الله، وظنوا أن ذلك لا يضر، وفيه بُعْدٌ. وقيل: إنهم توهموا أنه يجوز عبادة غير الله، فحملهم جهلهم على ما أتوا.

﴿ قَالَ ﴾؛ أي: موسى: ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾. وصفهم بالجهل؛ لأنهم قد شاهدوا من آيات الله ما يزجر من له أدنى علم عن طلب عبادة غير الله، ولكن هؤلاء القوم ـ أعني: بني إسرائيل ـ أشدُّ خلق الله عناداً وجهلاً، إلى قوله: ﴿ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٠] من أهل عصركم.

وقال تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١].

أي: ما أُمروا في الكتب القديمة المنزلة عليهم على ألسنة أنبيائهم إلا بعبادة الله وحده.

وفيه ما يزجر من كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد عن التقليد في دين الله، وتأثير[(١)] ما يقوله الأسلاف من العلماء، والمشايخ[(٢)]، والأساتذة، والكبراء، على ما في الكتاب العزيز، والسنة المطهرة.

فإن طاعة المتمذهب لمن يقتدي بقوله، ويستن بسنَّتِهِ من علماء هذه الأمة

---

(١) قوله: وتأثير إلخ: أي: وإيثار ما يقوله الأسلاف على ما جاء به الكتاب، والسنة الصحيحة.

(٢) في الأصل: المشائخ، والصواب ما أثبتناه.

وأئمتها وشيوخها، مع مخالفته لما جاءت به النصوص، وقامت به حجج الله، وبراهينه، ونطقت به كتبه، وأنبياؤه، كاتخاذ اليهود والنصارى الأحبارَ والرهبانَ أرباباً من دون الله، للقطع بأنهم لم يعبدوهم، بل أطاعوهم، وحرموا ما حرموا، وحللوا ما حللوا.

وهذا صنيع المقلدين للأئمة المجتهدين من هذه الأمة، وهو أشبه به شبهَ البيضة بالبيضة، والتمرة بالتمرة، والماء بالماء، والكلام على هذا يطول جداً، وسيأتي بعضه في هذا الكتاب في موضعه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

والمراد هنا: بيان أن التوحيد هو المأمور به، والشرك هو المنهيُّ عنه.

وفيه أن التقليد نوع من أنواعه ـ أعاذنا الله منه ـ.

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ [التوبة: ١٢٩]. أي: أعرضوا عنك، ولم يعملوا بما جئت به، ولا قبلوه ﴿فَقُلْ﴾ يا محمد ﷺ: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾؛ أي: كافيّ ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ أي: المتفرد بالألوهية ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾؛ أي: فوضت جميع أموري إليه، لا إلى غيره ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ فيه بيان التوحيد، والثقة بالله تعالى.

وقال تعالى: ﴿۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [هود: ٥٠]؛ أي: واحداً منهم في النسب، لا في الدين، وكانوا عبدة أوثان، وقد تقدم مثل ذلك، وتقدم الكلام عليه.

﴿قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾؛ أي: وحِّدوه، ولا تشركوا معه شيئاً في العبادة ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾؛ أي: كاذبون على الله بالشرك.

وفيه الإرشاد إلى عبادة الله وحده، وأنه لا إله لكم سواه.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣] وتقدم الكلام عليه.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥].

لما كانت الدعوة إلى توحيد الله، وعبادته أهمَّ الأشياء، دعاهم إليه، وقد تقدم الكلام على ذلك.

وقال تعالى: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]

استفهام إنكار مع التوبيخ، والتقريع.

أورد «يوسف» ـ عليه السلام ـ هذه الحجة القاهرة على طريق الاستفهام؛ لأنهما كانا ممن يعبد الأصنام.

﴿ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ﴾ فارغة لا مسميات لها، وهي الآلهة التي تعبدونها من دون الله.

وقيل: خطاب لأهل السجن جميعاً، لا لخصوص الصاحبين، وهذا هو الأظهر، وكذلك ما بعده من الضمائر.

﴿ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم﴾ من تلقائكم بمحض جهلكم، وضلالتكم، ليس لها من الآلهة شيء، إلا بمجرد الأسماء؛ لكونها جمادات لا تسمع، ولا تبصر، ولا تنفع، ولا تضر.

﴿ مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ﴾ في العبادة المتفرعة على تلك التسمية ﴿ إِلَّا لِلَّهِۚ﴾ ـ عزَّ سلطانه ـ؛ لأنه المستحق لها بالذات ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ حسبما تقتضيه قضية العقل أيضاً.

بيَّن أن عبادته وحده دون غيره هي دين الله الذي لا دين غيره.

﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾؛ أي: المستقيم الثابت العدل، الذي تعاضدت عليه البراهين عقلاً، ونقلاً.

﴿ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾؛ لجهلهم، وبعدهم عن الحقائق، أولا يعلمون ما يصيرون إليه من العذاب، فيشركون.

قال أهل العلم: وهذا يدل على أن العقوبة تلزم العبدَ وإن جهل العبدُ إذا أمكن له العلمُ بطريقة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ﴾ يا محمد ﷺ: ﴿هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الرعد: ٣٠]. أي: لا يستحق العبادة له، والإيمان به سواه.

﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾؛ أي: توبتي.

فيه تعريض بالكفار، وحث على الرجوع إلى الله، والتوبة من الكفر والشرك، والدخول في التوحيد والإسلام.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ﴾ [الرعد: ٣٦] بوجه من الوجوه الظاهرة، والخفية.

وهذا أمر اتفقت الشرائع عليه، وتطابقت على عدم إنكاره جميعُ المللِ المقتديةِ بالرسل.

﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ﴾؛ أي: إلى الله وحده لا إلى غيره.

﴿وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ﴾؛ أي: مرجعي يوم القيامة للجزاء.

وقال تعالى: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [ابراهيم: ٤٨] أي: ظهروا من قبورهم ليستوفوا جزاء أعمالهم، لله المتفرد بالألوهية، والوحدانية، الكثير القهر لمن عانده.

وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [ابراهيم: ٥٢] لا شريك له.

﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾؛ أي: أصحاب العقول السليمة، والأفهام الصحيحة.

وقال تعالى: ﴿أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَاْ فَٱتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢٢] أي: مُروهم بتوحيدي، وأَعلموهم ذلك مع تخويفهم؛ لأن في الإنذار تخويفاً، وتهديداً، أو هو تحذير لهم من الشرك بالله.

وقال تعالى: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النمل: ٢٢] صرح بما هو الحق في نفس الأمر، وهو وحدانيته سبحانه وتعالى.

وقال تعالى: ﴿ ۞وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ ﴾ [النحل: ٥١] فيه رد على من يقول بإلهين، ويعبدهما من دون الله.

﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ في ذاته، وصفاته.

﴿ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾؛ أي: إن كنتم راهبين شيئاً فارهبوني لا غيري، فالتركيب أفاد الحصر.

وقال تعالى: ﴿ ۞وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٣٠]. أي: أمر أمراً جزماً، وحكماً قطعاً، وحتماً مبرماً.

وقرأ ابن عباس: «ووصَّى» مكان: «وقضى».

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ﴾ [الكهف: ٣٨].

فيه إقرار بالوحدانية، وإنكار على الشرك إلى قوله: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُشۡرِكۡ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ﴾.

وقال تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا ﴾ [الإسراء: ١١١].

فيه نَفْيُ الشرك، وإثبات التوحيد.

وقال تعالى: ﴿ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ﴾ [الكهف: ٢٦].

فيه إثبات توحيد الربوبية ونَفْيُ الإشراك.

وقال تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ ﴾ [الكهف: ١١] أي: آدمي، حالي مقصور على البشرية، لا يتخطاها إلى الإلهية، ولا إلى الملكية.

﴿ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ ﴾ لا شريك له في الألوهية والملك، وفي هذا إرشاد إلى التوحيد.

﴿ فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ﴾ من خلقه سواء كان صالحاً، أو طالحاً، حيواناً، أو جماداً.

قال أهل العلم: دخول الشرك الجليّ الذي كان يفعله المشركون تحت هذه

الآية هو المقدم على دخول الشرك الخفي الذي هو الرياء.

ولا مانع من دخول الخفي تحتها، إنما المانع من كونه هو المراد بهذه الآية.

وبالجملة: فيه الإرشاد إلى العمل الصالح، وهو التوحيد المبني على الإسلام، والنهي عن الشرك بالله شيئاً كائناً ما كان.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]؛ أي: لا إله في الوجود إلا هو، وهو المستحق لها، وهي التسعة والتسعون التي ورد الحديث الصحيح بها.

وقال تعالى: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه: ١٤] لأن اختصاص الإلهية به سبحانه موجب لتخصيصه بالعبادة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨]؛ أي: وسع علمه كل شيء، وصفة علمه سبحانه إمام أئمة الصفات.

الآية حجة قطعية، لا إقناعية

وقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. أي: لو كان في السموات والأرض آلهة معبودون غير الله، لبطلتا بما فيهما من المخلوقات، وخرجتا عن نظامهما المشاهد، وهلك من فيهما؛ لوجود التمانع من الآلهة على العادة عند تعدد الحاكم؛ من التمانع في الشيء، وعدم الاتفاق عليه؛ لأن كل أمر صدر عن الاثنين فأكثر، لم يجر على النظام، ويدل العقل على ذلك.

قيل: هذا دليل إقناعي بحسب ما يفهمه المخاطب، وبحسب ما فرط منهم. قاله الحفناوي، والتفتازني.

والصحيح: أن الآية حجة قطعية الدلالة، والقول بأنها حجة إقناعية قول منكر، والكلام على تفصيل هذا الإجمال يطول جداً.

وأقول: الأدلة القرآنية، والحجج الفرقانية على توحيد الله تعالى تغني عن البراهين الكلامية، والمسائل العقلية، والدلائل الفلسفية في هذا المقصود، وليس وراء بيان الله بيان، ودونه خرط القتاد.

قال الرازي: القول بوجود إلهين يفضي إلى المحال، ثم ذكر دلائل ذلك، وقال: هذه حجة تامة في مسألة التوحيد، والفساد لازم على كل التقديرات التي قدروها.

وإذا وقفت على هذا، عرفت أن جميع ما في العالم العلويّ والسفليّ من المحدثات، والمخلوقات، والكائنات فهو دليل على وحدانيته تعالى.

وأما الدلائل السمعية على التوحيد، فكثيرة طيبة في القرآن، وفي الأحاديث.

﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾؛ أي: تنزه عما لا يليق به من ثبوت الشريك له.

وفيه إرشاد للعباد إلى تنزيهه سبحانه عما لا ينبغي له، ولا يليق به.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فيه تقرير لأمر التوحيد الذي نطقت به الكتب الإلهية، وأجمعت عليه الرسل، وقد صح به دليل النقل، ودليل العقل، وقامت عليه حجة الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

هذا القول من «يونس» ـ عليه السلام ـ اعتراف بوحدانيته تعالى.

أوله تهليل، وأوسطه تسبيح، وآخره إقرار بالذنب، وتوبة من الخطيئة.

قال ذلك وهو في بطن الحوت.

﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الداعين بهذا الدعاء المشتمل على خالص التوحيد المطلوب من العباد.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢] أي: إن هذا دينكم دين واحد لا خلاف بين الأمم المختلفة في التوحيد، ولا يخرج عن ذلك إلا الكفرة المشركون بالله.

﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ خاصة، لا تعبدوا غيري ـ كائناً ما كان ـ.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]؛ أي: إن الذي يوحى إلي هو أن وصفه تعالى مقصور على الوحدانية، لا يتجاوزها إلى ما يناقضها، أو يضادها ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾؛ أي: منقادون مخلصون للعبادة، ولتوحيد الله.

والمراد بهذا الاستفهام: الأمرُ؛ أي: أسلموا.

وقال تعالى: ﴿فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟﴾ [الحج: ٣٤]؛ أي: انقادوا، وأخلصوا، وأطيعوا.

وتقديم الظرف على الفعل للقصر.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢]؛ أي: ذو الحق.

فدينه حق، وعبادته حق، ونصره لأوليائه على أعدائه حق، ووعده حق، ووعيده حق.

فهو ـ عز وجل ـ في نفسه، وأفعاله، وصفاته كلها حق.

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾؛ أي: إن الذي يدعونه إلهاً، وهي الأصنام، والأوثان، ونحوها، هو الباطل الذي لا ثبوت له، ولا لكونه إلهاً، أو المعدوم في حد ذاته:

* أَلا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ *[1]

وعموم الآية ناصٌّ على أن كل معبود من دون الله تعالى ـ كائناً ما كان من حيوان، أو جماد، ونبات ـ ذاهبٌ فانٍ زائل.

ومن كانت هذه صفته، فهو لا يستحق الدعاء الذي هو العبادة، التي هي التوحيد.

---

(١) شطر بيت للشاعر «لبيد بن ربيعة العامري الصحابي»، وتمامه: * وكلُّ نعيمٍ ـ لا محالةَ ـ زائلُ *

وقيل: الباطل هو الشيطان.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾؛ أي: العالي على كل شيء من خلقه بذاته، المتقدس عن الأشباه والأنداد، المتصف بصفات الكمال، ونعوت الجلال والجمال، المنزه عما يقوله الظالمون، والمعطلون، والمتكلمون، الخائضون فيما لم يكن يصلح لهم الخوض فيه، وهو ذو الكبرياء الذي يصغر كل شيء سواه، وهو عبارة عن كمال ذاته، وتعظيم قدرته وسلطانه، وتفرده بالإلهية.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، وهو آدم الثاني؛ لانحصار النوع الإنساني بعده في نسله، وعاش من العمر ألف سنة وخمسين.

﴿فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ وحده، وأطيعوه، ولا تشركوا به شيئاً.

﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ تخافون أن تتركوا عبادة ربكم الذي لا يستحقها غيره، وليس لكم إلهٌ سواه.

وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٢] هو قوم هود، أو ثمود، أو شعيب ـ عليهم السلام ـ.

﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ۖ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾؛ أي: تنزه عن الشركاء، والأولاد، وهو الملك الذي يحق له الملك على الإطلاق إيجاداً وإعداماً، بدءاً وإعادة، إحياءً وإماتةً، عقاباً وإثابةً، وكل ما سواه مملوك له بالذات، مقهور لملكوته، مالك بالعرض من وجه دون وجه، وفي حال دون حال.

وقال تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥].

إنما سمي سبحانه «الحق»؛ لأن عبادته هي الحق دون عبادة غيره.

وقد سمي بـ: «الحق»؛ أي: الموجود؛ لأن نقيضه «الباطل»، وهو المعدوم.

وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [النمل: ٢٦].

خص العرش بالذكر؛ لأنه أعظم المخلوقات كما ثبت ذلك في المرفوع إلى رسول الله ﷺ.

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [النمل: ٤٥]. أي: وحده.

﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ المراد بهما: المؤمنون منهم، والكافرون.

وقال تعالى: ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٦٢] الذي يُوليكم هذه النعم الجسام ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ ما زائدة لتقليل القليل، وهو كناية عن العدم بالكلية.

﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل: ٦٣]. أي: تنزه، وتقدس عن وجود ما يجعلونه له شريكاً.

وقال تعالى: ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾ [النمل: ٦٤]؛ أي: حجتكم، عقلية أو نقلية على أن للهِ سبحانه شريكاً، أو على أن ثَمَّ صانعاً يصنع كصنعه.

﴿ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾، وفي هذا تبكيت لهم، وتهكم بهم.

وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [القصص: ٧٠]؛ لأنه المُولي للنعم كلِّها، عاجِلها، وآجِلها.

يحمده المؤمنون في الآخرة، كما حمدوه في الدنيا.

والتحميد ثمَّة على وجه اللذة، لا على وجه الكلفة.

اللهم إني أحمدُك على نعمك كلها، التي لا أحصيها كثرةً، على كثرة ذنوبنا، فتب علينا أنت إنك التواب الرحيم.

﴿ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ ﴾؛ أي: القضاء النافذ في كل شيء، فيقضي بين عباده بما شاء من غير مشارك ﴿ وَإِلَيْهِ ﴾ لا إلى غيره ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ بالبعث، والنشور، والخروج من القبور.

وقال تعالى: ﴿ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [القصص: ٧٢]؛ أي: هل لكم من إله بزعمكم من الآلهة التي تعبدونها ﴿ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ﴾ ويرفع هذه الظلمة الدائمة عنكم؟.

﴿ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴾ [القصص: ٧٠] هذا الكلامَ سماعَ فَهْمٍ، وقبول، وتدبر، وتفكر.

وقال تعالى: ﴿ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [القصص: ٧٣] هذه المنفعةَ إبصارَ متعظ متيقظ حتى تنزجروا عما أنتم فيه من عبادة غير الله؟!

فإذا أقروا بأنه لا يقدر على ذلك إلا الله ـ عز وجل ـ، فقد لزمتهم الحجة، وبطل ما يتمسكون به من الشبهة الساقطة.

وقال تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ ﴾ [القصص: ٨٨].

قال ابن عباس: لما نزلت: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٢٦] قالت الملائكة: هلك أهل الأرض.

فلما نزلت: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ ﴾ [الأنبياء: ٣٥] قالت الملائكة: هلك كل نفس.

فلما نزلت هذه الآية، قالت الملائكة: هلك أهل السماء، والأرض.

قال أهل العلم: المستثنى من الهلاك، والفناء ثمانية أشياء نظمها السيوطي ـ رحمه الله ـ في قوله:

ثمانيةٌ حُكْمُ البقاءِ يَعُمُّها ... من الخَلْقِ والباقونَ في حَيِّزِ العَدَمْ
هي العرشُ والكرسيُّ ونارٌ وجَنَّةٌ ... وعَجْبٌ وأرواحٌ كذا اللَّوْحُ والقَلَمْ

وفي الآية نَعْيٌ على أهل الشرك الذين يقولون بإلهيَّة دون الله بفناء كل ما سوى الله.

وقال تعالى: ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [العنكبوت: ١٦]؛ أي: أفردوه بالعبادة، وخصوه بها، ووحدوه، وأطيعوه.

وفيه إشارة إلى إثبات الإله الواحد الفرد.

﴿ وَٱتَّقُوهُ ۖ ﴾ أن تشركوا به شيئاً، وفيه إشارة إلى نفي الغير؛ لأن من يشرك مع

الملك غيره في ملكه، فقد أتى بأعظم الجرائم.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؛ أي: توحيد الله، وعبادته، وتقواه خيرٌ لكم من الشرك، ولا خير في الشرك أبداً، ولكنه خاطبهم باعتبار اعتقادهم.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]؛ أي: أفردوه بالعبادة، وخصوه بها.

﴿وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾؛ أي: توقعوه، وافعلوا اليوم من الأعمال ما يدفع عذابه عنكم.

فيه إثبات التوحيد، وإثبات القيامة.

وقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ﴾ [العنكبوت: ٤٦] لا شريك له، ولا ند، ولا ضد، ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ مطيعون له خاصة.

لم نقل: عزير ابن الله، ولا المسيح ولد الله، ولا اتخذنا أحبارنا ورهباننا أرباباً من دون الله.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ﴾ [لقمان: ٣٢]؛ أي: الجبال التي تظل مَنْ تحتها.

﴿دَعَوُا اللَّهَ﴾ وحده ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾؛ أي: لا يعولون على غيره في خلاصهم؛ لأنهم يعلمون أنه لا يضر ولا ينفع سواه، ولكنه يغلب على طبائعهم العادات، وتقليد الأموات.

فإذا وقعوا في مثل هذه الحالة، اعترفوا بوحدانية الله تعالى، وأخلصوا دينهم له طلباً للخلاص والسلامة مما وقعوا فيه؛ لزوال ما ينازع الفطرة الإيمانية من الهوى والتقليد بما دهاهم من الشدائد.

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ﴾ صاروا قسمين: ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾؛ أي: عدلٌ موفٍ في البرِّ بما عاهدَ عليه الله في البحر من إخلاص الدين له، باقٍ على ذلك بعد أن نجاه الله من هول البحر.

﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾؛ أي: ومنهم كافر لم يوف بما عاهد.

و«الختار»: الغدار، والجاحد، و«الكفور»: عظيم الكفر.

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [فاطر: ١٣] فيه إثبات صفة الربوبية له سبحانه، وإثبات الملك له.

فهو الخالق المقدِّر، والقادر المقتدِر، المالك للعالم، والمتصرِّفُ فيه، لا شريك له في هذا أحد، كائناً من كان.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥] عن القبول.

فيه بيان التوحيد الإلهيّ، ونعْيٌ على أهل الشرك.

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أن أقاتل الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصمَ مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابُه على الله».

وأنزل الله في كتابه، وذكر قوماً استكبروا، فقال: ﴿إِنَّهُمْ﴾ الآية.

وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ «يستحق العبادة» إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥] لكل شيء سواه ﴿رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلْعَزِيزُ﴾ الذي لا يغالبه مغالب ﴿ٱلْغَفَّـٰرُ﴾ لمن أطاعه.

وقال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]؛ أي: من الشرك والرياء بالتوحيد، وتصفية السر.

والإخلاص: أن يقصد العبد بعمله وجهَ الله سبحانه.

والدين: العبادة، والطاعة، ورأسها[1] توحيد الله، وأنه لا شريك له.

---

(١) قوله: «ورأسها»؛ أي: رأس العبادة؛ لأن جميع الطاعات بدون التوحيد الخالص داخلة في قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ۝٢٣﴾ [الفرقان: ٢٣].

وفي الآية دليل على وجوب النية، وإخلاصِها عن الشوائب؛ لأن الإخلاص من الأمور القلبية التي لا تكون إلا بأعمال القلب.

وقد جاءت السنة الصحيحة بأن ملاك الأمر في الأقوال والأفعال: النية؛ كما في حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث: «لا قولَ، ولا عملَ إلا بالنية».

﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ٣] أي: الدين الخالص من شوائب الشرك وغيرِه هو لله ـ سبحانه وتعالى ـ، وما سواه من الأديان، فليس بدين الله الخالص الذي أمر به.

قال قتادة: الدين الخالص: شهادة أن لا إله إلا الله.

وعن يزيد الرقاشي يرفعه: «إن الله لا يقبل إلا ما أخلص له»، ثم تلا هذه الآية(١).

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ [الزمر: ٥]؛ أي: هو المتوحد في ذاته، فلا مماثل له، القاهر لكل مخلوقاته، فلا يستحق العبادة أحد سواه.

وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الزمر: ٦] الحقيقي في الدنيا، والآخرة، لا شركة لغيره فيه

﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾؛ أي: فكيف تنصرفون عن عبادته، وتتقلبون عنها إلى عبادة غيره، أو تصرفون عن طريق الحق بعد هذا البيان؟

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر: ١١]؛ أي: أَعبده عبادة خالصة من الشرك، والرياء، وغير ذلك.

﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: ١٢] من هذه الأمة.

قال علماء التفسير: وكذلك كان رسول الله ﷺ؛ فإنه أول من خالف دين آبائه، ودعا إلى التوحيد.

---

(١) قوله: «ثم تلا هذه الآية»؛ أي: قوله تعالى: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ٣].

ومعنى الأولية: السبقُ بحسب الزمان، فالمراد بالسبق: السبق بحسب الدعوة.

فإن الأفضل أن من يدعو الغير إلى خلق كريم أن يدعو نفسه إليه أولاً، ويتخلق به حتى يؤثر في الغير؛ كسنة الأنبياء والصالحين، لا الملوك والمتجبرين.

وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]؛ أي: ما عرفوه حق معرفته.

وقال المبرد: ما عظَّموه حق عظمته حين أشركوا به غيره.

وإنما وصفهم بهذا؛ لأنهم عبدوا غير الله، وأمروا رسوله بأن يكون مثلَهم في الشرك.

وقال تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر: ٣]؛ أي: مصير من يقول: لا إله إلا الله، فيدخل الجنة،

ومصير من لا يقول: لا إله إلا الله، فيدخل النار، وذلك في اليوم الآخر.

وقال تعالى: ﴿فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]؛ أي: العبادة التي أمركم بها.

﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ذلك، فلا تلتفتوا إلى كراهتهم، ودعوهم يموتوا بغيظهم، ويهلكوا بحسرتهم.

وقال تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦].

قال المفسرون: إذا هلك كل من في السموات والأرض، يقول الرب ـ تبارك وتعالى ـ هذا القول، فلا يجيبه أحد، فيجيب تعالى نفسه فيقول: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾.

قال الحسن: هو السائل، وهو المجيب حين لا أحد يجيبه، فيجيب نفسه.

وقيل غير ذلك، وهذا أظهر، وأولى.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢]؛ أي: الفاعل

المخصوص بالأفعال المقتضية للألوهية، والربوبية.

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾؛ أي: فكيف تنقلبون عن عبادته، وتنصرفون عن توحيده، وتصرفون عن الإيمان مع قيام البرهان؟

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٤] أي: كثر خيره، وبركته.

﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]؛ أي: الباقي الذي لا يفنى، المتفرد بالألوهية.

وهذا التركيب يفيد الحصر، وفيه إشارة إلى العلم التام، والقدرة التامة الكاملة.

﴿فَٱدْعُوهُ﴾؛ أي: اعبدوه ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾؛ أي: الطاعة، والعبادة من الشرك.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ أي: احمدوه. قاله الفراء.

وعن ابن عباس، قال: من قال: لا إله إلا الله، فليقل إثرها: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وذلك قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ الآية.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [فصلت: ٦].

قال أهل العلم: معناه: أي: أنا كواحد منكم لولا الوحي، ولم أكن من جنس مغاير لكم حتى تكون قلوبكم في أكنة مما أدعوكم إليه، وفي آذانكم وقر، ومن بيني وبينكم حجاب، ولم أدعكم إلى ما يخالف العقل، وإنما أدعوكم إلى التوحيد.

وقيل: المعنى: إني لا أقدر على أن أحملكم على الإيمان قسراً؛ فإني بشر مثلكم، ولا امتياز لي عنكم إلا أني أوحي إليَّ التوحيد، والأمر به، فعليّ البلاغ وحده، فإن قبلتم رشدتم، وإن أبيتم هلكتم.

وقيل: المعنى: إني لست بملَك، وإنما أنا بشر مثلكم، وقد أوحي إليّ دونكم، فصرت بالوحي نبياً، ووجب عليكم اتباعي.

﴿ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ ﴾؛ أي: بالطاعة، ولا تميلوا عن سبيله، ﴿ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ﴾ لما فرط منكم من الذنوب، والشرك، وما أنتم عليه من سوء العقيدة، والعمل.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا ﴾ [الزخرف: ٦٤]؛ أي: عبادة الله وحده، والعمل بشرائعه، ﴿ صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾، وهذا تمام كلام عيسى ـ عليه السلام ـ.

وقال تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٨﴾ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ يَلْعَبُونَ ﴾ [الدخان: ٩].

أضْرَبَ عن كونهم موقنين إلى كونهم في شك من التوحيد والبعث، وفي إقرارهم بأن الله خالقهم، وخالق سائر المخلوقات.

وإنما يقولونه تقليداً لآبائهم من غير علم، وإن ذلك منهم على طريقة اللعب، والهزو في دينهم بما يعنُّ لهم من غير حجة.

وقال تعالى: ﴿ ۞ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [الأحقاف: ٢١] وحده ﴿ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾؛ أي: هائل بسبب شرككم.

وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ﴾؛ أي: إذا علمت أن مدار الخير هو التوحيد، والطاعة، ومدار الشر هو الشرك، والعمل بمعاصي الله، فاعلم أنه لا إله غيره، ولا رب سواه.

والمعنى: اثْبُتْ على ذلك، واستمر عليه، ودُمْ على ما أنت عليه من العلم بالوحدانية؛ فإنه النافع يوم القيامة؛ لأنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ كان عالماً أنه لا إله إلا الله قبل هذا.

ويدل عليه قوله ﷺ: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله، دخل الجنة» رواه مسلم.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قال مجاهد: ليعرفوني.

قال الثعلبي: هذا قول حسن؛ لأنه لو لم يخلقهم، لما عُرِفَ وجوده وتوحيده.

وقيل: لآمرهم، وأنهاهم، ويدل عليه قوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ﴾ الله ﴿إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، واختاره الزجاج.

وقال زيد بن أسلم: هو ما جُبِلوا عليه من السعادة والشقاوة.

فخلق السعداء من الجن والإنس للعبادة، وخلق الأشقياء للمعصية.

وقال الكلبي: المعنى: ليوحدوني.

فأما المؤمن، فيوحده في الشدة والرخاء، وأما الكافر، فيوحده في الشدة دون النعمة.

وقال جماعة: ليخضعوا لي، ويتذللوا.

ومعنى العبادة في اللغة: الذل، والخضوع، والانقياد.

وكل مخلوق من الجن والإنس خاضع لقضاء الله، متذلِّلٌ لمشيئته، منقادٌ لما قدره عليه، خلقهم على ما أراد، ورزقهم كما قضى، لا يملك واحد منهم لنفسه نفعاً، ولا ضراً.

وقال ابن عباس: أي: ليقروا بالعبودية طوعاً، أو كرهاً.

وعنه قال: على ما خلقتهم عليه من طاعتي، ومعصيتي، وشقوتي، وسعادتي.

والمعاني متقاربة، ولا مانع من الحمل على الجميع.

قيل: هذا لا ينافي تخلف العبادة بالفعل من بعضهم؛ لأن هذا البعض وإن لم يعبد الله، لكن فيه التهيؤ والاستعداد الذي هو الغاية بالحقيقة، وهذا أحسن.

وقال تعالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِۚ﴾ [الطور: ٤٣] يحفظهم، ويرزقهم، وينصرهم، ويكشف السوء عنهم، ويغيثهم، ويعينهم.

وهذا استفهام إنكاري على معنى نفي الحصول من أصله؛ أي: ليس لهم في الواقع إله غير الله.

﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾.

«ما» تحتمل وجهين.

أحدهما: أن تكون مصدرية، معناه: سبحانه عن إشراكهم.

ثانيهما: خبرية، معناه: عن الذين يشركون.

وعلى هذا: فيحتمل أن يكون التنزيه عن الولد؛ لأنهم كانوا يقولون: البنات لله، فقال: «سبحان» عن البنات، والبنين، وأن يكون عن مثل الآلهة؛ لأنهم كانوا يقولون: هو مثل ما يعبدونه، فقال: سبحان الله عن مثل ما يعبدونه.

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣].

فيه من بيان التوحيد، وصفاته العليا، وأسمائه الحسنى ما لا يخفى على من له أدنى إلمام بمدارك الشرع الشريف، والدين الحق الحنيف.

عن أنس: أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً إذا آوى إلى فراشه أن يقرأ آخر سورة الحشر، وقال: «إن مِتَّ، مِتَّ شهيداً» أخرجه ابن السني، وابن مردويه.

وعن أبي أمامة يرفعه: «من قرأ خواتيم الحشر في ليل، أو نهار، فمات من يومه، أو ليلته، أوجب الله له الجنة» أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، وابن عدي، وابن مردويه، والخطيب.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ﴾ [التغابن: ١٣]؛ أي: هو المستحق للعبادة دون غيره، فوَحِّدُوهُ، ولا تشركوا به شيئاً.

وقال تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا ﴿٩﴾﴾ [المزمل: ٩]؛ أي:

إذا عرفت أنه المختص بالربوبية، فاتخذه قائماً بأمورك، وعوِّل عليه في جميع مهماتك.

وقيل: كفيلاً بما وعدك من الجزاء، والنصر.

قال البقاعي: وليس ذلك بأن يترك الإنسان كل عمل؛ فإن ذلك طمع فارغ، بل بالإجمال في طلب كل ما ندب الإنسان إلى طلبه؛ ليكون متوكلاً في السبب، منتظراً للمسبب، فلا يهمل الأسباب، ويتركها طامعاً في المسببات؛ لأنه حينئذ يكون كمن يطلب الولد من غير صاحبة، وهو مخالف لحكمة هذه الدار المبنية على الأسباب.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الأخلاص].

هذه السورة لها أسماء كثيرة طيبة:

منها: سورة الإخلاص. وهي مصرحة بالتوحيد، رادة على عُبَّادِ غير الله تعالى كائناً ما كان، وفي أي مكان كان، وناعية على القائلة بالتثنية، والتثليث، وهي أربع أو خمس آيات.

عن أُبَيٍّ بن كعب: أن المشركين قالوا للنبي ﷺ: أُنْسُبْ لنا ربك، فأنزل الله هذه السورة.

وفي الباب روايات عن جماعة من الصحابة.

وعن أنس، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: إني أُحبُّ هذه السورة، فقال: «حُبُّك إياها أدخلَكَ الجنة» رواه أحمد، والترمذي، وابن الضريس، والبيهقي.

وقد ورد من غير وجه: أنها تعدل ثلث القرآن، وفيها ما هو صحيح، وما هو حسن.

وهذه السورة وقد تجردت لبيان توحيد الألوهية، وصفاته العليا، وفيه دليل على شرف علم التوحيد.

وكيف، والعلم يشرف بشرف المعلوم، ويتضع بضعته!!

ومعلومُ[(١)] هذا العلم: هو الله سبحانه، وما يجوز عليه، وما لا يجوز.

فما ظنك بذلك؟ والله أعلم بما هنالك.

ومعنى «الكفو»: المثل؛ أي: ليس كمثله شيء. قاله ابن عباس.

ومن زعم أن[(٢)] نفي «الكُفْوِ» و«المثل» في الماضي لا يدل على نفيه في الحال، والكفار يدَّعونه في الحال، فقد تاه في غيه؛ لأنه إذا لم يكن فيما مضى، لم[(٣)] يكن في الحال ضرورة، وكذا في الاستقبال؛ إذْ الحادث لا يكون كُفْواً للقديم.

وحاصل كلام الكفرة يؤول إلى الإشراك، والتشبيه، والتعطيل.

والسورة الكريمة تدفع الكل بأدل الدليل.

ومجال القول في تفسير هذه السورة واسع جداً لا يأتي عليه الحصر، وقد أفرده بعض أهل العلم بالتأليف المستقل، وفيما ذكرناه مقنع، وبلاغ.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ﴾ [الناس].

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسير المعوذتين:

وأما سورة الناس، فقد تضمنت أيضاً مستعاذاً به، ومستعاذاً منه، ومستعيذاً.

فأما المستعاذ به، فهو رب العالمين، ربُّ الناس، ملكُ الناس، وإلهُ الناس.

فذكر ربوبيته للناس، وملكه إياهم، وألوهيته لهم.

ولا بد من مناسبة في ذكر ذلك في الاستعاذة من الشيطان.

فأضافهم في الكلمة الأولى إلى ربوبيته المتضمنة لخلقهم، وتربيتهم،

---

(١) قوله: «ومعلوم هذا العلم»؛ أي موضوع علم التوحيد.
(٢) في الأصل: أنه، والصواب ما أثبتناه.
(٣) في الأصل: لم، والصواب ما أثبتناه.

وتدبيرهم، وإصلاحهم، وحفظهم مما يفسدهم، وهذا معنى ربوبيته لهم، وذلك يتضمن قدرته التامة، ورحمته الواسعة، وعلمه بتفاصيل أحوالهم، وإجابة دعواتهم، وكشف كرباتهم.

وأضافهم في الكلمة الثانية إلى ملكه، فهو ملكهم المتصرف فيهم، وهم عبيده، ومماليكه، وهو المتصرف بهم، المدبر لهم كما شاء، النافذ القدرة فيهم، فهو مَلِكُهُمْ الحق الذي إليه مفزَعهم في الشدائد والنوائب، فلا صلاح لهم ولا قيام إلا به.

وأضافهم في الكلمة الثالثة إلى ألوهيته لهم.

فهو إلههم الحق، ومعبودهم المطلق، الذي لا إله سواه، ولا معبود لهم غيره.

فكما صح أنه وحده ربهم، ومليكهم، لم يشاركه في ربوبيته، ولا في ملكه أحد، فكذلك هو وحده إلههم، ومعبودهم، فلا ينبغي أن يجعل معه شريكاً في الإلهية، والمعبودية، كما لا ينبغي أن يجعل معه شريكاً في ربوبيته، وملكه.

وهذا طريق القرآن يحتج عليهم ـ سبحانه وتعالى ـ بإقرارهم هذا التوحيد على ما أنكروه من توحيد الألوهية والعبادة.

فإذا كان هو ربنا، ومليكنا، فلا مفزع لنا غيره، فلا ينبغي أن يُدعى إلا إياه، ولا يخاف، ولا يرجى، ولا يحب سواه، ولا يُذل لغيره، ولا يُخضع إلا له، لا لسواه، ولا يُتكل إلا عليه؛ لأن من ترجوه، أو تخافه، أو تدعوه إما أن يكون مربِّيك، والقيِّم بأمورك، فلا ربَّ لك سواه، أو يكون مَلِكَكَ، ومعبودَك الحق، فهو ملكُ الناس حقاً، وكلهم مماليكه، وعبيده، أو يكون معبودك، وإلهك الذي لا تستغني عنه طرفة عين، بل حاجتك إليه أعظم من حاجتك إلى روحك، وحياتك، وهو إله الخلق، وإله الناس الذي لا إله لهم سواه، فهم جديرون أن لا يستعيذوا بغيره، ولا يستنصروا بسواه.

فظهرت مناسبة هذه الإضافات الثلاث للاستعاذة من أعدى العدو، وأعظمهم عداوة.

ثم إنه ـ سبحانه وتعالى ـ كرر الاسم الظاهر، ولم يوقع المضمر موقعه، فيقول: رب الناس، وملكهم، وإلههم؛ تحقيقاً لهذا المعنى.

فأعاد ذكرهم عند كل اسم من أسمائه، ولم يعطف بالواو؛ لما فيها من الإيذان بالمغايرة.

وقدم الربوبية؛ لعمومها، وشمولها لكل مربوب، وأخر الإلهية؛ لخصوصها، لأنه سبحانه إنما هو إله من عبده، ووحده، واتخذه إلهاً دون غيره.

فمن لم يعبده، ويوحده، فليس بإلهه، وإن كان في الحقيقة لا إله سواه، ولا مستحق للعبادة إلا إياه، لكنه ترك إلهه الحق، واتخذ إلهاً غيره.

ووسط صفة «المُلْكِ» بين الربوبية، والألوهية؛ لأن الملك هو المتصرف بقوله، وأمره مطاع إذا أمر.

فملكه لهم تابع لخلقه إياهم، فملكهم من كمال ربوبيته، وكونه إلههم الحق من كمال ملكه، فربوبيته تستلزم ملكه، وملكه يستلزم إلهيته.

فهو الرب الملك الإله، خلقهم بالربوبية، وقهرهم بالملك، واستعبدهم بالألوهية، فتأمل هذه الجلالة، وهذه العظمة التي تضمنتها هذه الإضافات الثلاث على جميع قواعد الإيمان، وتضمنت معاني جميع أسمائه الحسنى.

تضمن سورة «الناس» لأسماء الله الحسنى

أما تضمنها لمعاني أسمائه الحسنى، فإن «الرب» هو القادر، الخالق، البارىء، المصور، الحي، القيوم، العليم، السميع، البصير، المحسن، المنعم، الجواد، المعطي، النافع، الضار، المقدم، المؤخر، يهدي، ويضل، ويُشْقِي، ويُسْعِدْ، ويُعِزُّ، ويُذِلُّ، إلى غير ذلك من معاني الربوبية.

وأما «المَلِكُ»، فهو الآمر، الناهي، المعز، المذل، والذي يصرف أمور عباده كما يحب، ويقلبهم كيف يشاء.

فهو العزيز، الجبار، المتكبر، الخافض، الرافع، القابض، الباسط، العظيم، الجليل، الولِيُّ، المتعال، الملك، القدوس، المقسط، الجامع، إلى

غير ذلك من الأسماء العائدة إلى معاني الملك.

وأما «الإله»، فهو الجامع لجميع صفات الكمال، الحاوي لتمام نعوت الجلال والجمال، فيدخل في هذا جميع الأسماء الحسنى.

ولهذا كان القول: إن «الله» أصله: الإله، وإن اسم الله تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى، والصفات العليا.

وأسرار أحكام الله تعالى أعزُّ، وأجلُّ من أن تدركها عقول البشر، وإنما غاية أولي العلم الاستدلال على ما يظهر منها على ما وراءه. انتهى كلام ابن القيم - رحمه الله -.

وبنحوه قرر الكلام، وحقق المقام في تفسير سورة «الفلق» أيضاً، فراجعه.

* * *

باب
في الأدلة الدالة على توحيد الله تعالى أيضاً
وحكاية أقوال أهل العلم في بيان أنواعه، وما يتصل بذلك

قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦].

وفيه: الأمر بالتوحيد، والنَّهيُ عن الشرك.

والأمر حقيقة في الوجوب، كما أن النَّهيَ حقيقة فى التحريم على ما قرره علماء البيان والمعاني.

معنى الطاغوت

ومادة لفظة «طاغوت» من الطغيان، وهو مجاوزة الحد.

قال عمر ـ رضي الله عنه ـ: الطاغوت: الشيطان.

وقال جابر: الطواغيت: الكهنة، كانت تنزل عليهم الشياطين.

وقال مالك: الطاغوت: كل ما عُبِدَ غير الله.

وقال ابن كثير: الطاغوت: الشيطان، وكل ما زينه من عبادة غير الله.

وقال ابن القيم: الطاغوت: ما تجاوز به العبد حدَّه من معبود، أو متبوع، أو مطاع.

فطاغوت كل قوم: ما يتحاكمون إليه غير الله، ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة الله.

فهذه طواغيت العالم، إذا تأملتها، وتأملت أحوال الناس معها، رأيت أكثرهم ممن أعرض عن عبادة الله إلى عبادة الطاغوت، وعن طاعة الله، ومتابعة رسوله ﷺ إلى طاعة الطاغوت، ومتابعته.

ومعنى الآية: أنه سبحانه أخبرنا أنه بعث في كل طائفة من الناس رسولاً بهذه الكلمة ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾؛ أي: وحِّدوه، وأخلصوا له العبادة، ولا تشركوا به شيئاً، أَيَّ شيء كان، من أي شخص، في أي مكان ـ.

﴿وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾؛ أي: اتركوا عبادة ما سواه ـ عز وجل ـ أيَّ عبادة كانت من التي نهى عنها الله، ورسوله، ولم يأذن بها أحداً كما قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وهذا معنى «لا إله إلا الله»، فإنها هي العروة الوثقى.

قال ابن كثير في هذه الآية: كلهم يدعو إلى عبادة الله، وينهى عن عبادة ما سواه.

فلم يزل الله تعالى يرسل الرسل إلى الناس بذلك منذ حدث الشرك في قوم نوح، وكان أولَ رسول بعثه الله إلى أهل الأرض، إلى أن ختمهم بمحمد ﷺ الذي طبقت دعوته الجن والإنس، في المشارق والمغارب.

وكلهم كما قال تعالى في هذه الآية قالوا: اعبدوا الله وحده، واتركوا عبادة غيره، كائناً ما كان.

فكيف يسوغ لأحد من المشركين بعد هذا أن يقول: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]؟.

فمشيئته الشرعية عنهم منفية؛ لأنه نهاهم عن ذلك على ألسنة رسله.

وأما مشيئته الكونية، وهي تمكينهم من ذلك قَدَراً، فلا حجة لهم فيه؛ لأنه تعالى خلق النار وأهلها من الشياطين والكفرة، وهو لا يرضى لعباده الكفر، وله في ذلك حجة بالغة، وحكمة قاطعة.

ولهذا قال: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦] انتهى.

فكانت الحكمة في إرسال الرسل دعوتهم أممهم إلى عبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه، وأن هذا هو دين الأنبياء والمرسلين كلهم أجمعين، أكتعين أبصعين، كما أخبر بذلك ربنا رب العالمين حيث قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وإن اختلفت فيه شريعتهم، كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿۞ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

المراد بالعبادة هنا: التوحيد مع إخلاص العمل؛ لكونها واقعة فى مقابلة النهي عن الإشراك.

أنواع التوحيد

والتوحيد نوعان:

توحيد في المعرفة والإثبات: وهو توحيد الربوبية، والأسماء، [و][(١)] الصفات.

وتوحيد في الطلب والقصد: وهو توحيد الإلهية، والعبادة.

وسمي دين الإسلام توحيداً؛ لأن مبناه على أن الله واحد في ملكه وأفعاله، لا شريك له، وواحد في ذاته لا ندَّ له، وواحد في ألوهيته وعبادته.

وإلى هذه الأنواع الثلاثة ينقسم توحيد الأنبياء والرسل الذين جاؤوا به من عند الله، وهي متلازمة، فكل نوع منه لا ينفك عن الآخر.

فمن أتى بنوع منها، ولم يأت بالآخر، فما ذلك إلا لأنه لم يأت به على وجه الكمال المطلوب.

---

(١) ساقطة من الأصل.

قال ابن القيم:

الأول ـ يعني: توحيد المعرفة ـ: هو إثبات حقيقة الرب تعالى، وصفاته، وأفعاله، وأسمائه، وتكلمه بكتبه، وتكليمه لمن يشاء من عباده، وإثبات عموم قضائه، وقدره، وحكمته.

وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جدَّ الإفصاح كما في أول «الحديد»، و«طه»، وآخر «الحشر»، وأول «الٓمٓ تنزيل السجدة»، وأول «آل عمران»، وسورة «الإخلاص»، وغير ذلك.

والثاني ـ يعني: توحيد الطلب، والقصد ـ: هو ما تضمنته سورة: «قل يا أيها الكافرون»، وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة «تنزيل الكتاب»، وآخرها، وأول سورة «المؤمن»، ووسطها، وآخرها، وأول سورة «الأعراف»، وآخرها، وجملة سورة «الأنعام»، وغالب سور القرآن.

بل كل سورة فيه هي متضمنة لنوعَي التوحيد، شاهدة به، داعية إليه.

فإن القرآن إما خبر عن الله تعالى، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأقواله: فهو التوحيد العلمي الخبري.

وإما دعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وخلعِ ما يعبد من دونه: فهو التوحيد الإرادي الطلبي.

وإما أمر، ونهي، وإلزام بطاعته في كل ما يُؤْتَى به، ويُذَرُ: فهو من حقوق التوحيد ومكملاته.

وإما خبر عن إكرام أهل التوحيد، وما فعل بهم في الدنيا، ويكرمهم به في الآخرة: فهو جزاء توحيده.

وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى من العذاب، والوبال: فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد، وحقوقه، وجزائه، وفي شأن الشرك، وأهله، وجزائهم. انتهى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: التوحيد الذي جاءت به الرسل إنما جاء يتضمن إثبات الإلهية لله وحده بأن يشهد أن لا إله إلا هو، ولا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يوالى إلا له، ولا يعادى إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء، والصفات:

وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وأخبر عن كل نبي من الأنبياء أنهم دَعَوا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤].

وقال عن المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٦]. وهذا في القرآن كثير.

لا يكفي مجرد توحيد الربوبية

وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية، وهو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام، والتصوف.

ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل، فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنهم إذا شهدوا بهذا، وفَنُوا فيه، فقد فَنُوا في غاية التوحيد.

فإن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب من الصفات، ونزهه عن كل ما تنزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء، لم يكن موحداً حتى يشهد أن لا إله إلا الله، فيقر بأن الله ـ وحده ـ هو الإله المستحق للعبادة، ولا يستحقها غيره، ويلتزم بعبادته تعالى وحده لا شريك له.

معنى الإله

والإله: هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، وليس هو الإله بمعنى القادر على الخلق.

فإذا فسر المفسر «الإله» بمعنى القادر على الاختراع، واعتقدَ أن هذا أخصُّ وصفِ الإله، وجعلَ إثباتَ هذا هو الغاية في التوحيد؛ كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمي الصفاتية، وهو الذي يقولون عن أبي الحسن، وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله، فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالقُ كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين.

قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

قال طائفة من السلف: تسألهم: من خلق السموات والأرض؟ فيقولون: الله، وهم مع هذا يعبدون غيره.

قال تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٥] إلى قوله: ﴿ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩].

فليس كل من أقر بأن الله ربُّ كل شيء، وخالقه يكون عابداً له دون ما سواه، داعياً له دون ما سواه، راجياً له، خائفاً منه دون ما سواه، يوالي له، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به، وينهى عما نهى عنه.

وعامة المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء، وأثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به، وجعلوا له أنداداً.

وفي القرآن الكريم آيات في ذلك الباب كثيرة.

ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها، ويصوم، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدتُ أنها المدبِّرة لي، فإذا جعلتُها سبباً، وواسطة، لم أكن مشركاً.

ومن المعلوم بالاضطرار[1] من دين الإسلام أن هذا شرك. انتهى كلامه.

وحاصله: أن الإنسان لا يصير موحداً حتى يقر بتوحيد الألوهية كما يقر بتوحيد الربوبية، وأن كثيراً من الناس لا يهتدون سبيلاً إلى هذا المقام، فيقرون بالنوع الثاني، ولا يقرون بالنوع الأول، أو ينكرونه جهلاً منهم.

فهم في الحقيقة مشركون، وعليهم هذا النَّعي في الكتاب العزيز، والسنة المطهرة، وأن رسل الله وأنبياءه من أولهم إلى آخرهم بُعِثُوا لدعاء العباد إلى توحيد الله تعالى بتوحيد العبادة، وإخلاص العمل له.

فكل واحد من الرسل أول ما يقرع به أسماع قومه قوله:

﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

و﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، و﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣﴾ [نوح: ٣]، ونحوه من الآيات التي سبقت في الباب الأول.

وهذا هو الذي تضمنه قول: لا إله إلا الله؛ فإنها دعت الرسل قومها إلى قول هذه الكلمة، واعتقاد معناها، لا مجرد قولها باللسان.

ومعناها هو: إفراده سبحانه بالإلهية والعبادة؛ والنفي لما يعبد من دونه، والبراءة منه.

وهذا الأصل لا مِرْيَةَ فيما تضمنه، ولا شك فيه، وأنه لا يتم إيمان أحد حتى يعلمه، ويعتقده، ويعمل بمقتضاه.

أقسام التوحيد

فتحصَّل من هذا أن التوحيد قسمان:

الأول: توحيد الربوبية، والخالقية، والرازقية، ونحوها.

---

(١) في الأصل: بالأضرار، والصواب ما أثبتناه.

معنى توحيد الربوبية

ومعناه: أن الله وحده هو الخالق للعالم، وهو الرب لهم، والرازق لهم.

وهذا لا ينكره المشركون، ولا يجعلون لله فيه شريكاً، بل هم مقرون به.

قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ إلى أن قال: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩].

وهذا فرعون مع غلوه في كفره، ودعواه أقبح دعوى، ونطقه بالكلمة الشنعاء حكى الله سبحانه فيه عن لسان موسى عليه السلام: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وقال إبليس اللعين: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (٢٨)﴾ [الحشر: ١٦].

وقال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٦]، وقال: ﴿رَبِّ أَنظِرْنِي﴾ [الأعراف: ١٤].

وكل مشرك مقر بأن الله خالقُه، وخالقُ السموات والأرض، ورب ما فيها، ورازقهم.

ولهذا احتج عليهمُ الرسل بقولهم: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧].

وبقولهم: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ﴾ [الحج: ٧٣].

فأهل الشرك مقرون بذلك، لا ينكرونه، ولا يجحدونه.

معنى توحيد العبادة

الثاني: وتوحيد العبادة:

ومعناه: إفراد الله وحده بجميع أنواع العبادات، فهذا هو الذي جعلوا لله فيه الشركاء، ولفظ: «شريك» يشعر بالإقرار بالله تعالى، فالرسل ـ عليهم السلام ـ بُعِثوا لتقرير الأول، ودعاء المشركين إلى الثاني بمثل قولهم في خطاب المشركين: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، ونهيهم عن شرك العبادة، ولذا قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [النحل: ٣٦]؛ أي: قائلين لأممهم هذا القول.

فأفاد قوله: «في كل أمة»: أن جميع الأمم لم ترسل إليهم الرسل، ولم تبعث إليهم الأنبياء إلا لطلب توحيد العبادة، لا للتعريف بأنه الخالق للعالم، وأنه رب السموات والأرض، وما بينهما؛ فإنهم مقرون بهذا.

ولهذا أوردت الآيات غالباً باستفهام التقرير.

نحو: ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [لقمان: ١١] ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ٤٠]، إلى غير ذلك مما سبق في الباب الأول من الأدلة الناطقة به، وهذا استفهام تقرير لهم أنهم مقرون بتوحيد الخالقية، والربوبية.

فتلك مسألة مجمَع عليها بين الأمم كلها من أولهم إلى آخرهم، لم يختلف فيه أمة من الأمم، بل ولا واحد منهم أبداً إلا من يكون معتوهاً، أو مجنوناً.

وبهذا عرفت أن المشركين لم يتخذوا ما اتخذوه معبوداً لهم؛ كالأوثان، والأصنام، والمسيح، وأمه ـ عليهما السلام ـ، والملائكة، والجن، والشياطين

لأجل أنهم أشركوه في خلق شيء من الأشياء، وفي خلق أنفسهم، بل اتخذوهم آلهة وعبدوهم بناءً على أنهم يقربونهم إلى الله تعالى زلفى كما أفصحوا بذلك، وقالوا.

فهم مقرون بالله تعالى في نفس كلماتهم الكفرية، ويقولون: إنهم شفعاؤنا عند الله.

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس: ١٨].

فجعل اتخاذَهم الشفعاءَ شركاً فيه، ونزه نفَسه المقدسة عنه؛ لأنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، والله لا يأذن لهؤلاء الشفعاء في الشفاعة، ولا هم أهل لها، ولا يغنون عنهم من الله شيئاً، فلا يصح من أحد لأحد منهم العبادة التي هي أقصى غايات الخضوع والتذلل، ولم تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى؛ لأنه مَوْلَى النعم كلها؛ جليلِها ودقيقها، كبيرها وحقيرها، فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضعان[(١)].

ومن هنا تقرر أن رأس العبادات، وأساس الطاعات توحيدُ الله ـ سبحانه تعالى ـ التي أفادته كلمته التي إليها كانت دعوة الرسل الكرام جميعهم، وهو قول: «لا إله إلا الله»؛ أي: لا معبود بحق إلا هو.

ومن ثَمَّ لم يقل: لا خالق، أو: لا رازق، أو: لا رب إلا الله.

فإن هذا التركيب لا يفيد ما يفيد اسمُ الجلالة الذي هو بمعنى المألوه؛ أي: المعبود.

والمراد: اعتقاد معناها من صميم الجَنَان، لا مجرد قولها باللسان.

ومعناها: إفراد الله تعالى بالعبادة؛ أيَّ عبادة كانت مما ورد به الشرع، والنفي

---

(١) قوله: «الخضعان» هكذا في الأصل، ولعل الصواب أن يقال: الخضوع؛ لأن معاجم اللغة لم تذكر الخضعان.

والبراءة من كل معبود دونه؛ إنساناً كان، أو حيواناً آخر، أو جماداً، أو نباتاً، أو شيئاً من الأشياء.

وقد علم الكفار هذا؛ لأنهم أهل اللسان العربي، فقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

قال الشيخ أحمد بن علي المقريزي: إن الله سبحانه هو رب كل شيء، ومالكه، وإلهه.

فالرب مصدر: رَبَّ، يَرُبُّ، رَبّاً، فهو رَابٌّ.

فمعنى قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ أي: رابُّهم، وهو الرب الخالق، الموجِد لعباده، القائم بتربيتهم، وإصلاحهم، المتكفل لهم من خلق، ورزقٍ، وعافية، وإصلاح دين، ودنيا.

والإلهية: كون العباد يتخذونه مألوهاً، معبوداً، محبوباً، يفردونه بالحب، والخوف، والرجاء، والإخبات، والتوبة، والنذر، والطاعة، والطلب، والتوكل، ونحو هذه الأشياء.

حقيقة التوحيد

فإن التوحيد حقيقته: أن ترى الأمور كلها من الله تعالى رؤيةً تقطع الالتفاتَ عن الأسباب والوسائط، فلا ترى الخير والشر إلا منه.

وهذا المقام يثمر التوكل، وترك شكاية الخلق، وترك لومهم، والرضاء عن الله تعالى، والتسليم لحكمه.

وإذا عرفت ذلك، علمت أن الربوبية منه تعالى للعباد، والتألُّهَ من عباده له سبحانه، كما أن الرحمة هي الوصلة بينه ـ عز وجل ـ وبينهم، وأن أَنْفَسَ الأعمال وأجلَّها قدراً توحيدُ الله تعالى.

غير أن التوحيد له قشران:

الأول: أن تقول بلسانك: لا إله إلا الله، ويسمى هذا القول: توحيداً، وهو

مناقض للتثليث الذي تعتقده النصارى، وهذا التوحيد يصدر أيضاً من المنافق الذي يخالف سره جهره.

والثاني: ألا يكون في القلب مخالفة، ولا إنكار لمفهوم هذا القول، بل يشتمل القلب على اعتقاد ذلك، والتصديق به. وهذا توحيد عامة الناس.

لُبَابُ التوحيد

ولباب التوحيد: أن يرى الأمور كلها لله تعالى، ومنه سبحانه، ثم يقطع الالتفات عن الوسائط، وأن يعبده سبحانه عبادة يفرده بها، ولا يعبد غيره.

ويخرج عن هذا التوحيد اتباع الهوى، فكل من اتبع هواه، فقد اتخذ هواه معبوده.

قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وإذا تأملت، عرفت أن عابد الصنم لم يعبد الصنم، إنما عبد هواه، وهو مَيلُ نفسه إلى دين آبائه، فيتبع ذلك الميل.

وميل النفس إلى المألوفات أحدُ المعاني التي يعبر عنها بالهوى.

ويخرج عن هذا التوحيد: السخط على الخلق، والالتفات إليهم.

توحيد الصِّدِّيقِينَ

فإن من يرى الكل من الله، كيف يسخط على غيره، أو يأمل سواه؟ وهذا التوحيد مقام الصديقين.

ولا ريب أن توحيد الربوبية لم ينكره المشركون، بل أقروا بأنه سبحانه وحده خالقهم، وخالق السموات والأرض، والقائم بمصالح العالم كله.

وإنما أنكروا توحيد الإلهية، والمحبة كما حكى الله تعالى عنهم في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦].

فلما سووا غيره به في هذا التوحيد، كانوا مشركين كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] أي: يسوون غيره به.

وقال تعالى: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الانعام: ١٥٠].

وقد علَّم الله عباده كيفية مباينة الشرك في توحيد الإلهية بإفراده وليّاً، وحكماً، وربّاً، فقال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الانعام: ١٤].

وقال: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ [الانعام: ١١٤، وقال: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الانعام: ١٦٤].

فلا وليَّ، ولا حَكَمَ، ولا ربَّ إلا الله الذي من عدل به غيره، فقد أشرك في ألوهيته، ولو وحَّد ربوبيته.

فتوحيد الربوبية هو الذي اجتمعت فيه الخلائق؛ مؤمنُها، وكافرها.

وتوحيد الألوهية مَفرَق الطرق بين المؤمنين، والمشركين، ولهذا كانت كلمة الإسلام: لا إله إلا الله، فلو قال: لا رب إلا الله، لما أجزأه عند المحققين.

توحيد الألوهية هو المطلوب من العباد

فتوحيد الألوهية هو المطلوب من العباد، ولهذا كان أصله(١): الإله؛ كما هو قول سيبويه، وهو الصحيح، وهو قول جمهور أصحابه إلا من شذّ منهم.

وبهذا الاعتبار الذي قررنا به الإله، وأنه المحبوب؛ لاجتماع صفات الكمال فيه، كان «الله» هو الاسم الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى، والصفات العليا، وهو الذي ينكره المشركون.

ويحتج الرَّب سبحانه عليهم بتوحيدهم ربوبيته على توحيد ألوهيته كما قال تعالى:

﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً

---

(١) قوله: «أصله»؛ أي: أصل كلمة «الله»: الإله.

﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ يَعۡدِلُونَ﴾ [النمل: ٥٩ـ ٦٠]؛ أي: يسوون غير الله تعالى بالله تعالى.

وكلما ذكر الله تعالى من آياته جملة من الجمل، قال عَقِبَهَا: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾.

فأبان سبحانه بذلك أن المشركين إنما كانوا يتوقفون في إثبات توحيد الإلهية، لا الربوبية، على أن منهم من أشرك أيضاً في الربوبية كما سيأتي بعد ذلك.

وبالجملة: فهو تعالى يحتج على منكري الإلهية بإثباتهم الربوبية.

«والمَلِكُ»: هو الآمر الناهي لا يخلق خلقاً بمقتضى ربوبيته، ويتركهم سدى معطلين، لا يؤمرون، ولا ينهون، ولا يعاقبون، فهو الملك المعطي، المانع، الضار، النافع، المثيب، المعاقب.

ولذلك جاءت الاستعاذة في سورة «الفلق»، وسورة «الناس» بالأسماء الحسنى الثلاثة: الرب، والملك، والإله.

فإنه لما قال: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١] كان فيه إثبات أنه ربهم، وخالقهم، وفاطرهم، ورازقهم، فبقي أن يقال: إنه تعالى لما خلقهم، هل كلفهم، وأمرهم، ونهاهم؟

قيل: نعم، فجاء: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾، فأثبت الخلق، والأمر له ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الاعراف: ٥٤].

فلما قال ذلك، قيل: فإذا كان رباً موجداً، ومَلِكاً مكلِّفاً، فهل يُحب، ويُرغب إليه، ويكون التوجه إليه غاية الخلق والأمر؟

قيل: نعم، فجاء: ﴿إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾؛ أي: مألوههم، ومعبودهم، ومحبوبهم الذي لا يتوجه العبد المخلوق المكلف العابد إلا له، فجاءت الإلهية خاتمة، وغاية، وما قبلها كالتوطئة لها.

وهاتان السورتان أعظم عَوْذَةٍ في القرآن، وجاءت الاستعاذة بهما وقت الحاجة إلى ذلك، وهو حين سُحِر النبي ﷺ، وخُيّل له أنه يفعل الشيء،

وما فعله، وأقام على ذلك أربعين يوماً كما في «الصحيح»، وكانت عقود السحر أحد عشر عقدة، فأنزل الله المعوذتين إحدى عشرة آية، فانحلت بكل آية عقدة.

وتعلقت الاستعاذة في أوائل القرآن باسمه الإله الكامل ذي الأسماء الحسنى، والصفات العليا، المرغوب إليه في أن يستعيذ عبده الذي يناجيه بكلامه من الشيطان الحائل بينه وبين مناجاة ربه.

ثم استحب التعليق باسمه الإله الشريف في جميع المواطن التي يقال فيها: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن اسمه «الله» هو الغاية لجميع الأسماء، ولهذا كان اسم بعده لا يتعرف إلا به، فتقول: الله هو السلام، المؤمن، المهيمن، فالجلالة تعرف غيرها، وغيرها لا يعرفها.

والذين أشركوا به تعالى في الربوبية منهم من أثبت معه خالقاً آخر، وإن لم يقولوا: إنه مكافىء له، وهم المشركون، ومَنْ ضاهاهم من القدرية.

وربوبيته سبحانه للعالَم هي الربوبية الكاملة، المطلقة، الشاملة، العامة، تبطل أقوالهم؛ لأنها تقتضي ربوبيته لجميع ما في الذوات، والصفات، والحركات، والأفعال.

وحقيقة قول القدرية المجوسية: إنه تعالى ليس رباً لأفعال الحيوان، ولا يتناولها ربوبيته، وإذاً كيف يتناول ما لا يدخل تحت قدرته، ومشيئته، وخلقه؟

أنواع شرك الأمم

وشرك الأمم كله نوعان:

شرك في الإلهية.

وشرك في الربوبية.

فالشرك في الإلهية والعبادة هو الغالب على أهل الإشراك، وهو شرك عُباد الأصنام، وعُباد الملائكة، وعُباد الجن، وعُباد المشايخ والصالحين، الأحياء منهم والأموات الذين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وهم

يشفعون لنا عنده بسبب قربهم من الله، وكرامته لهم قرب كرامة كما هو المعهود في الدنيا من حصول الكرامة والزلفى لمن يخدم أعوان الملك، وأقاربه، وخاصته.

والكتب الإلهية كلها من أولها إلى آخرها تبطل هذا المذهب، وترده، وتقبح أهله، وتنص على أنهم أعداء الله تعالى.

وجميع الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ متفقون على ذلك من أولهم إلى آخرهم، وما أهلك الله من الأمم إلا بسبب هذا الشرك، ومن أجله، وأصله: الشرك في محبة الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فأخبر أن من أحب مع الله تعالى شيئاً غيره كما يحبه، فقد اتخذ نداً من دونه، وهذا على أصح القولين في الآية الشريفة أنهم يحبونهم كما يحبون الله.

وهذا هو الدليل المذكور في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١].

والمعنى: أنهم يعدلون به غيرَه في العبادة، فيسوون بينه وبين غيره في الحب والعبادة.

وكذلك قول المشركين في النار لأصنامهم: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ [الشعراء: ٩٨].

ومعلوم قطعاً أن هذه التسوية لم تكن بينهم وبين الله في كونه ربَّهم، وخالقهم؛ فإنهم كانوا ـ كما أخبر الله عنهم ـ مقرين بأن الله وحدَه هو ربهم، وخالقهم، وأن الأرض ومن فيها لله تعالى وحده، وأنه رب السموات السبع، ورب العرش العظيم، وأنه سبحانه هو الذي بيده ملكوت كل شيء، وهو يجير، ولا يجار عليه.

وإنما كانت هذه التسوية بينهم، وبين الله تعالى في المحبة، والعبادة.

فمن أحب غيرَ الله، وخافه، ورجاه، وذلَّ له، وخضع كما يحب الله، ويخافه، ويرجوه، ويخضع له، فهو المشرك، وهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله.

فكيف بمن كان غيرُ الله أتمَّ عنده، وأحبَّ إليه، وأخوفَ عنده، وهو في مرضاته أشدُّ سعياً منه في مرضاة الله؟

فإذا كان المسوِّي بين الله وبين غيره في ذلك مشركاً، فما الظن بهذا؟

فعياذاً بالله من أن ينسلخ القلب من التوحيد والإسلام كانسلاخ الحية من قشرها، وهو يظن أنه مسلم موحد، فهذا أحد أنواع الشرك.

والأدلة الدالة على أنه تعالى يجب أن يكون وحدَه هو المألوه تُبطل هذا الشرك، وتَدْحَضُ حججَ أهله، وهي أكثر من أن يُحيط بها إلا الله، بل كل ما خلقه الله تعالى فهو آية شاهدة بتوحيده، وكذلك كل ما أمر به، وخلقه، فهو أمره وخلقه.

وما فطر عليه عباده، وركبه فيهم من العقل شاهدٌ بأنه الله الذي لا إله إلا هو، وأن كل معبود سواه باطل، وأنه هو الحق المبين، تقدس وتعالى عن ظنون الظانين.

فَوَاعَجَباً كيف يُعْصَى الإلَهُ ... أم كيفَ يَجْحَدُهُ الجاحِدُ
ولله في كُلِّ تَحْريكَةٍ ... وتَسْكِينَةٍ أبداً شاهِدُ
وفي كلِّ شيءٍ له آيَةٌ ... تَدُلُّ على أَنَّهُ واحِدُ

الشرك في الربوبية

والنوع الثاني: الشرك بالله تعالى في الربوبية: كشرك من جعل معه خالقاً آخر؛ كالمجوس، وغيرِهم الذين يقولون بأن للعالم رَبَّيْنِ؛ أحدُهما: خالق الخير، والآخر: خالق الشر.

وكالفلاسفة، ومَنْ تبعهم الذين يقولون بأنه لم يصدر عنه إلا واحد بسيط، وأن مصدر هذا العالم عن العقل الفعَّال، فهو ربُّ كلِّ ما تحته، ومدبِّره.

وهذا أشد من عباد الأصنام، والمجوس، والنصارى، وهو أخبث شرك في العالم؛ إذ يتضمن من التعطيل، وجحد الآلهية، والربوبية، وإسناد[1] الخلق إلى غيره سبحانه ما لم يتضمنه شرك أمة من الأمم.

وشرك القدرية مختصر من هذا المطول، وباب يدخل منه إليه.

ولهذا شبههم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بالمجوس كما ثبت عن ابن عمر، وابن عباس.

وقد روى أهل السنن فيهم ذلك مرفوعاً: «إنهم مجوس هذه الأمة».

اجتماع الشركين في العبد

وكثيراً ما يجتمع الشركان في العبد، وقد ينفرد أحدُهما عن الآخر.

والقرآن الكريم، بل الكتب المنزلة من عند الله تعالى كلُّها مصرِّحة بالرد على أهل هذا الإشراك.

كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فإنه ينفي شرك المحبة، والإلهية.

وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾؛ فإنه ينفي شرك الخلق، والربوبية.

فتضمنت هذه الآية تجريد التوحيد لربِّ العالمين في العبادة، والاستعانة، وأنه لا يجوز إشراكُ غيره معه، لا في الأفعال، ولا في الألفاظ، ولا في الإرادات.

هذا آخر كلام المقريزي ـ رحمه الله ـ في كتابه: «تجريد التوحيد المفيد».

وإنما أتيت به في هذا الباب؛ ليقف الناظر فيه، والمطلع عليه، على حقيقة توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية يدرك[2] ما فيهما من طرائق الإشراك بالله تعالى، فإن الأشياء تعرف بأضدادها.

وسيأتي الكلام على حقيقة الشرك، وبيان أنواعه في محله.

---

(١) في الأصل: «استناد»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) قوله: «يدرك». هكذا في الأصل: والصواب أن يقال: ليدرك.

وبالجملة: فأصل أصول البر، وعُمْدَةُ أنواعه: التوحيد، وذلك لأنه يتوقف عليه الإخبات لربِّ العالمين الذي هو أعظم الأخلاق الكاسبة للسعادة، وهو أصل التدبير العلمي الذي هو أفيد التدبيرين، وبه يحصل للإنسان التوجه التام تلقاء الغيب، ويستعد نفسه للحقوق به بالوجه المقدس.

وقد نبه النبي ﷺ على عظم أمره، وكونه من أنواع البر بمنزلة القلب، إذا صلح صلح الجميع، وإذا فسد فسد الجميع، حيث أطلق القول فيمن مات لا يشرك بالله أنه دخل الجنة، أو حرمه الله على النار، أو لا يحجب من الجنة، ونحو ذلك من العبارات.

وحكى عن ربه ـ تبارك وتعالى ـ: «من لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشركُ بالله شيئاً، لقيته بمثلها مغفرة».

وما أحقَّ عدمَ الإشراك بالله ـ ولو كانت معه ذنوب، وخطايا؛ صغائر، أو كبائر ـ بأن يدخل صاحبه الذي يعتقد التوحيدين اللذين سبق بيانهما الجنة، ولا يحرم منها؛ فإن التوحيد رأس الطاعات، وليس وراء عبادته قربة، كما أن الشرك ـ جلياً، كان أو خفياً، وإن كانت معه عبادة كثيرة ـ لا ينفع صاحبه، ولا يغني عنه شيئاً كما نطق بهذا القرآن، وليس وراء بيان الله بيان.

مراتب التوحيد

قال في «حجة الله البالغة»: إن للتوحيد أربع مراتب:

إحداها: حصر وجوب الوجود فيه تعالى، فلا يكون غيره واجباً.

الثانية: حصر خلق العرش، والسموات، والأرض، وسائر الجواهر فيه تعالى.

وهاتان المرتبتان لم تبحث الكتب الإلهية عنهما، ولم يخالف فيهما مشركو العرب، ولا اليهود، ولا النصارى.

بل القرآن العظيم ناصٌّ على أنهما من المقدمات المسلَّمة عندهم.

والثالثة: حصر تدبير السموات، والأرض، وما بينهما فيه تعالى.

والرابعة: أنه لا يستحق غيرُه العبادة، وهما متشابكتان، متلازمتان لربط طبيعي بينهما.

وقد اختلف فيها طوائف من الناس، معظمهم ثلاث فرق:

الأولى: النجامون: ذهبوا إلى أن النجوم تستحق العبادة، وأن عبادتها تنفع في الدنيا، ورفع الحاجات إليها حق.

قالوا: قد تحققنا أن لها أثراً عظيماً في الحوادث اليومية، وسعادة المرء، وشقاوته، وصحته، وسقمه، وأن لها نفوساً مجردة عاقلة تبعثها على الحركة، ولا تغفل عن عبادها، فبنوا هياكل على أسمائها، وعبدوها.

الثانية: المشركون: وافقوا المسلمين في تدبير الأمور العظام، وفيما أبرم، وجزم، ولم يترك لغيره خبرة، ولم يوافقوهم في سائر الأمور.

وذهبوا إلى أن الصالحين من قبلهم عبدوا الله، وتقربوا إليه، فأعطاهم الله الألوهية، فاستحقوا العبادة من سائر خلق الله، كما أن ملك الملوك يخدمه عبده، فيحسن خدمته، فيعطيه خِلْعَةَ الملك، ويفوض إليه تدبير بلد من بلاده، فيستحق السمع والطاعة من أهل ذلك البلد.

وقالوا: لا تقبل عبادة الله إلا مضمومة بعبادتهم، بل الحق في غاية التعالي، فلا تفيد عبادته تقرباً منه، بل لابد من عبادة هؤلاء ليقربوا إلى الله زلفى.

وقالوا: هؤلاء يسمعون، ويبصرون، ويشفعون لعبادهم، ويدبرون أمورهم، وينصرونهم، فنحتوا على أسمائهم أحجاراً، وجعلوها قبلة عند توجههم إلى هؤلاء.

فخلف من بعدهم خلف، فلم يفطنوا للفرق بين الأصنام، وبين من هي على صورته فقط، فظنوها معبودات بأعيانها، ولذلك رد الله تعالى عليهم تارة بالتنبيه على أن الحكم، والملك له خاصة، وتارة ببيان أنها جمادات: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الاعراف: ١٩٥].

الثالثة: النصارى: ذهبوا إلى أن للمسيح ـ عليه السلام ـ قرباً من الله، وعلواً على الخلق، فلا ينبغي أن يسمى عبداً، فيسوى بغيره؛ لأن هذا سوء أدب معه، وإهمال لقربه من الله.

ثم مال بعضهم عن التعبير عن تلك الخصوصية إلى تسميته: «ابن الله»؛ نظراً إلى أن الأب يرحم الابن، ويربيه على عينيه، وهو فوق العبيد، فهذا الاسم أولى به.

وبعضهم مال إلى تسميته بـ: «الله»؛ نظراً إلى أن الواجب حل فيه، وصار داخله، ولهذا يصدر منه آثار لم تُعهد من البشر؛ مثل إحياء الأموات، وخلق الطير، فكلامه كلام الله، وعبادته هي عبادة الله.

فخلف من بعدهم خلف لم يفطنوا لوجه التسمية، وكادوا يجعلون البُنُوَّة حقيقته، أو يزعمون أنه الواجب من جميع الوجوه.

ولذلك رد الله تعالى عليهم تارة بأنه لا صاحبة له، وتارة بأنه ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾ [الانعام: ١٠١] ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن ﴾ [يس: ٨٣].

وهذه الفرق الثلاث لهم دعاوى عريضة، وخرافات كثيرة لا تخفى على المتتبع.

وعن هاتين المرتبتين بحث القرآن العظيم، ورد على الكافرين شبهتهم ردًّا مشبعاً. انتهى كلام الحجة.

وهذه المراتب الأربعة للتوحيد إذا تأملت فيها، وجدتها ترجع إلى القسمين اللذين سبقا في أول هذا الباب.

أقسام علوم القرآن

قال في «الفوز الكبير»: إن معاني القرآن المنطوقة لا تخرج عن خمسة علوم:

منها: علمُ المخاصمة، والرد على الفرق الضالة الأربعة من اليهود، والنصارى، والمشركين، والمنافقين.

والتفريع على هذا العلم منوط بذمة المتكلم.

وقال: واختار ـ سبحانه وتعالى ـ في آيات المخاصمة إلزامَ الخصم بالمشهورات المسلَّمة، والخطابيات النافعة، لا تنقيح البراهين على طريق المنطقيين.

ولم يراعِ مناسبة في الانتقال من مطلب إلى مطلب كما هو قاعدة الأدباء المتأخرين، بَل نشر كل ما أهم إلقاؤه على العباد؛ تقدم، أو تأخر.

وعامة المفسرين يربطون كل آية من آيات المخاصمة، وآيات الأحكام بقصة، ويظنون أن تلك القصة سبب نزولها.

والمحقق: أن القصد الأصلي من نزول القرآن تهذيبُ النفوس البشرية، ودمغُ العقائد الباطلة، ونفي الأعمال الفاسدة.

فوجود العقائد الباطلة في المكلفين سبب لنزول آيات المخاصمة.

ووجود الأعمال الفاسدة، وجريان المظالم فيما بينهم سببٌ لنزول آيات الأحكام.

قال: قد وقع في القرآن المجيد المخاصمة مع الفرق الأربع الضالة: المشركين، والمنافقين، واليهود، والنصارى.

وهذه المخاصمة على قسمين:

الأول: أن تذكر العقيدة الباطلة مع التنصيص على شناعتها، وتذكرها إنكاراً لا غير.

والثاني: أن تقرر شبهاتهم، وتذكر حلها بالأدلة البرهانية، أو الخطابية.

أما المشركون، فكانوا يسمون أنفسهم: حنفاء، وكانوا يدعون التدين بالملة الإبراهيمية.

وإنما يقال الحنيف: لمن تدين بالملة الإبراهيمية، والتزم شعارها.

وشعارها حجُّ البيت الحرام، واستقبالُه في الصلاة، والغسلُ من الجنابة، والاختتان، وسائر خصال الفطرة، وتحريم الأشهر الحرم، وتعظيم المسجد

الحرام، وتحريم المحرمات النسبية، والرضاعية، والذبح في الحلق، والنحر في اللَّبَّة، والتقرب بالذبح، والنحر خصوصاً في أيام الحج[1].

وقد كان في أصل الملة: الوضوء، والصلاة، والصوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، والصدقة على اليتامى والمساكين، والإعانة في نوائب الحق، وصلة الأرحام مشروعة، وكان التمدح بهذه الأفعال شائعاً فيما بينهم.

ولكن جمهور المشركين كانوا يتركونها حتى صارت هذه الأفعال كأن لم تكن شيئاً.

وقد كان تحريم القتل، والسرقة، والزنا، والربا، والغصب أيضاً ثابتاً في أصل الملة، وكان إنكار هذه الأشياء جارياً في الجملة.

وأما جمهور المشركين، فيرتكبونها، ويتبعون النفس الأمَّارة فيها.

وقد كانت عقيدة إثبات الصانع ـ سبحانه وتعالى ـ، وأنه هو خالق السموات، والأرضين، ومدبر الحوادث العظام، وأنه قادر على إرسال الرسل، وجزاء العباد بما يعملون، وأنه مقدر للحوادث قبل وقوعها، وعقيدة أن الملائكة عباده المقربون المستحقون للتعظيم أيضاً ثابتةً فيما بينهم، ويدل على ذلك أشعارهم.

وكان قد وقع لجمهور المشركين في هذه العقائد شبهات كثيرة ناشئة من استبعاد هذه الأمور، وعدم ألفتها.

وكان ضلالهم الشرك، والتشبيه، والتحريف، وإنكار المعاد، واستبعاد رسالته ﷺ، وشيوع الأعمال القبيحة والمظالم فيما بينهم، وابتداع الرسوم الفاسدة، واندراس العبادات.

تعريف الشرك

والشرك: أن يثبت لغير الله ـ سبحانه وتعالى ـ شيئاً من صفاته المختصة به؛ كالتصرف في العالم بالإرادة الذي يعبر عنه بـ: «كن فيكون»، أو العلم الذاتي من

---

(١) في الأصل: «الحجر»، والصواب ما أثبتناه.

غير اكتساب بالحواس، ودليل العقل، والمنام، والإلهام، ونحو ذلك، أو الإيجاد لشفاء المريض، أو اللعن لشخص، والسخط عليه، حتى يُقْدَرَ[1] عليه الرزق، أو يمرض، أو يشقى لذلك السخط، أو الرحمة لشخص حتى يبسط له الرزق، ويصح بدنه، ويسعد.

ما كان شرك المشركين في خالق الجواهر

ولم يكن المشركون يشركون أحداً في خلق الجواهر، وتدبير الأمور العظام، ولا يثبتون لأحد قدرة على الممانعة إذا أبرم الله ـ سبحانه وتعالى ـ أمراً.

وإنما كان إشراكهم في الأمور الخاصة ببعض العباد.

وكانوا يظنون أن الملك على الإطلاق ـ جل مجده ـ شَرَّف بعضَ العباد بخلعة الألوهية، ويؤثر رضاهم وسخطهم في سائر العباد.

كما أن ملكاً من الملوك عظيمَ القدر يرسل عبيده المخصوصين إلى نواحي الملك، ويجعلهم متصرفين في الأمور الجزئية إلى أن يصدر عن الملك حكم صريح.

فلا يتوجه إلى تدبير الأمور الجزئية، ويفوض إليهم أمور سائر العباد، ويقبل شفاعتهم في باب من يخدمهم، ويتوسل بهم.

فيقولون بوجوب التقرب بعباد الله سبحانه المخصوصين المذكورين ليتيسر لهم قبول الملك المطلق، وتقبل شفاعتهم للمتقربين بهم في مجاري الأمور.

وكانوا يجوزون ـ بملاحظة هذه الأمور ـ أن يُسجد لهم، ويُذبح لهم، ويُحلف بهم، ويُستعان بهم في الأمور الضرورية بقدرة: «كن فيكون».

وكانوا ينحتون من الحجر، والصخر، وغير ذلك صُوَراً يتخذونها قبلةً للتوجه إلى تلك الأرواح حتى يعتقد الجهال شيئاً فشيئاً تلك الصور معبودة بذواتها، فيتطرق بذلك خلط عظيم.

---

(١) قوله: «يقدر»؛ أي: يضيق عليه الرزق.

التشبيه

والتشبيه: عبارة عن إثبات الصفات البشرية لله ـ تبارك وتعالى ـ.

فكانوا يقولون: الملائكة بنات الله، وإنه يقبل شفاعة عباده، وإن لم يرض بها؛ كما أن الملوك يفعلون مثل ذلك بالنسبة إلى الأمراء الكبار.

وكانوا يقيسون علمه تعالى، وسمعه، وبصره الذي يليق بجلال الألوهية على علمهم، وسمعهم، وأبصارهم؛ لقصور أذهانهم، فيقعون في القول بالتجسيم، والتحيز.

تحريف المشركين

وبيان التحريف: أن أولاد إسماعيل ـ عليه السلام ـ كانوا على شريعة جدهم الكبير حتى جاء «عمرو بن لحي»، فوضع لهم أصناماً، وشرع لهم عبادتهم، واخترع لهم من بَحيرة، وسائبة، وحام، واستقسام بأزلام، وما أشبه ذلك.

وقد وقعت هذه الحادثة قبل بعثته ﷺ بثلاث مئة سنة تقريباً.

وكان الجهلة يتمسكون في هذا الباب بآثار آبائهم، وكانوا يعدون ذلك من الحجج القاطعة.

وقد بين الأنبياء السالفين[1] الحشر والنشر، لكن ليس ذلك البيان بشرح، وبسط تضمنه القرآن العظيم.

ولذلك ما كان جمهور المشركين مطلعين عليه، وكانوا يستبعدونه.

وهؤلاء الجماعة، وإن اعترفوا بنبوة سيدنا إبراهيم، وسيدنا إسماعيل ـ عليهما الصلاة والسلام ـ، بل بنبوة سيدنا موسى أيضاً، لكن كانت الصفات البشرية التي هي حجاب لجمال الأنبياء الكامل تشوشهم تشويشاً، ولم يعرفوا حقيقة تدبير الله ـ عز وجل ـ الذي هو مقتضى بعثة الأنبياء.

---

(١) قوله: «السالفين» هكذا في المطبوع، والصواب: السالفون.

فكانوا يستبعدون ذلك؛ لما ألفوا المماثلة بين الرسول والمرسِل، فكانوا يوردون شبهات واهية غير مسموعة؛ كما قالوا: إنهم كيف يحتاجون إلى الشراب، والطعام، وهم أنبياء؟ وهلاّ يرسل الله ـ سبحانه وتعالى ـ الملائكة؟ ولِمَ لا ينزل الوحي على كل إنسان على حدة؟ وعلى هذه الأسلوب.

تصوير حال المشركين

وإن كنت متوقفاً في تصوير حال المشركين، وعقائدهم، وأعمالهم، فانظر إلى حال العوام، والجهلة من أهل الزمان، خصوصاً من سكنَ منهم بأطراف دار الإسلام كيف يظنون الولاية، وماذا يخيل إليهم منها.

ومع أنهم يعترفون بولاية الأولياء المتقدمين يعدون وجود الأولياء في هذا الزمان من قبيل المحال، ويذهبون إلى القبور، والآثار، ويرتكبون أنواعاً من الشرك، وكيف تطرق إليهم التشبيه، والتحريف بحكم الحديث الصحيح: «لتتبعن سَنَنَ من قبلكم حَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ».

وما من آفة من هذه الآفات إلا وقومٌ من أهل هذا الزمان واقعون في ارتكابها، معتقدون مثلَها. عافانا الله سبحانه من ذلك.

وبالجملة: فإن الله تعالى برحمته بعث محمداً ﷺ في العرب، وأمره بإقامة الملة الحنيفية، وخاصمهم في القرآن العظيم، وقد وقع التمسك في تلك المخاصمة بمسلَّماتهم من بقايا الملة الحنفية؛ ليتحقق الإلزام.

جواب الإشراك

فجواب الإشراك:

أولاً: طلب الدليل، ونقض التمسك بتقليد الآباء.

وثانياً: عدم التساوي بين هؤلاء العباد، وبينه ـ تبارك وتعالى ـ، واختصاصه ـ عز وجل ـ باستحقاق أقصى غاية التعظيم بخلاف هؤلاء العباد.

وثالثاً: بيان إجماع الأنبياء على هذه المسألة: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن

رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الانبياء: ٢٥]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣ـ٤٤].

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣].

ورابعاً: بيان شناعة عبادة الأصنام، وسقوط الأحجار من مراتب الكمالات الإنسانية، فكيف بمرتبة الألوهية؟!

وهذا الجواب مسوق لقوم يعتقدون الأصنام معبودين لذواتهم.

جواب التشبيه

وجواب التشبيه:

أولاً: طلب الدليل، ونقض التمسك بتقليد الآباء.

وثانياً: بيان ضرورة المجانسة بين الوالد، والولد، وهي مفقودة.

وثالثاً: بيان شناعة إثبات ما هو مكروه ومذموم عند أنفسهم لله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ ۝١٤٩﴾ [الصافات: ١٤٩].

وهذا الجواب مسوق لأجل قوم اعتادوا المقدمات المشهورة، والمتوهمات الشعرية، وأكثرهم على هذه الصفة.

جواب التحريف

وجواب التحريف: بيان عدم نقله عن أئمة الملة، وبيان أن ذلك كله اختراع وابتداع غير معصوم.

جواب استبعاد المعاد

وجواب استبعاد الحشر والنشر:

أولاً: القياس على إحياء الأرض، وما أشبه ذلك، وتنقيح المناط الذي هو شمول القدرة، وإمكان الإعادة.

وثانياً: بيان موافقة أهل الكتاب الإلهية في الإخبار به.

جواب استبعاد الرسل

وجواب استبعاد الرسل:

أولاً: ببيان وجودها في الأنبياء المتقدمين ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾ [النحل: ٤٣] إلى آخره.

ثانياً: دفع الاستبعاد ببيان أن الرسالة هاهنا عبارة عن الوحي ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١٠].

وتفسير الوحي بما لا يكون محالاً ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورىٰ: ٥١].

وثالثاً: ببيان عدم ظهور المعجزات التي يقترحونها لمصلحة كلية، يقصر علمهم عن إدراكها.

وكذلك: عدم موافقة الحق لهم في تعيين شخص يفرحون بنبوته.

وكذلك: لم يجعل الرسول مَلَكاً، ولم يوح إلى كل واحد منهم، فليس كل شيء من ذلك إلا للمصلحة الكلية.

ولما كان أكثر من بعث إليهم مشركين، أثبت هذه المضامين في سورٍ كثيرة بأساليب متعددة، وتأكيدات بليغة، ولم يتحاش من إعادتها مرات كثيرة.

نعم، هكذا ينبغي أن تكون مخاطبة الحكيم المطلق بالنسبة لهؤلاء الجهلة، والكلام في مقابلة هؤلاء السفهاء بهذا التأكيد، ذلك تقدير العزيز العليم.

ضلالة اليهود

وكان اليهود قد آمنوا بالتوراة، وكانت ضلالتهم تحريفَ أحكام التوراة تحريفاً لفظياً، أو معنوياً، وكتمان آياتها، وإلحاق ما ليس منها بها افتراءً منهم، والتساهل في إقامة أحكامها، والمبالغة في التعصب بمذاهبهم، واستبعاد رسالة نبينا ﷺ، وسوء الأدب، والطعن بالنسبة إليه ﷺ، بل بالنسبة إلى حضرة الحق ـ تبارك وتعالى ـ أيضاً، وابتلاءهم بالبخل، والحرص، وغير ذلك.

تحريف اليهود

أما التحريف اللفظي، فإنهم كانوا يرتكبونه في ترجمة التوراة، وأمثالها، لا في أصل التوراة، هكذا الحق عند الفقير، وهو قول ابن عباس النحرير.

والتحريف المعنوي تأويل فاسد بحمل آية على غير معناها بتحكم، وانحراف عن الصراط المستقيم.

الفرق بين الكافر، والفاسق في كل ملَّة

فمن جملة ذلك: أنه قد بين الفرق بين المتدين الفاسق، والكافر الجاحد في كل ملة، وأثبت العذاب الشديد والخلودَ للكافر، وجوز خروج الفاسق من النار بشفاعة الأنبياء، وأظهر في تقرير هذا المعنى اسم المتدين في كل ملة بتلك الملة، وأثبت في التوراة هذه المنزلة لليهودي، والعبري، وفي الإنجيل للنصراني، وفي القرآن العظيم للمسلمين.

ومناط الحكم: الإيمان بالله واليوم الآخر، والانقياد لنبي بُعث إليهم، والعمل بشرائع الملة، واجتناب المنهيات من تلك الملة، لا خصوص فرقة من الفرق لذاتها.

فحسب اليهود أن اليهودي والعبري يدخلان الجنة البتة، وينقذه شفاعة الأنبياء من النار، ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، ولو لم يتحقق مناط الحكم، ولو كان مؤمناً بالله بوجه غير صحيح، ولو لم يكن له حظ من الإيمان بالآخرة، وبرسالة النبي المبعوث إليه، وهذا غلط صِرْف، وجهل محض.

ولما كان القرآن العظيم مهيمناً على الكتب السالفة، ومبيناً لمواضع الإشكال فيها، كشف الغطاء عن هذه الشبهة على وجه أتم ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة: ٨١].

ومن جملة ذلك: أنه قد بين في كل ملة أحكاماً تناسب مصالح ذلك العصر.

وقد سلك في التشريع مسلك عادات القوم، وأمر بالأخذ بها، وإدامة

الاعتقاد والعمل عليها تأكيداً بحصر الحقية فيها، والمراد: أن الحقية محصورة فيها في ذلك العصر، وذلك الزمان، والمراد هنالك: الإدامة الظاهرية، لا الإدامة الحقيقية.

يعني: ما لم يأت نبي آخر، ولم يكشف الغطاء عن وجه النبوة.

وهم حملوا ذلك على استحالة نسخ اليهودية، ومعنى وصية الأخذ بتلك الملة في الحقيقة: وصية بالإيمان، والأعمال الصالحة، ولم تعتبر خصوصية تلك الملة لذاتها.

وهؤلاء اعتبروا الخصوصية، فظنوا أن يعقوب ـ عليه السلام ـ وَصَّى أولاده باليهودية.

إطلاق الابن على المحبوب

ومن جملة ذلك: أن الله ـ عز وجل ـ شَرَّف الأنبياء وتابعيهم في كل ملة بلقب المقرب والمحبوب، وذم الذين ينكرون الملة بصفة المغضوبية، وقد وقع التكلم في هذا الباب بلفظ شائع في كل قوم.

فلا عجب أن يكون قد ذكر لفظ «الأبناء» مقام المحبوبين.

فظن اليهود أن ذلك التشريف دائر مع اسم اليهودي، والعبري، والإسرائيلي، ولم يعلموا أنه دائر على صفة الانقياد، والخضوع، وتمشية ما أراد الحق سبحانه ببعثة الأنبياء لا غير.

وكان أن ارتكز من هذا القبيل في خاطرهم كثير من التأويلات الفاسدة المأخوذة من آبائهم، وأجدادهم، فأزال القرآن الكريم هذه الشبهات على وجه أتم.

كتمان اليهود للآيات

أما كتمان الآيات، فهو أنهم كانوا يخفون بعض الأحكام والآيات؛ ليحافظوا على جاه شريف، أو لأجل رياسة يطلبونها.

وكانوا يحذرون أن يضمحل اعتقادُ الناس فيهم، ويلاموا بترك العمل بتلك الآيات.

ومن جملة ذلك: أن رجم الزاني مذكور في التوراة، وكانوا يتركونه لإجماع أحبارهم على ترك الرجم وإقامة الحد، وتسخيم الوجه مقامه، ويكتمون ذلك مخافة الفضيحة.

ومن جملة ذلك: أنهم كانوا يؤولون آيات فيها بشارة هاجر، وإسماعيل ـ عليهما الصلاة والسلام ـ ببعثة نبي في أولادهما، وفيها إشارة بوجود ملة يتم ظهورها وشهرتها في أرض الحجاز، وتمتلىء بها جبال عرفة من التلبية، ويقصدون ذلك الموضع من أطراف الأقاليم، وهي ثابتة في التوراة إلى الآن.

وكانوا يؤولونها بأن ذلك إخبار بوجود هذه الملة، ليس فيه أمرٌ بالأخذ بها، وكانوا يقولون: ملةٌ ما كُتبت علينا.

ولما كان هذا التأويل ركيكاً، فلا يسمعه أحد، ولا يكاد يصح عند أحد، كانوا يتواصون بإخفائه، ولا يجوزون إظهاره لكل عام وخاص.

﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٧٦].

وما أجهلهم! كيف تُحمل مِنَّةُ الله على هاجر وإسماعيل بهذه المبالغة، وذكر هذه الآية التشريعية أن لا يكون فيه حث وتحريض على الأخذ بها، وترغيب في التدين بها؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

الافتراء

أما الافتراء، فالسبب فيه دخول التعمق والتشدد على أحبارهم، ورهبانهم، والاستحسان يعني: استنباط بعض الأحكام لإدراك المصلحة فيه بدون نص الشارع، وترويج الاستنباطات الواهية، فألحقوا اتباعه بالأصل.

وكانوا يزعمون أن اتفاق سلفهم من الحجج القاطعة، ليس لهم في إنكار نبوة عيسى ـ عليه السلام ـ مستند إلا أقوال السلف، وكذلك في كثير من الأحكام.

تساهل اليهود في إقامة أحكام التوراة

وأما المساهلة في إقامة أحكامها، وارتكاب البخل والحرص، فظاهر أنه مقتضى النفس الأمَّارة.

ولا يخفى أنها تغلب الناسَ إلا من شاء الله ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ﴾ [يوسف: ٥٣].

إلا أن هذه الرذيلة قد تلونت في أهل الكتاب بكيفية أخرى كانوا يتكلفون تصحيحها بتأويل فاسد، وكانوا يظهرونه في صورة التشرع.

استبعاد اليهود نبوة محمد ﷺ

وأما استبعاد رسالة نبينا ﷺ، فسببه اختلاف عادة الأنبياء وأحوالهم في إكثار التزوج، والإقلال، وما أشبه ذلك، واختلاف شرائعهم، واختلاف سنة الله في معاملة الأنبياء من بني إسرائيل، وأمثال ذلك.

النبوة لا تحدث أصول بر وإثم

والأصل في هذه المسألة: أن النبوة بمنزلة إصلاح نفوس العالم، وتسوية عاداتهم، وعباداتهم، لا إيجاد أصول بر وإثم.

ولكل قوم عادة في العبادات، وتدبير المنزل، والسياسة المدنية.

فإذا حدثت النبوة في أولئك القوم، لا تفنى تلك العادة بالمرة، ولا تستأنف إيجاد عادة أخرى، بل يميز النبي من العادات ما كان على القاعدة موافقاً لما يرضي الله ـ سبحانه وتعالى ـ، فيبقيه، وما كان منها بخلاف ذلك، فيغيره بقدر الضرورة.

التذكير بآلاء الله، وبأيام الله

والتذكير بآلاء الله، وبأيام الله أيضاً يكون على هذا الأسلوب كما يكون شائعاً فيما بينهم فيألفونها.

فاختلفت شرائع الأنبياء لهذه النكتة.

ومثل هذا الاختلاف كمثل اختلاف الطبيب إذا دبر أمر المَرِيضَيْنِ، فيصف لأحدهما دواءً بارداً، وغذاءً بارداً، ويأمر لآخر بدواء حار، وغذاء حار.

وغرض الطبيب في الموضعين واحد، وهو إصلاح الطبع، وإزالة المفسد لا غير.

وقد يصف في كل إقليم دواء وغذاء على حدة بحسب عادة الإقليم.

ويختار في كل فصل تدبيراً موافقاً بحسب طبع الفصل.

وهكذا الحكيم الحقيقي ـ جل مجده ـ لما أراد أن يعالج من ابتلي بالمرض النفساني، ويقوي الطبع، والقوة الملكية، ويزيل المفسد، اختلفت المعالجة بحسب اختلاف أقوام كل عصر، واختلاف عاداتهم، ومشهوراتهم، ومسلماتهم.

أنموذج من الخصال اليهودية التي تسربت إلى هذه الأمة

وبالجملة: فإن شئت أن ترى أنموذج اليهود، فانظر إلى علماء السوء من الذين يطلبون الدنيا، وقد اعتادوا تقليد السلف، وأعرضوا عن نصوص الكتاب والسنة، وتمسكوا بأحاديث موضوعة، وتأويلات فاسدة، كأنهم هم.

ضلالة النصارى

وأما النصارى، فكانوا مؤمنين بعيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وكان من ضلالتهم: أنهم يزعمون أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ ثلاث شعب متغايرة بوجه، متحدة بآخر، ويسمون الشعب الثلاثة: أقانيم ثلاثة.

أحدها: الأب: وذلك بإزاء المبدىء للعالم.

والثاني: الابن: وهو بإزاء الصادر الأول، وهو معنى عام شامل لجميع الموجودات.

والثالث: روح القدس: وهو بإزاء العقول المجردة.

وكانوا يعتقدون أن أقنوم الابن تدرع بروح عيسى ـ عليه السلام ـ؛ يعني: تصور الابن بصورة روح عيسى كما أن جبريل يظهر بصورة الإنسان.

ويزعمون أن عيسى إله، وأنه ابن الله أيضاً، وأنه بشر أيضاً، تجري عليه الأحكام البشرية والإلهية معاً.

وكانوا يتمسكون في هذا الباب ببعض نصوص الإنجيل؛ حيث وقع فيه لفظ: «الابن»، وقد نسب إلى نفسه بعض الأفعال الإلهية.

وجواب الإشكال الأول ـ على تقدير تسليم أنه كلام عيسى ليس فيه تحريف ـ: أن لفظ: «الابن» كان في الزمان القديم بمعنى المحبوب، والمقرب، والمختار؛ كما يدل عليه كثير من القرائن في الإنجيل.

وجواب الإشكال الثاني: أنه على سبيل الحكاية، كما يقول رسول ملك من الملوك: يا فلان! قد غلبنا الملك الفلاني، وقد أخذنا قلعة كذا.

والمعنى ـ في الحقيقة ـ راجع إلى الملك، وإنما هو ترجمان محض.

وأيضاً يحتمل أن يكون طريق الوحي إلى عيسى ـ عليه السلام ـ انطباع المعاني في لوح نفسه من قِبَلِ العالم الأعلى، لا تمثل جبريل بالصورة البشرية، وإلقاء الكلام.

فربما يجري بسبب هذا الانطباع منه ـ عليه السلام ـ كلام مشعر بنسبة تلك الأفعال إلى نفسه، والحقيقة غير خفية.

وبالجملة: فقد رد الله ـ سبحانه وتعالى ـ هذا المذهب الباطل، وهو أن عيسى عبد الله، وروحه المقدس، نفخ في رحم مريم الصديقة، وأيده الله سبحانه بروح القدس، ونظر إليه بالعناية الخاصة المرعية في حقه.

ولو ظهر الله ـ سبحانه وتعالى ـ في الكسوة الروحية التي هي من جنس سائر الأرواح، وتدرع بالبشرية لا ينطبق لفظ «الاتحاد» على هذا المعنى عند التعمق، والإمعان إلا بتسامح.

وأقرب الألفاظ لهذا المعنى التقويم، ومثله، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

نموذج من الخصال النصرانية التي تسربت إلى هذه الأمة

وإن شئت أن ترى أنموذجاً لهذا الفريق، فانظر اليوم إلى أولاد المشايخ الأولياء ماذا يظنون بآبائهم، فتجدهم قد أفرطوا في إجلالهم كل الإفراط.

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ۝٢٢٧﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وأيضاً من ضلالة أولئك أنهم يجزمون أنه قد قتل عيسى ـ عليه السلام ـ، وفي الواقع اشتباه في قصته، فلما رفع إلى السماء، ظنوا أنه قد قتل، ويروون هذا الغلط كابراً عن كابر.

فأزال الله تعالى هذه الشبهة في القرآن العظيم: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧].

وما ذكر في الإنجيل من مقتولية عيسى، فمعناه إخبار بجرأة اليهود، وإقدامهم على قتله، وإن كان الله ـ سبحانه وتعالى ـ ينجيه من هذه المهلكة.

وأما مقولة الحواريين، فمنشؤها وقوع اشتباه، وعدم اطلاع على حقيقة الرفع الذي لا تألفه الأذهان، والأسماع.

تحريف النصارى لمعنى الفارقليط

ومن ضلالتهم أيضاً: أنهم يقولون: إن «فارقليط» الموعود هو عيسى روح الله الذي جاءهم بعد القتل، ووصاهم بالتمسك بالإنجيل.

ويقولون: إنه وصى عيسى، وأخبرهم بأن المتنبئين يكثرون، فمن سماني، فاقبلوا كلامه، وإلا فلا.

فبين القرآن العظيم أن بشارة عيسى إنما تنطبق على نبينا ﷺ، لا على الصورة الروحانية لعيسى.

لأنه قال في الإنجيل: إن «فارقليط» يلبث فيكم مدة من الدهر، ويعلم العلم، ويطهر الناس، ويزكيهم.

ولا يظهر هذا المعنى في غير نبينا ﷺ.

وأما تسمية عيسى ـ عليه السلام ـ فهو عبارة عن إثبات نبوته، لا أن يسميه الله، أو: ابن الله.

أقسام المنافقين

وأما المنافقون، فهم على قسمين:

١ـ قوم يقولون الكلمة الطيبة بألسنتهم، وقلوبهم مطمئنة بالكفر، ويضمرون الجحود الصِّرْفَ في أنفسهم.

قال تعالى في حقهم: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

٢ـ وطائفة دخلوا في الإسلام بضعف.

١ـ فمنهم من يتبعون عادة قومهم، ويعتادون موافقتهم؛ إن آمن القوم آمنوا، وإن كفروا كفروا.

وَمَا أَنَا إِلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

٢ـ ومنهم من هجم على قلوبهم لذات الدنيا الدنية، بحيث لم تترك في القلب محلاًّ لمحبة الله، ومحبة رسوله، أو ملك قلوبهم حرص المال، والحسد، والحقد، ونحو ذلك، حتى لا يخطر ببالهم حلاوة المناجاة، ولا بركات العبادات.

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى فَصَادَفَ قَلْباً خَالِياً فَتَمَكَّنَا

٣ـ ومنهم من شُغفوا بأمور المعاش، واشتغلوا بها حتى لم يبق فرصة للاهتمام بأمر المعاد، وتوقعه، وتفكره.

٤ـ ومنهم من يخطر ببالهم ظنون واهية، وشبهات ركيكة في رسالة نبينا ﷺ، وإن لم يبلغوا درجة يخلعون بها ربقة الإسلام، ويخرجون منه بالكلية.

ومنشأ تلك الشكوك جريان الأحكام البشرية على حضرة نبينا ﷺ، وظهور ملة الإسلام في صورة غلبة الملوك على أطراف الممالك، وما أشبه ذلك.

نفاق العمل، والخُلُقِ

٥ـ ومنهم من حملتهم محبة القبائل والعشائر على أن يبذلوا الجهد البليغ في نصرتهم، وتقويتهم، وتأييدهم، وإن كان فيه خلاف أهل الإسلام، ويتهاونون في أمر الإسلام عند هذه المقابلة.

وهذا القسم من نفاق العمل، ونفاق الأخلاق.

ولا يمكن الاطلاع على النفاق الأول بعد حضرة الرسالة ﷺ؛ فإن ذلك من قبيل علم الغيب.

ولا يمكن الاطلاع على ما ارتكز في القلوب.

والنفاق الثاني كثير الوقوع، لاسيما في زماننا، هذا الزمان الأخير.

وإليه الإشارة في الحديث: «ثلاث من كُنَّ فيه كان منافقاً خالصاً: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر»، إلى غير ذلك من الأحاديث.

قد بين الله ـ سبحانه وتعالى ـ أعمالهم، وأخلاقهم في القرآن العظيم، وقد ذكر من أحوال الفريقين أشياء كثيرة لتحترز الأمة منها.

أنموذج المنافقين

وإن شئت أن ترى أنموذجاً من المنافقين، فانطلق إلى مجلس الأمراء، وانظر إلى مصاحبيهم كيف يرجحون مرضاتهم على مرضاة الشارع، لا فرق عند الإنصاف بين من سمع كلامه ﷺ بلا واسطة، وسلك مسلك النفاق، وبين من حدثوا في هذا الزمن، وعلموا حكم الشارع بطريق اليقين، ثم آثروا خلاف ذلك، وأقدموا على مخالفته.

وعلى هذا القياس جماعة من المعقوليين تمكنت في خواطرهم شكوك وشبهات حتى جعلوا المعاد نسياً منسياً، فهؤلاء أنموذج المنافقين.

وبالجملة: إذا قرأت القرآن، فلا تحسب أن المخاصمة كانت مع قوم انقرضوا، أو درجوا.

بل الواقع أنه ما من بلاء كان فيما سبق من الزمان إلا وهو موجود اليوم بطريق الأنموذج، بحكم حديث: «لتتبعن سنن من قبلكم»... إلى قوله: هذا ما تيسر لي في هذا الكتاب من بيان عقائد الفرق الضالة المذكورة، وتقرير أجوبتها.

وهذا القدر كاف في فهم معاني آيات المخاصمة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

انتهى كلام «الفوز الكبير في أصول التفسير» للشيخ الأجل أحمد ولي الله المحدث الدهلوي ـ قدس سره ـ، وهو كالشرح لما سبق نقله من كتابه «حجة الله البالغة».

كشف الغطاء عن التوحيد

وبالجملة: قال الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه: «الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي»:

كشف الغطاء عن هذه المسألة أن يقال: إن الله ـ عز وجل ـ أرسل رسله، وأنزل كتبه، وخلق السموات والأرض ليُعْرَفَ، وَيُوَحَّدَ، ويعبد، ويكون الدين كله لله، والطاعة كلها له، والدعوة له كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وقال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥].

وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

وقال: ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾﴾ [المائدة: ٩٧].

فأخبر سبحانه أن القصد بالخلق، والأمر: أن يُعرف بأسمائه، وصفاته، ويُعبد وحده، لا يُشرك به شيء، وأن يقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض.

كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

فأخبر أنه أرسل رسله، وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل.

ومن أعظم القسط: التوحيد، بل هو رأس العدل، وقوامه، وإن الشرك لظلم عظيم.

فالشرك أظلم الظلم، والتوحيد أعدل العدل.

فما كان أشدَّ منافاة لهذا المقصود، فهو أكبر الكبائر، وتفاوتُها في درجاتها بحسب منافاتها له.

وما كان أشدَّ موافقة لهذا المقصود، فهو أوجب الواجبات، وأفرض الطاعات.

فتأمل هذا الأصل حقَّ التأمل، واعتبر به تفاصيله، تعرفْ به حكمة أحكم الحاكمين، وأعلم العالمين فيما فرضه على عباده، وحرمه عليهم، وتفاوت مراتب الطاعات، والمعاصي.

فلما كان الشرك بالله منافياً بالذات لهذا المقصود، كان أكبر الكبائر على الإطلاق، وحرم الله الجنة على كل مشرك، وأباح دمه وماله لأهل التوحيد، وأن يتخذوهم عبيداً لهم لما تركوا القيام بعبوديته، وأبى الله أن يقبل من مشرك عملاً، أو يقبل فيه شفاعة، أو يستجيب له في الآخرة دعوة، أو يقيل له فيها عثرة.

فإن المشرك أجهل الجاهلين بالله؛ حيث جعل له من خلقه نداً، وذلك غاية الجهل به، كما أنه غاية الظلم منه، وإن كان المشرك لم يظلم ربه، وإنما ظلم نفسه. انتهى.

حقيقة التوحيد، ومراتبه

قال الشيخ العلامة محمد بن الموصلي في كتابه: «سيف السنة الرفيعة لقطع رقاب الجهمية، والشيعة»:

التوحيد الذي حقيقته إثبات صفات الكمال لله تعالى، وتنزيهه عن أضدادها.

قد اصطلح أهل الباطل على وضعه للتعطيل المحض، ثم دعوا الناس إلى التوحيد، فخدعوا من لم يعرف معناه في اصطلاحهم، وظن أن ذلك هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل.

والتوحيد عندهم اسم لأربعة معان:

١ـ توحيد الفلاسفة.

٢ـ وتوحيد الجهمية.

٣ـ وتوحيد الجبرية.

٤ـ وتوحيد الاتحادية.

فهذه الأربعة الأنواع من التوحيد جاءت الرسل بإبطالها، ودل على بطلانها العقل، والنقل.

توحيد الفلاسفة

أما توحيد الفلاسفة، فهو إنكار ماهية الرب الزائدة على وجوده، وإنكار صفات كماله، وأنه لا سمع له، ولا بصر، ولا قدرة، ولا حياة، ولا إرادة، ولا كلام، ولا وجه له، ولا يدين، وليس فيه معنيان متميز أحدهما عن الآخر ألبتة.

قالوا: لأنه لو كان كذلك، لكان مركباً، وكان جسماً مؤلفاً، ولم يكن واحداً من كل وجه.

فجعلوه من جنس الجوهر الفرد الذي لا يحس، ولا يرى، ولا يتميز منه جانب من جانب، بل الجوهر الفرد يمكن وجوده.

وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين مستحيل وجوده.

فلما اصطلحوا على هذا المعنى في التوحيد، وسمعوا قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، نزلوا لفظ القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي، وقالوا: لو كان له صفة، أو كلام، أو مشيئة، أو علم، أو حياة، أو قدرة، أو بصر، لم يكن واحداً، وكان مركباً مؤلفاً.

فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء، وهو التوحيد، وسموا أصح الأشياء، وأحقها بالثبوت، وهو صفات الرب تعالى شأنه بأقبح الأسماء، وهو التركيب، والتأليف.

فتولد من بين هذه التسمية الصحيحة المعنى الباطل، جحد حقائق أسماء الرب، وصفاته، بل وجحد ماهيته، وذاته، وتكذيب رسله وكتبه، ونشأ من نشأ على اصطلاحهم مع إعراضه من استفادة الهدى والحق من الوحي.

فلم يعرف سوى الباطل الذي اصطلحوا عليه، فجعله أصلاً لدينه.

فلما رأى ما جاءت به الرسل معارضة قال: إذا تعارض العقل والنَّقل، قُدِّم العقل.

توحيد الجهمية

التوحيد الثاني: توحيد الجهمية، وهو مشتق من توحيد الفلاسفة.

وهو نفي صفات الرب ـ سبحانه وتعالى ـ؛ كتكلمه، وكلامه، وسمعه، وبصره، وحياته، وعلوه على عرشه، ونفي وجهه، ويديه.

وقطبُ رحى هذا التوحيد جحدُ حقائق أسمائه الحسنى، وصفاته العليا التي جاءت بها الرسل، وأطبقت عليها كتبه.

توحيد الجبرية

التوحيد الثالث: توحيد الجبرية:

وهو إخراج العباد عن أن يكون لهم فعل[1]، وأن يكون واقعاً بإرادتهم وكسبهم، بل هي نفس فعل الله تعالى، فهو الفاعل لها دونهم، ونسبتها إليهم، وأنهم فعلوها، تنافي التوحيد عندهم.

توحيد القائلين بـ: «وحدة الوجود»، وأن الوجود عندهم واحد، ليس عندهم وجودان: قديم، وحادث، وخالق، ومخلوق، وواجب، وممكن.

بل الوجود عندهم واحد بالعين.

توحيد الاتحادية

والذي يقال له: الخلق المشبه، وهو الحق المنزه، والكل من عين واحد، بل هو العين الواحد.

فهذه الأنواع الأربعة سماها أهل الباطل: توحيداً.

فاعتصموا بالاسم من إنكار المسلمين عليهم، وقالوا: نحن الموحّدون.

وسموا التوحيد الذي بعث الله به رسله: تركيباً، وتجسيماً، وتشبيهاً، وتمثيلاً، وجعلوا هذه الألقاب لها سهاماً، وسلاحاً يقاتلون بها أهله، فَتَتَرَّسُوا بما عند أهل الحق من الأسماء الصحيحة، وقاتلوهم بالأسماء الباطلة.

وقد ورد في الحديث الصحيح في حجة الوداع عن جابر - رضي الله عنه - مرفوعاً: «أهلّ رسول الله ﷺ بالتوحيد، وقال: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك».

فهذا توحيد الرسول المتضمن لإثبات الصفات الكمالية التي يستحق عليها الحمد، ولإثبات الأفعال التي استحق بها أن يكون منعماً، ولإثبات القدرة،

---

(١) في المطبوع: «فعل لهم».

والمشيئة، والإرادة، والتصرف، والغضب، والرضا، والغنى، والجود الذي هو حقيقة ملكه، وعدم نسبة ذلك إليه هو حقيقة قولهم.

فأي حمد لمن لا يسمع، ولا يبصر، ولا يعلم، ولا يتكلم، ولا يفعل، ولا هو في هذا العالم، ولا خارج منه، ولا متصل به، ولا منفصل عنه، ولا فوقه، ولا تحته، ولا من يمينه، ولا من يساره؟!

وأي نعمة لمن لا يقوم به فعل ألبتة؟ وأي ملك لمن لا وصف له، أو فعل؟ فانظر إلى توحيد الرسل، وتوحيد من خالفهم.

ومن العجب أنهم سموا توحيد الرسل: شركاً، وتجسيماً، وتشبيهاً، مع أنه غاية الكمال.

وسموا تعطيلهم، واتحادهم، ونفيهم: توحيداً، وهو غاية النقص.

ونسبوا أتباع الرسل إلى تنقيص الرب، وقد سلبوه كل كمال.

وزعموا أنهم أثبتوا له الكمال، وقد نزهوا[1] عنه.

فهذا توحيد الملاحدة، والجهمية المعطلة.

توحيد الرسل

وأما توحيد الرسل، فهو إثبات صفات الكمال له، وإثبات كونه فاعلاً بمشيئته، وقدرته، واختياره، وأن له فعلاً حقيقة، وأنه وحده الذي يستحق أن يُعبد، ويُخاف، ويُرجى، ويُتوكل عليه، فهو المستحق لغاية الحب بغاية الذل.

وليس لخلقه من دونه وكيل، ولا وليّ، ولا شفيع، ولا واسطة بينه وبينهم في رفع حوائجهم إليه، وفي تفريج كرباتهم، وإجابة دعواتهم.

نعم: بينه وبينهم واسطة في تبليغ أمره، ونهيه، وأخباره.

فلا يعرفون ما يحبه ويرضاه، وما يبغضه ويسخطه، ولا حقائق أسمائه

---

(١) قوله: «وقد نزهوا» هكذا في الأصل، والصواب أن يقال: نزهوه، كما يدل عليه سياق الكلام، وسباقه.

وصفاته، ولا تفصيل ما يجب له ويمتنع عليه ويوصف به إلا من جهة هذه الواسطة.

فجاء هؤلاء الملاحدة، فعكسوا الأمر، وقلبوا الحقائق، فنفوا كون الرسل وسائط في ذلك، وقالوا: يكفي توسط العقل، ونفوا حقائق أسمائه وصفاته.

ويسمون هذا: «التوحيد»، ويقولون: نحن ننزه الله عن الأعراض، والأبعاض، والحدود، والجهات، وحلول الحوادث فيه.

فيسمع الغِرُّ المخدوع هذه الألفاظ، فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق، ومن العيوب، والنقائص، والحاجة.

فلا يشك[1] أنهم يمجدونه، ويعظمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ، فيرى تحتها إلحاد، أو تكذيب الرسل، وتعطيل الرّب عما يستحقه من كماله.

فتنزيههم عن الأعراض هو جحد صفاته؛ كسمعه، وبصره، وحياته، وعلمه، وكلامه، وإرادته.

فإن هذه الأعراض عندهم لا تقوم إلا بجسم، فلو كان متصفاً بها، لكان جسماً، وكانت أعراضاً له، وهو منزّه عن الأعراض.

فأما عند أهل الحق: فهذه التي سموها أعراضاً هي الغاية في الحكمة التي لأجلها يخلق، ويفعل، ويأمر، وينهى، ويثيب، ويعاقب، وهي الغايات المحمودة المطلوبة له من أمره، ونهيه، وفعله، فيسمونها أعراضاً[2]، وعللاً، ثم ينزهونه عنها.

وأما الأبعاض، فمرادهم بتنزيهه عنها: أنه ليس له وجه، ولا يدان، ولا يمسك السماوات على إصبع، والأرض على إصبع، والشجر على إصبع، والملك على إصبع.

---

(١) قوله: «فلا يشك» هكذا في الأصل، والأولى أن يقال: فلا شك.

(٢) في المطبوع: «أغراضاً».

فإن ذلك كله عندهم أبعاض، والله منزه عن الأبعاض.

وأما الحدود، والجهات: فمرادهم بتنزيهه عنها: أنه ليس فوق السماوات رب، ولا على العرش إله، ولا يشار إليه بالأصابع إلى فوق كما أشار إليه أعلمُ الخلق به، ولا ينزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا رُفع المسيح إليه، ولا عُرج برسوله محمد إليه؛ إذ لو كان كذلك، لزم إثبات الحدود، والجهات.

وأما حلول الحوادث: فيريدون به: أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، ولا يأتي يوم القيامة، ولا يجيء، ولا يغضب بعد أن كان راضياً، ولا يرضى بعد أن كان غضبان، ولا يقوم به فعل ألبتة، ولا أمر يجدد بعد أن لم يكن، ولا يريد بعد أن لم يكن مريداً له.

فلا يقول: «كن» حقيقة، ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستوياً عليه، ولا يغضب يوم القيامة غضباً لم يغضب قبلَه مثلَه، ولا يغضب بعده مثلَه، ولا ينادي عباده يوم القيامة بعد أن لم يكن منادياً لهم.

ولا يقول للمصلي إذا قال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾: حمدني عبدي، فإذا قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قال: أثنى علي عبدي، فإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ قال: مجّدني عبدي؛ فإن هذه كلها حوادث، وهو منزه عن حلول الحوادث.

وقالت الجهمية: نحن نثبت قديماً واحداً، ومثبتو الصفات يثبتون عدة قدماء، قالوا: والنصارى أثبتوا ثلاثة قدماء مع الله تعالى، فكفروهم، فكيف من أثبت سبعة قدماء، أو أكثر؟!

فانظر إلى هذا التدليس والتلبيس الذي يوهم السامعَ أنهم أثبتوا قدماء مع الله تعالى، وإنما أثبتوا قديماً واحداً بصفاته، وصفاتُه داخلة في مسمى اسمه.

كما أنهم أثبتوا إلهاً واحداً، ولم يجعلوا كل صفة من صفاته إلهاً، بل هو الواحد بجميع أسمائه، وصفاته.

وهذا بعينه يتلقى من عباد الأصنام المشركين بالله المكذبين لرسوله.

قالوا: يدعو محمد إلى إله واحد، ثم يقول: يا ألله، يا سميع، يا بصير، فيدعي آلهة متعددة، فأنزل الله ـ عز وجل ـ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

فأي اسم دعوتموه به، فإنما دعوتم المسمى بذلك الاسم.

فأخبر سبحانه أنه إله واحد، وإن تعددت أسماؤه الحسنى المشتقة من صفاته العليا، ولهذا كانت حسنى، وإلا، فلو كانت كما يقول الجاحدون لكماله أسماء محضة فارغة من المعاني، ليس لها حقائق، لم تكن حسنى، ولكانت أسماء الموصوفين بالصفات والأفعال أحسنَ منها.

فدلت الآية على توحيد الذات، وكثرة النعوت، والصفات.

ومن ذلك قول هؤلاء: أخص صفات الإله: القديم، فإذا أثبتم له صفات قديمة، لزم أن تكون آلهة قديمة، ولا يكون الإله واحداً.

فيقال لهؤلاء المدلسين الملبسين على أمثالهم من أشباه الأنعام: إن المحذور الذي نفاه العقل، والشرع، والفطرة، وأجمعت الأنبياء على بطلانه، أن يكون مع الله آلهة أخرى، لا أن يكون إله العالمين الواحد القهار حيّاً، قيوماً، سميعاً، بصيراً، متكلماً، آمراً، ناهياً، مستوياً على العرش فوق السماوات، له الأسماء الحسنى، والصفات العليا.

فلم ينف العقل، والشرع، والفطرة أن يكون للإله الواحد صفات كمالٍ يختص بها لذاته.

لفظ: «الجسم» لا يطلق على الله تعالى

واعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتاً، فيكون له الإثبات، ولا نفياً، فيكون له النفي.

فمن أطلقه نفياً وإثباتاً، سئل عما أراد به.

فإن قال: أردت بالجسم: معناه في لغة العرب، وهو البدن الكثيف الذي

لا يسمى في اللغة جسم سواه، فلا يقال للهواء جسم لغةً، ولا للنار، ولا للماء.

هذه اللغة وكتبها بين أظهرنا.

فهذا المعنى منفي من الله سبحانه عقلاً، وسمعاً.

وإن أردتم به المركب من المادة، والصورة، أو المركب من الجواهر الفردة، فهذا منفي عن الله تعالى قطعاً، والصواب نفيه من الممكنات أيضاً، فليس الجسم المخلوق مركباً من هذه.

وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات، ويرى بالأبصار، ويتكلم، ويكلم، ويسمع، ويبصر، ويرضى، ويغضب، فهذه المعاني ثابتة للرب تعالى، وهو موصوف بها، فلا ننفيها عنه بتسميتكم الموصوف بها جسماً.

كما أنَّا لا نسب الصحابة لأجل تسمية الروافض لمن يحبهم ويواليهم: نواصب.

ولا ننفي قدر الرّب، ونكذب به لأجل تسمية القدرية لمن أثبته جبرياً.

ولا نرد ما أخبر به الصادق المصدوق من الله تعالى، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله لتسمية أعداء الحديث متبيعها حشوية.

ولا نجحد صفات خالقنا من علوه على خلقه، واستوائه على عرشه لتسمية الفرعونية المعطلة لمن أثبت ذلك مشبهاً.

فإنْ كانَ تَجْسيماً ثُبوتُ استوائِهِ على عَرْشِهِ إنِّي إذاً لَمُجَسِّمُ
وإنْ كانْ تشبيهاً ثُبوتُ صفاتِهِ فمن ذلكَ التشبيهِ لا أَتَلَعْثَمُ
وإن كانَ تنزيهاً جُحودُ استوائِهِ وأوصافِهِ أو كونِهِ يتكلَّمُ
فمن ذلكَ التنزيهِ نَزَّهْتَ رَبَّنا بِتَوفيقِهِ واللهُ أعلى وأعلَمُ

ورحمة الله تعالى على الشافعي حيث فتح للناس هذا الباب في قوله المشهور:

يا راكباً قِفْ بالمُحَصَّبِ مِنْ مِنًى واهْتِفْ بقاعدِ خَيْفِها والناهِضِ
إنْ كانَ رَفْضاً حُبُّ آلِ محمدٍ فليشهدِ الثَّقَلانِ أنِّي رافِضي

وكأنَّ هذا كلَّه مأخوذ من قول الشاعر الأول:

وعَيَّرَني الواشونَ أَنِّي أُحِبُّها ... وذلكَ ذنبٌ لستُ منهُ أَتوبُ

ومن هذا الوادي قولُ مجنون بني عامر لما ذهب به أبوه إلى بيت [الله] الحرام، وأراد أن يدعو عند الملتزمَ بزوال حبِّ ليلى، فالتزم بالملتزم، وقال:

يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّها أَبَداً ... ويَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قالَ آمينا

وإن أردتم بالجسم: ما يشار إليه إشارة حسية، فقد أشار أعرفُ الخلق بالله تعالى إليه بإصبعه رافعاً لها إلى السماء بمشهد الجمع الأعظم مستشهداً له، لا للقبلة.

وإن أردتم بالجسم: مايقال له: «أين»، فقد سأل أعلمُ الخلق به عنه بـ: «أين» منبهاً على علوه على عرشه، وسمع السؤال بـ: «أين»، وأجاب منه.

ولم يقل: هذا السؤال إنما يكون من الجسم، وأنه ليس بجسم.

وإن أردتم بالجسم: ما يلحقه: «مِنْ»، و«إلى»، فقد نزل جبريل ـ عليه السلام ـ من عنده تعالى، وعرج برسوله ﷺ إليه، وإليه يصعد الكلم الطيب، وعبده عيسى بن مريم المسيح رفع إليه.

وإن أردتم بالجسم: ما يتميز منه أمر غير أمر، فهو سبحانه موصوف بصفات الكمال، منعوت بنعوت الجلال والجمال جميعها؛ من السمع، والبصر، والعلم، والقدرة، والحياة، والإرادة.

وهذه صفات متميزة متغايرة.

ومن قال: إنها صفة واحدة، فهو بالمجانين أشبهُ منه بالعقلاء.

وقد قال أعلم الخلق به: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوْبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ».

والمستعاذُ به غيرُ المستعاذ منه.

وأما استعاذته ﷺ به منه، فباعتبارين مختلفين؛ فإن الصفة المستعاذ بها، والصفة المستعاذ منها صفتان لموصوف واحد، وربٌّ واحد.

والمستعيذ بإحدى الصفتين من الأخرى مستعيذ بالموصوف بهما منه.

وإن أردتم بالجسم: ما له وجه، ويدان، وسمع، وبصر، فنحن نؤمن بوجه ربنا الأعلى، وبيديه، وبسمعه، وبصره، وغير ذلك من صفاته التي أطلقها على نفسه المقدسة، أو أطلقها رسوله ﷺ عليه.

وإن أردتم بالجسم: ما يكون فوق غيره، ومستوياً على غيره، فهو سبحانه فوق عباده، مستوٍ على عرشه.

وكذلك إن أردتم بالتشبيه، والتركيب: هذه المعانيَ التي دل عليها الوحي، والعقل، فنفيكم لها بهذه الألقاب المنكرة خطأ في اللفظ، والمعنى، وجناية على ألفاظ الوحي.

أما الخطأ اللفظي، فتسميتكم الموصوف بذلك: جسماً مركباً مؤلفاً مشبهاً بغيره، وتسميتكم هذه الصفات: تجسيماً، وتركيباً، وتشبيهاً.

فكذبتم على القرآن، وعلى الرسول، وعلى اللغة، ووضعتم لصفاته ألفاظاً منكم بدأت، وإليكم تعود.

وأما خطؤكم في المعنى، فنفيكم وتعطيلُكم لصفات كماله بواسطة هذه التسمية والألقاب، فنفيتم المعنى الحق، وسميتموه بالاسم المنكر.

وكنتم في ذلك بمنزلة من سمع أنه في العسل شفاء، ولم يره، فسأل منه، فقيل له: مائع، رقيق، أصفر، يشبه القذرة، يتقيؤها الزنابير.

ومن لم يعرف العسل ينفر منه بهذا التعريف، ومن عرفه، وذاقه لم يزد هذا التعريف عنده إلا محبة له، ورغبة فيه.

ولله در القائل:

تقولُ هذا جَناء[1] النَّحْلِ تمدحُه ... وإن تشأْ قلتَ ذا قَيْءُ الزَّنابيرِ
مَدْحاً وذَمّاً وما جاوَزْتَ وصفَهُما ... والحقُّ قد يَعْتَريهِ سُوءُ تَعْبيرِ

وأشدُّ ما جادل به أعداء الرسول من التنفير عنه: هو سوء التعبير عما جاء به، وضرب الأمثال القبيحة له، والتعبير عن تلك المعاني التي لا أحسنَ منها بألفاظ منكرة ألقوها في مسامع المغترين المخدوعين، توصلت إلى قلوبهم، فنفرت عنه.

وأكثر العقول ـ كما عهدت ـ يقبل القول بعبارة، ويرده بعبارة أخرى.

وكذلك إذا قال الفرعوني: لو كان فوق السماوات ربٌّ، وعلى العرش إله، لكان مركباً، قيل له: لفظ: «المركب» في اللغة هو الذي ركبه غيره في محله؛ كقوله تعالى: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨].

وقولهم: ركَّبت الخشبة، والباب.

أو ما يركَّب من أخلاط، وأجزاء بحيث كانت أجزاؤه متفرقة فاجتمعت، وركبت حتى صار شيئاً واحداً؛ كقولهم: ركَّبت الدواء من كذا، وكذا.

فإن أردتم بقولكم: لو كان فوق العرش، كان مركباً هذا التركيب المعهود، أو أنه كان متفرقاً، فاجتمع، فهو كذب، وفرية، وبهت على الله، وعلى الشرع، وعلى العقل.

وإن أردتم أنه لو كان فوق العرش، لكان عالياً على خلقه، بائناً عن مخلوقاته، مستوياً على عرشه، ليس فوقه شيء، فهذا المعنى حق.

فكأنك قلت: لو كان فوق العرش، لكان فوق العرش، فنفيت الشيء بنفسه بتغيير العبارة عنه، وقلبها إلى عبارة أخرى.

وهذا شأنكم في أكثر مطالبكم.

(١) كذا في الأصل، ولعل صواب: «خباء...».

وإن أردت بقولك: كان مركباً: أنه يتميز منه شيء عن شيء، فقد وصفته أنتَ بصفات يتميز بعضها عن بعض، فهل كان عندك هذا تركيباً؟

فإن قلت: هذا لا يقال لي، وإنما يقال لمن أثبت شيئاً من الصفات، وأما أنا فلا أثبت له صفة واحدة فراراً من التركيب.

وقيل لك: العقل لم يدل على نفي المعنى الذي سميته أنت مركباً.

وقد دل الوحي والعقل والنظر على ثبوته، أتنفيه لمجرد تسميتك الباطلة؟

للتركيب خمسة معان

فإن التركيب يطلق، ويراد به خمسة معان:

الأول: تركيب الذات من الوجود والماهية عند من يجعل وجودها زائدها على ماهيتها.

فإذا نفيت هذا التركيب، جعلته وجوداً مطلقاً، إنما هو في الأذهان، ولا وجود له في الخارج والأعيان.

والثاني: تركيب الماهية من الذات والصفات.

فإذا نفيت هذا التركيب، جعلته ذاتاً مجردة من كل وصف لا يبصر، ولا يسمع، ولا يعلم، ولا يقدر، ولا يريد، ولا حياة له، ولا مشيئة، ولا صفة له أصلاً.

فكل ذات في المخلوقات أولى من هذه الذات.

فاستفدت بنفي هذا التركيب كفرك بالله، وجحدَك لذاته، وصفاته، وأفعاله.

والثالث: تركيب الماهية الجسمية من الهيولى، والصورة؛ كما يقوله الفلاسفة.

والرابع: تركيبها من الجواهر الفردة؛ كما يقوله كثير من أهل الكلام.

والخامس: تركيب الماهية من أجزاء متفرقة اجتمعت، وركبت.

فإن أردت بقولك: لو كان فوق العرش، لكان مركباً كما يدعيه الفلاسفة

والمتكلمون، قيل لك: جمهور العقلاء ـ عندهم ـ أن الأجسام المحدثة المخلوقة ليست مركبة، لا من هذا، ولا من هذا.

فلو كان فوق العرش جسم مخلوق محدث، لم يلزم أن يكون مركباً بهذا الاعتبار.

فكيف يلزم ذلك في حق خالق المركب الذي يجمع المتفرق، ويفرق المجتمع، ويؤلف بين الأشياء، فيركبها كما يشاء؟!

والعقل إنما دلَّ على إثبات إله واحد، ورب واحد لا شريك له، ولا شبيه له، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

ولم يدل على أن ذلك الرب الواحد لا اسم له، ولا صفة، ولا وجه، ولا يدين، ولا هو فوق خلقه، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل منه شيء.

فدعوى ذلك على العقل كذب صريح عليه، كما هي كذب صريح على الوحي.

الكلام على الجهة

وكذلك تنزيهه عن الجهة:

إن أردتم: أنه منزه من جهة وجودية تحيط به، وتحويه، وتحصره إحاطةَ الظرف المظروف، فنعم، هو أعظم من ذلك، وأكبر، وأعلى.

ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه هذا المعنى.

وإن أردتم بالجهة أمراً يوجب مباينةَ الخالق للمخلوق، وعلوه على خلقه، واستواءه على عرشه، فنفيكم لهذا المعنى باطل، وتسميته «جهة» اصطلاحٌ منكم توسلتم به إلى نفي مادل عليه العقل، والنقل، والفطرة.

فسميتم ما فوق العالم: جهة، وقلتم: منزه عن الجهات.

وسميتم العرش: حيزاً، وقلتم: ليس متحيزاً.

وسميتم الصفات: أعراضاً، وقلتم: الرب منزه عن قيام الأعراض به.

وسميتم حكمه: غرضاً، وقلتم: منزه عن الأغراض.

وسميتم كلامه بمشيئته، ونزولَه إلى سماء الدنيا، ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء، وإرادته المقارنة لمرادها، وإدراكه المقارن لوجود المدرك، وغضبه إذا عُصي، ورضاه إذا أُطيع، وفرحَه إذا تاب إليه العباد، ونِدَاهُ لموسى حين أتى الشجرة، ونِدَاهُ للأبوين حين أكلا من الشجرة، ونداه لعباده يوم القيامة، ومحبتَه لمن كان يبغضه حال كفره، ثم صار يحبه بعد إيمانه، وربوبيته التي شملت كل مخلوق، وكل يوم هو في شأن: حوادثَ[1]، وقلتم: هو منزه عن حلول الحوادث.

وحقيقة هذا التنزيه أنه منزه عن الوجود، ومن الماهية، ومن الربوبية، ومن الملك، وعن كونه فعالاً لما يريد، بل عن الحياة القيومية.

فانظر ماذا تحت تنزيه المعطلة النفاة بقولهم: ليس له جسم، ولا جوهر، ولا مركب، ولا تقوم به الأعراض، ولا يوصف بالأبعاض، ولا يفعل بالأغراض، ولا تحله الحوادث، ولا تحيط به الجهات، ولا يقال في حقه: أين؟ وليس بمتحيز، كيف كسوا حقائق أسمائه، وصفاته، وعلوه على خلقه، واستوائه على عرشه، وتكليمه لخلقه، ورؤيتهم له بالأبصار في دار كرامته نحوَ[2] هذه الألفاظ؟

ثم توسلوا إلى نفيها بواسطتها، وكفروا، وضللوا مَنْ أثبتها، واستحلوا مالم يستحلوه من أعداء الله: اليهودِ، والنصارى.

فالله الموعد، وإليه التحاكم، وبين يديه التخاصم.

نحن وإياهم نموت، ولا أفلح يوم الحساب من ندما.

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

---

(١) قوله: «حوادث» هو المفعول الثاني لـ«سميتم».

(٢) قوله: «نحو» هو المفعول الثاني لـ«كسَوْا».

هذا آخر كلام «سيف السنة»، وما أحقه بأن يكتب بماء ذهب الإيمان على صفحات قلوب الإنسان.

وإذا وزنته مع أدلة الكتاب العزيز، والسنة المطهرة الكثيرة الطيبة التي لا يسع لذكرها هذا المقام، وجدته في ميزان العدل، والإنصاف ثقيلاً.

ومتى تجنبت في الإيمان به، والتعويل عليه خفايا العصبية، ورزايا الاعتساف، صرت موحداً في الدنيا، والآخرة، وكان الله لك ناصراً، ودليلاً.

* * *

باب
في بيان أن من حقق التوحيد دخل الجنة، والدعاء إلى كلمة الشهادة

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ [الكهف: ١٠٧ـ١٠٨] إلى قوله: ﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف: ١١٠].

دلت الآية الكريمة على أن تحقيق التوحيد في عدم الإشراك في عبادة الرب.

لما تقدم أن التوحيد قسمان: توحيد العبادة لله تعالى وحده، وتوحيد الربوبية.

فمن لم يشرك في عبادة الرب أحداً، فقد حقق التوحيد، وكان له جنة الفردوس نزلاً، يخلد فيه أبداً.

وإنما استحق هذه المنزلة للإيمان، والعمل الصالح الذي رأسه عدم الشرك بالله تعالى؛ لأن من أشرك بالله شيئاً في ربوبيته، أو عبادته، فهو مشرك، وليس له عمل صالح أصلاً، وإن أتى بأعمال يظنها صالحات، ولا تنفعه تلك الأعمال مع الشرك.

وصاحب التوحيد، وإن قصر في الأعمال، فقد جاء بأكمل العمل، وأفضل الإيمان، وهو التوحيد الذي هو رأس الطاعات، وأساس الصالحات.

قال الجنيد ـ قُدس سره ـ: التوحيد: إفراد القديم من المحدث.

وقال أبو القاسم التميمي: التوحيد: مصدر: وحّد، يوحد.

ومعنى وحّدتُ الله: اعتقدتُه متفرداً بذاته، وصفاته، لا نظير له، ولا شبه.

وقيل: معنى وحدته: علمته واحداً.

وقيل: سلبت عنه الكيفية، والكمية، فهو واحد في ذاته لا انقسام له، وفي صفاته لا شبيه له، وفي إلهيته، وملكه، وتدبيره لا شريك له، ولا رب سواه، ولا خالق غيره.

رؤوس البدعة

ورؤوس البدعة فرق أربع:

الجهمية: ولم يردوا التوحيد، وإنما اختلفوا في تفسيره.

وقد عقد أمير المؤمنين في الحديث النبوي محمدُ بنُ إسماعيل البخاري في «صحيحه»: كتاب: التوحيد، وزاد المستملي: الرد على الجهمية، وغيرهم.

ولفظ ابن التين كتاب: رد الجهمية وغيرهم التوحيد.

والمراد بقوله: «وغيرهم»: الرافضة.

وظاهره معترض؛ لأن الجهمية، والقدرية، والخوارج، والرافضة لم يردوا التوحيد.

وقد سمى المعتزلة أنفسهم: أهل العدل والتوحيد، وعنوا بالتوحيد: ما اعتقدوه من نفي الصفات الإلهية؛ لاعتقادهم أن إثباتها يستلزم التشبيه، ومن شبّه الله بخلقه، فقد أشرك، وهم في هذا النفي موافقون للجهمية.

وأما أهل السنة، ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل.

وأما الجهمية: فلم يختلف أحد ممن صنف في المقالات أنهم ينفون الصفات حتى نُسِبُوا إلى التعطيل.

وثبت عن أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ: أنه قال: بالغ جهم في نَفْي التشبيه حتى قال: إن الله ليس بشيء.

قال الكرماني: الجهمية: فرقة من المبتدعة ينتسبون إلى جَهْم بنِ صَفْوان

مقدَّمِ الطائفة القائلة: أن لا قدرة للعبد أصلاً، وهم الْجَبْرِيَّة ـ بفتح الجيم، وسكون الموحدة ـ.

ومات مقتولاً في زمن هشام بن عبد الملك. انتهى.

قال الحافظ في «الفتح»: وليس الذي أنكروه على الجهمية مذهبَ الجبر خاصة، وإنما الذي أطبق السلف على ذمهم نسبة إنكار الصفات، حتى قالوا: إن القرآن ليس كلام الله، وإنه مخلوق.

قال الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي في كتاب «الفرق بين الفِرَقِ»: إن رؤوس المبتدعة أربعة... إلى أن قال: والجهمية أتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإجبار، وبالاضطرار إلى الأعمال، وقال: لا فعل لأحد غير الله تعالى، وإنما ينسب الفعل إلى العبد مجازاً غير أن يكون فاعلاً، أو مستطيعاً لشيء.

وزعم أن عِلْمَ الله حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء، أو حيّ، أو عالم، أو مريد، حتى قال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره.

قال: وأصفه بأنه خالق، ومحيي، ومميت، وموحَّداً[1] ـ بفتح الحاء المهملة الثقيلة ـ؛ لأن هذه الأوصاف خاصة به.

وزعم أن كلام الله حادث، ولم يسمِّ اللهَ متكلماً به.

قال: وكان جهم يحمل السلاح، ويقاتل، وخرج مع الحارث بن سُرَيْج وهو ـ بمهملة وجيم مصغراً ـ لما قام على نصر بن سيار عامل بني أمية بخراسان، فآل أمره إلى أن قتله سَلْم بن أحوز، وهو ـ بفتح المهملة، وسكون اللام، وأبوه بمهملة، وزاي، وزن أعور ـ، وكان صاحب شرطة نصر.

وقال البخاري في كتاب «خلق الأفعال»: بلغني أن جهماً كان يأخذ عن الجعد بن درهم.

وكان خالد القسري ـ وهو أمير العراق ـ خطب، فقال: إني مضحٍّ بالجعد بن

---

(١) قوله: «وموحداً» كذا في المطبوع، والصواب: وموحد، والله أعلم. (ن).

درهم؛ لأنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً.

قلت: وكان ذلك في خلافة هشام بن عبد الملك، فكأن الكرماني انتقل ذهنه من الجعد إلى الجهم؛ فإن قتلَ جهم كان بعد ذلك بمدة.

ونقل البخاري عن محمد بن مقاتل، قال: قال عبد الله بن المبارك: ولا أقول بقول الجهم، إنه قول يضارع قول أهل الشرك أحياناً.

وعن ابن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود، والنصارى، ونستعظم أن نحكي قول جهم.

وعن عبد الله بن شوذب، قال: ترك جهم الصلاة أربعين يوماً على وجه الشك.

وأخرج ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» من طريق خلف بن سليمان البلخي، قال: كان جهم من أهل الكوفة، وكان فصيحاً، ولم يكن له نفاذ في العلم، فلقيه قوم من الزنادقة، فقالوا له: صف لنا ربك الذي تعبده، فدخل البيت لا يخرج مدة، ثم خرج، فقال: هو هذا الهواء مع كل شيء.

وأخرج ابن خزيمة في «التوحيد»، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء»، قال: سمعت أبا قدامة يقول: سمعت أبا معاذ البلخي يقول: كان جهم على معبر ترمذ، وكان كوفيّ الأصل، فصيحاً، ولم يكن له علم، ولا مجالسة أهل العلم.

فقيل له: صف لنا ربك، فدخل البيت لا يخرج كذا، ثم خرج بعد أيام، فقال: هو هذا الهواء، مع كل شيء، وفي كل شيء، ولا يخلو منه شيء.

وأخرج البخاري من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة، قال: كلام جهم صفة بلا معنى، وبناء بلا أساس، ولم يُعد قط في أهل العلم، وقد سئل عن رجل طلَّق قبل الدخول، فقال: تعتد امرأته.

وأورد آثاراً كثيرة عن السلف بتكفير جهم.

وذكر الطبري في «تاريخه» في حوادث سنة سبع وعشرين: أن الحارث بن سريج خرج على نصر بن سيار عامل خراسان لبني أمية، وحاربه، والحارث

حينئذ يدعو إلى العمل بالكتاب، والسنة، وكان جهم حينئذ كاتبه.

ثم تراسلا في الصلح، وتراضيا بحكم مقاتل بن حبان، والجهم.

فاتفقا على أن الأمر يكون شورى حتى تراضى أهل خراسان على أمير يحكم بينهم بالعدل.

فلم يقبل نصر ذلك، واستمر بمحاربة الحارث إلى أن قتل الحارث في سنة ثمان وعشرين ومئة في خلافة مروان الحمار.

فيقال: إن الجهم قُتل في المعركة، ويقال: بل أُسِرَ، فأمر نصرُ بن سيار سلمَ بنَ أحوز بقتله، فادعى جهم الأمان، فقال له سلم: لو كنت في بطني، لشققته حتى أقتلك، فقتله.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق محمد بن صالح مولى بني هاشم، قال: قال سلم حين أخذه: يا جهم! إني لست أقتلك لأنك قاتلتني، أنت عندي أحقرُ من ذلك، ولكني سمعتك تتكلم بكلام أعطيتُ الله عهداً ألا أملكك إلا قتلتك، فقتله.

ومن طريق معتمر بن سليمان، عن حلاد الطفاوي: بلغ سلمَ بنَ أحوز ـ وكان على شرطة خراسان ـ: أن جهم بنَ صفوان ينكر أن الله كلم موسى تكليماً، فقتله.

ومن طريق بكير بن معروف، قال: رأيت سلم بن أحوز حين ضرب عنقَ جهم، فاسودَّ وجهُ جهم.

وأسند أبو القاسم اللالكائي في «كتاب السنة» له: أن قتل جهم كان في سنة اثنتين وثلاثين ومئة، والمعتمد ما ذكره الطبري: أنه كان في سنة ثمان وعشرين.

وذكر ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن رحمة صاحبِ أبي إسحاق القراري: أن قصة جهم كانت في سنة ثلاثين ومئة.

وهذا يمكن حملُه على جبر الكسر، أو على أن قتل جهم تراخى عن قتل الحارث بن سريج.

وأما قول الكرماني: إن قتل جهم كان في خلافة هشام بن عبد الملك، فَوَهْمٌ؛ لأن خروج الحارث بن سريج الذي كان جهم كاتبَه كان بعد ذلك.

ولعل مستند الكرماني ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل، قال: قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك: إلى نصر بن سيار عاملِ خراسان.

أما بعد: فقد نجم قِبَلَكَ رجل يقال له: جهم من الدهرية، فَإن ظفرت به، فاقتله.

ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون قتله وقع في زمن هشام، وإن كان ظهور مقالته وقع قبل ذلك حتى كاتب فيه هشام، والله أعلم.

فرق المقرين بالإسلام

وقال ابن حزم في كتاب «الملل والنحل»: فرقُ المقرين بملة الإسلام خمس:

أهل السنة. ثم المعتزلة، ومنهم القدرية؛ ثم المرجئة، ومنهم الجهمية، والكرامية. ثم الرافضة، ومنهم الشيعة. ثم الخوارج، ومنهم الأزارقة، والأباضية.

ثم افترقوا فرقاً كثيرة.

فأكثر افتراق أهل السنة في الفروع.

وأما في الاعتقاد، ففي نبذة يسيرة.

وأما الباقون، ففي مقالاتهم ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد والقريب.

فأقرب فرق المرجئة من قال: الإيمان: التصديق بالقلب، واللسان.

وليست العبادة من الإيمان.

وأبعدُهم الجهميةُ القائلون بأن الإيمان عقدٌ بالقلب فقط، وإن أظهرَ الكفرَ، والتثليثَ بلسانه، وعبدَ الوثن من غير تقية.

والكرامية: القائلون بأن الإيمان قول باللسان فقط، وإن اعتقدوا الكفر بقلوبهم.

وساق الكلام على بقية الفرق، ثم قال:

فأما المرجئة: فعمدتهم الكلام في الإيمان، والكفر.

فمن قال: إن العبادة من الإيمان، وإنه يزيد وينقص، ولا نكفِّر مؤمناً بذنب، ولا نقول: بأنه يخلد في النار، فليس مرجيّاً، ولو وافقهم في بقية مقالتهم.

وأما المعتزلة: فعمدتهم الكلام في الوعد، والوعيد، والقدر.

فمن قال: القرآن ليس بمخلوق، وأثبتَ القدر، ورؤيةَ الله تعالى في القيامة، وأثبت صفاته الواردة في الكتاب، والسنة، وإن صاحب الكبيرة لا يخرج بذلك من الإيمان، فليس بمعتزلي، وإن وافقهم في سائر مقالاتهم.

وساق بقية ذلك إلى أن قال: وأما الكلام فيما يوصف الله تعالى به، فمشترك بين الفرق الخمسة من مثبتٍ لها، ونافٍ.

فرأسُ النفاة المعتزلةُ، والجهميةُ قد بالغوا في ذلك حتى كادوا يعطلون.

ورأسُ المثبتة مقاتلُ بن سليمان ومن تبعه من الرافضة، والكرامية.

فإنهم بالغوا، حتى شبهوا الله تعالى بخلقه ـ تعالى الله سبحانه عن أقوالهم علواً كبيراً ـ.

ونظير هذا التباين قولُ الجهمية: إن العبد لا قدرة له أصلاً، وقول القدرية: إنه يخلق فعل نفسه.

قلت: وقد أفرد البخاري خلقَ أفعال العباد في تصنيف، وذكر منه أشياء بعد فراغه مما يتعلق بالجهمية. انتهى كلام «فتح الباري».

وقد نجم في هذا العصر رجل جاهل سار في مقالاته مسيرَ جهم، وجعل ديانته الدهرية مع بعد باعد من العلم، وأسبابه، وسمى نفسه: نيفرا، وزادت فتنه بين ساكني الهند، وهو إلى الآن حي يسعى، ويلسع عامة المسلمين.

وقد تصدى للرد عليه جماعة من المؤمنين ـ نصرهم الله تعالى عليه،

وأقماه[1] الله، ومن تبعه، وطهر هذه الأرض من قذرات كلامه، وأدناس بيانه، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير ـ، وهذا من أشراط الساعة لا ريب في ذلك.

قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠].

قال أهل العلم: وصف الله تعالى إبراهيم ـ عليه السلام ـ بهذه الصفات التي هي الغاية في تحقيق التوحيد:

الأول: أنه كان أُمة؛ أي: قدوة وإماماً معلماً للخير، وما ذلك إلا لتكميله مقام اليقين، والصبر اللذين تُنال بهما مرتبة الإمامة في الدين.

والثاني: كونه قانتاً:

قال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: القنوت: دوام الطاعة لله وحده، والمصلي إذا أطال قيامه، وركوعه، وسجوده، فهو قانت.

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩]. انتهى.

الثالث: كونه حنيفاً:

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: الحنيف: المقبل على الله وحده، والمعرِض عن كل ما سواه. انتهى.

الرابع: نفي كونه من المشركين:

وهذا لصحة إخلاصه، وكمال صدقه في عبودية معبوده، وَبُعْدِهِ عن الشرك المنافي لتحقيق التوحيد.

ويوضح هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]؛ أي: على دينه من إخوانه المرسلين.

---

(١) أي: أضله الله ومن تبعه، يقال خرج فلان يتقمه؛ أي: لا يدري أين يتوجه.

﴿ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾ .

وذكر سبحانه عن خليله أنه قال لأبيه آزر: ﴿ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى ﴾ إلى قوله: ﴿ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٤٨-٤٩].

فهذا هو تحقيق التوحيد، وهو البراءة من الشرك، وأهله، واعتزالُهم، والكفرُ بهم، وعداوتهم، وبغضهم.

قال أهل العلم في هاتين الآيتين: ﴿ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾؛ لئلا يستوحش سالك الطريق من قلة السالكين، ﴿ قَانِتًا لِّلَّهِ ﴾ لا للملوك، ولا للتجار المترفين، ﴿ حَنِيفًا ﴾ لا يميل يميناً، ولا شمالاً كفعل العلماء السوء المفتونين بالدنيا الدنية، المقلدين للرجال وآرائهم، مع مصادمتها لأدلة الكتاب والسنة، ﴿ولم يكن من المشركين﴾ بالله شيئاً كائناً ما كان، ولم يكن مقلداً للآباء، والأحبار، والرهبان، خلافاً لمن كثَّر سوادهم، ويزعم أنه من المسلمين، وهو مشرك في العبادة، مقلد في الديانة.

وقد روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ كَانَ أُمَّةً ﴾؛ أي: كان على الإسلام، ولم يكن في زمانه أحد على الإسلام غيره.

قلت: ولا منافاة بين هذا، وبين ما تقدم من أنه كان إماماً يقتدى به في الخير.

وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [المؤمنون: ٥٩]، أثنى على المؤمنين السابقين إلى الجنة بالصفات التي أعظمُها أنهم غير مشركين بربهم.

والمرء قد يعرض له ما يقدح في إسلامه من شرك جليٍّ، أو خفيٍّ، فنفى ذلك عنه.

وهذا هو تحقيق التوحيد الذي حسنت به أعمالهم، وزكت به نياتهم وأقوالهم، وكملت به أفعالهم ونفعهم.

وهذا باعتبار سلامتهم من الشرك الأصغر.

وأما الشرك الأكبر، فلا يقال في تركه ذلك.

قال ابن كثير في الآية: ﴿لَا يُشۡرِكُونَ ۝٥٩﴾؛ أي: لا يعبدون مع الله غيره، بل يوحِّدونه، ويعلمون أنه لا إله إلا هو، أحد صمد، لم يتخذ صاحبة، ولا ولداً، وأنه لا نظير له. انتهى.

وعن عبادة بن الصامت الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأن محمداً عبده، ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، والجنة حق، والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل» أخرجه الشيخان، والترمذي.

وفي أخرى لمسلم: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، حرم الله تعالى عليه النار».

فيه دلالة على تحقيق التوحيد، وأن مصير صاحبه إلى الجنة لا محالة بفضل الله تعالى، ورحمته.

وأن التوحيد: هو الإقرار بألوهيته تعالى، من دون شرك شيء به، والاعتراف بما ذكر.

وأن التوحيد يهدم الذنوب، ويذهب بأهله إلى الجنة، ويبعدهم عن النار.

وأن النار حرام على من شهد بالله وحده، وبرسالة محمد ﷺ.

ويوضحه حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال: رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً، وجبت له الجنة» أخرجه أبو داود.

فيه بيان تحقيق توحيد الربوبية.

وورد عن معاذ بن جبل الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنة» رواه أبو داود.

وفيه بيان تحقيق توحيد الألوهية، فإذا اجتمعا في رجل، فقد استحق الجنة بلا ريب، ولا شك، وعداً من الله سبحانه، ورسولِه ﷺ.

ويؤيد حديث أبي ذر جندب بن جنادة الغفاري ـ رضي الله عنه ـ: أن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل ـ عليه السلام ـ، فبشرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى، وإن سرق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى، وإن سرق، ثم قال: في الرابعة: على رغم أنف أبي ذر» أخرجه الشيخان، والترمذي.

والرغم: الذل، والهوان.

وفيه دلالة واضحة على أن التوحيد رأس الطاعات، وأن الذنوب ـ وإن كانت كبائر ـ تضمحل عنده إلى ألا تؤثر في هلاكه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

بل التوحيد إذا تحقق، وثبت، ورسخ، يوصل أهله إلى الجنة.

ويدل لذلك حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ستتان موجبتان»، فقال رجل: يا رسول الله! ما الموجبتان؟ قال: «من مات يشرك بالله شيئاً، دخل النار، ومن مات لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة» أخرجه مسلم.

فيه: ؛ أن الشرك يحبط الأعمال كلها وإن كانت صالحة، وأن التوحيد موجب لدخول الجنة وإن كان صاحبه مقصراً في تكثير الأعمال الصالحات.

وما أبلغَ هذه البشارةَ لو كانوا يعلمون! وما أكثر نَعْيَ هذا الحديث على الذين هم بربهم يشركون في الربوبية، أو الألوهية!.

وفي حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ يرفعه: «أسعدُ الناس بشفاعتي يوم القيامة مَنْ قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه» أخرجه البخاري.

فيه: أن شفاعة رسول الله ﷺ تكون لمن يوحد الله بالإخلاص، ولا يشرك به أحداً.

فمن قال الكلمة باللسان، ولم يعمل بموجبها مخلصاً له الدين، فلا تناله

شفاعته ﷺ بحال من الأحوال؛ لأن الشرك لا يغفره الله تعالى، ويغفر ما دونه لمن يشاء.

ويبين ذلك حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، عن النبي ﷺ، قال: «عرضت عليَّ الأمم، فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل، والرجلان، والنبي وليس معه أحد؛ إذ رفع لي سواد عظيم، فظننت أنهم أمتي، فقيل لي: هذا موسى، وقومه، فنظرت، فإذا سواد أعظم، فقيل لي: هذه أمتك، ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب، ولا عذاب».

ثم نهض، فدخل منزله، فخاض الناس في أولئك.

فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ.

وقال بعضهم: لعلهم الذين وُلِدُوا في الإسلام، فلم يشركوا بالله شيئاً، وذكروا أشياء.

فخرج عليهم رسول الله ﷺ، فأخبروه، فقال: «هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون».

فقام عكاشة بن محصن، فقال: يا رسول الله! أُدع الله أن يجعلني منهم.

قال: «أنت منهم».

ثم قام رجل آخر، فقال: أُدع الله أن يجعلني منهم، فقال: «سبقك بها عكاشة»

أخرجه البخاري مختصراً، ومطولاً، ومسلم، واللفظ له، والترمذي، والنسائي.

وهذا الحديث يعرف بحديث عكاشة.

وما أدلَّه على خلاص أهل التوحيد من النار! بل على سَبْقِهم إلى الجنة من دون عذاب، ولا حساب!

وفيه: بيان أوصاف الموحدين، وأن هذه الصفات تجعل صاحبها من أهل التوحيد المستحقين لدخول الجنان بفضل الرحيم الرحمن.

والرهط: الجماعة دون العشرة.

وفي قوله: «معه الرجل، والرجلان» الرد على من احتج بكثرة أهل الضلال؛ لأن الاعتبار بالحق، قلَّ أو كثر، لا بالباطل.

والمراد بالسواد: الشخص الذي يرى من بعيد.

والمراد بقوم موسى: أتباعه الذين على دينه من بني إسرائيل، الذين لم يغيروا، ولا حرفوا، وكانوا على صرافة الإيمان، وإخلاص العمل، وصحة العقيدة.

وإنما استحق سبعون ألفاً من هذه الأمة المرحومة المحمدية الجنة بغير حساب، ولا كتاب؛ لتحقيقهم التوحيد.

وزاد في حديث أبي هريرة في «الصحيحين»: «تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر».

وروى أحمد، والبيهقي في حديث أبي هريرة: «فاستزدتُ ربي، فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً».

قال الحافظ: وسنده جيد.

وهذا مقام الطامع الحريص مثلي، وليس على الله بعزيز أن يغفر ذنوبي التي بلغت عنان السماء، وطبقت الأرض؛ مشارقَها، ومغاربها.

فإن العبد مقر بتوحيده مخلصاً من قلبه.

وقد سبقت رحمته على[1] غضبه، ووعد الموحدين بغفران الذنوب كلها، وإن أتوا بقراب الأرض خطايا.

وفي خوض الصحابة في هذا: إباحةُ النظر، والمناظرة، والمباحثة في نصوص الشرع على وجه الاستفادة، وبيان الحق، وطلبه.

وفيه: حرصهم على درك الخير.

---

(١) قوله: «على غضبه» هكذا في الأصل. والصواب حذف «على».

وفي هذا الحديث عند الشيخين: «لايسترقون»، وهو كذلك.

وفي حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في «مسند أحمد»، وفي رواية لمسلم: «ولا يرقون».

زيادة: «لا يرقون» وهم من الراوي

قال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: هذه الزيادة وَهَمٌ من الراوي، لم يقل النبي ﷺ: «ولايرقون».

وقد قال النبي ﷺ ـ وسئل عن الرقى ـ: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه، فلينفعه».

وقال: «لا بأس بالرقى مالم تكن شركاً».

قال: وأيضاً فقد رقى جبريل النبي ﷺ، ورقى النبي أصحابه.

قال: والفرق بين الراقي، والمسترقي: أن المسترقي سائل، مستعطف، ملتفت إلى غير الله بقلبه، والراقي محسن.

قال: وإنما المراد: وصفُ السبعين ألفاً بتمام التوكل، فلا يسألون غيرهم أن يرقاهم[1]، ولا يكويهم، وكذا قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ، وهكذا لا يسألون غيرهم أن يكويهم كما لا يسألون غيرهم أن يرقاهم استسلاماً للقضاء، وتلذذاً بالبلاء.

قلت: والظاهر أن الاكتواء أعم من أن يسألوا ذلك، أو يفعل بهم ذلك باختيارهم.

وأما الكيُّ عند الضرورة، فجائز كما في «الصحيح» عن جابر بن عبد الله: أن النبيَّ ﷺ بعث إلى أُبيٍّ بن كعب طبيباً، فقطع له عرقاً، وكواه.

وفي «صحيح البخاري» عن أنس: أنه كُوي من ذات الجنب، والنبي ﷺ حيّ.

---

(١) كذا في المطبوع «يرقاهم»، ولعل الصواب: يرقيهم، والله أعلم.

وروى الترمذي، وغيره، عن ابن عباس: «وأنا أنهى عن الكيّ».

وفي لفظ: «ما أحب أن أكتوي».

قال ابن القيم: قد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع:

أحدها: فعله.

والثاني: عدم محبته.

والثالث: الثناء على من تركه.

والرابع: النهي عنه.

ولا تعارض بينها ـ بحمد الله تعالى ـ؛ فإن قوله، وفعلَه يدل على جوازه.

وعدم محبته لا يدل على المنع منه.

وأما الثناء على تاركه، فيدل على أن تركه أولى، وأفضل.

وأما النهي، فعلى سبيل الاختيار، والكراهة. انتهى.

ومعنى: «لا يتطيرون»: لا يتشاءمون بالطيور، ونحوها.

وسيأتي بيان الطيرة، وما يتعلق بها في بابها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

التوكل

والتوكل: هو الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الخصال الحميدة، والأفعال المجيدة، وهو التعويل على الله وحده، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه، الذي هو نهاية تحقيق التوحيد، المثمر كل مقام كريم، ومنال عظيم من المحبة، والرجاء، والخوف، والرضاء به ربّاً، وإلهاً، والرضاء بقضائه، والتسليم لقدره.

وليس في هذا الحديث أنهم لا يباشرون الأسباب أصلاً.

فإن مباشرة الأسباب، وتمدن نوع الإنسان في الجملة أمر فطريّ، وشيء ضروري لا يكاد أحد أن ينفك عنه.

بل نفسُ التوكل مباشرةٌ لأعظم الأسباب؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق: ٣]؛ أي: كافيه.

وإنما المراد: أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها اعتماداً عليه سبحانه، وتفويضاً إليه.

فتركهم ـ مثلاً ـ للاكتواء والاسترقاء مباشرةٌ لسبب كاف؛ لكونهما مكروهين، لا سيما والمريض يتشبث ـ فيما يظنه سبباً لشفائه ـ بخيط العنكبوت.

التداوي لا ينافي التوكل

وأما مباشرة الأسباب، والتداوي على وجه لا كراهة، فيه فغير قادح في التوكل، فلا يكون تركه من هذا الوادي.

لما في «الصحيحين» عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «ما أنزل الله من داء، إلا أنزل له شفاء».

وقد جاءنا بهذا من جاء بحديث الباب، فلا يحسن منا أن نؤمن ببعض، ونكفر ببعض.

ويزيده إيضاحاً ما روي عن أسامة بن شريك، قال: كنت عند النبي ﷺ، فجاءت الأعراب، فقالوا: يا رسول الله! أنتداوى؟ قال: «نعم، يا عباد الله تداووا، فإن الله ـ عز وجل ـ لم يضع داء إلا ووضع له شفاء، غير داء واحد»، قالوا: وما هو؟ قال: «الهرم» رواه أحمد.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: هذه الأحاديث تضمنت إثبات الأسباب، والمسببات، وإبطال قول من أنكرها.

والأمر بالتداوي لا ينافي التوكل؛ كما لا ينافي دفعَ ألم الجوع، والعطش، والحر، والبرد بأضدادها.

بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله تعالى مقتضيات لمسبباتها، قدراً، وشرعاً، وإن تعاطيها لا يقدح في نفس التوكل كما لا يقدح في الأمر، والحكمة.

ويضعف، من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى من التوكل.

فإن تركها عجزاً ينافي التوكل الذي حقيقته اعتمادُ القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه، ودنياه، ودفع ما يضره فيهما.

ولا بد مع الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للحكمة، والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلاً، ولا توكله عجزاً.

حكم التداوي

وقد اختلف العلماء في التداوي هل هو مباح، وتركه أفضل، أو مستحب، أو واجب؟

والمشهور عن أحمد: الأول؛ لهذا الحديث، وما في معناه.

والمشهور عند الشافعي: الثاني.

حتى ذكر النووي في «شرح مسلم» أنه مذهبهم، ومذهب جمهور السلف، وعامة الخلف، واختاره الوزير أبو المظفر.

قال: ومذهب أبي حنيفة أنه مؤكد حتى يداني به الوجوب.

قال: ومذهب مالك: أنه يستوي فعلُه، وتركُه، فإنه قال: لا بأس بالتداوي، ولا بأس بتركه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ليس بواجب عند جماهير الأئمة، وإنما أوجبه طائفة قليلة من أصحاب الشافعي، وأحمد. انتهى.

قلت: والذي ترجح عندي بالنظر في الأحاديث الواردة في هذا الباب: أنه سنة يثاب فاعله إن نوى اتباع السنة، ولا يلام تاركه أبداً إن قوي على تركه.

وطلب النبي ﷺ باب مستقل من أبواب الشرع.

وأما عُكَّاشة بن مِحْصَن ـ فبضم العين، وتشديد الكاف ـ، ومحصن ـ بكسر الميم، وسكون الحاء، وفتح الصاد ـ ابن حرثان الأسدي من بني أسد بن خزيمة، وفي حديثه هذا طلب الدعاء من الفاضل.

وفي رواية للبخاري: فقال: «اللهم اجعله منهم».

وأما الرجل الآخر: فقال القرطبي: لم يكن عنده من الأحوال ما كان عند عكاشة، فلذلك لم يجبه؛ إذ لو أجابه، لجاز أن يطلب ذلك كلُّ من كان حاضراً، فيتسلسل الأمر، فَسَدَّ الباب بقوله ذلك. انتهى.

يعني: «سبقك بها عكاشة».

وفيه: استعمال المعاريض، وحسن خلقه ﷺ.

وبالجملة: هذه الأدلة التي سيقت هنا من الكتاب والسنة تدل دلالة واضحة على أن من حقق التوحيد تحقيقاً كاملاً، وانصبغ به انصباغاً صادقاً، يدخله الله تعالى في جنته برحمته بغير حساب، ولا كتاب، ولا عذاب، ولا عتاب.

ومن تحقق به، وقصر في العمل، وأتى بالذنوب، وارتكب الخطايا التي لم تبلغ به إلى حد الكفر، والشرك، فالعفو في حقه مرجُوٌّ، ونجاته من النار متقرر، ولو بعد حين، ولا يخلد في النار أبداً مع المشركين ـ إن شاء الله تعالى ـ.

الدعاء عام إلى التوحيد

وأما الدعاء إلى التوحيد الذي هو عبارة عن الشهادتين، فقد دل الكتاب، والسنة، وأقوال الأئمة عليه دلالة هي أوضح من شمس النهار.

قال تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨].

قال ابن جرير الطبري: يقول الله تعالى لنبيه ﷺ: قل يا محمد: هذه الدعوة التي أدعو إليها، والطريقة التي أنا عليها من الدعاء إلى توحيد الله، وإخلاص العبادة له دون الآلهة والأوثان، والانتهاء إلى طاعة الله، وترك معصيته، سبيلي؛ أي: طريقي ودعوتي إلى الله وحده لا شريك له على بصيرة بذلك، ويقين، وعلم مني أنا، ويدعو إليه على بصيرة أيضاً من اتبعني، وصدقني، وآمن بي.

وقل تنزيهاً لله، وتعظيماً له من أن يكون له شريك في ملكه، أو معبود سواه في سلطانه: وأنا بريء من أهل الشرك به، ولست منهم، ولا هم مني. انتهى.

وفي الآية: التنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيراً ممن يدعو إلى الحق فهو يدعو إلى نفسه.

وفيها: أن البصيرة من أعلى درجات العلم التي تكون نسبة العلوم فيها كنسبة المرئي إلى البصر.

وهذه هي الخصيصة التي اختص بها الصحابة على سائر الأمة، وهي أعلى درجات العلماء.

فالآية تدل على أن أتباعه الداعين إلى الله تعالى أهل البصائر، ومن ليس منهم، فليس من أتباعه على الحقيقة والموافقة، وإن كان من أتباعه على الانتساب، والدعوى.

ويوضحه قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل: ١٢٥].

أقسام الدعوة

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في معنى هذه الآية: ذكر سبحانه مراتب الدعوة، فجعلها ثلاثة أقسام بحسب حال المدعو:

١ـ فإنه إما أن يكون طالباً للحق، محبّاً له، مؤثِراً له على غيره إذا عرفه، فهذا يدعى بالحكمة، ولا يحتاج إلى موعظة، وجدال.

٢ـ وإما أن يكون مشتغلاً بضد الحق، لكن لو عرفه، آثره، واتبعه، فهذا يحتاج إلى الموعظة بالترغيب، والترهيب.

٣ـ وإما أن يكون معانداً معارضاً، فهذا يجَادل بالتي هي أحسن.

فإن رجع، فبها، وإلا، ينقل معه إلى الجهاد إن أمكن. انتهى.

قال الحافظ في «فتح الباري» تحت قول البخاري: باب: ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تعالى: المراد بتوحيد الله: الشهادة بأنه إله واحد.

وهذا الذي يسميه بعض غلاة الصوفية توحيد العامة، وقد ادَّعى طائفتان في تفسير التوحيد أمرين اخترعوهما.

أحدهما: تفسير المعتزلة كما تقدم.

ثانيهما: تفسير غلاة الصوفية؛ فإن أكابرهم لما تكلموا في مسألة الْمَحْوِ، والفناء، وكان مرادهم بذلك المبالغة في الرضاء، والتسليم، وتفويض الأمر، بالغ بعضهم حتى ضاهى المرجئة في نفي نسبة الفعل إلى العبد.

وجرَّ ذلك الخصمَ إلى معذرة العصاة، ثم غلا بعضهم، فعذر الكفار، ثم غلا بعضهم، فزعم أن المراد بالتوحيد اعتقاد وحدة الوجود.

وعظم الخطب حتى ساء ظن كثير من أهل العلم بمتقدميهم، وحاشاهم من ذلك.

وقد قدمت كلام شيخ الطائفة الجنيد، وهو في غاية الحسن، والإيجاز.

وقد رد عليه بعض من قال بالوحدة المطلقة، فقال: وهل من غيرٍ؟.

ولهم في ذلك كلام طويل يَنْبُو عنه سمعُ كلٍّ من كان على فطرة الإسلام، والله المستعان. انتهى كلام «الفتح».

قلت: مذهب الصوفية في مسألة التوحيد مذهبان:

وحدة الشهود

الأول: وحدة الشهود: وعليه درج سلفهم، وأئمتهم.

وهو الذي رجحه جمع جَمٌّ من السلف، والخلف، وعليه تنطبق أدلة الكتاب والسنة جميعاً، وإن كانت على طريقة إشارة النص دون دلالته.

ويشمله قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿فَٱعْتَبِرُواْ يَـٰٓأُوْلِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [الحشر: ٢]، وإياه عنى من خاض في هذه المسألة بعد العلم بأقوال أهل الباطن من الصوفية، والعلماء الجامعين بين الشريعة والطريقة، والمعرفة والحقيقة.

وهو الحق البحت، والصواب المحض الذي لا محيصَ عنه لمن يؤمن بالله واليوم الآخر، ويخاف الله ويرجوه، ويشح بدينه وإيمانه.

وحدة الوجود

والمذهب الثاني: وحدة الوجود الذي أحدثه المغلوبون السكارى، أو المحجوبون الحيارى.

وقال به جماعة من متأخري المشايخ الذين هم على مراحل من مدارك الشرع، ومفاهيمه ومعاطفه، وهو الذي أشار إليه الحافظ فيما سبق قريباً، وقال فيه: ينبو عنه سمعُ كل من كان على فطرة الإسلام.

وتقدم على ذلك الكلام منا نقلاً عن «سيف السنة الرفيعة».

فإياك أن تغتر بأقوالهم، وتصير مشركاً خالصاً بالتمسك بمقالاتهم المضادة لكتاب الله العزيز، وسنة رسوله الكريم، وبالاعتقاد بها، والجمود عليها.

والذي سماه بعضهم: توحيد العامة، فهو الذي دعا إليه رسول الله ﷺ أمته، وندب إليه، وحث عليه.

وليس وراء بيان الله ورسوله بيان، ولا قرية بعد عبادان.

فمن اعتقد أن ما دل عليه الكتاب والسنة؛ من بيان التوحيد المجمَع عليه بين الأنبياء، والرسل هو توحيد العامة، وتوحيد الخاصة هو وحدة الوجود، أو ما ذهب إليه الفلاسفة، والملاحدة من الجهمية، ومن أشبههم في ذلك، فقد خلع ربقة الإسلام عن رقبته، وعادى الله ورسوله، وصار يصدق عليه ما أخبرنا الله تعالى به في كتابه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقد ذكر البخاري في الباب المشار إليه أربعة أحاديث في المعنى.

منها: حديث معاذ بن جبل في بعثه إلى اليمن، وفيه: «فليكن أولَ ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله، فإذا عرفوا ذلك... إلخ».

وفي رواية: «فليكن أولَ ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله. . . إلخ».

وكذا أخرجه مسلم عن الشيخ الذي أخرجه عنه البخاري.

قال الحافظ في «الفتح»: وقد تمسك به من قال: أول واجب المعرفة؛ كإمام الحرمين، واستدل بأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من المأمورات على قصد الامتثال، ولا الانكفاف عن شيء من المنهيات على قصد الانزجار إلا بعد معرفة الآمر الناهي.

واعترض عليه بأن المعرفة لا تتأتى إلا بالنظر، والاستدلال، وهو مقدمة الواجب، فتجب، فيكون أول واجب النظر.

وذهب إلى هذا طائفة؛ كابن فورك.

وتعقب بأن النظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض، فيكون أول واجب جزء من النظر، وهو مَحْكِيٌّ عن القاضي أبي بكر بن الطيب.

وعن الأستاذ أبي إسحق الأسفراييني: أولُ واجب القصدُ إلى النظر.

وجمع بعضهم بين هذا الأقوال؛ بأن من قال: أول واجب المعرفة؛ أراد: طلباً، أو تكليفاً.

ومن قال: النظر، أو القصد، أراد: امتثالاً؛ لأنه يسلم أنه وسيلة إلى تحصيل المعرفة، فيدل ذلك على سبق وجوب المعرفة.

وقد ذكرت في باب: «كفارة الأيمان» من أعرض عن هذا من أصله، وتمسك بقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ [الروم: ٣٠]، وحديث: «كل مولود يولد على الفطرة»؛ فإن ظاهر الآية والحديث: أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة، وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص؛ لقوله ﷺ: «فأبواه يهودانه، وينصرانه».

وقد وافق أبو جعفر السمناني وهو من رؤوس الأشاعرة على هذا، وقال: إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة، وتفرع عليها: أن

الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه، وأنه لا يكفي التقليد في ذلك. انتهى.

وقرأت في جزء من كلام شيخ شيوخنا «صلاح الدين العلائي» ما ملخصه:

إن هذه المسألة مما تناقضت فيه المذاهب، وتباينت بين مُفْرِطٍ، ومُفَرِّطٍ، ومتوسط.

فالطرف الأول: قولُ من قال: يكفي التقليدُ المحض في إثبات وجود الله تعالى، ونفيِ الشريك منه.

وممن نسب إليه إطلاق ذلك عبيد الله بن الحسن العنبري، وجماعة من الحنابلة، والظاهرية.

ومنهم من بالغ، فحرم النظر في الأدلة، وأسند إلى ما ثبت عن الأئمة الكبار في ذم الكلام كما سيأتي.

والطرف الثاني: قول من وقف صحة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام.

ونسب ذلك لأبي إسحاق الأسفراييني.

وقال الغزالي: أسرفت طائفة، فكفروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التي حرروها، فهو كافر.

فضيقوا رحمة الله الواسعة، وجعلوا الجنة مختصة بشرذمة يسيرة من المتكلمين.

وذكر نحوه أبو المظفر بن السمعاني، وأطال في الرد على قائله، ونقل عن أكثر أئمة الفتوى أنهم قالوا: لا يجوز أن يكلف العوام اعتقاد الأصول بدلائلها؛ لأن في ذلك من المشقة أشدَّ من المشقة في تعلم الفروع الفقهية.

وأما المذهب المتوسط، فذكره، وسأذكره ملخصاً بعد هذا.

وقال القرطبي في «المفهم» في شرح حديث: «أبغض الرجال إلى الله الأَلَدُّ

الْخَصِمُ» الذي تقدم شرحه في أثناء كتاب: الأحكام، وهو في أوائل كتاب: العلم من «صحيح مسلم»:

هذا الشخص الذي يبغضه الله هو الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق، ورده بالأوجه الفاسدة، والشبه الموهمة.

وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وسلف أمته، إلى طرق مبتدعة، واصطلاحات مخترعة، وقوانين جدلية، وأمور صناعية.

ومدار أكثرها على أراء سوفسطائية، أو مناقضات لفظية تنشأ بسببها على الآخذ فيها شُبَهٌ ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالاً عنها أجدلهم، لا أعلمهم.

فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها! وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها!

ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعاً من المحال لا يرتضيها الْبُلْهُ، ولا الأطفال لما بحثوا من تحيز الجوهر، والألوان، والأحوال، فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله تعالى، وتعديدها، واتحادها في نفسها.

وهل هي الذات، أو غيرها؟ وفي الكلام، هل هو متحد، أو منقسم؟

وعلى الثاني: هل ينقسم بالنوع، أو بالوصف؟ وكيف تعلق في الأزل بالمأمور مع كونه حادثاً؟

ثم إذا انعدم المأمور، هل يبقى التعلق؟ وهل الأمر لزيد بالصلاة مثلاً هو نفس الأمر لعمرو بالزكاة؟ إلى غير ذلك مما ابتدعوه مما لم يأمر به الشارع، وسكت عنه الصحابة، ومن سلك سبيلهم، بل نَهَوْا عن الخوض فيها؛ لعلمهم بأنه بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفيته بالعقل؛ لكون العقول لها حدّ تقف عنده.

ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات، وكيفية الصفات.

ومن توقف في هذا، فليعلم أنه إذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها،

وعن كيفية إدراك ما يدرك به، فهو عن إدراك غيره أعجز.

وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات، منزهٍ عن التشبيه، مقدسٍ عن النظير، متصفٍ بصفات الكمال.

ثم متى ثبت النقل بشيء من أوصافه، وأسمائه، قبلناه، واعتقدناه، وسكتنا عما عداه كما هو طريق السلف.

وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل.

وكفى في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين؛ كعمر بن عبد العزيز، ومالك بن أنس، والشافعي.

وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر، والعرض، وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين، فمن رغب عن طريقتهم، فكفاه ضلالاً.

قال: وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وببعضهم إلى الإلحاد، وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات.

وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع، وتطلبهم حقائق الأمور من غيره، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع في الحكم التي استأثر بها.

وقد رجع كثير من أئمتهم عن طريقهم، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال: ركبت البحر الأعظم، وغصت في كل شيء نهى عنه أهل العلم في طلب الحق فراراً من التقليد، والآن فقد رجعت، واعتقدت مذهب السلف.

هذا كلامه، أو معناه.

وعنه أنه قال عند موته: يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت، ما تشاغلت به.

إلى أن قال القرطبي:

ولو لم يكن في الكلام إلا مسألتان، هما من مباديه، لكان حقيقاً بالذم.

إحداهما: قول بعضهم: إن أول واجب الشك؛ إذ هو اللازم عن وجوب النظر، أو القصد إلى النظر.

وإليه أشار الإمام بقوله: ركبت البحر الأعظم.

ثانيتهما: قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها، والأبحاث التي حرروها، لم يصح إيمانه.

حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أبيك، وأسلافك، وجيرانك، فقال: لا تشنع عليَّ بكثرة أهل النار.

قال: وقد رد بعض من لم يقل بهما على من قال بهما بطريق من الرد النظري، وهو خطأ منه.

فإن القائل بالمسألتين كافر شرعاً؛ لجعله الشك في الله واجباً، ومعظم المسلمين كفار حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة، والتابعين، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة، وإلا، فلا يوجد في الشرعيات ضروري.

وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطال[1] النفس في هذا الموضع؛ لما شاع بين الناس من هذه البدعة، حتى اغتر بها كثير من الأغمار، فوجب بذل النصيحة، والله يهدي من يشاء. انتهى.

وقال الآمدي في «أبكار الأفكار»: ذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لا يعرف الله بالدليل، فهو كافر؛ لأن ضد المعرفة النكرة، والنكرة كفر.

قال: وأصحابنا مجمعون على خلافه، وإنما اختلفوا فيما إذا كان الاعتقاد موافقاً، لكن عن غير دليل.

فمنهم من قال: إن صاحبه مؤمن عاص بترك النظر الواجب.

ومنهم من اكتفى بمجرد الاعتقاد الموافق، وإن لم يكن عن دليل، وسماه علماً.

---

(١) كذا في المطبوع: «إطال»، والصواب: إطالة.

وعلى هذا: فلا يلزم من حصول المعرفة بهذا الطريق وجوب النظر.

وقال غيره: من منع التقليد، وأوجب الاستدلال، لم يرد التعمق في طرق المتكلمين، بل اكتفى بما لا يخلو عنه من نشأ بين المسلمين من الاستدلال بالمصنوع على الصانع.

وغايته أن يحصل في الذهن مقدمات ضرورية تتألف تألفاً صحيحاً، وتنتج العلم، لكنه لو سئل: كيف حصل له ذلك؟ ما اهتدى للتعبير به.

وقيل: الأصل في هذا كله المنع من التقليد في أصول الدين.

وقد انفصل بعض الأئمة عن ذلك بأن المراد بالتقليد: أخذُ قول الغير بغير حجة، ومن قامت عليه حجة بثبوت النبوة حتى حصل له القطعُ بها، فمهما سمعه من النبي ﷺ، كان مقطوعاً عنده بصدقه، فإذا اعتقده، لم يكن مقلداً؛ لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير حجة.

وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ بما يتعلق بهذا الباب، فآمنوا بالمحكَم من ذلك، وفوضوا أمر المتشابه منه إلى ربهم.

وإنما قال من قال: إن مذهب الخلف أحكمُ بالنسبة إلى الرد على مَنْ لم يثبت النبوة، فيحتاج من يريد رجوعه إلى الحق أن يقيم عليه الأدلة إلى أن يذعن، فيسلم، أو يعاند، فيهلك، بخلاف المؤمن؛ فإنه لا يحتاج في أصل إيمانه إلى ذلك، وليس[1] سبب إلا جعل الأصل عدم الإيمان، فلزم إيجاب النظر المؤدي إلى المعرفة، وإلا فطريق السلف أسهل من هذا كما تقدم إيضاحه من الرجوع إلى ما دلت عليه النصوص حتى يحتاج إلى ما ذكر من إقامة الحجة على من ليس بمؤمن.

فاختلط الأمر على من اشترط ذلك، والله المستعان.

واحتج بعض من أوجب الاستدلال باتفاقهم على ذم التقليد، وذكروا

---

(١) كذا في الأصل، ولعل صوابه: «للأول». (ن).

الآيات، والأحاديث الواردة في ذم التقليد، وبأن كل أحد قبل الاستدلال لا يدري أي الأمرين هو الهدى، وبأن كل ما لا يصح بالدليل، فهو دعوى لا يعمل بها، وبأن العلم اعتقاد الشيء على ما هو عليه عن ضرورة، أو استدلال.

وكل ما لم يكن علماً، فهو جهل، ومن لم يكن عالماً، فهو ضال.

والجواب عن الأول: أن المذموم من التقليد أخذ قول الغير بغير حجة.

وليس من هذا حكم رسول الله ﷺ، فإن الله ـ عز وجل ـ أوجبَ اتباعه في كل ما يقول.

وليس العمل بما أمر به، أو نهى عنه داخلاً تحت التقليد المذموم اتفاقاً.

وأما من دونه ممن اتبعه في قول قاله، واعتقد أنه لو لم يقله، لم يقل هو به، فهو المقلد المذموم، بخلاف ما لو اعتقد ذلك في خبر الله ورسوله؛ فإنه يكون ممدوحاً.

وأما احتجاجهم بأن أحداً لا يدري قبل الاستدلال أي الأمرين هو الهدى، فليس بِمُسَلَّمٍ.

بل من الناس من تطمئن نفسه، وينشرح صدره للإسلام من أول وهلة، ومنهم من يتوقف على الاستدلال.

فالذي ذكروه هم أهل الشق الثاني، فيجب عليه النظر لِيَقِيَ نفسه النار؛ لقوله تعالى: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]. ويجب على كل من استرشده أن يرشده، ويبرهن له الحق. وعلى هذا مضى السلف الصالح من عهد النبي ﷺ، وبعده.

وأما من استقرت نفسه إلى تصديق الرسول، ولم تنازعه نفسه إلى طلب دليل؛ توفيقاً من الله، وتيسيراً، فهم الذين قال الله تعالى في حقهم: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ [الحجرات: ٧] الآية.

وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾ [الأنعام: ١٢٥] الآية.

وليس هؤلاء مقلدين لآبائهم، ولا لرؤسائهم؛ لأنهم لو كفر آباؤهم، أو رؤسائهم، لم يتابعوهم، بل يجدون النفرة عن كل من سمعوا عنه ما يخالف الشريعة.

وأما الآيات والأحاديث، فإنما وردت في حق الكفار الذين اتبعوا من نُهوا عن اتباعه، وتركوا اتباع من أمروا باتباعه، وإنما كلفهم الله تعالى الإتيانَ بالبرهان على دعواهم، بخلاف المؤمنين، فلم يرد قط أنه أسقط اتباعهم حتى يأتوا بالبرهان، وكل من خالف الله ورسوله، فلا برهان له أصلاً، وإنما كلف الإتيان بالبرهان تبكيتاً وتعجيزاً.

وأما من اتبع الرسول فيما جاء به، فقد اتبع الحق الذي أمر به، وقامت البراهين على صحته، سواء علم هو بتوجيه ذلك البرهان، أم لا.

وقول من قال منهم: إن الله ذكر الاستدلال، وأمر به، مُسَلَّمٌ.

لكن هو فعل حسن مندوب لكل من أطاقه، وواجبٌ على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق كما تقدم تقريره. وبالله التوفيق.

وقال غيره: قول من قال: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم، ليس بمستقيم؛ لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات.

فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف، والدعوى في طريقة الخلف.

وليس الأمر كما ظن، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى، وفي غاية التعظيم له، والخضوع لأمره، والتسليم لمراده.

وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذي يتأوله هو المراد، ولا يمكنه القطع بصحة تأويله.

وأما قولهم في العلم: فزادوا في التعريف: «عن ضرورة، أو استدلال»، وتعريف العلم انتهى عند قوله: عليه.

فإن أبوا إلا الزيادة، فليزدادوا عن تيسير الله له ذلك، وخلقه ذلك المعتقد في قلبه، وإلا فالذي زادوه هو محل النزاع، فلا دلالة فيه. وبالله التوفيق.

وقال أبو المظفر السمعاني: تعقب بعض أهل العلم قول من قال: إن السلف من الصحابة والتابعين لم يعتنوا بإيراد دلائل العقل في التوحيد بأنهم لم يشتغلوا بالتفريعات في أحكام الحوادث، وقد قبل ذلك الفقهاء، واستحسنوه، فدونوه في كتبهم، فكذلك علم الكلام.

ويمتاز علم الكلام بأنه يتضمن الرد على الملحدين، وأهل الأهواء، وبه تزول الشبهة عن أهل الزيغ، ويثبت اليقين لأهل الحق.

وقد علم الكل أن الكتاب لم تعلم حقيته، والنبي ﷺ لم يثبت صدقه إلا بأدلة العقل.

وأجاب:

أما أولاً: فإن الشارع، والسلف الصالح نهوا عن الابتداع، وأمروا بالاتباع.

وصح عن السلف أنهم نهوا عن الكلام، وعدوه ذريعة للشك والارتياب.

وأما الفروع، فلم يثبت عن أحد منهم النهيُ عنها إلا لمن ترك النص الصحيح، وقدم عليه القياس.

وأما من اتبع النص، وقاس عليه، فلا يحفظ لأحد من أئمة السلف إنكار ذلك؛ لأن الحوادث في المعاملات لا تنقضي، وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم.

فمن ثَمَّ تواردوا على استحباب الاشتغال بذلك، بخلاف علم الكلام.

وأما ثانياً: فإن الدين كمل؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

فإذا كان أكمله، وأتمه، وتلقاه الصحابة عن النبي ﷺ، واعتقده من تلقَّى عنهم، واطمأنت به نفوسهم، فأي حاجة بهم إلى تحكيم العقول، والرجوع إلى قضاياها، وجعلها أصلاً؟

والنصوص الصحيحة الصريحة يعترض عليها، فتارة يهمل[1] بمضمونها، وتارة تحرف عن مواضعها.

وإذا كان الدين قد كمل، فلا تكون الزيادة فيه إلا نقصاناً في المعنى.

مثل زيادة إصبع في اليد، فإنها تنقص قيمة العبد الذي يقع به ذلك.

وقد توسط بعض المتكلمين فقال: لا يكفي التقليد، بل لابد من دليل ينشرح به الصدر، ويحصل به الطمأنينة العلمية.

ولا يشترط أن يكون بطريق الصناعة الكلامية، بل يكتفي في حق كل أحد بحسب ما يقتضيه فهمه. انتهى.

والذي تقدم ذكره من تقليد النصوص كافٍ في هذا القدر.

وقال بعضهم: المطلوبُ من كل أحد التصديقُ الْجَزْمِيُّ الذي لا ريب معه بوجود الله تعالى، والإيمان برسله، وبما جاؤوا به كيفما يحصل، وبأي طريق إليه يوصل، ولو كان عن تقليد محض إذا سلم من التزلزل.

قال القرطبي: هذا الذي عليه أئمة الفتوى، ومَنْ قبلَهم من أئمة السلف.

واحتج بعضهم بما تقدم من القول في أصل الفطرة، وبما تواتر عن النبي ﷺ، ثم الصحابة أنهم حكموا بإسلام من أسلم من جفاة العرب ممن كان يعبد الأوثان.

فقبلوا منهم الإقرار بالشهادتين، والتزام أحكام الإسلام من غير التزام بتعليم الأدلة، وإن كان كثير منهم إنما أسلم لوجود دليل ما بسبب وضوحه له.

فالكثير منهم قد أسلموا طوعاً من غير تقدم استدلال، بل بمجرد ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأن نبينا ﷺ سيبعث، وينتصر على من خالفه.

فلما ظهرت لهم العلامات في محمد ﷺ، بادروا إلى الإسلام، وصدقوه في كل شيء قاله ودعاهم إليه من الصلاة، والزكاة، وغيرها.

---

(١) قوله: «يهمل» هكذا في الأصل، والصواب أن يقال: يعمل.

وكثير منهم كان يؤذن له في الرجوع إلى معاشه من رعاية الغنم، وغيرها، وكانت أنوار النبوة وبركاتها تشملهم، فلا يزالون يزدادون إيماناً، ويقيناً.

العقل لا يوجب، ولا يحرم شيئاً

وقال أبو المظفر السمعاني أيضاً ما ملخصه: إن العقل لا يوجب شيئاً، ولا يحرم شيئاً، ولا حظّ له في شيء من ذلك، ولو لم يرد الشرع بحكم، ما وجب على أحد شيء؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء: ١٥].

وقوله سبحانه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ونحو ذلك من الآيات.

فمن زعم أن دعوة رسل الله ـ عليهم الصلاة والسلام ـ إنما كانت لبيان الفروع، لزمه أن يجعل العقل هو الداعي إلى الله دون الرسول.

ويلزمه أن وجود الرسول، وعدمه بالنسبة إلى الدعاء إلى الله سواء.

وكفى بهذا ضلالاً.

ونحن لا ننكر أن العقل يرشد إلى التوحيد، وإنما ننكر أنه يستقل بإيجاب ذلك حتى لا يصح إسلام إلا بطريقه، مع قطع النظر عن السمعيات؛ لكون ذلك خلاف ما دلت عليه آيات الكتاب، والأحاديث الصحيحة التي تواترت ولو بالطريق المعنوي.

ولو كان كما يقول أولئك، لبطلت السمعيات التي لا مجال للعقل فيها، أو أكثرها.

بل يجب الإيمان بما ثبت من السمعيات، فإن عقلناه، فبتوفيق الله تعالى، وإلا، اكتفينا باعتقاد حقيقته على وفق مراد الله تعالى. انتهى.

ويؤيد كلامه ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس: أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: أنشدك الله. آلله أرسلك أن نشهد أن لا إله إلا الله، وأن ندع

اللات، والعزى؟ قال: «نعم»، فأسلم. وأصله في «الصحيحين» في قصة ضمام بن ثعلبة.

وفي حديث عمرو بن عَبَسَة عند مسلم: أنه أتى النبي ﷺ، فقال: ما أنت؟ قال: «نبي الله»، قلت: آلله أرسلك؟ قال: «نعم»، قلت: بأي شيء؟ قال: «أُوَحِّد الله، لا أشرك به شيئاً» الحديث.

وفي حديث أسامة بن زيد في قصة قتيله الذي قال: لا إله إلا الله، فأنكر عليه النبي ﷺ.

وحديث المقداد في معناه.

وفي كتب النبي ﷺ إلى هرقل، وكسرى، وغيرهما من الملوك يدعوهم إلى التوحيد، إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة التواترَ المعنويَّ الدالةَ على أنه ﷺ لم يزد في دعائه المشركين على أن يؤمنوا بالله وحده، ويصدقوه فيما جاء به عنه.

فمن فعل ذلك، قبل منه، سواء كان إذعانه عن تقدم نظر، أم لا.

ومن توقف منهم، نبهه حينئذٍ على النظر، أو أقام عليه الحجة إلى أن يذعن، أو يستمر على عناده.

قال البيهقي في «كتاب الاعتقاد»: سلك بعض أئمتنا في إثبات الصانع، وحدث[1] العالم طريقَ الاستدلال بمعجزات الرسالة، فإنها أصل في وجوب قبول ما دعا إليه النبي ﷺ، وعلى هذا الوجه وقع إيمان الذين استجابوا للرسل.

ثم ذكر قصة النجاشي، وقول جعفر بن أبي طالب له: بعث الله إلينا رسولاً نعرف صدقه، فدعانا إلى الله، وتلا علينا تنزيلاً من الله، لا يشبهه شيء، فصدقناه، وعرفنا أن الذي جاء به الحق. الحديث بطوله.

وقد أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الزكاة من «صحيحه» من رواية ابن إسحق، وحاله معروفة، وحديثه في درجة الحسن.

قال البيهقي: فاستدلوا بإعجاز القرآن على صدق النبي ﷺ.

---

(١) قوله: «وحدث» هكذا في الأصل. والصواب: حدوث.

فآمنوا بما جاء به من إثبات الصانع، ووحدانيته، وحدث[1] العالم، وغير ذلك مما جاء به الرسول ﷺ في القرآن، وغيره.

واكتفاء غالب من أسلم بمثل ذلك مشهور في الأخبار.

فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق السمع، ولا يكون ذلك تقليداً، بل هو اتِّباع. انتهى.

لا يتوقف حصول الإيمان على النظر

وقد استدل من شرط النظر بالآيات والأحاديث الواردة في ذلك، ولا حجة فيها؛ لأن من لم يشترط النظر، لم ينكر أصل النظر، وإنما أنكر توقف الإيمان على وجود النظر بالطرق الكلامية؛ إذ لا يلزم من الترغيب في النظر جعلُه شرطاً.

واستدل بعضهم بأن التقليد لا يفيد العلم؛ إذ لو أفاده، لكان العلم حاصلاً لمن قلد في قدم العالم، ولمن قلد في حدثه[2]، وهو محال؛ لإفضائه إلى الجمع بين النقيضين.

وهذا إنما يتأتى في تقليد غير النبي ﷺ.

وأما تقليده ﷺ فيما أخبر به عن ربه، فلا يتناقض أصلاً.

واعتذر بعضهم عن اكتفاء النبي ﷺ وأصحابه بإسلام من أسلمَ من الأعراب من غير نظر، بأن ذلك كان لضرورة المبادىء.

وأما بعد تقرير الإسلام وشهرته، فيجب العمل بالأدلة.

ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار.

والعجب أن من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد، وهم أول داع إليه، حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصَّلوها، فهو مبتدع، ولو لم يفهمها، ولم يعرف مأخذها، وهذا هو محض التقليد.

---

(١) قوله: «وحدث» هكذا في الأصل. والصواب: حدوث.

(٢) الصواب: في حدوثه.

فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول ﷺ في معرفة الله، والقول بإيمان من قلدهم.

وكفى بهذا ضلالاً.

وما مثلهم إلا كما قال بعض السلف: إنهم كمثل قوم كانوا سَفْراً، فوقعوا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من المأكول، والمشروب، ورأوْا فيها طرقاً شتى، فانقسموا قسمين:

فقسم: وجدوا من قال لهم: أنا عارف بهذه الطرق، وطريق النجاة منها واحدة، فاتبعوني فيها تنجوا، فتبعوه.

وتخلفت عنه طائفة، فأقاموا إلى أن وقفوا على أمارة، وظهر لهم أن في العمل بها النجاة، فعملوا بها، فنجوا.

وقسم: هجموا بغير مرشد، ولا أمارة، فهلكوا، فليست نجاة من اتبع المرشد أدونَ من نجاة من أخذ بالأمارة إن لم يكن أولى منها.

ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي: يمكن أن يفصل، فيقال: من لا له أهلية لفهم شيء من الأدلة أصلاً، وحصل له اليقين التام بالمطلوب؛ إمَّا بنشأته على ذلك، أو لنور يقذفه الله تعالى في قلبه، فإنه يكتفي فيه بذلك.

ومن فيه أهلية لفهم الأدلة، لم يكتف منه إلا بالإيمان عن دليل.

ومع ذلك: فدليل كل أحد بحسبه، وتكفي الأدلة المجملة التي تحصل بأدنى نظر.

ومن حصلت عنده شبهة، وجب عليه التعلم إلى أن تزول عنه.

قال: فبهذا يحصل الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة.

وأما من غلا، فقال: لا يكفي إيمان المقلد، فلا يلتفت إليه؛ لما يلزم منه القول بعدم إيمان أكثر المسلمين.

وكذا من غلا، فقال: لا يجوز النظر في الأدلة؛ لما يلزم منه من أن أكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر. انتهى ملخصاً.

واستدل بقوله: «فإذا عرفوا الله» بأن معرفة الله بحقيقة كنهه ممكنة للبشر.

فإذا كان ذلك مقيداً بما عرف به نفسه؛ من وجوده، وصفاته اللائقة من العلم، والقدرة، والإرادة مثلاً، وتنزيهه عن كل نقيضة؛ كالحدوث، فلا بأس به.

فأما ما عدا ذلك، فإنه غير معلوم للبشر، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾.

فإذا حمل قوله: «فإذا عرفوا الله» على ذلك كان واضحاً، مع أن الاحتجاج به يتوقف على الجزم بأنه ﷺ نطق بهذه اللفظة.

وفيه نظر؛ لأن القصة واحدة، ورواة هذا الحديث اختلفوا، هل ورد الحديث بهذا اللفظ، أو بغيره، فلم يقل ﷺ إلا بلفظ منها؟

ومع احتمال أن يكون هذا اللفظ من تصرف الرواة لا يتم الاستدلال.

وقد بينت في أواخر كتاب: الزكاة: أن الأكثرين رواه بلفظ: «فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك».

ومنهم من رواه: «فادعهم إلى أن يوحدوا الله، فإذا عرفوا ذلك».

ومنهم من رواه بلفظ: «فادعهم إلى عبادة الله، فإذا عرفوا الله».

ووجه الجمع بينها أن المراد بالعبادة: التوحيد.

والمراد بالتوحيد: الإقرار بالشهادتين.

والإشارة بقوله: «ذلك» إلى التوحيد.

وقوله: «فإذا عرفوا الله»؛ أي: عرفوا توحيد الله، والمراد بالمعرفة: الإقرار، والطواعية.

فبذلك يجمع بين هذه الألفاظ المختلفة في القصة الواحدة. وبالله التوفيق.

وفي حديث ابن عباس من الفوائد غير ما تقدم:

الاقتصار في الحكم بإسلام الكافر إذا أقر بالشهادتين، فإن مِنْ لازم الإيمان

بالله ورسوله التصديقَ بكل ما ثبت عنهما، والتزامَ ذلك، فيحصل ذلك لمن صدق بالشهادتين.

وأما ما وقع من بعض المبتدعة من إنكار شيء من ذلك، فلا يقدح في صحة الحكم الظاهر؛ لأنه إن كان مع تأويل، فظاهر، وإن كان عناداً، قدح في صحة الإسلام، فيعامل بما يترتب عليه من ذلك؛ كإجراء أحكام المرتد، وغير ذلك.

وفيه: قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به.

وتعقب بأن مثل خير معاذ حفّتْه قرينة أنه في زمن نزول الوحي، فلا يستوي مع سائر أخبار الآحاد، وقد مضى في باب إجازة خبر الواحد ما يغني عن إعادته.

وفيه: أن الكافر إذا صدق بشيء من أركان الإسلام؛ كالصلاة مثلاً، يصير بذلك مسلماً.

وبالغ من قال: كل شيء يكفر به المسلم إذا جحده، يصير به الكافر مسلماً إذا اعتقده.

والأول أرجح كما جزم به الجمهور.

وهذا في الاعتقاد.

أما الفعل: كما لو صلى، فلا يحكم بإسلامه، وهو أولى بالمنع؛ لأن الفعل لا عموم له، فيدخله احتمال العبث، والاستهزاء.

هذا آخر كلام الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح الباري» مطولاً بلفظه.

والحاصل: أن النبي ﷺ دعا الناس إلى توحيد الألوهية.

والتوحيد: عبارة عن القول بالشهادتين، والشهادتان تدعوان إلى إخلاص العبادة لله تعالى.

ويكفي في ذلك اتباعُ الدعاة من الرسل، واتباعهم قدوة بهم.

ولا يجب النظر، ولا الاستدلال على ثبوت الصانع القديم الواحد الواجب الوجود، ذي الصفات العليا، والأسماء الحسنى.

وإن كان ولابد، فهذه أدلة الكتاب العزيز، والسنة المطهرة تغني عن غيرها.

قال الغزالي: في فطرة الإنسان، وشواهد القرآن ما يغني عن إقامة برهان.

وقد ذكر صاحب «الوظائف» على مذهب السلف: أن في القرآن قدر خمس مئة آية تدل عليه.

وقد أجمع أهل الملل الدينية، وسائر الفرق الإسلامية على أن الطريق إلى معرفة الله تعالى واضح.

والآيات الدالة على الصانع، ووحدانيته، وصفاته أكثر من أن تحصى.

ومَنْ أبلغُ من الرسول ﷺ في الاستدلال والنظر؟ وأصدقُ من الله قيلاً فيما هدى الناس إليه من الاعتبار بخلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار وما بينهن؟

وأما نصب الأدلة التي أحدثها الطائفةُ المتكلمة في الإسلام، وجاؤوا بها على نهج الفلاسفة الطغام، وزادوا عليها من عند أنفسهم ما نهوا عن الخوض فيه، والإتيان به، ودعوا الناس إليه، وألزمهم العلم، والاعتقاد به، فليس من الشرعة الحقة في صَدَرٍ، ولا وِرْدٍ.

وليس عليه أثارة من علم، وإنما هو من الجهل البسيط والمركب بمكان لا يخفى على مَنْ له أدنى إلمام بالقرآن والحديث، وطريقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

ويا لله العجب من قوم إذا سألت عنهم[1] عن فضائل السلف، أقروا بمزيتهم في العلم والعمل عليهم وعلى غيرهم من كل أحد.

وإذا طالبتهم إلى القول بما قالوا، والعمل بما عملوا، والاعتقاد بمثل اعتقادهم الساذج عن أهواء المتكلمين، وآراء المجادلين، اشمأزت قلوبهم، ونفرت طبائعهم كأنهم ﴿حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١].

---

(١) قوله: «إذا سألت عنهم». خطأ في التعبير، والصواب: إذا سألتهم.

وبالجملة: فالحق الحقيق بالقبول الذي أنزل الله تعالى لأجله كتبه، ودعا إليه كل رسول، هو التوحيد الخالص من شوب الأكدار، المصفَّى من قذرات الأفكار.

وهو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان بوجود الصانع لهذا العالم بالفطرة التي فطر الله الخلق عليها من غير استدلال بأدلة نظرية مبنية على شفا جُرُفٍ هارٍ، ومعرفته سبحانه بالصفات الواردة في كتابه، وفي أحاديث رسوله، والاكتفاء بمجمل الإيمان على طريق السلف.

هذا «صحيح البخاري» تِلْوُ القرآن، فيه كتاب التوحيد: المشتمل على بيان صفات الله تعالى التي ورد بها القرآن، وصحت بها السنة المطهرة على لسان سيد ولد عدنان.

راجعه، تجدْ فيه من هذا الباب كثيراً طيباً.

قال الحافظ في «الفتح»: تنبيهان.

أحدهما: الذي يظهر من تصرف البخاري في كتاب: التوحيد: أنه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة، فيدخل كل حديث منها في باب، ويؤيده بآية من القرآن؛ للإشارة إلى خروجها عن أخبار الآحاد على طريق التنزل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقادات، وأن من أنكرها، خالف الكتاب والسنة جميعاً.

وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع، وهو شيخ شيوخ البخاري: أنه ذكر المبتدعة، فقال: وَيْلَهُمْ ماذا ينكرون من هذه الأحاديث؟ والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله، يقول الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥] ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٠] ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ونحو ذلك، فلم يزل من العصر إلى غروب الشمس. انتهى.

ولم يذكر الحافظ تنبيهاً ثانياً في النسخة التي عندنا، ولا أدري: أهو سهو منه، أو من الكاتب؟.

وعلى كل حال: فالذي قال ابن أبي مطيع هو الحق الصريح، والصدق الصحيح.

وإن كنت في ريب مما قلنا، فهذا كتاب «الجوائز والصِّلات في بيان الأسامي والصفات» لبعض أهل العلم.

انظر فيه، فسترى لكل صفة مقدسة من صفات الباري ـ جلَّ مجده ـ باباً مستقلاً.

وكل باب مصدَّر بآيات من الكتاب العزيز الناطقة بالصفة التي عقد لها الباب.

وهذا يرشدك أن الرسول ﷺ ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحيٌ يوحى.

والسنة المطهرة تصدق الكتاب العزيز، وكذلك الكتاب الكريم يصدق سنة النبي الرؤوف الرحيم: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وتلك الصفات الثابتة للرحمن الذي استوى على العرش، وتقدس عن المماثلة، والتشبيه، والتعطيل، والتكييف مُجراة على ظاهرها من غير تأويل.

ويعالج التشبيه اللازم في بادىء الأمر منها بكلمة إجمالية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهكذا بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الاخلاص: ٤].

ولو ذهبنا إلى تأويل كل صفة، وكل لفظة منها، وقعنا في حَيْصَ بَيْص، وكنا على مراحل شاسعة من أصل التوحيد المطلوب.

ولا وجه لقبول تأويل من عالم من علماء الإسلام، ورد تأوُّلِ غيره منهم، مع أن الله تعالى لم يوجب على أحد أن يؤول كلامه، وكلام رسوله.

ولا رسوله ﷺ أوجب على الأمة أن يذهبوا في تأويل صفاته العليا إلى مكان بعيد، أو قريب.

بل الذي ندب إليه الشارع، وحثَّ عليه جميعَ الناس هو الأخذُ بظاهر النصوص، والإيمانُ بألفاظها، مع تفويض علم المتشابهات إليه سبحانه.

ولهذا لا تجد أحداً من سلف الأمة، وأئمتها أوَّل شيئاً من صفات الرحمن.

بل صرحوا بأن ذلك من اتباع خطوات الشيطان، وأن التأويل فرع التكذيب، وأن صرف الكلام بلا برهان شرعي، ودليل سمعي ضَرْبٌ من التحريف.

والخوض في ذلك قسم من البدعة، والهذيان ـ عصمنا الله تعالى عن ذلك ـ.

والمسيرُ إلى توحيد الله تعالى، ومعرفة صفاته العليا، وأسمائه الحسنى بالصعود على سلالم أهل الكلام نقيصةٌ واضحة في الدين، وثلمةٌ بارزة في حصن اليقين.

بل ردٌّ للتوحيد الذي دعا إليه الرسول، وندبَ إليه سبحانه كلَّ جيل من الناس، وقَبِيل من سفهاء الخلق، والأكياس.

فمن زعم أن الحق في كلام علماء الكلام، والتوحيد هو الذي جاء به هؤلاء الطغام، والملاحدة والفلاسفة اللئام، والقرآن لا يكفي في ذلك، والحديث لا يغني عما هنالك، فقد خرج عن دائرة الإسلام، وعليه دائرة السَّوْءِ من الله العزيز العلام.

والكلام على هذا المقام طويل جدّاً يستدعي مؤلفاً بسيطاً.

وليس من مقصودنا في هذا الكتاب، إنما الغرض بيانُ التوحيد الخالص، واعتقاد الإله الموصوف بصفات الكمال، المنعوت بنعوت الجلال، والجمال، دون الكلام على كل صفة صفة، ودون بيان جميع العقائد التي حرروها في كتب أصول الدين؛ لأنها قد قُضي الوطر منها في كتب مستقلة ممتعة منتفَع بها من مؤلفات بعض الفحول الأعلام، ومؤلفات غيره من علماء التوحيد، وفضلاء الحق السديد، فعليك بها إن كنت من أهلها، وإلا فأنت وصنيعك كما قيل: كل نفس ودينها، وكل حزب بما لديهم فرحون.

وإنما الموعد غداً، والخصومة بين يدي الله سبحانه.

قال تعالى: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [هود: ٨١]، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]؛ أي: أشركوا بالله، ولم يوحدوه، ولم يعبدوه خالصاً مخلصاً له الدين ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

ستعلَمُ ليلى أَيَّ دينٍ تدايَنَتْ　　　وأَيّ غَريمٍ في التَّقاضي غريمُها

* * *

باب
في الكلام على معنى كلمة التوحيد، والتحقق به، وما يتصل بذلك

عن أنس ـ رضي الله عنه ـ، قال: كان النبي ﷺ، ومعاذ رديفه، فقال: «يا معاذ!»، قال: لبيك وسعديك يا رسول الله، قال: «يا معاذ!»، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: «يا معاذ!»، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك قال: «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده، ورسوله إلا حرمه الله على النار»، قال: يا رسول الله! ألا أخبر بها الناس فيستبشروا؟ قال: «إذاً يتكلوا»، فأخبر بها معاذ عند موته تأثُّماً. أخرجه الشيخان.

وعن عتبان بن مالك: أن النبي ﷺ قال: «إن الله قد حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله» أخرجه البخاري، ومسلم.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة، أو أبي سعيد في قصة غزوة تبوك، وفضل أزوادهم بدعاء النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبد غيرَ شاكٍّ فيهما، فيُحجب عنه الجنة».

وفي «الصحيحين» عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: «من قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك، إلا دخل الجنة»، قلت: وإن زنى، وإن سرق؟ قال: «وإن زنى، وإن سرق»، قال: «وإن زنى، وإن سرق؟» قالها ثلاثاً، ثم قال في الرابعة: «على رغم أنف أبي ذر».

فخرج أبو ذر، وهو يقول: وإن رغمَ أنفُ أبي ذر.

وفي «مسلم» أيضاً عن عبادة بن الصامت: أنه قال عند موته: سمعت

رسول الله ﷺ يقول: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، حرّم الله عليه النار».

وفي «الصحيحين» عن عبادة، عن النبي ﷺ، قال: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمتُه ألقاها إلى مريم، وروحٌ منه، والجنة حق، والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل».

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة يطول ذكرها.

وأحاديث هذا الباب نوعان:

أحدهما: ما فيه أن من أتى بالشهادتين دخل الجنة، أو لم يُحجب عنها.

وهذا ظاهر؛ فإن النار لا يخلد فيها أحدٌ من أهل التوحيد الخالص، وقد يدخل الجنة، ولا يحجب عنها إذا طهر من ذنوبه بالنار.

وحديث أبي ذر معناه: إن الزنا والسرقة لا يمنعان دخول الجنة مع التوحيد، وهذا حق لا مرية فيه، ليس فيه أنه لا يعذب عليهما مع التوحيد.

وفي «مسند البزار» عن أبي هريرة مرفوعاً: «من قال: لا إله إلا الله، نفعته يوماً من دهره، يصيبه قبل ذلك ما أصابه».

والثاني: ما فيه أنه يحرم على النار.

وهذا حمله بعضهم على الخلود فيها، أو على نار يخلد فيها أهلها، وهي ما عدا الدرك الأعلى.

فإن الدرك الأعلى يدخله خلقٌ كثير من عُصاة الموحدين بذنوبهم، ثم يخرجون بشفاعة الشافعين، وبرحمة أرحم الراحمين.

وفي «الصحيحين»: أن الله تعالى يقول: «وعزتي وجلالي! لأخرجنَّ من النار من قال: لا إله إلا الله».

قال طائفة من العلماء: المراد من هذه الأحاديث: أن «لا إله إلا الله» سببٌ

دخول الجنة، والنجاة من النار، والمقتضي لذلك.

ولكن المقتضي لا يعول عليه إلا باستجماع شروطه، وانتفاء موانعه.

فقد يتخلف عند مقتضاه؛ لفوات شرط من شروطه، أو لوجود مانع.

وهذا قول الحسن، ووهب بن منبه، وهو الأظهر.

قال الحسن للفرزدق وهو يدفن امرأته: ما أعددتَ لهذا اليوم؟ قال: شهادة أن لا إله إلا الله منذ سبعين سنة، قال الحسن: نِعْمَ الْعُدَّةُ، إن لـ: «لا إله إلا الله» شروطاً، فإياك وقذفَ المحصنات.

وروي عنه أنه قال للفرزدق: هذا العمود، فأين الطنب؟

وقيل للحسن: إن ناساً يقولون: من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة.

فقال: من قال: لا إله إلا الله، فأدَّى حقها، وفرضها، دخل الجنة.

وقال وهب بن منبه لمن سأل: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟

قال: ولكن ما من مفتاح إلا وله أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان، فتح لك، وإلا، لم يفتح لك.

وهذا الحديث: «إن مفتاح الجنة لا إله إلا الله» أخرجه أحمد بإسناد منقطع عن معاذ، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إذا سألك أهلُ اليمن عن مفتاح الجنة، فقل: شهادة أن لا إله إلا الله».

ويدل على صحة هذا القول: أن النبي ﷺ رتب دخولَ الجنة على الأعمال الصالحة في كثير من النصوص.

كما في «الصحيحين» عن أبي أيوب: أن رجلاً قال: يا رسول الله! أخبرني بعمل يدخلني الجنة، فقال: «تعبد الله، ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم».

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة: أن رجلاً قال: يا رسول الله! دلني على عمل إن عملته دخلت الجنة، قال: تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤتي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان»، فقال الرجل: والذي

نفسي بيده! لا أزيدنَّ على هذا شيئاً، ولا أنقص منه، فقال النبي ﷺ: «من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة، فلينظر إلى هذا».

وفي «المسند» عن بشير بن الخصاصية، قال: أتيت النبي ﷺ لأبايعه، فاشترط عليَّ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده، ورسوله، وأن أقيم الصلاة، وأوتي الزكاة، وأن أحج حجة الإسلام، وأن أصوم رمضان، وأن أجاهد في سبيل الله، فقلت: يا رسول الله! أما اثنتين فوالله ما أطيقهما: الجهاد، والصدقة، فقبض رسول الله ﷺ يده، ثم حركها، وقال: لا جهاد، ولا صدقة، فبم تدخل الجنة إذاً؟»، قلت: يا رسول الله! أبايعك، فبايعته عليهن كلهن.

ففي هذا الحديث: أن الجهاد، والصدقة شرط في دخول الجنة مع حصول التوحيد، وكذا الصلاة، والصيام، والحج.

توقف الصحابة في قتال مانعي الزكاة

ونظير هذا أن النبي ﷺ قال:

«أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»، ففهم عمر، وجماعة من الصحابة: أن من أتى بالشهادتين، امتنع من عقوبة الدنيا بمجرد ذلك، فتوقفوا في قتال مانعي الزكاة.

وفهم الصديق ـ رضي الله عنه ـ: أنه لا يمتنع قتاله إلا بأداء حقوقها؛ لقوله ﷺ: «فإذا فعلوا ذلك، منعوا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها».

وقال: «الزكاة حق المال».

وهذا الذي فهمه الصديق قد رواه عن النبي ﷺ صريحاً غيرُ واحد من الصحابة.

منهم: ابن عمر، وأنس، وغيرهما، وأنه قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة».

وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ

﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، يعني: على أن الأخوة في الدين لا تثبت إلا بأداء الفرائض، فإن التوبة من الشرك لا تحصل إلا بالتوحيد، ولا يتم التوحيد إلا بالعمل الصالح، وعليه رتب دخول الجنة.

ولما قرر أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ هذا للصحابة، رجعوا إلى قوله، ورأوه صواباً.

فإذاً عُلم أن عقوبة الدنيا لا تُرفع عمن أدى الشهادتين مطلقاً، بل يُعاقَب بإخلاله بحق من حقوق الإسلام، فكذلك عقوبة الآخرة.

وقد ذهب طائفة إلى هذه الأحاديث المذكورة أولاً، وما في معناه.

وقالوا: كانت قبل نزول الفرائض، والحدود.

منهم: الزهري، والثوري، وغيرهما.

وهذا بعيد جداً؛ فإن كثيراً منها كانت بالمدينة بعد نزول الفرائض، والحدود.

وفي بعضها أنه كان في غزوة تبوك، وهي آخر حياة النبي ﷺ.

وهؤلاء منهم من يقول في هذه الأحاديث: إنها منسوخة.

ومنهم من يقول: هي محكمة، ولكن ضم إليها شرائط.

ويلتفت هذا إلى أن الزيادة على النص هل هي نسخ، أم لا؟

والخلاف في ذلك بين الأصوليين مشهور.

وقد صرح الثوري، وغيره بأنها منسوخة، وأنه نسخها الفرائض، والحدود، وقد يكون مرادهم بالنسخ: البيان، والإيضاح؛ فإن السلف كانوا يطلقون النسخ على مثل ذلك كثيراً.

أو يكون مقصودهم: أن آيات الفرائض، والحدود تبين بها توقف دخول الجنة، والنجاة من النار على فعل الفرائض، واجتناب المحارم.

فصارت تلك النصوص منسوخة؛ أي: مبينة مفسَّرة.

ونصوص الفرائض، والحدود ناسخة؛ أي: مفسِّرة لمعنى تلك، موضحة لها.

وقال طائفة: تلك النصوص المطلقة قد جاءت مقيدة في أحاديث أخر:

ففي بعضها: «من قال: لا إله إلا الله مخلصاً».

وفي بعضها: «مستيقناً».

وفي بعضها: «يصدق قلبه لسانه».

وفي بعضها: «يقولها حقاً من قلبه».

وفي بعضها: «قد ذل بها لسانه، واطمأن بها قلبه».

وهذا كله إشارة إلى عمل القلب، وتحقيقه[1] بمعنى الشهادتين.

وتحقيقه (١) بقوله: لا إله إلا الله: أن لا يؤله القلب غير الله، جاهاً، ورجاءً، وخوفاً، وتوكلاً، واستعانةً، وخضوعاً، وإنابةً، وطلباً.

وتحقيقه (١) بأن محمداً رسول الله: أن لا يعبد الله بغير ما شرعه الله على لسان محمد ﷺ.

وقد جاء هذا المعنى مرفوعاً إلى النبي ﷺ صريحاً أنه: «من قال: لا إله إلا الله مخلصاً، دخل الجنة».

قيل: ما إخلاصها يا رسول الله؟ قال: «أن تحجزك عما حرم الله عليك».

وهذا يروى من حديث أنس بن مالك، وزيد بن أرقم، ولكن إسنادهما لا يصح.

وجاء أيضاً من مراسيل الحسن نحوه.

وتحقيق هذا المعنى، وإيضاحه: أن قول العبد: لا إله إلا الله، يقتضي أن لا إله غير الله.

والإله هو الذي يُطاع فلا يُعصى هيبة له، وإجلالاً، ومحبةً، وخوفاً،

---

(١) هكذا في الأصل: والصواب أن يقال: «تحققه» في المواضع المشار إليها بالرقم (١).

ورجاءً، وتوكلاً عليه، وسؤالاً منه، ودعاءً له، ولا يصلح ذلك كله إلا لله ـ عز وجل ـ.

فمن أشرك مخلوقاً في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية، كان ذلك قدحاً في إخلاصه في قول: لا إله إلا الله، ونقصاً في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك، وهذا كله من فروع الشرك.

إطلاق الكفر على المعاصي

ولهذا ورد إطلاق الكفر على كثير من المعاصي التي منشؤها من طاعة غير الله، وخوفه، أو رجائه، أو التوكل عليه، أو العمل لأجله.

إطلاق الشرك على الرياء

كما ورد إطلاق الشرك على الرياء، وعلى الحلف بغير الله، وعلى التوكل على غير الله، والاعتماد عليه.

وعلى من سوَّى بين الله وبين المخلوق في المشيئة؛ مثل أن يقول: ما شاء الله، وشاء فلان. وكذا قوله: ما لي إلا الله، وأنت.

وكذلك: ما يقدح في التوحيد، وفي تفرد الله سبحانه وتعالى بالنفع، والضُّر؛ كالطِّيَرَةِ، والرقى المكروهة، وإتيان الكهان، وتصديقهم بما يقولون.

وكذلك: اتِّباع هوى النفس فيما نهى الله عنه قادحٌ في تمام التوحيد، وكماله، ولهذا أطلق الشرع على كثير من الذنوب التي منشؤها من اتباع هوى النفس أنها كفر وشركٌ؛ كقتال المسلم، ومن أتى حائضاً في دبرها، ومن شرب الخمر في المرة الرابعة، وإن كان ذلك لا يخرج عن الملة بالكلية.

ولهذا قال السلف: كفر دون كفر، وشرك دون شرك.

إطلاق الإله على الهوى

وقد ورد إطلاق الإله على الهوى المتَّبع، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

قال الحسن: هو الذي لا يهوى شيئاً إلا ركبه.

وقال قتادة: هو الذي كلما هوي شيئاً، ركبه، وكلما اشتهى شيئاً أتاه، لا يحجزه عن ذلك شرع، ولا تقوى.

قال الشاعر:

مِنْ كلِّ شيءٍ لَذيذٍ أَحْتَسِي قَدَحاً وكُـلُّ نـاطقـةٍ فـي الكـونِ يُطـربنـي

وقال آخر:

مَـنْ راقـبَ النـاسَ مـاتَ غَمّـاً وفـازَ بـاللَّـذَّةِ الجَسـورُ

ونعوذ بالله من جميع ما كرهه الله.

وروي من حديث أبي أمامة مرفوعاً بإسناد ضعيف: «ما تحت ظل السماء إله يعبد أعظم عند الله من هوى متَّبع».

وفي حديث آخر: «لا تزال لا إله إلا الله تدفع عن أصحابها حتى يؤثروا دنياهم على دينهم، فإذا فعلوا ذلك، ردت عليهم، وقيل لهم: كذبتم».

ويشهد بذلك الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «تَعِسَ عبدُ الدينار، تَعِسَ عبدُ الدرهم، تَعِسَ عبدُ الخميصة، تَعِسَ عبدُ الخميلة، تَعِسَ، وانتكس، وإذا شِيكَ فلا انتقَش».

فدل هذا على أن كل من أحب شيئاً، وأطاعه، وكان من غاية قصده ومطلوبه، ووالى لأجله، وعادى لأجله، فهو عبده، وذلك الشيء معبودُه وإلهه.

ويدل عليه أيضاً: أن الله سمى طاعة الشيطان معصية، وعبادة، كما قال تعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ ﴾ [يس: ٦٠].

وقال تعالى حاكياً عن خليله إبراهيم ـ عليه السلام ـ: أنه قال لأبيه: ﴿ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾ ﴾ [مريم: ٤٤].

فمن لم يحقق عبودية الرحمن وطاعته، فإنه يعبد الشيطان بطاعته له.

ولم يخلص من عبادة الشيطان إلا من أخلص عبودية الرحمن، وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الحجر: ٤٢].

فهم الذين حققوا قول: لا إله إلا الله، وأخلصوا في قولها، وصدقوا قولهم بفعلهم، فلم يلتفتوا إلى غير الله محبةً، ورجاءً، وخشيةً، وطاعةً، وتوكلاً.

وهم الذين صدقوا في قول: لا إله إلا الله، وهم عباد الله؛ لأن من قال: لا إله إلا الله بلسانه، ثم أطاع الشيطان وهواه في معصية الله ومخالفته، فقد كذَّبَ فعلُه قولَه، ونقص من كمال توحيده بقدر معصية الله في طاعة الشيطان والهوى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [ص: ٢٦].

فيا هذا! كن عبد الله لا عبد الهوى، فإن الهوى يهوِي بصاحبه في النار: ﴿ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ [يوسف: ٣٩].

«تَعِسَ عبد الدرهم، تَعِسَ عبد الدينار».

وآخر الأول: الهمُّ، وآخر الآخر: النار.

واللهِ ما ينجو غداً من عذاب الله إلا من حقق عبودية الله وحدَه، ولم يلتفتْ معه إلى شيء من الأغيار.

غير حق برجه دلت رابربود   سدّراه توهمان خوابدبود

من علم أن الله تعالى معبودٌ فردٌ، فليفرده بالعبودية، ﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ [الكهف: ١١٠].

كان بعض العارفين يتكلم على بعض أصحابه على رأس جبل، فقال في كلامه: لا ينال أحد مزادة حتى ينفرد فرداً بفرد، فانزعج، واضطرب حتى رأى أصحابه أن الصخور قد تدكدكت، وبقي على ذلك ساعة، فلما أفاق فكأنه نشر من قبره.

فإن قول: «لا إله إلا الله» يقتضي ألا يحب سواه، فإن الله هو الذي يطاع محبةً، وخوفاً، ورجاءً.

ومن تمام التوحيد محبةُ ما يحبه، وكراهةُ ما يكرهه، فمن أحب شيئاً مما يكرهه الله، أو كره شيئاً مما يحبه الله، لم يكمل توحيدُه وصدقه في قوله: لا إله إلا الله.

وكان فيه من الشرك الخفي بحسب ما كرهه مما يحبه الله، وما أحبه مما يكرهه.

قال الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴿٢٨﴾ ﴾ [محمد: ٢٨].

قال الليث عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ ﴾ [النور: ٥٥]؛ أي: لا يحبون غيري.

وفي «صحيح الحاكم» عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، عن النبي ﷺ، قال: «الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل على الصفا في الليلة الظلماء، وأدناه: أن تحب على شيء من الجور، أو تبغض على شيء من العدل».

وهل الدين إلا الحبُّ والبغضُ في الله؟.

قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١].

وأخرجه أيضاً ابن أبي حاتم، وأبو نعيم في «الحلية».

وهذا نص على أن محبةَ ما يكرهه الله، وبغضَ ما يحبه الله ـ متابعةً للهوى، والموالاة على ذلك، والمعاداة عليه ـ من الشرك الخفي.

وقال الحسن: اعلم أنك لن تحبَّ الله حتى تحبَّ طاعته.

وسئل ذو النون: متى أحب ربي؟ قال: إذا كان ما يبغضه عندَكَ أَمَرَّ من الصبر.

وقال بشر بن السري: ليس من أعلام الحب أن تحب ما يبغضه حبيبك.

وقال أبو يعقوب النهرجوري: كل من ادَّعى محبة الله، ولم يوافقِ اللهَ في أمره، فدعواه باطلة.

وقال يحيى بن معاذ: ليس بصادق من ادَّعى محبة الله، ولم يحفظ حدوده.

وقال رويم: المحبة: الموافقة في جميع الأحوال، وأنشد:

وَلَـوْ قلْـتَ لـي: مُـتْ مِـتّ سَمْعـاً وطاعةً وَقُلْتُ لِدَاعي المَوْتِ: أَهْلاً

ومرحبا ويشهد لهذا المعنى أيضاً قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال الحسن: قال أصحاب رسول الله ﷺ: إنا نحب ربنا حباً شديداً، فنحب أن يجعل الله لحبه عَاماً، فأنزل الله هذه الآية.

ومن هاهنا يعلم أنه لا تتم شهادة أن لا إله إلا الله إلا بشهادة أن محمداً رسول الله.

فإنه إذا علم أنه لا تتم محبة الله إلا بمحبة ما يحبه وكراهة ما يكرهه، ولا طريق إلى معرفة ما يحبه، وما يكرهه إلا من جهة محمد المبلغ عن الله ما يحبه، وما يكرهه، فصارت محبة الله مستلزمة لمحبة رسوله، وتصديقه، ومتابعته.

ولهذا قرن الله بين محبته ومحبة رسوله في قوله: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٥٤]، كما قرن بين طاعته، وطاعة رسوله في مواضع كثيرة.

وقال ﷺ: «ثلاثٌ من كُنَّ فيه وجدَ بهن حلاوةَ الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يحبَّ المرءَ لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يُلقى في النار».

هذه حال السحرة لما سكنت المحبة في قلوبهم، سمحوا ببذل نفوسهم، وقالوا لفرعون: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢].

ومتى تمكنت المحبة في القلب، لم تبعث الجوارح إلا إلى طاعة الله رب العالمين.

وهذا هو معنى الحديث الإلهي الذي خرجه البخاري في «صحيحه»، وفيه: «لا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أُحبَّه، فإذا أحببتُهُ، كنت سمعَه الذي

يسمع به، وبصرَه الذي يبصر به، ويدَه التي يبطش بها، ورجلَه التي يمشي بها».

وقد قيل: إن في بعض الروايات: «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي».

والمعنى: أن محبة الله إذا استغرق بها القلب، واستولت عليه، لم تبعث الجوارح إلا إلى مراضي الرب، وصارت النفس حينئذ مطمئنة بإرادة مولاها عن مرادها وهواها.

يا هذا! اعبد الله لمراده منك، لا لمرادك منه.

فمن عبده لمراده منه، فهو ممن يعبد الله على حرف: ﴿فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [الحج: ١١].

ومتى قويت المعرفة والمحبة، لم يرد صاحبها إلا ما يريده مولاه.

وفي بعض الكتب السالفة: من أحب الله، لم يكن عنده شيء أحبَّ من رضاه، ومن أحب الدنيا، لم يكن شيء عنده آثر من هوى نفسه.

وروى ابن أبي الدنيا بإسناده عن الحسن قال: ما نظرت ببصري، ولا نطقت بلساني، ولا بطشت بيدي، ولا نهضتُ على قدمي حتى أنظر: على طاعة، أو معصية؟ فإن كانت طاعة، تقدمت، وإن كانت معصية، تأخرت.

هذه خواص المحبين الصادقين.

فافهموا ـ رحمكم الله ـ هذا؛ فإنه من دقائق أسرار التوحيد الغامضة.

وإلى هذا المقام أشار النبي ﷺ في خطبته لما قدم المدينة حيث قال: «أحبوا الله من كل قلوبكم»، وقد ذكرها ابن إسحاق، وغيره.

فإن من امتلأ قلبه من محبة الله، لم يكن فيه فراغ لشيء من إرادة النفس، والهوى.

وإلى ذلك أشار القائل بقوله:

أَروحُ وقد ختمتُ على فؤادي ... بحبِّكَ أن يَحُلَّ به سِواكا
فلو أَنِّي استطعْتُ غَضَضْتُ طَرْفي ... فلم أنظرْ به حتى أراكا

أحبُّـكَ لا بِبَعْضـي بَـلْ بِكُلِّـي   وإنْ لـم يُبْقِ حبُّك لـي حِـراكـا
وفـي الأحبـاب مُخْتَـصٌّ بـوَجْـدٍ   وآخـرُ يـدَّعـي معـه اشتـراكـا
إذا انسكبَـتْ دمـوعٌ فـي خـدودٍ   تبيَّـنَ مَـن بكـى مِمَّـنْ تَبـاكـى
فـأمَّـا مَـنْ بكـى فيـذوبُ وَجْـداً   وينطـقُ بـالهـوى مَـنْ قـد تبـاكـى

متى يبقى للمحب حظ من نفسه، فما بيده من المحبة إلا الدعوة، إنما المحب من يفنى عن هوى كله، ويبقى بحبيبه.

فبي يسمع، وبي يبصر، القلب بيت الرب.

وفي الإسرائيليات: يقول الله: ما وسعني سمائي، ولا أرضي، ووسعني قلبُ عبدي المؤمن(١).

فمتى كان القلب فيه غيرُ الله، فالله أغنى الأغنياء عن الشرك، وهو لا يرضى بمزاحمة أصنام الهوى.

الحق غيورٌ يغار على عبده المؤمن أن يكون في قلبه سواه، وأن يكون فيه شيء لا يرضاه.

أَرَدْنَـاكُـمْ صِـرْفـاً فلمَّـا مَـزَجْتُـمُ   بَعُـدْتُـمْ بِمِقْـدَارِ الْتِفَـاتِكُـمُ عَنَّـا
وَقُلْنَا لَكُمْ لاَ تُسْكِنُوا القلْبَ غَيْرَنَا   فَـأَسْكَنْتُـمُ الأَغْيَـار مَـا أَنْتُـمُ مِنَّـا

لا ينجو غداً إلا من لَقِيَ الله بقلب سليم، ليس فيه سواه.

قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩] هو الطاهر من أدناس المخالفات.

فأما المتلطِّخ بشيء من المكروهات، فلا يصلح لمجاورة حضرة القدس إلا

---

(١) هذا الحديث ذكره الغزالي في «الإحياء». قال العراقي: لم أجد له أصلاً. وقال ابن تيمية: هو مذكور في الإسرائيليات، وليس له إسناد. وفي هذا الحديث نزغة من كلام أهل الحلول، وإذا صح، كان معناه: أن قلب المؤمن يسع، ويقبل كل ما ورد من عند الله، ويسلم للأقدار، فيتسع قلبه، ولا ينفر من شيء خالف هوى النفس، بل يحملها على الصبر، والرضا. اهـ. «أسنى المطالب».

بعد أن يطهر في كير العذاب، فإذا زال منه الخبث، صلح حينئذ للمجاورة.

«إن الله طَيِّبٌ لا يقبل إلا طَيِّباً».

فأما القلوب الطيبة، فتصلح للمجاورة من أول الأمر: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [النحل: ٣٢].

من لم يحرق اليوم قلبه بنار الأسف على ما سلف، أو بنار الشوق إلى لقاء الحبيب، فنار جهنم أشد حرّاً.

ما يحتاج إلى التطهير بنار جهنم إلا من لم يكمل تحقيق التوحيد، والقيام بحقوقه.

وأول من تُسْعَرَ به النار من الموحدين العُبَّادُ المراؤون بأعمالهم.

وأولُهم: العالم، والمجاهد، والمتصدق للرياء؛ لأن يسير الرياء شرك.

ما نظر المرائي بعمله إلا بجهله بعظمة الخالق، والمرائي يُزَوِّر التواقيع على اسم الملك ليأخذ البراطيل لنفسه، ويوهم أنه من خاصة الملك، وهو ما يعرف الملك بالكلية.

نقشَ المرائي على الدرهم الزائف اسمَ المَلِك ليروج، وليبهرج، والبهرجُ ما يجوز إلا على غير الناقد.

وبعدَ أهل الرياء يدخل النارَ أهلُ الشهوات، وعبيدُ الهوى الذين أطاعوا هواهم، وعصوا مولاهم.

فأما عبيد الله حقاً، فيقال لهم: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر: ٢٧-٣٠].

جهنم تنطفىء بنور إيمان الموحدين.

وفي الحديث تقول النار للمؤمن: «جُزْ يا مؤمنُ، فقد أطفأ نورُك لهبي».

وفي «المسند» عن جابر، عن النبي ﷺ: «لا يبقى بَرٌّ ولا فاجرٌ إلا دخلَها،

فتكون على المؤمن برداً وسلاماً كما كانت على إبراهيم؛ حتى إن للنار ضجيجاً من بردهم».

هذا ميراث ورثه «المحبُّون» من حال الخليل ـ عليه السلام ـ.

نار المحبة في قلوب المحبين تخاف منها نار جهنم.

قال الجنيد: قالت النار: يا رب! لو لم أُطعك، هل كنت تعذبني بشيء أشدَّ مني؟

قال: نعم، كنت أسلط عليك ناري الكبرى.

قالت: وهل نار أعظم مني، وأشد؟

قال: نعم، نار محبتي، أسكنها قلوب أوليائي المؤمنين.

وكان بعض العارفين يقول: أليس عجباً أن أكون حيّاً بين أظهركم، وفي قلبي من الاشتياق إلى ربي مثل شُعَلِ النار التي لا تطفأ؟!

ولم أر سوى نار الحب ناراً تزيد ببعد موقدها إيقاداً.

ما للعارفين شغل بغير مولاهم، ولا لهم غيره.

وفي الحديث: «من أصبح وَهَمُّه غيرُ الله، فليس من الله».

قال بعضهم: من أخبرك أن وليه له هَمٌّ في غيره، فلا تصدقه.

وكان داود الطائي يقول: في الليل همُّك عطَّل عني الهموم، وخالفَ بيني وبين السهاد، وشوقي النظر إليك أَوْبَقَ مني اللذات، وحال بيني وبين الشهوات، فأنا في سجنك أيها الكريم.

إذا فهمتم هذا المعنى، فهمتم معنى قوله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله، صادقاً من قلبه، حرّمه الله على النار».

من دخل النار من أهل كلمة التوحيد، فَلِقلَّةِ صدقة فيها

فأما من دخل النار من أهل هذه الكلمة، فَلِقلَّةِ صدقة في قولها.

إن هذه الكلمة إذا صدقت طهرت القلب من كل ما سوى الله.

ومتى يبقى في القلب أثر لسوى الله، فمن قلة الصدق في قولها.

من صدق في قول: «لا إله إلا الله»، لم يحب سواه، ولم يَرْجُ إلا إياه، ولم يخش أحداً إلا الله، ولم يتوكل إلا على الله، ولم يبق له بقية من آثار نفسه، وهواه.

وإن الله ـ عز وجل ـ له عناية بمن يحبه من عباده.

فكلما زلق ذلك العبد في هفوات الهوى، أخذ بيده إلى النجاء، فيسبب له أسباب التوبة، وينبهه على قبح زلته، فيفزع إلى الاعتذار، أو يبتليه بمصائب مكفرة لما جنى.

وفي «الصحيح» عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «الحُمَّى تُذهب الخطايا كما يُذهب الكيرُ خَبَثَ الحديد».

وفي «المسند»، و«صحيح ابن حبان» عن عبد الله بن مغفل: أن رجلاً لقي امرأة كانت بَغِيّاً في الجاهلية، فجعل يلاعبها حتى بسط يده إليها، فقالت: مه، إن الله قد أذهب الشرك، وجاء بالإسلام، فتركها، وولّى، فجعل يلتفت خلفَه، وينظر إليها حتى غابت.

فأتى النبيَّ ﷺ، فأخبره بالأمر، فقال النبي ﷺ: «أنت عبدُ الله أراد الله بك خيراً»، ثم قال:

«إن الله إذا أراد بعبده خيراً، أمسك عنه بذنبه حتى يوافى به يوم القيامة».

فيا قوم! قلوبكم على أصل الطهارة، وإنما أصابها رشاش من نجاسة الذنوب، فرشوا عليها قليلاً من دموع العيون، وقد طهرت.

اعزموا على فطام النفوس عن رضاع الهوى، فالحِميْة رأس الدوا.

متى طابت نفوسكم بمألوفاتها، فقولوا كما قالت المرأة لذلك الرجل: قد أذهب الله الشرك، وجاء بالإسلام.

والإسلام يقتضي الاستسلام والانقياد للطاعة.

وذكِّروها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠] لعلها تَحِنُّ إلى الاستقامة.

وعرِّفوها اطلاع مَنْ هو أقرب إليها من حبل الوريد، لعلها تستحي من قربه، ونظره: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، وَ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤].

راود رجل امرأة في فلاة، فأبت، فقال لها: ما يرانا إلا الكواكب، فقالت: فأين مكوكبها؟

أكره رجلٌ امرأة على نفسها، وأمرها بغلق الأبواب، ففعلت، فقال لها: هل بقي باب لم تغلقيه؟ قالت: نعم، الباب الذي بيننا وبين الله تعالى، فلم يتعرض لها.

رأى بعض العارفين رجلاً يكلم امرأة، فقال: إن الله يراكما، سترنا الله، وإياكما.

سئل الجنيد: بما يُستعان على غض البصر؟ قال: بعلمك أن نظر الله إليك أبقى من نظرك إلى ما تنظره.

المراقبة

قال المحاسبي: المراقبة: علمُ القلب بقرب الربّ، كلَّما قويت المعرفة، قوي الحياء من قربه ونظره ـ سبحانه وتعالى ـ.

قال بعضهم: اسْتَحْيِ من الله على قدر قربه منك، وخفِ الله على قدر قدرته عليك.

وكان بعضهم يقول: لي منذ أربعين سنة ما خطوْتُ خطوة لغير الله، ولا نظرت إلى شيء لغير الله؛ حياءً من الله ـ عز وجل ـ.

كأنَّ رقيباً منك يرعى خواطري ... وآخرَ يُدْعَى ناظري ولساني
فما أبصرَتْ عيناي بعدَك منظراً ... لغيرِك إلا قلتُ قد رَمَقاني
ولا بَدَرَتْ من فِيَّ بعدَك لفظةٌ ... لغيرك إلا قلتُ قدْ سَمِعاني
ولا خطرتْ من غيرِ ذكرِكَ خَطْرَةٌ ... على القلبِ إلا عَرَّجا بعِناني

وبالجملة: فالتوحيد الإلهي عبارة عن ذل العبودية، وعز المحبوبية.

ومن استبدل ذلك بعبادة غير الله تعالى، ومحبته، فقد أشرك، ولم يعرف قدر الله، ولا قدرَ ربوبيته وعبادته.

وسيأتي بيان شرك المحبة في آخر هذا الكتاب، وبيان آفاته، وأنواعه.

فضائل كلمة التوحيد

هذا، وكلمة التوحيد لها فضائل عظيمة، وفواضل كريمة، لا يمكن هنا استقصاؤها، فلنذكر بعض ما ورد فيها.

قال عمر، وغيرُه من الصحابة: هي كلمة التقوى، وهي كلمة الإخلاص، وشهادة الحق، ودعوة الصدق، وهي براءة من الشرك، ونجاة من النار، ولأجلها خلقت الخلائق.

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ أي: يوحدوني، ويعرفوني.

ولأجلها أُرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢].

وهذه الآية أولُ ما عدَّد الله على عباده من النعم في سورة النحل.

قال ابن عيينة: ما أنعم الله على عباده نعمةً أعظمَ من أن عرفهم لا إله إلا الله، وأن هذه الكلمة الطيبة لأهل الجنة كالماء البارد لأهل الدنيا، ولأجلها أعدت دار الثواب، ودار العقاب، ولأجلها أمرت الرسل بالجهاد.

فمن قالها، عصم ماله، ودمه، ومن أباها، فمالُه ودمه هدر، وهي مفتاح دعوة الرسل، وبها كلم الله موسى كفاحاً.

وفي «مسند البزار»، وغيرِه عن عياض الأنصاري، عن النبي ﷺ، قال: «إن

لا إله إلا الله كلمة حق على الله كريمة، ولها من الله مكان، وهي كلمة جمعت، وشرعت».

فمن قالها صادقاً، أدخله الله الجنة، ومن قالها كاذباً، أحرزت ماله، وحقنت دمه، ولقي الله سبحانه، فيحاسبه، وهي ثمن الجنة. قاله الحسن.

وجاء مرفوعاً من وجوه ضعيفة: «ومن كانت آخر كلامه، أدخل الجنة».

وهي نجاة من النار.

وسمع النبي ﷺ مؤذناً يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، فقال: «أخرج من النار» خرجه مسلم.

وهي توجب المغفرة.

وفي «المسند» عن شداد بن أوس، وعبادة بن الصامت: أن النبي ﷺ قال لأصحابه يوماً:

«ارفعوا أيديكم، وقولوا: لا إله إلا الله»، فرفعنا أيدينا ساعة، ثم رفع رسول الله ﷺ يده، ثم قال: «الحمد لله، اللهم أمرتني بهذه الكلمة، وبعثتني بها، ووعدتني الجنة عليها، وإنك لا تخلف الميعاد».

ثم قال: «أبشروا؛ فإن الله قد غفر لكم».

وهي أحسن الحسنات.

قال أبو ذر: قلت: يا رسول الله! علمني بعمل[١] يقربني من الجنة، ويباعدني من النار، وقال: «إذا عملت سيئة، فاعمل حسنة فإنها عشر أمثالها».

قلت: يا رسول الله! «لا إله إلا الله» من الحسنات؟

قال: «هي أحسن الحسنات، وهي تمحو الذنوب والخطايا».

وفي «سنن ابن ماجه» عن أم هانىء، عن النبي ﷺ، قال: «لا إله إلا الله لا تترك ذنباً، ولا يسبقها عمل».

---

(١) الصواب أن يقال: عملاً. بدل بعمل.

ومن هنا قيل: التوحيد رأس الطاعات، والإخلاصُ أفضل العبادات.

رئي بعض السلف بعد موته في المنام، فسئل عن حاله، فقال: ما أبقت لا إله إلا الله شيئاً.

وهي تجدد ما درس من الأعمال في القلب.

وفي «المسند». أن النبي ﷺ قال لأصحابه: «جدِّدُوا إيمانكم»، قالوا: كيف نجدد إيماننا؟ قال: «قولوا: لا إله إلا الله، وهي التي لا يعدلها شيء في الوزن، فلو وزنت بالسموات، والأرض لرجحت بهن».

كما في «المسند» عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ: «أن نوحاً قال لابنه عند موته: آمرك بـ: لا إله إلا الله؛ فإن السموات السبع، والأرضين السبع، لو وُضعت في كَفَّة، ووُضعت لا إله إلا الله في كفة، لرجحت بهن لا إله إلا الله، ولو أن السموات السبع، والأرضين السبع كنَّ خُلِقْن بَهْمةً[1] لفصحهن لا إله إلا الله».

وفيه أيضاً عنه، عن النبي ﷺ: «أن موسى قال: يا رب! علمني شيئاً أذكرك، وأدعوك به. قال: ياموسى! قل: لا إله إلا الله، قال: يا رب كل عبادك يقولون هذا، قال: يا موسى! لو أن السموات السبع وعامرَهن غيري، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، لمالت بهن لا إله إلا الله».

حديث البطاقة

وكذلك ترجح بصحائف الذنوب كما في حديث السجلات، والبطاقة.

وقد خرّجه أحمد، والنسائي، والترمذي أيضاً من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ.

مهما تفكَّرْتُ في ذنوبي خِفْتُ على قلبي احتراقَهْ
لَكِنَّه يَنْطَفي لهيبي بِذِكْرِ ما جاءَ في البِطاقَه

---

(١) البهمة: أولاد الضأن، والمعز. اهـ «القاموس».

اللهم! عبدُك هذا ليس له من الحسنات والخيرات شيءٌ غير لا إله إلا الله، فتقبلْها منه، واغفر له برحمتك، واحمِه عن معاصيك؛ ظاهرِها، وباطِنها، فإنك على ما تشاء قدير.

وأما أنا: فإن النفس لأمارة بالسوء، وإن الشيطان وحزبه إنما يدعون إلى النار، واليأس من عفوك وحنانك، وأنت أكبر من كل شيء، وأنت تَقْضِي، ولا يُقضى عليك.

فاصنع بنا ما نحن نرجوه، ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، اللهم آمين.

وهي التي تخرق الحجب كلَّها حتى تصل إلى الله ـ عز وجل ـ.

وفي «الترمذي» عن ابن عمر يرفعه، قال: «لا إله إلا الله، ليس يحجُبُها دون الله حجاب حتى تصل إليه».

وفيه أيضاً عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «ما قال عبد: لا إله إلا الله مخلِصاً، إلا فُتحت له أبواب السماء حتى يفضي إلى العرش ما اجتنبَ الكبائرَ».

وروي عن ابن عباس مرفوعاً: «ما من شيء إلا بينه، وبين الله حجاب، إلا قول لا إله إلا الله، كما أن شفتيك لا تحجبها، كذلك لا يحجبها شيء حتى تنتهي إلى الله ـ عز وجل ـ».

وهي التي ينظر الله إلى قائلها، ويجيب دعاءه.

خرّج النسائي في كتاب «اليوم والليلة» من حديث رجلين من الصحابة، عن النبي ﷺ:

«من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، مخلِصاً بها روحه، مصدقاً بها لسانُه، إلا فتق الله له السماء فتقاً حتى ينظر إلى قائلها من أهل الأرض، وحق العبد من نظر الله إليه أن يعطيه سؤله».

وهي الكلمة التي يصدق قائلها كما خرجه النسائي، والترمذي وابن حبان من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد، عن النبي ﷺ، قال:

«إذا قال العبد: لا إله إلا الله، والله أكبر، صدقه ربه، وقال: لا إله إلا أنا وحدي».

«وإذا قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، قال الله: لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي».

«وإذا قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، قال الله: لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي، لي الملك، ولي الحمد».

«وإذا قال: لا إله إلا الله، ولا حول، ولا قوة إلا بالله، قال الله: لا إله إلا أنا وحدي، ولا حول، ولا قوة إلا بي».

وكان يقول: «من قالها في مرضه، ثم مات، لم تطعمه النار».

أفضل الذكر «لا إله إلا الله»

وهي أفضل الذكر كما في حديث جابر المرفوع: «أفضل الذكر لا إله إلا الله»

وعن ابن عباس قال: «أحب كلمة إلى الله: لا إله إلا الله، لا يقبل الله عملاً إلا بها».

وهي أفضل الأعمال، وأكثرها تضعيفاً، وتعدل عتق الرقاب، وتكون حرزاً من الشيطان كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ:

«من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، في يوم مئة مرة، كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مئة حسنة، ومحيت عنه مئة سيئة، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به، إلا أحد عمل أكثر من ذلك».

وفيهما أيضاً عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ: «من قالها عشر مرات كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل».

وفي الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً: «من قالها إذا دخل السوق»، وزاد فيها: «يحيي، ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير،

كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة».

وفي رواية: «وبنى له بيتاً في الجنة».

كلمة التوحيد أمان من عذاب القبر

ومن فضائلها: أنها أمان من وحشة القبر، وهول الحشر.

كما في «المسند» وغيره عن النبي ﷺ، قال: «ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم، ولا في نشورهم، وكأني بأهل لا إله إلا الله قد قاموا ينفضون التراب عن رؤوسهم، ويقولون: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن».

وفي حديث مرسل: «من قال: لا إله إلا الله الملكُ الحقُّ المبين كلَّ يوم مئة مرة، كان له أماناً من الفقر، وأنساً من وحشة القبر، واستجلب به الغنى، واستقرع به باب الجنة، وهي شعار المؤمنين إذا قاموا من قبورهم».

كما قال النضر بن عربي: بلغني أن الناس إذا قاموا من قبورهم، كان شعارهم: لا إله إلا الله.

وقد خرّج الطبراني حديثاً مرفوعاً: «إن شعار هذه الأمة على الصراط لا إله إلا الله».

فضائل «لا إله إلا الله»

من فضائلها: أنها تفتح لقائلها أبواب الجنة الثمانية، ويدخل من أيها شاء.

كما في حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ فيمن أتى بالشهادتين بعد الوضوء، وقد خرّجه مسلم.

وفي «الصحيحين» عن عبادة، عن النبي ﷺ، قال:

«من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، والجنة حق،

والنار حق، وأن الله يبعث من في القبور، فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء».

وفي حديث عبد الرحمن بن سمرة، عنه ﷺ في قصة منامه الطويل قال:

«ورأيت رجلاً من أمتي انتهى إلى أبواب الجنة، فأغلقت الأبواب دونه، فجاءته شهادة أن لا إله إلا الله فتحت له الأبواب، وأدخلته الجنة».

ومن فضائلها: أن أهلها ـ وإن دخلوا النار بتقصيرهم في حقوقها ـ، فإنهم لا بد أن يخرجوا منها.

كما في «الصحيحين» عن أنس، عن النبي ﷺ، قال:

«يقول الله ـ عز وجل ـ: وعزتي، وجلالي، وكبريائي، وعظمتي! لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله».

وخرج الطبراني عن أنس عن النبي ﷺ قال:

«إن ناساً من أهل لا إله إلا الله يدخلون النار بذنوبهم، فيقول لهم أهل اللات والعزى: ما أغنى عنكم قولُ لا إله إلا الله؟ فيغضب الله لهم، فيخرجهم من النار، فيدخلون الجنة».

ومن كان في سخطه محسناً، فكيف يكون إذا ما رضي؟ لا يسوي بين من وحده ـ وإن قصَّر في توحيده، وبين من أشرك به.

وكان بعض السلف يقول في دعائه: اللهم إنك قلت عن أهل النار: إنهم ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]، ونحن نقسم بالله جهد أيماننا ليبعثن الله من يموت، اللهم لا تجمع بين القسمين في دار واحدة.

وكان يقول أبو سليمان: إن طالبني ببخلي، طالبته بجوده، وإن طالبني بذنوبي، طالبته بعفوه، وإن أدخلني النار، أخبرت أهل النار أني أحبه.

ما أطيبَ وصلَه وما أعذبَه، وما أثقلَ هجرَه وما أصعبَه!!

وكان بعض العارفين يبكي طول ليله، ويقول: إن تعذبني، فإني لك محب، وإن ترحمني، فإني لك محب.

العارفون يخافون من الحجاب أكثر مما يخافون من العذاب.

قال ذو النون: خوف النار عن خوف الفراق كقطرة في بحر لُجِّيٍّ.

وكان بعضهم يقول: إلهي، وسيدي، ومولاي! لو أنك تعذبني بعذابك كله، كان ما فاتني من قربك أعظمَ عندي من العذاب.

وقيل لبعضهم: لو طردك ما كنت تفعل؟ فقال:

أنا إنْ لم أجدْ من الحبِّ وَصْلاً رُمْتُ في النار منزلاً وَمقيلا
ثمَّ أزعجْتُ أهلَها بندائي بُكرةً في عرصاتها وَمقيلا
معشرَ المشركين نوحوا على مَنْ يَدَّعِي أنه يحبُّ الجليلا
لم يكن في الذي ادَّعاه بحق فجزاؤه العذابَ الطويلا

هذا آخر كلام شيخ الإسلام، مع تصرف يسير فيه بالنقص وبعض الزيادة.

كلمة التوحيد هي الفارقة بين الكفر، والإسلام

وبالجملة: هذه الكلمة هي الفارقة بين الكفر والإسلام، وهي كلمة التقوى، وهي العروة الوثقى، وهي التي جعلها إبراهيم ـ عليه السلام ـ كلمةً باقيةً في عقبه لعلهم يرجعون.

وليس المراد قولها باللسان مع الجهل بمعناها؛ فإن المنافقين يقولونها، وهم تحت الكفار في النار، مع كونهم يصلون، ويصومون، ويتصدقون.

ولكن المراد: معرفتها بالقلب، ومحبتها، ومحبة أهلها، وبغض من خالفها، ومعاداته.

قال النبي ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله مخلصاً»، وفي رواية: «خالصاً من قلبه»، وفي لفظ: «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، دخل الجنة»، إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على جهالة أكثر الناس هذه الشهادة.

وفي هذه الكلمة نَفْيٌ، وإثبات:

نَفْيُ الألوهية عما سوى الله تعالى من المرسلين، حتى محمد ﷺ،

والملائكة، حتى جبريل ـ عليه السلام ـ، فضلاً عن غيرهم من الأولياء، والصالحين، وإثباتُها له وحده، لا حق في ذلك لأحد من المقربين.

إذا فهمت ذلك، فتأمل هذه الألوهية التي أثبتها كلها لنفسه المقدسة، ونفى عن محمد، وجبريل، وغيرهما ـ عليهم السلام ـ أن يكون لهم مثقال حبة خردل منها.

والألوهية التي تسميها العامة في زماننا: الولاية، والسر، وسر السر، ويسمون أهلها: الفقراء، والمشايخ، والأولياء، وأصحاب السير، والسلوك، وأولي الباطن، وأشباه هذا.

ويظنون أن الله جعل لخواص الخلق منزلة يرضى أن العامِّيَّ يلتجىء إليهم، ويرجوهم، ويخافهم، ويستغيث بهم، ويستعين منهم[1] في قضاء حوائجه، وإسعاف مرامه، وإنجاح مقامه، ويجعلهم وسائط بينه وبين الله تعالى.

هي الشركُ الجليُّ[2] الذي لا يغفره الله تعالى أبداً.

فالذين يزعم أهل الشرك في زماننا أنهم وسائط، هم الذين سماهم الأولون: الآلهة، وقالوا: إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى.

فقول الرجل: لا إله إلا الله، فيه إبطال الوسائط المسماة بالآلهة.

وإن أردت أن تعرف هذا واضحاً، فاعرف أمرين، تعرف ذلك.

الكفر[3] مقرون بتوحيد الربوبية

الأول: أن تعرف الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ، وقتلَهم، ونهب أموالهم، وسبى ذراريهم، واستحل نساءهم، كانوا مقرين لله بتوحيد الربوبية، وأنه لا يخلق، ولا يرزق، ولا يدبر الأمر إلا هو كما قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن

---

(١) الأولى أن يقال: ويستعين بهم.

(٢) قوله: «هي الشرك الجلي إلخ» خبر للمبتدأ، وهو قوله: «والألوهية التي تسميها العامة... إلخ».

(٣) في الأصل: الكفار، والصواب ما أثبتناه.

﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٣١]، الآية إلى غير ذلك من الآيات التي تقدمت في الكتاب.

وهذه مسألة جليلة، عظيمة، مهمة، عرفت منها أن الكفار كانوا مقرين بهذا كله، شاهدين به.

ومع هذا، لم يدخلهم ذلك في الإسلام، ولم يخرجهم من الكفر، لم يحرم دماءهم، ولا أموالهم.

وأيضاً كانوا يتعبدون، ويحجون، ويعتمرون، ويتصدقون، ويكفون عن أشياء من المحرمات خوفاً من الله تعالى، فما أغنى عنهم ذلك شيئاً، ولكن الأمر الثاني الذي كفرهم وأحل دماءهم وأموالهم، أنهم لم يشهدوا بتوحيد الألوهية.

وهي أن لا يُدعى، ولا يُعبد، ولا يُخاف، ولا يُرجى، ولا يُستعان، ولا يُستغاث إلا الله وحده لا شريك له.

ولا يذبح لغيره، ولا ينذر لغيره، لا لِمَلَكٍ مقرب، ولا لنبيّ مرسل، ولا لغيرهما، فمن استغاث بغيره في الشدائد، ودعا غيره فيها، فقد كفر.

ومن ذبح لغيره تقرباً إليه، أو نذر لغيره، فقد خالف الكلمة، وفعل فعل الكفر.

وكذلك حكم ما أشبهَ ذلك، ويوضحه أن المشركين اللذين قاتلهم رسول الله ﷺ كانوا يدعون الصالحين؛ مثل الملائكة، وعيسى، وعزير، وغيرهم من الأولياء، فكفروا بهذا، مع إقرارهم بأن الله الخالق، الرازق، الرب، المدبر.

إذا تأملت هذا، عرفت معنى لا إله إلا الله، وعرفت أن من دعا نبياً، أو ملَكاً، أو ولياً، أو جنّاً، أو شيطاناً، أو أحداً من دون الله، كائناً من كان؛ من الصلحاء أو من الطلحاء، أو ندبه، أو استغاث به، فقد خرج من الإسلام.

وهذا هو الكفر والشرك الذي قاتل عليه رسول الله ﷺ الناس المشركين،

والخلق الكافرين، وعباد الأوثان والأصنام، ومعتقدي الأسلاف، والآباء الطغام.

فإن قال قائل من المشركين: نحن نعرف أن الله هو الخالق، الرازق، المدبر، لكنْ هؤلاء الصالحون مقربون، ونحن ندعوهم، وننذر لهم، وندخل عليهم، ونستغيث بهم، ونريد بذلك الوجاهة، والشفاعة، والزلفى، والنجاة عند الله من سخطه، ولا نقول: إنهم آلهة، أو مدبرون لما في السموات والأرض، أو رازقوهم.

فقل: كلامك هذا هو مذهب أبي جهل، وأبي لهب، وأمثالهما.

فإن الكفار الذين يدعون عيسى، وعزيراً، والملائكة، والأولياء يريدون ذلك كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

فإذا تأملت هذا تأملاً صحيحاً جيداً، عرفتَ أن الكفار يشهدون لله بتوحيد الربوبية، وهي التفرد بالخلق، والتدبير.

وكذلك النصارى منهم من يعبد الليل والنهار، ويزهد في الدنيا، ويتصدق بما دخل عليه، معتزل في صومعته عن الناس.

وهو مع هذا عدو لله، كافر مخلد في النار بسبب اعتقاده في عيسى، أو غيره من أولياء الله، يدعوه، ويذبح له، وينذر له.

وكذلك من الناس من يعبد الظلمة والنور.

كفار الهند عبدوا كل شيء غير الله

ومنهم من يعبد شيئاً من الأشياء، حتى إن كفار الهند عبدوا كل شيء غير الله، ولم يعبدوا الله ـ سبحانه وتعالى ـ.

والعابدون لغير الله من مخلوقاته، ومكوناته من السموات إلى الأرض كثيرون، لا يحصرهم العدد.

والموحدون بتوحيد الربوبية أيضاً أكثر من أن يحصوا، بل كلهم مُقِرُّون بها، إلا شرذمة قليلة.

وهم ـ مع ذلك ـ في توحيد العبودية قاصرون، وعن صراط الهدى ناكبون.

فتبين لك بهذا أن التوحيد لا يتم إلا بإخلاص الربوبية، والعبودية.

وهي في هذا الزمان الأخير ـ بل من زمن كثير ـ غريب جداً في أكثر الخلق، وغالب الناس.

وهذا معنى قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ، ثم قال: فطوبى للغرباء».

وهذا يرشدك إلى قلة أهل التوحيد الذين خلقت لهم الجنة.

وفيه أيضاً: بشارة للموحدين على قلة جمعهم، وكسر حالهم، وذلتهم في الناس، فاللهَ اللهَ يا أيها الناس، تمسكوا بأصل دينكم الذي ارتضاه الله تعالى لكم، ودعا إليه نبيكم، وقاتل المشركين عليه، وندبنا إليه، وجاهد فيه لله حق جهاده.

وأساس هذا الدين، ورأسه، ونبراسه: شهادة أن لا إله ـ أي: لا معبود ـ إلا الله.

واعرفوا معناها، واستقيموا عليها، وادعوا الناس تبعاً لرسول الله ﷺ إليها، واجعلوها كلمة باقية في أبناء زمانكم، إتماماً للحجة، وإيضاحاً للمَحَجَّة، وكونوا من أهلها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم في الدين، ولو كانوا بعيدين، واكفروا بالطواغيت، وعادوهم، وأبغضوهم، وأبغضوا من أحبهم، أو جادل عنهم.

ومن لم يكفرهم، أو قال: ما عليَّ منهم، أو قال: ما كلفك الله بهم، فقد كذب هذا على الله، وافترى.

فقد كلفه الله بهم، وفرض عليه الكفر بهم، والبراءة منهم، ـ ولو كانوا إخوانهم، وأولادهم ـ.

فالله الله تمسَّكوا بذلك لعلكم تلقون ربكم وأنتم لا تشركون به شيئاً.

الشرك الذي تسرب إلى المسلمين في العصور الأخيرة
أغلظ من شرك الجاهلية

وإذا أحطتَ بما ذكرنا علماً، أدركتَ أن كفر المشركين من المؤمنين من أمة رسولنا ﷺ في العرب والعجم أعظمُ من كفر الذين قاتلهم النبي ﷺ.

وقد سمعتَ أن الله تعالى ذكر عن الكفار أنهم إذا مسهم الضر، تركوا غير الله من السادة، والقادة، والطواغيت، فلم يدعوا أحداً منهم، ولم يستغيثوا بهم، بل أخلصوا لله وحده لا شريك له.

وأنت ترى المشركين المدعين للإيمان من المسلمين، وفيهم من يدعي أنه من أهل العلم والفضل، وفيه الصلاح، والزهد، والاجتهاد في العبادة، إذا مسه الضرر، وأهمه أمر من أمور الدنيا، قام يستغيث بغير الله من الأولياء؛ كـ: «معروف الكرخي»، و: «الشيخ عبد القادر الجيلاني»، و: «سالا رومدار»، ونحوهم.

وأجلُّ من هؤلاء مثل الخلفاء الراشدين، والصحابة المكرمين أجمعين.

وأجلُّ منهم رسول الله ﷺ.

وأشنع، وأفظع، وأقبح، وأعظم جرماً، وأطمُّ ضلالة أنهم يستغيثون بالطواغيت، والأجداث، وأهل القبور، والمردة من الجن، والشياطين، ويذبحون لهم، وينذرون لهم، ويسافرون إلى أنصابهم، ويفزعون إلى أحبارهم ورهبانهم تقليداً في الفروع، والأصول المبنية على شفا جرف هار، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

اللهم توفنا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، ولا تشركنا يوم الدين مع المشركين.

رحم الله من نصح نفسه، وعرف أن وراءه جنة وناراً، وأن الله تعالى جعل لكل منهما أهلاً، وأعمالاً.

نجاة أهل التوحيد

فإن سئل عن ذلك، وجد رأس أعمال أهل الجنة توحيد الله تعالى.

فمن أتى به يوم القيامة، فهو من أهل الجنة قطعاً لا ريب فيه، ولو كان عليه من الذنوب مثل جبل رضوى، بل بلغ به إلى عنان السماء.

ورأس أعمال أهل النار الشركُ بالله تعالى في أسمائه، وصفاته، كائناً ما كان.

فمن مات عليه، جلياً كان، أو خفياً، علانيةً كان، أو سراً، فهو من أهل النار قطعاً لا شك، ولا شبهه في ذلك، ولو أتى بالعبادة ليلاً ونهاراً، وبالصدقة سراً وجهاراً؛ كطوائف أهل الكتاب، والمجوس، والهنود، ومن مثلهم في شيء من ذلك.

ولكنه لما خلط هذا بالشرك بالله تعالى، لم ينفعه شيء من هذا، بل صارت عبادته لغير الله وَبَالاً عليه، وموجبة له النار.

قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

وقال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ [ابراهيم: ١٨].

فرحم الله من انتدب لهذا الأمر العظيم قبل أن يعض الظالم على يديه.

﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧].

نسأل الله أن يهدينا وإخواننا المسلمين إلى صراطه المستقيم، ودينه القويم، وأن يجنبنا طريق المغضوب عليهم، وهم الأحبار الذين لم يعملوا بما علموا، وحرفوا كتاب الله لفظاً، ومعنى، وطريقَ الضالين، وهم الفرقة التي عملت بما لم تعلم، واتبعت الهوى، وضلت عن صراط الهدى.

فما أعظمَ هذا الدعاءَ الذي نطقتْ به فاتحةُ الكتاب!.

وما أحوجَ من دعا به أن يحضر قلبه!

فإذا قرأ بها بين يدي الله، يهديه، وينجيه.

فإن الله ذكر أنه يستجيب هذا الدعاء الذي في سورة الفاتحة إذا دعا به الإنسان من قلب حاضر.

فنقول: لا إله إلا الله، هي العروة الوثقى، وكلمة الله العليا، وهي الحنيفية السمحة السهلة البيضاء، وهي ملة أبينا إبراهيم ـ عليه السلام ـ سيدِ الموحدين، وإمامِ المتقين، وخليلِ رب العالمين.

وهي التي جعلها كلمةً باقية في عقبه إلى يوم الدين.

وهي التي لأجلها، والتأهل بها خُلقت المخلوقات، وبها قامت الأرضون السبع، والسماوات، وبها نطقت الموجودات، ولأجلها أنزلت الكتب، وأرسلت الرسل.

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الاسراء: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

والمراد: اعتقاد معنى هذه الكلمة الإلهية، والجملة القدوسية بالقلب السليم عن الشرك السقيم.

وأما التلفظ بها باللسان، مع الجهلِ بمرادها، والعمل بمقتضاها، فليس من إخلاص التوحيد في صَدَر، ولا وِرْدٍ، ولا ينفع ذلك نفعاً، ولا يغني من عذاب الله شيئاً، ولا يكشف ضراً؛ فإن المنافقين يقولونها، وقد قال تعالى فيهم: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

فهم تحت الكفار الساذجين؛ عقوبةً على مخالفة لسانهم بجنانهم.

فاستحقوا من عقاب الله تعالى ما لم يستحقه الكفار.

معنى كلمة التوحيد نفيٌ وإثبات

ومعنى هذه الكلمة كما تقدم قريباً: هو النفي، والإثبات.

نفيُ اعتقاد الألوهية عما سوى الله تعالى، واعتقادُ إثباتها لله وحده لا شريك له، ليس في ذلك حق لِمَلَكٍ مقرَّب، ولا لنبي مرسَل.

فكيف بمن عداهما من صالحي عباد الله تعالى، وأعدائه؟!

قال تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [مريم: ٩٣].

وهذا يدل على أن كل ملك، ورسول، وولي، وصالح، وإن بلغ ما بلغ في علو الرتبة، وسُمُوِّ المكانة، عبدٌ لله وحده، ليس له شرف إلا عبودية المعبود المطلق الفرد الأحد.

﴿ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

ولم يقل أحد من عباد الله المخلصين هذا القول أبداً، ولم يدعُ أحدٌ منهم إلى عبادته، وإشراكِه بالله في شيء من ذاته، وصفاته العليا.

وإنما أخذهم[1] آلهةً هؤلاء المشركون الظالمون، وعبدوهم، واعتقدوا فيهم ما لم يندبوهم إليه.

بل نصوا في كتبهم، ومقالاتهم، ومواعظهم على كون هذه الأفعال شِرْكاً بَحْتاً، وكفراً بواحاً.

وصرحوا بأن فاعلها مشرك بالله، خارجٌ عن الإيمان، واقعٌ في سعير النيران.

قال تعالى: ﴿ ۞ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا ﴾ [النحل: ١١١].

وقال تعالى: ﴿ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ [النبأ: ٣٨].

فإذا قيل: لا خالق إلا الله، ولا رازق، ولا مدبر إلا هو، هذا معروف؛ لأنه لا يخلق الخلق، ولا يرزقهم، ولا يدبرهم إلا الله، ولا يشاركه في ذلك أحد، لا مَلَكٌ مقرب، ولا نبي مرسل، ولا عبد آخر مقبول ومحبوب له سبحانه.

---

(١) قوله: «أخذهم» هكذا في الأصل، والصواب أن يقال: اتخذهم.

فاسأل يا هذا عن معنى الكلمة الطيبة كما تسأل عن معنى الخالق، الرازق، المدبر.

معنى الإله

واعلم: أن معنى «الإله»: هو المعبود.

هذا تفسير هذه اللفظة المباركة بإجماع أهل العلم؛ سلفاً، وخلفاً.

ومعناها: أن من عبد شيئاً، فقد اتخذه إلهاً من دون الله.

وجميع ذلك باطل فاسد، مخالف للدين الحنيف الذي بعث لأجله الرسل، وأنزل له الكتب، وقوتل عليه، إلا الله الأحد الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

والعبادة أنواع كثيرة، يأتي ذكرها في هذا الكتاب في مواضعها، في أبواب مستقلة؛ كالسجود لغير الله، والذبح له، ودعاء غيره تعالى، إلى غير ذلك مما يطول ذكره.

الاستغاثة بغير الله شرك

فتفكر ـ رحمك الله، وإيانا ـ فيما أحدثه الناس المشركون القاسطون من عبادة غير الله في البر، والبحر.

فيستمدون، ويستغيثون بالشيخ «عبد القادر الجيلاني»، والسيد «معين الدين الجشتي»، و«نظام الأولياء»، و«قطب الكاكي»، وأمثالِهم من الصلحاء الأتقياء أن يُنَجُّوهُ من شدائد هذه الدار الفانية.

فيقال لهذا الجاهل: إذا كنت تعرف أن الإله هو المعبود، وتعرف أن الدعاء ـ مثلاً ـ هو العبادة، فكيف تدعو مخلوقاً غائباً، ميتاً، لا يعلم متى يبعث، وماذا يُفعل به، وتترك إلهاً حاضراً، ناظراً، قديراً، نافعاً، ضاراً؟

فيقول هذا المشرك: إن الأمر بيد الله، ولكن هذا الصالح يشفع لي، وتنفعني شفاعته، وجاهه، ويظن أن هذا يسلمه من الشرك.

فيقال له: المشركون الذين قاتلهم رسول الله ﷺ، واستحل دماءهم، وأموالهم، كلُّهم يقرون بذلك، ويعتقدون أن الله هو الذي يدبر الأمر، ويَرُبُّ الخلق.

وإنما أرادوا بهؤلاء ما أرادوا من القربة، والشفاعة؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وما بعد هذا البيان من الله بيان، ولا قرية وراء عبادان.

وإذا كان الله قد حكى عن الكفار أنهم يُقرون بذلك، وإنما أرادوا التقربَ إلى الله، والشفاعةَ، وماضاها[1].

فإذا احتجوا بأن أولئك يعتقدون في الأصنام والأوثان، وهي حجارة، أو خشب، أو نحوها، ونحن إنما اعتقدنا في الصلحاء.

فقل لهم: إن الكفار الأولين أيضاً منهم من كان يعتقد في الملائكة، ومنهم من يعتقد في عيسى، وعزير، ومنهم من يعتقد في الجن، ومنهم من يعبد الأصنام، والكفرُ ملة واحدة.

وقد قال تعالى ـ فيمن اعتقد في الملائكة ـ: ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ـ٤١].

وقال فيمن اعتقد في عيسى ـ عليه السلام ـ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١].

وقال فيمن عبد الأصنام، واعتقدها: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦].

ولفظة: «من دون» تشمل كل شيء من حيوان، وجماد، ونبات، وصالح، وطالح.

---

(١) في المطبوع: «وماضاها»، ولعل الصواب وما ضاهاها.

فإذا كان «عيسى» من أولي العزم من الرسل قيل فيه هذا، فكيف بآحاد الأولياء من هذه الأمة الإسلامية أن يملكوا[1] لعابديه ضراً، أو نفعاً؟.

وقد حكى الله تعالى عن مثل هؤلاء الذين اعتذروا في الأولياء بما تقدم في كتابه، وقال:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ﴾ [الاسراء: ٥٧].

قالت طائفة من السلف: كان قوم يدعون الملائكة، وعزيراً، فأفصح سبحانه بأن هؤلاء عبيدي كما أنتم عبيدي، ويرجون رحمتي كما أنتم ترجون رحمتي، ويخافون عذابي كما أنتم تخافون عذابي.

وما أحقَّ هذه الآية بالتفكر فيها، والتدبر لها، وما في معناها من الآيات الأخرى الكثيرة الطيبة.

ولما قاتلهم رسول الله ﷺ، لم يفرق بين الذين يعتقدون في الأحجار، والأشجار، والقبور، ونحوها، وبين من يعتقدون في الملائكة، والأنبياء، والصلحاء.

بل ساقهم مساقاً واحداً، وسلخهم من مسلخ واحد، ونص عليهم بالكفر، والشرك، من غير فرق بينهم.

وهذا واضح بيّن ـ بحمد الله تعالى ـ يعرفه كلُّ من له أدنى درك، وأيسرُ عقل، وأنزرُ فهم، وذلك شيء كثير.

ومن أنواع الشرك: أشياءُ ما عرفها الصحابة إلا بعد سنين، فمن أنت حتى تعرفه بغير تعلُّم؟

وقد قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩].

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: أن يملك.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فإذا كان هذا في حق سيد الرسل، وخاتِمهم، فما ظنك بغيره من الناس؟

الشرك محبط للأعمال

وفيه دلالة واضحة على أن الشرك محبطٌ للأعمال الصالحة كلِّها، ولا ينفع صاحبه منها شيء، ولو كان نبياً، بل أفضل الأنبياء ـ أعاذنا الله منه ـ.

وما بالُ الخليل إبراهيم ـ عليه السلام ـ يوصي بنيه ـ وهم أنبياء الله ـ: ﴿يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

وقال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان: ١٣].

وقال إبراهيم الخليل أيضاً: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [ابراهيم: ٣٥].

فإذا كان أبو الأنبياء يخاف على نفسه، وعلى بنيه الأنبياء، فما ترجو في غيره، وغيرهم من آحاد الناس الذين ليسوا بأنبياء؟

فسبحان من طبع على قلوب كثير من عباده، فأصمَّهم، وأعمى أبصارَهم!

وأنت يا هذا! قد منّ الله عليك بالإسلام، وسماك إبراهيم مسلماً، وعرف أنه ما من إله إلا الله الواحد القهار.

فاعتقدْ ما اعتقدَه الأنبياء، والرسلُ، وأجمعوا عليه من آخرهم[1] من توحيد الإلهية.

ودع عنك القيل والقال، وسخيف السؤال والإشكال، وكن عبداً لله وحده،

---

(١) قوله: «من آخرهم» يعني: اعتقد ما دعا إليه الأنبياء ـ من أولهم مع آخرهم ـ من توحيد الألوهية، و«من» هنا مراد بها معنى «مع».

الذي لا شريك له، كما قال تعالى مخبراً عن خليله إبراهيم: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].

وهكذا ينبغي لكل من يعتقد الله، ويرجوه، ويخافه، ويدعي الإسلام أن يتبرأ من أهل الشرك والطغيان، ولا يودهم حتى يؤمنوا بالله الواحد، القهار، العزيز، الجبار.

فإن الإيمان هو الحبُّ لله، والبغضُ فيه، ومن أحبَّ غيرَ الله، فقد أشرك، واتخذ نِدّاً.

جهال العلماء والمشايخ(١)

وأما جهال العلماء والمشايخ الذين يسكتون على هذه الأعمال والعقائد، فهم من جهلة الخلق، وعامة الناس الذين قال تعالى فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال: ﴿۞إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ﴾ [الانفال: ٢٢] الآية.

فهم ليسوا في الحقيقة بعلماء، ولا مشايخ، بل هم من أجهل خلق الله بالله.

وما مرادهم بذلك إلا الأكل بالباطل، وهم شياطين في جثمان الإنس.

وقد أفصح القرآن عنهم إفصاحاً واضحاً لا يرتاب فيه إلا من أعمى الله بصر بصيرته.

قال سبحانه: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ٣٤].

والمراد بالأحبار: العلماء، وبالرهبان: المشايخ، والفقراء.

وهذا بيِّنٌ واضح مكشوف، لا حجاب عليه، ولا غبار.

---

(١) في الأصل: «المشائخ»، والصواب ما أثبتناه، وهكذا كل ما ورد من هذا القبيل.

ويؤيده الحديث الصحيح: «لتتبعُنَّ سَنَنَ مَنْ قبلَكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع».

فاتفق القرآن، والسنة الصحيحة على بيان هؤلاء اللصوص في الدين، والمفسدين في الأرض بإفساد ما في الشرع المبين من توحيد رب العالمين.

ووجود هذا في الملة الإسلامية مما لا يمكن إنكاره لأحد، ولا يستطيع مشرك ولا مكابر أن يجحده.

وذِكرهم السوالف الكفرية التي كانت لآبائهم شيءٌ معهود، يعرفه مَنْ يعرف حالهم وَقَالَهُمُ، وهم كما قال تعالى: ﴿شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِۚ﴾ [التوبة: ١٧].

تقليد المذاهب من الشرك

تأمل في مقلدة المذاهب كيف أقروا على أنفسهم بتقليد الأموات من العلماء، والأولياء، واعترفوا بأن فهم الكتاب والسنة كان خاصاً بهم، واستدلوا لإشراكهم في الصلحاء بعبارات القوم، ومكاشفات الشيوخ في النوم، ورجحوا كلام الأمة والأئمة على كلام الله تعالى، ورسوله، على بصيرة منهم، وعلى علم.

فما ندري ما عذرُهم عن ذلك غداً يوم الحساب والكتاب؟ وما ينجيهم من ذلك العذاب والعقاب؟

وقد ذكر تعالى عن الكفار: أنهم يخلصون الدين لله تارة، ويشركون تارة.

وأهل زماننا اليوم إذا جاءتهم شدة، تركوا الله، ودَعَوا فلاناً، وفلاناً، واستغاثوا بهم في البر، والبحر، فهم أخفُّ شركاً، وأيسرُ كفراً من أهل زماننا هذا.

رحم الله من تفكر في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلۡبَحۡرِ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ أَعۡرَضۡتُمۡۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الاسراء: ٦٧].

ففي هذه الآية الكريمة عبرة عظيمة لمن اعتبر، وفكرة واضحة لمن فكر، وذكر، ومثل هذه في الكتاب كثيرة[1].

ولكن الرجل إذا لم يرفع رأسه إلى القرآن، ولم يتل يوماً من الدهر آية من الفرقان، فلا معالجة.

ومن صار أسيراً للتقليد، وعبداً للعبيد، وقنع من الإسلام بالاسم، ومن الدين بالرسم، واعتقد أن الإيمان هو الذي في كتب المقلدة، والمتكلمة، وملفوظات الصوفية، وصحائف الفروع الفقهية المختلفة، التي لا سند لها من أدلة الحديث، والكتاب، فعلى نفسها براقش تجني، نعم لا مهدي إلا من هداه الله.

ومَنْ مَنَّ الله عليه بالعقل المستقيم، والقلب السليم، فليحمد الله على هدايته له إلى الإسلام.

وإن أشكل عليه شيء في الدين، فليسأل أهل الذكر، وهم العارفون بمعاني كتاب الله، والشارحون لحديث رسوله؛ كما قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]

والذكر اسم من أسماء القرآن، والسنة تلْوُه، فشملت الآية علماء الحديث والتنزيل.

وينبغي ألا يبادر بالإنكار، بل يعلم أن جحده وردَّه إنما هو ردٌّ على الله، وعلى رسوله المختار.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧].

وحيث إن الشرك أخفى من دبيب النمل، ابتُلي به بعضُ من لم يتفطن له، وأفصح به في مقالاته على جهل منه؛ كما وقع من صاحب البردة في قوله:

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: كثير.

يا أكرمَ الخَلْقِ ما لي مَنْ ألوذُ به   سِواكَ عندَ حلولِ الحادِثِ العَمَمِ

وفي الهمزية من هذا الجنس شيء كثير.

وتبعهما جمع جمٌّ من الشعراء بالعربية والفارسية في دواوينهم، وقصائدهم، وغزلياتهم، ونظمهم، ونثرهم.

ففاهوا في بيان مدائح النبي ﷺ بما تقشعر منه الجلود، ويميع عنده صُمُّ الصخور.

وهو ﷺ ـ بأبي هو وأمي ـ لا يحتاج في كمالاته، وثبوت أوصافه الشريفة التي لا تقبل حصراً، ولا تحصى عدداً إلى مثل هذا القول من الزور والفجور، بل يكفيه ثناء الله تعالى عليه في كتابه عن مثل جميع هذا الإطراء والأمور.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الانبياء: ١٠٧].

وهو سيد ولد آدم، وأول شافع، ومشفَّع باليقين كما ورد بذلك الحديث.

فإذا جاء بعض المشركين بجلالة هذا القائل، وعلمه، وصلاحه، فقال: إن أصحاب موسى ـ عليهم السلام ـ الذين اختارهم الله على العالمين كانوا أعلمَ منه، وأجلَّ، وقد قالوا لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

فإذا دخل هذا المنكر على بني إسرائيل، فما ظنك بمن ليس في مرتبتهم من آحاد هذه الأمة؟!

وكذلك أصحابُ محمد ﷺ كانوا أعلمَ، وأصلحَ من الجميع.

ولما مرُّوا بشجرة، قالوا: اجعلْ لنا ذاتَ أنواط كما لهم ذاتُ أنواط(١).

وهذا فيه عبرتان:

الأولى: أن النبي ﷺ صرح أن من اعتقد في شجرة، أو تبرك بها، فقد اتخذها إلهاً.

---

(١) قال في «مختار الصحاح» في مادة «ناط»: ناط الشيء: علقه، وبابه: قال، وذات أنواط: اسم شجرة بعينها، وهو في الحديث. وهو عَنِّي، أو مني مناط الثريا؛ أي: في البعد.

وقد كان الصحابة يعرفون أنه لا ينفع ولا يضر إلا الله، وإنما ظنوا أن النبي ﷺ إذ[1] يأمرهم بها تصير فيها البركة.

والثانية: أن الشرك قد يقع لمن هو أعلمُ الناس وأفضلُهم، وهو لا يدري؛ فإن الشرك أخفى من دبيب النمل، والله أعلم.

وبالجملة: فأَفْرَضُ ما على العبد معرفةُ توحيد الله تعالى، ودرجاته، وهو الحاجز بين العبد، وبين النار.

وقد أخرج مسلم عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «[قال الله تعالى:][2] أنا أغنى الشركاء على الشرك، من عمل عملاً أشركَ معي فيه غيري، تركتُه وشِرْكَهُ».

قال البيهقي في كتاب «الاعتقاد والهدايا إلى سبيل الرشاد»:

أول ما يجب على العبدِ معرفةُ الله، والإقرارُ به.

قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وقال له، ولأمته: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ﴾ [الانفال: ٤٠].

وقال: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤].

وقال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦].

فوجب بالآيات قبلها معرفة الله، وعلمُه، ووجب بهذه الآية الاعترافُ به، والشهادةُ له بما عرفه.

ودلت السنة على مثل ما دلَّ عليه الكتاب.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها، عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

---

(١) في الأصل: إذا، والصواب ما أثبتناه.

(٢) ساقطة من الأصل.

وفي حديث طويل عنه ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ: أنه قال: «يا أبا هريرة! ـ وأعطاني نعليه ـ اذهب بنعلي هاتين، فمن لقيتَ من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه، فبشره بالجنة».

وعن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله، دخل الجنة».

وعن معاذ بن جبل: أن النبي ﷺ قال: «من كان آخرَ كلامه لا إله إلا الله، وجبتْ له الجنة».

هذه الأحاديث ساقها البيهقي بسنده، وقال في الحديث الأول: بيان ما يجب على المدعو أن يأتي به حتى يحقن به دمه.

وفي الحديث الثاني: بيان ما يجب عليه من الجمع بين معرفة القلب، والإقرار باللسان مع الإمكان حتى يصح إيمانه.

وفي الخبر الثالث، والرابع: شرط الوفاة على الإيمان حتى يستحق دخول الجنان بوعد الله تعالى. انتهى.

وقال العلامة ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه الذي سماه: «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية»: ملاك السعادة، والنجاة، والفوز بتحقيق التوحيدين اللذين عليهما مدار كتب الله تعالى، وبتحقيقهما بعث الله رسله، وإليهما دعت الرسل من أولهم إلى آخرهم.

أحدهما: التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي: المتضمن إثباتَ صفاتِ الكمال لله تعالى، وتنزيهه فيها عن التشبيه، والتمثيل، وتنزيهه عن صفات النقص.

والثاني: عبادته وحده لا شريك له، وتجريد محبته، والإخلاص له، وخوفه، ورجاؤه، والتوكل عليه، والرضا به رباً، وإلَهاً، وولياً، وألا يجعل عدلاً له في شيء من الأشياء.

وقد جمع الله هذين النوعين من التوحيد في سورتي الإخلاص.

وهما: سورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ المتضمنة للتوحيد العمليّ الإراديّ، وسورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ المتضمنة للتوحيد العلمي الخبريّ.

فسورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيها بيان ما يجب لله تعالى من صفات الكمال، وبيان ما يجب تنزيهه عنه من النقائص، والأمثال.

وسورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ فيها إيجاب عبادته وحده لا شريك له، والتبرِّي من عبادة كل ما سواه.

ولا يتم أحمد التوحيدين إلا بالآخر.

ولهذا كان النبي ﷺ يقرأ بهاتين السورتين في سنة الفجر، وصلاة المغرب اللتين هما فاتحة العمل، وخاتمته؛ ليكون مبدأ النهار توحيداً، وخاتمته توحيداً.

فالتوحيد العلمي الخبري له ضدان: التعطيل، والتشبيه والتمثيل.

فمن نفى صفات الرب، وعطَّلها، كذب تعطيلُه توحيدَه.

ومن شبهه بخلقه، ومثَّلَه بهم، كذب تشبيهُه، وتمثيلُه توحيدَه.

والتوحيد الإرادي العملي له ضدان:

الإعراضُ عن محبته، والإنابةِ إليه، والتوكلِ عليه، والإشراكُ به في ذلك، واتخاذُ أوليائه شفعاء من دونه.

وقد جمع الله تعالى بين التوحيدين في غير موضع من القرآن.

منها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣].

ومنها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

ومنها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [السجدة: ٤ـ٥].

تأمل ما في هذه الآيات من الرد على طوائف المعطلين، والمشركين.

فقوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ يتضمن إبطال قول الملاحدة القائلين بقدم العالم، وأنه لم يزل، وأن الله سبحانه لم يخلق بقدرته، ومشيئته.

ومن أثبت منهم وجود الرب، جعله لازماً لذاته أزلاً، وأبداً، غيرَ مخلوق كما هو قول ابن سينا، والنصير الطوسي، وأتباعِهما من الملاحدة الجاحدين لما اتفقت عليه الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، والكتب، وشهدت به العقول، والفِطَرُ.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ﴾ يتضمن إبطال قول المعطلة، والجهمية الذين يقولون: ليس على العرش شيء سوى العدم، وإن الله ليس مستوياً على عرشه، ولا ترفع إليه الأيدي، ولا يصعد إليه الكلم الطيب، ولا رُفع المسيح إليه، ولا عرج برسوله ﷺ، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا ينزل من عنده جبريل ـ عليه السلام ـ، ولا غيره، ولا ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، ولا يخافه عباده من الملائكة، وغيرهم من فوقهم، ولا يراه المؤمنون في الدار الآخرة عياناً بأبصارهم من فوقهم، ولا تجوز الإشارة إليه بالأصابع إلى فوق، كما أشار النبي ﷺ في أعظم مجامعه في حجة الوداع إليه، وجعل يرفع إصبعه إلى السماء، وينكبها إلى الناس، ويقول: «اللهمَّ اشهد». انتهى كلام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ الذي يلوح عليه من أنوار الإيمان، وقوته ما لا يخفى على إنسان.

قال الإمام العلامة محمد بن الحاج أحمد السفاريني في كتابه «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضيَّة في عقيدة الفرقة المرضية»:

التوحيد «تفعيل» للنسبة

التوحيد تفعيل للنسبة؛ كالتصديق، والتكذيب، لا للجعل.

فمعنى وحَّدْتُ اللهَ: نسبتُ الوحدانية إليه، لا جعلته واحداً؛ فإن وحدانيته تعالى ذاتية له، ليست بجعلِ جاعل.

قال في «القاموس»: التوحيد إيمان بالله وحده. انتهى.

أي: التصديق بما جاء به النبي ﷺ من الخبر الدال على أن الله تعالى واحد في ألوهيته لا شريك له.

والتصديق بذلك الخبر: أن ينسبه إلى الصدق، ومطابقة الواقع بالقلب واللسان معاً؛ لأنا نعني بالتوحيد هنا: الشرعي، وهو إفراد المعبود بالعبادة، مع اعتقاد وحدته ذاتاً، وصفاتٍ، وأفعالاً.

فلا تقبل ذاته الانقسام بوجه، ولا تشبه صفاته الصفات، ولا تنفك عن الذات، ولا يدخل أفعاله الاشتراك، فهو الخالق دون من سواه. انتهى.

* * *

باب
في بيان درجات الصاعدين إلى مقامات الموحدين

قال بعض العلماء: هذه ثمانية درجات يرقى بها المستفيد إلى معارج علم التوحيد، ويصعد بها السالك على مدارج حكم التفريد، ويجاوز بها دركات الشرك والتقليد.

الدرجة الأولى[1]

الأولى: أن أصل البعثة، ورأس الدعوة هو توحيدُ الألوهية الذي هو إفرادُ الله بالعبادة، ونفيُ الشريك منها، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥].

قال المفسرون: «الرجز»: هو الأوثان، «والهَجْر»: هو الترك.

وفي الحديث ما يدل على أن عبادة الشيء تُصَيِّرُهُ وثناً.

وقال النبي ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد».

وقال تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝١ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ [النحل: ١-٢].

قال البغوي: أي: مُرُوهُمْ بلا إله إلا الله.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

---

(١) تيسيراً للقارىء جعلنا كل درجة من الدرجات الثمانية عنواناً، مع العلم بأنها من كلام المؤلف.

قال أهل العلم: الطاغوت: اسمٌ عام لما يُعبد من دون الله.

وطاغوت كلِّ قوم: معبودُهم من دون الله، أو متبوعُهم على غير بصيرة من الله، أو حاكمُهم بغير ما أنزل الله.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الانبياء: ٢٥].

وهذه الأدلة في دعوة كل رسول أمتَه إلى التوحيد: إما مجملة، وإما مفصلة.

فهذه آيات القرآن المتقدمة في الباب الأول من هذا الكتاب فيها ذكر الأنبياء ـ عليه السلام ـ اسماً باسم، وفيها الأمرُ لهم بإنذار قومهم، وفيها ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ﴾ [نوح: ٣].

والمراد بالإنذار: الأمرُ بالعبادة التي هي التوحيد، والتقوى، والطاعة، وذكر الله تعالى.

وفي سورة نوح ما قال نوح، وما قال له قومه حتى ذكر: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

وهذه أسماء قوم صالحين ماتوا جميعاً، فحزنوا عليهم، ونصبوا صورهم، وكانوا يعكفون عليها، ويعبدونهم بعد طول المدة.

وكان ذلك أولَ شرك بني آدم وقع في الأرض.

وسببه: هو الغلو في الصلحاء، وتلك الصور هي أصول أصنام قريش أيضاً.

وفي سورة العنكبوت ذكر دعوة إبراهيم ـ عليه السلام[1] ـ.

وكذلك ذكرها في سورة الشعراء[2]، وفيها ذكر عبادة الأصنام، وهو عكوفهم عليها.

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ۖ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ١٦].

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ إبراهيم إذ قال لأبيه وقومه ماتعبدون قالوا نعبد أصناماً فنظل لها عاكفين﴾ إلى آخر الآية ٧٧.

وفي سورة الممتحنة[1]: في قصته ـ عليه السلام ـ أيضاً ما يدل على وجوب البراءة منهم، والكفر بهم، وظهور العداوة والبغضاء حتى يؤمنوا بالله وحده.

فالغاية التي ينتهي عندها هذه الأمور هي الإخلاص في العبادة، والتصديقُ، والإذعان له.

وفي سورة الزخرف: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦].

وهذه الكلمة هي الباقية في عقبه، وهي معنى لا إله إلا الله.

إذ قوله: ﴿ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ معناه: النفي، وقوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ معناه: الإثبات. ذكر هذا البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات».

وفي سورة النحل: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]، و«الحنيف»: هو الموحد.

والخطاب يقتضي العموم، فهذه ملته ـ عليه السلام ـ أيها السالكون، وهذه سنة رسولنا ﷺ أيها المتبعون.

وقد وصى إبراهيم بنيه، ويعقوبُ بذلك كما حكاه ـ سبحانه وتعالى ـ عنه في الكتاب، ومن أصدقُ من الله قيلاً؟.

وفي سورة الأنعام: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ ۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾﴾ [الممتحنة: ٤٠].

﴿وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٨٧ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الانعام: ٨٣ـ٨٨].

هذا مقام سكوب العبرات إن كنت ـ يا هذا ـ من أهل الاعتبارات لمعاني العبارات.

والحجة التي أُوتيها إبراهيم الخليل على قومه في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الانعام: ٨٢].

قاله مجاهد كما ذكر البغوي في «تفسيره».

والظلم هنا: هو الشرك كما ذكره «البخاري» في «صحيحه» في كتاب: التفسير.

وقيل: هي التي احتج بها إبراهيم على قومه من أُفول الكواكب، وغيرها.

وقال أصدق القائلين في أصدق الكتب: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٦٥ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥ـ٦٦].

والخطاب للنبي ﷺ، والمراد: هو، وأمتُه جميعاً.

وما أخوفَ هذا الكلامَ لمن له بالدين الحقِّ إلمام!

فإن الله تعالى إذا كان خاطب سيد الرسل بهذا الخطاب، فما ظنك بغيره من الناس، وإن بلغوا أيَّ مبلغ في الشرف والمكان؟.

ثم حكى سبحانه في سورة الأعراف[1] دعوة نوح قومَه إلى عبادة الله تعالى،

---

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ آية ٥٩. وكذا حكى الله ـ في نفس سورة الأعراف ـ دعوة صالح، وهود، وشعيب، ولوط، وموسى أقوامَهم إلى عبادة الله وحده، فقال عن هود: ﴿۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ آية ٦٥، وقال عن صالح: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ﴾ إلخ آية ٧٣، وقال عن لوط: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ=

وكذا عن صالح، وهود، و«شعيب»، ولوط، وموسى، إلى آخر ما قصه عن الرسل العظام في بيان هذا المرام من دعوتهم أقوامهم إلى توحيد الألوهية، وإخلاص العبادة له ـ سبحانه وتعالى ـ.

وختم ذلك بنبينا ﷺ، وقال سبحانه: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الاعراف: ١٥٨].

وقال تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [يونس: ٢].

فتفكر في هذه الدعوة من الرسل ما هي فقد قص الله علينا في كتابه العزيز دعوة الرسل من أولهم إلى آخرهم.

والله تعالى قال في سورة هود: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَـٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ١٢٠].

قيل: الحكاية جند من جنود الله، أي: لا تردُّ، ولا تُقاوم.

فانظر ما في أنباء الرسل من الفوائد العظيمة: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَـٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

وفي «البخاري» عن ابن عباس: اعبدوا الله وحده، ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آباؤكم.

وفي «صحيح مسلم» عن حديث عمرو بن عنبسة[1] في قوله: ما أرسلك الله به؟ قال: أرسلني بصلة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يوحدوا الله، ولا يشركوا به شيئاً.

= ﴿ٱلْفَـٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ آية ٨٠، وقال عن شعيب: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ إلخ آية ٨٥.

(١) كذا في المطبوع، والصواب: عَبَسَة.

فانظر إلى ما ذكر فيهما من معنى الدعوة، والرسالة، وأنه توحيد الألوهية، وترك الشرك، ورفض ما عليه الآباء المشركون.

وتفكر فيما كان عليه النبي وأصحابه بعد الهجرة، وقبلها، وما كانوا يدعون الناس إليه، وينهونهم عنه، والقرآن ينزل عليه عشر سنين ما بين مقبل، ومدبر، والموالاة، والمعاداة قائمة بين المقر، والمنكر، ومكث على ذلك عشر سنين.

فمن لم يتبعه، ولم يطعه، فهو المشرك الهالك، وليس إذ ذاك صلاة، ولا صيام، فضلاً عن غيرهما من شرائع الإسلام.

ولا هناك نهي عن شيء من الكبائر تقام فيه الحدود، والأحكام.

ومات على ذلك كثير من الفريقين: فريق في الجنة، وفريق في السعير.

فإذا تفكرت، ظهرت لك الفائدة، وعاد عليك النظر بأحسن عائدة، وتبين لك أن الذي طلبه منهم توحيد الألوهية، وإفراد الله تعالى بالعبادة؛ من الذبح، والاعتقاد، والعكوف، ونحوها، وأنهم مشركون بذلك، يعاديهم عليه، ويحاربهم فيه من غير نظر إلى بقية المعاصي من الكبائر، والصغائر، وأن أصحابه هم الموحدون بترك ذلك، وصرفه لله دون غيره، يواليهم عليه، ويدعوهم إليه من غير نظر إلى غيره من الطاعات الواجبات، والمندوبات.

وبهذا التقدير يحصل التأثير، وتنقشع ظلمة الجهل بهذا التنوير ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٥٧ قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

الدرجة الثانية

أن المشركين كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وهو الإقرار بأفعال الله تعالى، وصفاته، واتصافه سبحانه بذلك دون غيره؛ كالخالقية، والرازقية، والماليكة، وغيرها من صفات الربوبية، وأن غيره مربوب له، ومخلوق، ومرزوق، ومتصرَّف فيه، لا يملك لنفسه نفعاً، ولا ضراً، ولا يملكون موتاً، ولا حياة، ولا نشوراً.

وقد أقروا بذلك، ولكن ذلك لم يدخلهم في الإسلام، ولم يخرجهم من الكفر، ولم يحرم دماءهم وأموالهم؛ لانتفاء شرطه وشطره من توحيد الألوهية.

والدليل على ذلك آيات كريمات من القرآن:

منها: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣١ـ ٣٢].

ويفهم من الآية تفريقهم بين الألوهية، والربوبية، وأنهما حيث اجتمعا افترقا.

وعلى هذا يكون سؤال القبر في قوله: من ربك؟ أي: إلَهُك؛ لأن توحيد الربوبية لا يمتحن بها[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الانعام: ١٦٤] أي: إلهاً.

وأما افتراقهما، فقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١ـ ٣] فاعرف هذا.

وقال تعالى في سورة المؤمنين: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ ... سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ... مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ـ ٩١].

وهذا الاستفهام للتقرير.

وقد أخبرنا سبحانه بما يقولون، فقال في سورة العنكبوت: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١].

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: به.

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وتفسير هذه الآية: إيمانهم بتوحيد الربوبية، وشركهم في توحيد الألوهية.

وهاهنا اجتمع الشرك، والإيمان اللغوي.

وقال تعالى في سورة الزخرف: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩].

وكان دعوى فرعون أقبح دعوى، ومع ذلك قال الله تعالى فيه حاكياً عن موسى ـ عليه السلام ـ: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾ [الاسراء: ١٠٢].

وقال إبليس اللعين: ﴿ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الحشر: ١٦].

فبعث الله النبي محمداً ﷺ يدعو الناس إلى الله تعالى بأن يفردوه بالعبادة كما أفردوه بالربوبية، وأن يوحدوه بكلمة لا إله إلا الله، معتقدين معناها، عاملين بمقتضاها، لا يدعون مع الله أحداً.

ولم ينكر المشركون على الرسول إلا طلبَه إفرادَ العبادة لله، ولم ينكروا الله، ولا أنه يُعبد، بل أنكروا كونَه يُفْرَد، وقالوا: ﴿ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأعراف: ٧٠].

وكانت عبادتهم العكوفَ عند معابدهم، والهتفَ بها عند شدائدهم، والذبحَ لها، مع اعتقادهم أن صفات الربوبية لله وحده، ليس لشركائهم منها شيء، وأنهم إنما يريدون بذلك التقربَ، والشفاعة منهم عند الله.

الفرق بين المشركين الأولين، وبين مشركي هذا الزمان

فبين شركهم وشركِ أهل زماننا هذا فروق أربعة:

الأول: أنهم كانوا لا يشركون في توحيد الربوبية.

الثاني: أنهم كانوا لا يشركون بالله في حالة الشدائد.

الثالث: كانوا أرادوا بذلك الشفاعة والقربة.

الرابع: أنهم كانوا يطلبون ذلك بواسطتهم من الله.

ومشركو هذا الزمان يفارقونهم في هذه الأربع.

يعني: أنهم يقولون: يا شيخ فلان! أعط كذا وكذا لمن زار قبرك، أو نذر لك.

ويهتفون بالمخلوقين عند الشدة؛ كقولهم عند تموُّج البحر وتلاطمه: يا فلان! نجِّنا من الغرق، ولك كذا وكذا من النذور.

وفيه: إرادة الفعل منهم من العطاء، والنجاة بلا واسطة.

والدليل على الأول ـ أي: على أنهم لا يشركون في الربوبية ـ: ما مر من قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٦١] إلخ.

والدليل على الثاني ـ أي: على أنهم لا يشركون في الشدة ـ: قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٣-٥٥].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الاسراء: ٦٧].

وقال تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥-٦٦].

وهذه لام العاقبة عند النحاة ـ أي: عاقبة شركهم الكفرُ، والتمتُّع ـ.

والدليل على الثالث ـ أي: على أنهم يطلبون الشفاعة، ويريدون القربة ـ: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ [الزمر: ٣].

وقال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس: ١٨].

وهذه الأدلة هي دليل المسألة الرابعة: أنهم يريدون ذلك من الله سبحانه، لا منهم، بل أرادوا الواسطة، واتخاذها هو الشرك.

وإذا وازنتَ بينهم، وبين مشركي هذا العصر في هذه الأربع، عرفتَ أنهم إنما أشركوا في صفات الألوهية، دون الربوبية.

فإن الفطرة السليمة، والعقول المستقيمة تدل عليها.

وأكثر أهل الزمان ظنهم أن الله بعيد عنهم، وأن المخلوق؛ كالنبي، والولي، قريبٌ(١) إليه من الله تعالى.

وهذا عينُ الشرك بنص الكتاب، والسنة، وإجماع أئمة الأمة بالضرورة الشرعية، والعقلية، لولا أن الشياطين اجتالت قلوب المشركين، والطواغيت غيرت الفطرة، وهذا هو الواقع في الخارج، والمشاهدَ لأهل البصائر.

وقد أشرقت بهذا البيان المطالع، وأسفر الصبح للقارىء، والسامع، والله يقول، وقوله الحق المبين: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٧].

الدرجة الثالثة

أن الألوهية هي العبادة، وأن العبادة معناها التوحيد.

وقال ابن عباس: كل ما ورد في القرآن من العبادة، فمعناها التوحيد.

وقال تعالى في سورة الذاريات: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦] أي: يوحدون.

---

(١) قوله: قريب إليه، والصواب أن يقال: أقرب إليه.

وقال تعالى في فاتحة كتابه العزيز: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] أي: إياك نوحّد، ونطيع، ونستمد.

وتقديم المعمول على العامل يفيد الحصر والاختصاصَ كما صرح بذلك علماء المعاني والبيان.

ومثله قوله سبحانه: ﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٦]؛ أي: وحِّدونِ.

وهذا تضمن الأمرَ بالعبادة لله وحده، والنهيَ عن الشرك فيها؛ لأن الضمير الظاهر المتقدم أفاد النهي عن الإشراك بالله في عبادته، والأمر أفاد الوجوب.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٣٦].

وقال في سورة «البقرة» وهي أول آية ذكر فيها كلمة: «أيها» التي هي للنداء: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١] أي: وحِّدوه كما قاله المفسرون.

وقال: ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون: ١ ـ ٢] إلى آخر السورة، وهي تسمى: سورة الإخلاص، كما تسمى سورة ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ بذلك.

والعبادة المذكورة فيها هي التوحيد، وهو الدين المرضيّ، وكرر النفي ليعم الماضي، والمستقبل.

والتكرير يفيد التأثير، والمراد بها التوحيد العملي، ويحتاج الشرك العملي في نفيه إلى مثل ذلك البيان.

والمراد هنا: أن العبادة هي المختصة بالله تعالى.

وهي في اللغة: غاية التذلل، ونهاية الخضوع.

وفي الشرع: ما أمر به الشارع من أفعال العباد، وأقوالهم المختصة بجلال الله تعالى، وعظمته، وهي اسم الجنس يشمل أنواعاً كثيرة.

وأصل العبودية: الخضوع، والتذلل، فالتعبد: هو التذلل، والعبادة: هي الطاعة.

ومنها: الاستعانة، والاستعاذة، والذبح، والنذر، والدعاء، والعكوف، والطواف، ونحوها.

والطاعة والعبادة قد تجتمعان، وقد تفترقان.

ولا يقال: إن الرد والتكفير، والذم والتحقير إنما ورد فيمن عبد الأصنام والأحجار، وتذلل للأوثان والأشجار، أو عبد الطواغيت من الكهان، أو الشيطان، وغيرها من الكفار.

فكيف يكون ما نزل فيهم محمولاً على من عبد الملائكة المقربين، والأولياء الصالحين، والأنبياء المرسلين؟

لأن ما يعبد به الأصنام وغيرها؛ من الدعاء، والذبح، والاعتقاد هو الذي يفعل للأولياء، وغيرهم، والذي يطلب منهم هو الذي يطلب من أولئك.

ففعلُ المشركين الأولين هو عينُ فعل المشركين الآخرين، واستوت الكِفَّتان، وتشابهت الطائفتان.

رَقَّ الزُّجَاجُ ورَاقَتِ الخَمْرُ فتَشَابَهَا وتَشَاكَلَ الأَمْرُ
فَكَأَنَّمَا خَمْرٌ وَلاَ قَدَحٌ وكَأَنَّما قَدَحٌ ولا خَمْرُ

وإذا استوى الأصل والفرع في العلة، استويا في حكم الملة.

فكيف إذا وجد النص المتقدم على القياس؟ فإنه يرتفع الإشكال والالتباس.

وإذا لم يبق الفرق بين عبادة الصالح والطالح، فهاك الدليل البيِّن الواضح: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿٥﴾ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴿٧﴾ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ﴿٩﴾﴾ [الرحمن: ١ـ٩].

الدليل العام

وأما الدليل العام على ذلك، فقوله تعالى:

﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الاسراء: ٥٦].

وقال تعالى في سورة سبأ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣].

وفي هذه نفي كل ما تعلق به المشركون من الملك، والشريك، والظهير، والشفاعة بغير إذنه.

وقال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الاسراء: ٥٧].

وقد ذكر السلف أن هذه الآية نزلت في عابدي عزير، والمسيح، ونحوهما.

ولفظة: «الذين» من صيغ العموم.

والحق أنه لا وسيلة إلى الله إلا الاعتراف بتوحيديه[1]، والاتصاف بهما خالصاً مخلصاً من صميم القلب مع اتباع لرسوله في كل ما أمر به، ونهى عنه ﷺ.

الدليل الخاص

وأما الدليل الخاص، فقوله تعالى ـ فيمن عبد الملائكة ـ: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١].

فإن قيل: قد كانوا يعبدون الملائكة، فكيف قال: يعبودن الجن؟

قيل: معنى يعبدون هنا: يطيعون؛ أي: كانوا طائعي الجن في عبادة الملائكة.

وقال تعالى ـ فيمن عبد المسيح ـ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

---

(١) أي: توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية.

وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦].

قال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧].

وقال: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

الدرجة الرابعة

أن الإله هو المعبود بإجماع أهل العلم.

والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة «الزخرف»: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ ۚ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي: معبود واحد يعبد فيهما. قاله قتادة.

وقال أهل العلم: لا يصح غيره.

وقال في سورة «الأنعام»: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [الانعام: ٣]. أي: إلهٌ معبود فيهما.

وقال في سورة «الجاثية»: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] أي: معبوداً لنفسه.

وقال في سورة «صٓ»: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

ذكر البغوي في «تفسيره»: أنه ﷺ لما قال لقريش: «أَتعطوني كلمةً واحدة تملكون بها العرب، وتدين لكم بها العجم؟»، قال أبو جهل: والله ربك لنعطينكها، وعشر أمثالها.

فقال رسول الله ﷺ: «قولوا: لا إله إلا الله».

فتفرقوا من ذلك، وقالوا: أجعل الآلهة إلهاً واحداً؟

وقال تعالى في «الزخرف»: ﴿وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ﴾ [الزخرف: ٥٨].

وقال في سورة «الطور»: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور: ٤٣].

وقال: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الاعراف: ١٣٨ـ ١٤٠].

وقال تعالى: ﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الانعام: ٧٤].

وقال في سورة «طه» حكاية عن قول موسى ـ عليه السلام ـ للسامري:

﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ۖ لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا ﴿٩٧﴾ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٧ـ٩٨].

والمعنى: لما عكف السامري على العجل، صار إلهاً له بزعمه؛ لأن العكوف عبادة، لا يستحقها أحدٌ غيرُ الله تعالى.

وقال سبحانه في سورة البقرة: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: شركاء في العبادة، والمحبة.

وقال ابن مسعود، وابن عباس: أي: أكفاء من الرجال تطيعونهم في معصية الله.

وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ﴾ [البقرة: ١٦٥].

قال مجاهد في قوله سبحانه: ﴿يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ﴾ [النور: ٥٥]. أي: لا يحبون غيري.

وهذا يرشدك إلى أن محبة غير الله من الشرك.

وقال في سورة «براءة»: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

وفي تفسير هذه الآية عن عدي بن حاتم: أن عبادتهم هي طاعتهم في معصية الله.

قال أبو العالية: ومنه قولهم ـ لا لسبق علمائنا ـ: ما حللوه حل، وما حرموه حرم.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الانعام: ١٢١] وهذا لما حللوا لهم الميتة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قال ابن جرير: معناه: لا يطيع بعضنا بعضاً في معصية الله.

وقال في سورة «الذاريات»: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الذاريات: ٥١].

وقال في سورة «المائدة»: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧].

وقال فيها أيضاً: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

وقال فيها أيضاً: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٥].

وقال في سورة «الشعراء» حكاية عن قول فرعون لموسى ـ عليه السلام ـ: ﴿لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩].

وهذه الدرجة فيها تعريف الإله، وأنه هو المعبود بحق، وما سواه باطل، إنك حق وهم الباطل، ألا كل شيء ما خلا الله باطل.

وقيل: الإله: هو الذي يُطاع محبة وخوفاً، ورجاءً وتوكلاً، وهو اسم صفة لمن يُعبد.

الدعاء من أعظم أنواع العبادة

ومن عظيم أنواع العبادة: الدعاءُ، والمحبةُ كحب الله، والطاعةُ في المعصية، والعكوفُ لغيره سبحانه.

وفيه: أنه يكفر من سمَّى غيرَه تعالى إلهاً، أو قال: ثالث ثلاثة، فمن عبد غير الله تعالى، ولم يسمه إلهاً، بل سماه نبياً، أو ملكاً، أو ولياً، أو إماماً، أو شجراً، أو حجراً، أو مدراً، فقد أشرك بالله، وخرج من دائرة الإسلام؛ لأن الأسماء لا تغير المعاني من حقيقتها، كما لو سمى خمراً: كرماً، أو لبناً، أو نبيذاً، لم تكن حلالاً.

وكذلك لو سمى الربا: منفعة، أو وثيقة، أو ربحاً، أو بيعاً، لم تصر بذلك حلالاً.

تأمل في قصة «ذات أنواط»، فإن فيها البيان التام الشافي، والدليل الوافي الكافي.

فإنهم لم يسموها إلا ذات أنواط، ولم يصرحوا بـ: «أن اجعل لنا إلهاً»، فقال رسول الله ﷺ: «قلتم كما قال بنو إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]» رواه الترمذي.

وكذلك من أحب شيئاً، يسمى: عابداً له، يدل عليه الحديث الصحيح: «تَعِسَ عبدُ الدينار، وعبد الدرهم» الحديث.

وفيه: إطلاق اسم العبودية بسبب التعلق بشيء، وتصح الإضافة بأدنى ملابسة.

قال ابن العربي المالكي: إن الأحكام تتعلق بمسميات الأسماء، لا بألقابها، ولا بالتسمية. انتهى. وهذا واضح بيِّن، ولله الحمد.

وقال تعالى في سورة «الأنبياء»: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ

يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةًۖ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْۖ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِىۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الانبياء: ٢١ـ٢٤].

اللهم لا تجعلنا من المعرضين، وثبت قلوبنا على الدين الحق المبين.

الدرجة الخامسة

أن الدعاء من العبادة، بل هو مُخُّها، ورأسُها، وأفضلها، وأساسها.

وفي الحديث: «أكرم شيء على الله الدعاء».

ورد: «إن أفضل العبادة الدعاء» أخرجه الحاكم، وصححه.

وورد: «الدعاء هو العبادة» رواه الترمذي، وفيه دلالة على الحصر؛ أي: حصر الخبر في المبتدأ لأجل الفصل، فيكون مفيداً للتنبيه بأفضليته، وللمبالغة، والاهتمام بشأنه، وقد سبق مرات أن معنى العبادة: التوحيد.

فالدعاء هو التوحيد، فمن دعا غيرَ الله، فقد أشرك، ودعاء غيره سبحانه شركٌ لا شكَّ فيه.

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةًۚ﴾ [الاعراف: ٥٥].

وقوله: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًاۚ﴾ [الأعراف: ٥٦] جمع هاهنا دعاء العبادة، ودعاء المسألة، وأنهما مختصان بالله وحده، ولا ينبغي لأحد سواه.

وفي سورة «البقرة»: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقد دل سبب نزول هذه الآية على أن الدعاء هو النداء، والمسألة؛ لأنهم قالوا: هل ربُّنا قريبٌ فنناجيه، أم بعيدٌ فنناديه؟ فنزلت. ذكره في «تفسير الجلالين».

وقال سبحانه في سورة «الإسراء»: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ [الاسراء: ١١٠].

قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: سجد رسول الله ﷺ بمكة ذات ليلة،

فجعل يقول: «يا الله! يا رحمن!»، فقال أبو جهل: إن محمداً ينهانا عن آلهتنا، وهو يدعو إلهين، فأنزل الله هذه الآية.

وفي سورة «نوح»: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ۝٥ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِيَ إِلَّا فِرَارًا ۝٦ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا﴾ [٥ـ٧].

فهذه نصوص صريحة واضحة، محكمة المبنى والمعنى في أن الدعاء عبادة، وأنه نداء، وأنه المنهي عنه لغير الله، وأن المنادَى إِلَهُ للمنادي، وأن ذلك شرك واضح.

وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الانعام: ١]؛ أي: يسوُّون غيره به تعالى في العبادة، والدعاء.

وقال: ﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ۝٩٦ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٦ـ٩٨]، والقرآن يفسر بعضه بعضاً.

وقال في سورة «الأعراف»: ﴿۞ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۝١٨٩ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الاعراف: ١٨٩ـ ١٩٠].

فيه: أن الدعاء هو قولهما: لئن آتيتنا صالحاً... إلخ.

وهنا يقال: إن الشرك وقع منهما في الطاعة، لا في العبادة.

وأقول[1]: الصحيح: أن الشرك إنما وقع من حواء فقط دون آدم ـ عليه

---

(١) الشرك لم يقع من حواء، ولا من آدم ـ عليهما السلام ـ، والمؤلف يشير بقوله هذا إلى الآثار المروية في أن آدم، وحواء استجابا لإبليس حينما دعاهما إلى أن يسميا ما تلده «حواء»: عبدَ الحارث، وإن لم يفعلا، سينزل الولد ميتاً، فأدركهما حب الولد، فسميا المولود: عبد الحارث، فعاش، وكأن المؤلف بقوله: الصحيح أن الشرك إنما وقع من حواء... إلخ ـ اطمأن إلى صحة تلك الآثار حتى ذهب إلى هذا التأويل، فوقع فيما وقع فيه من رمى أم البشر في الشرك. ولا شك أن هذا طعن قبيح في السيدة حواء. ولما كانت هذه الآثار طعناً=

السلام ـ؛ لأنه نَبِيٌّ، وخليفة، والنبي لا يتأتى منه مثل هذا.

والعرب تخاطب الواحد بالتثنية، وذلك شائع ذائع في لغتهم ومحاورتهم؛ كما صرح بذلك في تفسير «فتح البيان»، فارتفع الإشكال الذي حيَّر العلماء في كل زمان.

وإنما كررنا الاستدلال على أن الدعاء هو النداء؛ لأن المفسرين قد حملوا الدعاء على أحد خمسة معان بحسب المقام في كل آية، وآية، وإلا، فأصل الدعاء في اللغة: الإيمان.

قال في «القاموس»: الدعاء: رغبة إلى الله، وعُرِفَ بأنه رفع الحاجات إلى رفيع الدرجات.

وقد ورد الوعيد الشديد، والنهي الأكيد فيمن سأل الناس من أموالهم خاصة إذا كان معه ما يكفيه، أو ما يعشيه، أو ما يغديه؟ فكيف من يسأل الأمواتَ قضاءَ الحوائج، ولا يسأل الله الذي خلق الأرض والسموات؟

= في عقيدة أبوي البشر: آدم، وحواء ـ عليهما السلام ـ بما تبطله عقائد الإسلام، وما جاءت به الرسل قاطبة لدعوة بني الإنسان إلى توحيد الله بقسميه: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وجب الجزم ببطلانها، وتكذيب رواتها فيها. يدل على هذا ما ذكره الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ـ بعد أن سرد الآثار، ومحصها ـ من أن الحسن البصري ـ رضي الله عنه ـ قال في قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الاعراف: ١٩٠] كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بأدم، وقال الحسن أيضاً: هم اليهود، والنصارى، رزقهم الله، أولاداً فهودوا، ونصروا، وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن ـ رضي الله عنه ـ: أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية. ولو كان حديث سمرة بن جندب القائل: «سمى آدم ابنه عبد الحارث» مرفوعاً، ومحفوظاً عن رسول الله ﷺ لما عدل عنه الحسن، ولا غيره، ولا سيما تقواه، وورعه. فهذا يدل على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أن ذلك الصحابي تلقاه من بعض أهل الكتاب ممن آمن منهم، مثل كعب الأحبار، أو وهب بن منبه، وغيرهما. انتهى كلام ابن كثير بتصرف، واختصار. ومن رام تحقيق الكلام، فليرجع إلى «تفسير ابن كثير»، و«تفسير المنار» فإنهما ـ ولا سيما السيد رشيد رضا ـ وفيا الكلام حقه ـ رحمهما الله، وجزاهما عن جهادهما في خدمة الدين، وتنقيته من أدران البدع والخرافات خير الجزاء ـ.

﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣].

قال تعالى في سورة «الجن»: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]؛ أي: لا تعبدوا، ولا تنادوا غيره، كائناً من كان، وأينما كان.

وقال في سورة «الأحقاف»: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الاحقاف: ٥ـ٦].

وهذا نص في محل النزاع.

فقد ثبت بهذه الآية أن الدعاء هو العبادة، والعبادة هي الدعاء.

وقال في سورة «يونس»: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٠٦﴾ [يونس: ١٠٦].

فيه أيضاً: أن الدعاء هو العبادة، وأن عبادة غير الله تعالى هي الظلم، والظلم هو الشرك كما يدل عليه القرآن الكريم في غير موضع.

فمن دعا غير الله مَنْ لا يقدر على النفع والضرر، فقد صار من الظلمة المشركين بالله تعالى.

وقال في سورة «المؤمنون»: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١١٧﴾ [المؤمنون: ١١٧].

فيه: أن عبادة غيره تعالى مع عبادته سبحانه من الكفر، والمحاسبة يوم الحساب، ومن نوقش في الحساب فقد هلك.

وقال في سورة «العنكبوت»: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]. الآية وقد تقدمت.

فيفهم منها أن دعاء غير الله تعالى ضلالة، وظلم، وشرك، وكفر، وصاحبها كذلك.

واللام في آخر هذه الآية في قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ۖ﴾ [العنكبوت: ٦٦]

هي لام العاقبة. أي: عاقبة شركهم هو الكفر، والتمتع القليل الفاني.

فإن قيل: إن الداعي إنما أراد التقرب إلى الله بدعوته مَدْعُوَّهُ، والشفاعة إليه سبحانه، لا عبادته.

فالجواب: أن هذا عين ما أراد المشركون الأولون؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

وفي آية شريفة أخرى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وختم الآية الأولى بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

وختم الآية الثانية بقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١].

فإن قيل: إنهم يظنون أنهم على هدى، ولا يظنون أنهم على ضلال.

فالجواب: قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الاعراف: ٢٩ـ ٣٠].

وهذا فيه دليل على أن الكافر الذي يظن أنه في دينه على الحق، هو والجاحد المعاند سواء.

وقد فسر ابن عباس الحبرُ البحرُ ترجمانُ القرآن «القسط» هنا بـ: «لا إله إلا الله»، وفسره الضحاك بالتوحيد.

وقال سبحانه: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الزخرف: ٣٦ـ ٣٧].

وفي «تفسير البغوي» عند قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]؛ أي: أخلصوا في دعاء الله، ولم يدعوا أحداً سواه. انتهى.

وفي هذا: أن الدعاء هو الدين، والإخلاص فيه هو التوحيد، وأن دعوة غير الله شرك.

ولا يقال: إن هذا إن كان شركاً، فشرك أصغر، لا أكبر.

والجواب: أن الدعاء لغير الله على اعتقاد النفع والضر من المدعو من دون الله؛ في قضاء الحوائج، وإغاثة اللهفات، وشفاء المرض، وقضاء القرض، ونحو ذلك هو الذي كان عليه مشركو العرب، وكان هذا عبادتهم، وشركهم بالله تعالى.

والعكوف، والذبح، ونحوهما فروع لهذه المطالب.

ونتيجة أشكال دعوتهم الميت، والغائب أنهم يجعلونهم وسائط بينهم وبين الله تعالى، وهي منتفية هاهنا، وفيها تشبيه الخالق بالمخلوق، وهو شرك محض، كما أن التعطيل جهل بحت.

ولم تكن بعثة الرسل ودعوتهم إلا إلى توحيد الألوهية، التي هي عبارة عن العبادة الخالصة للرب تعالى وتقدس؛ لتكون كلها بحذافيرها، ونقيرها، وقطميرها لله وحده.

وهذا هو المراد من قول أهل العلم: إن دعاء غير الله شرك أكبر.

ومن قال: لا إله إلا الله، ودعا غير الله ـ على ما تقدم ذكره ـ، فقد هدم مبناه، ونقض ما قاله ونفاه، ولم تصح بينته على دعواه.

والدعاوى ما لم تقم عليها بينات، فأبناؤها أدعياء، وهي على شفا جرف هار، والله تعالى يقول في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٍۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [العنكبوت: ٤٢].

وقال في سورة «يونس»: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦].

الدرجة السادسة

في بيان أن عبادة غير الله كفر، وشركٌ أكبرُ يُحِلُّ الدم، والمال، ويخلد صاحبه في النار إذا بلغته الدعوة، وقامت عليه الحجة، وعاند مُصِرّاً على الشرك فيها، معلناً بكفره.

فأما أنها كفر وشرك: فلأن لفظ «الشرك» معناه: أن يعبد غير الله مع الله، وهذا هو الواقع.

ولفظ «الكفر» معناه: الجحود، والتكذيب، والإنكار على ما علم مجيء الرسول ﷺ به ضرورة.

فهذه الأسماء وهذه المسميات بينهما كما بين الأمهات والبنات.

وفد ذكر ابن هشام في «السيرة»: إنما كانت عبادة المشركين العكوف، والدعاء، ونحوهما من الذبح، والطواف.

وفي «زاد المسافرين» لابن القيم في: المغازي، في فصل: قدوم وفد خولان، وهم عشرة: أنه قال لهم رسول الله ﷺ: ما فعل عم أنس؟ وهو صنم «خولان» الذي كانوا يعبدونه.

قالوا: شر، بدَّلنا الله به ما جئت به، وقد بقيت منا بقايا من شيخ كبير، وعجوز كبيرة متمسكون به، ولئن قدمنا عليه، لهدمناه إن شاء الله تعالى؛ فقد كنا منه في غرور، وفتنة.

فقال لهم رسول الله ﷺ: «ما أعظم ما رأيتم من فتنة؟».

قالوا: لقد رأينا قحطاً حتى أكلنا الرمة، فجمعنا ما قدرنا عليه، وابتعنا به مئة ثور، ونحرنا لعم أنس قرباناً غداة واحدة، وتركناها تردها السباع، فجاء ونحن أحوج إليها من السباع، ونزل الغيث من ساعتها.

ولقد رأينا الغيث يواري رجالاً، ويقول قائلنا: أنعم عم أنس.

وذكروا لرسول الله ﷺ ما كانوا يقتسمون لصنمهم هذا من أنعامهم،

وحروثهم، وأنهم كانوا يجعلون من ذلك جزءاً له، وجزءاً لله بزعمهم، إلى آخر القصة، وفيها: وكنا نتحاكم إليه.

وقد ذكر قطرب في قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]: أن «على» بمعنى اللام؛ أي: ماذبح لأجلها.

فإذا جادل مجادل، وأنكر منكر، أو كابر مكابر في هذا الأمر الظاهر، فقل له: بَيِّنْ لي الشرك ما هو؟ وما الذي حرم الله، ونهانا عنه؟ وما الذي كان المشركون يعبدونه من أصنامهم المنقوشة، وأنصابهم المنصوبة، وغيرها من معبوداتهم؟

فإنه لا يجد جواباً أبداً إلا أن يقول: إنه عبادة غير الله.

وعبادة غيره إما بالدعاء، أو بالذبح، أو بغيرهما من العبادات، وأصح الشهادات ما شهدت به الأعداء.

أو يقول: لا أدري.

فقل له: فكيف تنكر ما لا تعرف، وتجحد ما لا تدري؟

وكذلك تقول في العبادة التي فرضها علينا، وأمرنا بها، وخلقنا لها، ومستحقة لدينا: إن صرفناها إليه، وعبدناه بها، كنا من الموحدين، وإن صرفناها لغيره، وعبدناه بها، صرنا من المشركين.

فإن عرفها، وَبَيَّنَها، وإلا فَبَيِّنْ له ذلك بأقسامها: من الاعتقادية، والقولية، والفعلية، والبدنية، والمالية: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] ﴿وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩].

وقد بين الله سبحانه لنا الأحكام، وفصل لنا الحلال والحرام، وأحاطت الشريعة المحمدية بأقسام العلوم، واشتملت على الأصول والفروع بالمنطوق والمفهوم.

وقد تركنا النبي ﷺ على المحجة البيضاء، والحنيفية السمحة السهلة الغراء، ليلها كنهارها.

وما طار طائر في الجو، إلا وجعل لأمته منه ذكراً، وقد أفادت السنة بكيفية الاستجمار بالأحجار كيف يصنعها.

بل في «سنن أبي داود» في آداب الخلاء قولهم: «لقد علمكم نبيكم حتى الخراءة».

فما بالك أيها الإنسان بمسألة عظيمة فخيمة، لأجلها أُعدت الجنة للمتقين، وبُرزت الجحيم للغاوين؟!

كيف لا يبينها، ويوضحها، ويشرحها؟ واللهِ! لقد بلغ رسول الله ﷺ بلاغاً مبيناً، ولم يترك من ذلك ذرة.

هذه كتب السير، والمغازي تدل على ذلك دلالة واضحة، وأن هذا الذي قاتل عليه النبي ﷺ المشركين، وحاربهم عليه.

ولم تكن عبادتهم الأصنام ونحوها إلا الدعاء بهم، والتعلق، والاعتقاد فيهم، والالتجاء إليهم، والاستغاثة بهم، والاستعانة منهم، والعكوف عندهم.

وأما الدليل على أنه يخلد صاحبه في النار، فقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ١٦٧﴾ [البقرة: ١٦٥].

وقوله تعالى: و﴿مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢].

وأما الدليل على القتال، فقوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١].

قال الحسين بن الفضل: هذه الآية نسخت كل آية فيها الإعراضُ والصبرُ على الأذى من الأعداء.

والمعنى: إن تابوا من الكفر والشرك، وأتوا بما ذكر، فخلوا سبيلهم.

وقال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الانفال: ٣٩]. أي: لا يعبد غيره، وقيل: أي: يكون خالصاً لله لا شرك فيه.

وفي «تفسير الجلالين»: إن الفتنة هنا هي الشرك بالله تعالى.

وقال سبحانه: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ﴾ [التوبة: ٣٦].

وفي «الصحيح»: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله».

قال النووي: قال الخطابي: معلوم أن المراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله، ثم يقاتلون، ولا يرفع عنهم السيف.

وذكر عياض: أن اختصاص عصمة النفس لمن قال: لا إله إلا الله تعبير عن الإجابة، والإيمان، وهذه فائدة عظيمة استفدتها.

وفي الأحاديث النبوية قيود، وشروط لكلمة التوحيد، وهي لا إله إلا الله، إذا تأملها الإنسان، خاف على نفسه، فضلاً عن أهل الشرك، والكفر، والطغيان.

منها: ألا يشك فيها، ولا يرتاب، ولا يتكبر، ولا يجور، ولا يستخف بها، وأن يحجزه ذلك عن المعاصي، وأن يقولها مخلصاً من قلبه.

وقد قال بعض الأئمة: احفظوا العلم بقيوده.

بل أئمة المذاهب الأربعة قد صرحوا بوجوب قتال من نفى الزكاة، أو ترك الصلاة، بل ترك الأذان، وصلاة العيد؛ لأنهما من شعائر الإسلام، بل نقل بعضهم الإجماع على قتال طائفة ممتنعة من فريضة من الفرائض المشهورة.

وذكر النووي في «شرحه للأربعين»: أن حكم الواحد كذلك، مع أنه يدخل في اسم الطائفة.

وفي الحديث الشريف، عن بريدة بن الخُصَيْب[1] في وصية رسول الله ﷺ

---

(١) في المطبوع: الخصيب، والصواب ماأثبتناه.

للغزوة: «اغزوا باسم الله، وقاتلوا من كفر بالله» أخرجه أبو داود.

والله يقول الخير للخلق أجمعين.

قال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ۝٨٩﴾ [النحل: ٨٩].

اللهم إنا قد وجدنا كتابك كذلك، وقبلنا بشراك على ما هنالك، فاكتبنا مع الشاهدين، واحشرنا في زمرة الصالحين.

الدرجة السابعة

إذا قيل: إن هذه الآيات قد نزلت، ووردت في حق المشركين عبادِ الأصنام، والكفارِ العبيد للأوثان، والمحاربين الله، ورسولَه، فلا ينبغي أن تكون في غيرهم ممن يؤمن، ولا تشتمل على من سواهم.

فالجواب: أن الجامع بين المشركين من الأولين، والآخرين موجود ثابت مشهود، وهو الشرك بالله.

فالحكم في ذلك واحد، لا فرق فيه؛ لعدم الفارق، ووجود الجامع.

وقد تقرر في أصول الفقه عند العلماء الفحول: أن العبرة بعموم الألفاظ، لا بخصوص الأسباب، وعليه مدار الشرائع، والأحكام.

وفي الحديث الشريف: «حكمي على الواحد كحكمي على الجماعة».

ويلزم من هذا الاعتراض أن يقال: كل حكم نزل على سبب مخصوص في قصة سالفة، فهو لا يتعداها إلى غيرها، وهذا من أبطل الباطلات، وأكذب الكذبات، وفيه تعطيل لجريان الأحكام الشرعية على جميع البرية.

فإن آيات الحدود، والجنايات، والمواريث، والديات نزلت في قضايا خاصة قد مضت، ومضى أهلها الذين نزلت فيهم تلك الآيات، والنصوص البينات، وحكمها عام إلى يوم القيامة؛ لأن العام لا يقصر على السبب.

وخطابات الشرع تتعلق بالمكلف المعدوم تعلقاً معنوياً.

وقد قال ابن عباس في مثل ذلك مما نزل على بني إسرائيل: إنه علينا مثلهم، وما أشبه الليلة بالبارحة.

وقال بعضهم: نِعْمَ الإِخْوَةُ بنو إسرائيل، إذا كان كل حلوة لكم، ولهم كل مرة.

وفي أصول الفقه: إن شرائع مَنْ قَبْلَنَا شرع لنا عند الثلاثة.

وعند الشافعي: إنه شرع لنا إذا ورد تقريره في شرعنا.

ولا ريب أن هذه المسائل قد ورد شرعنا بتقريرها، ونطق الكتاب، والسنة بتكريرها، وهذا إنما هو جواب على السؤال، وإلا فما نهى عنه ﷺ مشركي العرب، وقاتلهم عليه، ونزل في القرآن فيه آيات محكمات غير منسوخة، فهو للأول، والآخر، بل الآيات النازلة فيمن كان قبلنا من الأمم، نازلة فينا اعتباراً بعموم الألفاظ، مع أن شرعتنا، وسنة رسولنا ﷺ أغنت، وأقنت، وكفت، وشفت، وأبدت، وأعادت، ونصت، وأظهرت، والصباح يغني عن المصباح ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٦﴾ وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الجاثية: ٣٦ـ ٣٧].

وفي تفسير آخر سورة البقرة: أنهم قالوا: كيف كلفنا من العمل ما لا نطيق؟

فقال رسول الله ﷺ: «أتريدون أن تقولوا كما قال مَنْ كان قبلكم: سمعنا، وعصينا؟»، فشبه ما قالوا من الكلام بقول من سلف من الأنام.

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «كان رسول الله ﷺ إذا رأى مخيلة[1]، تغير وجهُه، وتلون، ودخل، وخرج، وأقبل، وأدبر، وإذا أمطرت السماء، سُرِّيَ عنه».

قالت: وذكرت الذي رأيت، فقال: «وما يدريك يا عائشة؟ لعله كما قال

---

(١) موضع الخيل وهو الظن، وفي السحابة: الخليقة بالمطر هو ـ بفتح الميم ـ. وإنما تغير لونه خوفاً أن يصيب أمته عقوبة ذنب العامة (١٢) «مجمع البحار».

قوم: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأحقاف: ٢٤]. خرجه البغوي مسنداً، ومثله في «صحيح البخاري».

قال الإمام الحافظ ابن القيم ـ رحمه الله ـ في مبحث الشرك الأكبر: الآية التي في سورة سبأ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢ـ٢٣].

إن القرآن مملوء من أمثالها، ولكن أكثر الناس لا يعلمون بدخول الواقع تحته، ويجعلونه في قوم خَلَوْا، أو لم يعقبوا إرثاً.

وهذا الذي يحول بين القلب، وبين فهم القرآن، كما قال عمر ـ رضي الله عنه ـ: إنما ينتقص عرا الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ فَذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التغابن: ٥].

الدرجة الثامنة

في ذكر من قال: إن هذا شرك يحل الدم والمال، ويوجب الحرب والقتال بعد قيام الحجة، وبلوغ الدعوة، ووصول العلم، وظهور الكفر منه.

وهذه الأشياء لها قيود، وشروط أطلقناها في هذا البحث، ولا تكفير بالظن أيضاً.

فاعلم أن الاستقصاء غير ممكن، وليس بعد كلام الله سبحانه، وكلام رسوله ﷺ كلام يطلب الاستدلال به.

﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧].

والسنة النبوية هي الحجة عند النزاع، والمرد إذا تنازعت الأشياء.

فمن استدل بها، أو اعتمد عليها، فقد أفلح، ومن استعملها، ووزن بها، فميزانه هو الأرجح ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣].

وقد سمعت ما مر من الآيات البينات، والأحاديث.

وإذا لم تغن البيانات شيئاً، فالتماسُ الهدى بهن عَيٌّ، وإذا ضلت العقول على علم، فماذا تقول له النصحاء؟

أنكس كه بقرآن وخبر زونربي   اين ست جوابش كه جوابش ندى

لكن سنذكر من كلام العلماء ما يعلم به أنهم ورثة الأنبياء، ومصابيح الظلام.

فأولهم صِدِّيق هذه الأمة أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: فإنه قال في قتال أهل الردة: لأقاتلن من فَرَّقَ بين الصلاة والزكاة، بل لو منعوني عقالاً كانوا يعطونه رسول الله ﷺ، لأقاتلنهم عليه.

ولما كفر من كفر من العرب في خلافته، قاتلهم، واستحل دماءهم وأموالَهم بمحضر من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، فصار ذلك إجماعاً.

وأكبر شيء في ردتهم على تنوعها قولهم: إن مسيلمة الكذاب نبي.

فكيف بمن قال: إن غير الله يُعبد، أو عبدَه، واعتقد فيه الألوهية، وجعله متصفاً بها، وإن لم يقلها بلسانه؟

ووافقه عمر الفاروق على قتال من فرق بين الصلاة والزكاة بعد أن توقف فيهم، ثم ظهر الدليل، فسلكوا سواء السبيل.

تارك الصلاة عمداً كافر

وقال بكفر تارك الصلاة جماعة من الصحابة، والتابعين.

ففي كتاب «الترغيب والترهيب» للمنذري، عن عمرو بن حزم: أنه جاء كفر تارك الصلاة عن عمر، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة.

قال المنذري: وقد ذهب جماعة من الصحابة، ومن بعدهم إلى كفر تارك الصلاة متعمداً حتى خرج وقتها، منهم: ابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر.

ومن غير الصحابة: أحمد بن حنبل، وإسحق، وابن المبارك. هذا في تركها.

وقد صنف القحطي في ذلك مؤلفاً، و«كتاب الصلاة» للحافظ ابن القيم في هذه المسألة أحسنُ مؤلف جمع فيها، وقد طبع لهذا العصر في بعض بلاد الهند.

وفي كتاب «هداية السائل إلى أدلة المسائل» بحث مستقل في إثبات كفر من ترك الصلاة متعمداً بلا عذر صحيح سائغ في الشرع.

وأما جحودها: فكون ذلك كفراً مسألةُ وفاق بين العلماء.

فكيف بمن ترك التوحيد، وجحد حق الله تعالى على العبيد، وجعل المخلوق في مرتبة الخالق، وَسَبَّهُ بالشرك والتنديد؟

وقد ورد الوعيد الشديد فيمن تكلم بكلمة من سخط الله، لا يرى بها بأساً؛ وفي رواية: «لا يريد بها بأساً». أي: لا يظن أنها تبلغ به ما بلغت.

فتفطن لها؛ فإنها مشدة.

بل في قصة تبوك: إن الذين تكلموا بالكفر، ونزل فيهم قوله تعالى: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٦]: إنهم اعتذروا بالمزح، واللعب، والخوض، ولم يعذروا، ونزل قوله سبحانه: ﴿ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [التوبة: ٦٥].

وقد حكم الصحابة بكفر من استحل الخمر متأولاً.

لقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ ﴾ [المائدة: ٩٣]، ومن أولئك قدامة بن مظعون.

لكنهم تابوا، ورجعوا عما تأولوه، كما وقع لحاطب بن أبي بلتعة مما ذكره الله في سورة المائدة.

وهمَّ عمر ـ رضي الله عنه ـ بقتله لولا ما ذكره من العذر.

ومن ذلك حكم ابن مسعود في زمن عثمان بكفر الذين تكلموا في مسجد بني حنيفة في الكوفة بأن مسيلمة مصيب في دعواه.

وتكلم علي ـ كرم الله وجهه ـ بكفر الذين غَلَوا فيه، واعتقدوا فيه صفات الألوهية، ثم حرقهم بالنار.

فهذه سنة الخلفاء الراشدين المهديين فيمن كان يقول: لا إله إلا الله، ثم صدر عنه ما ينافيها، وينتقض بنيانها منه، وإن كانوا ما بين معتذر، ومتأول، وتائب، إنما الغرض التكفير، وأن ذلك كفر، وشرك، وإن لم يكونوا من قَبْلُ مشركين.

وأما ما حصل بعد الخلفاء: فمن ذلك حكمهم بقتل الجعد بن درهم، وجهم بن صفوان؛ لتعطيلهما ربَّ العالمين عن الصفات التي نطقت بها الآيات، ووردت بها الأحاديث الصحيحات، ولقولهم: إن القرآن مخلوق، وإن الأمر أُنُف، حتى صار أهل الكلام من فرق الضلال.

وأفتى الشافعي بتحريمه.

وأما أتباع الأئمة الأربعة، فأقاويلهم في ذلك كثيرة.

وأسلوب كل مذهب أن يجعلوا باباً مستقلاً يسمونه: باب الردة، أوباب: حكم المرتد، ويفسرونه بأنه المسلم الذي كفر بعد إسلامه، ثم يسردون المكفرات، ويطيلون فيها المقالات.

ومن أوسعهم في ذلك الحنفية.

وأما الحنابلة: فحصرها بعضهم في أربع مئة مسألة، كل واحدة تنقض الإسلام، وتلحق صاحبها بِعَبَدَةِ الأصنام.

والشافعية، والمالكية: لهم في ذلك مباحث طويلة مثل ذلك.

ولابن حجر الهيتمي المكي مؤلف سماه: «الإعلام بقواطع الإسلام».

وفي كتابه: «الزواجر عن اقتراف الكبائر» نبذة من هذه.

وفي «مشارق الأنوار» من كتب الشافعية باب طويل من ذلك.

ولابن المقري مؤلفات نحوها، وشراح «منهاج النووي» أوضحوا تلك المهالك.

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ ابن حجر: الإجماعَ على كفر من جعل بينه، وبين الله وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم.

وبعض ما ذكروه في باب الردة، فهو من مسائل فرعية، وليست من القواعد الإسلامية، ولا من أصول السنة الإيمانية.

فما ظنك بمسألة توحيد الله سبحانه بالعبادة التي هي أصل الأصول، ومركز دائرة أهل المنقول والمعقول، والقطب الذي يدور عليه الحاصل والمحصول، والأساس الذي عليه بناء مدينة العلم التي فيها النزول والحلول، والصراط المستقيم الذي عليه السير والوصول؟

فإن قيل: كيف يقاتلون، وهم يقولون: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويأتون بكثير من شرائع الإسلام، وقد ورد في «الصحيح»: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» الحديث؟

فالجواب: أنه قد ورد في «صحيح البخاري»: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها».

فجعل الغايةَ التي ينتهي عندها القتال الأمورَ الثلاثة المذكورة في الحديث؛ لأن القول المجردَ عن الاعتقاد والعمل غيرُ مفيد، وإلا، فقد قال اليهود ذلك.

والمراد: معناها، لا مجرد لفظها، وأن يقولوها كما قاله ﷺ، موقنين بمعناها من النفي، والإثبات، عاملين بمقتضاها، غير فاعلين ما ينافيها من الشرك، والكفران، والطغيان.

فإن قيل: كيف إذا كانوا يأتون بالأمور الثلاثة المذكورة، لكنهم يصرفون بعض العبادات لغير الله؛ مثل الاعتقاد في المقبورين، ونحو ذلك؟

فالجواب: أن القصص المذكورة آنفاً فيمن جرى عليه القتل في زمن الخلفاء، وممن كان يفعل الأمور الثلاثة المذكورة، ويناقضها بما يوجب قتله.

فإن قيل: إن هؤلاء لم يعلموا ذلك أنه ينافي أحسن المسالك.

فالجواب: أن المقرر إنما هو تكفير من بلغته الدعوة، وقامت عليه الحجة، فأبى، وعاند بعد العلم مُصِرّاً على الشرك.

فمن حين ظهرت هذه الدعوة المحمدية إلى توحيد الألوهية، وجردت عليها السيوف، فمن ردها، وأباها، فالكلام عليه، واللوم متوجه إليه. وهي الآن ـ بحمد الله ـ قد غارت، وطارت.

والقرآن العظيم أكبر حجة على الخاص والعام، فمثل توحيد الله بالعبادة، وأنه لا شريك له فيها، يدل على هذا القرآن دلالة صريحة للتالي والسامع، وفيه هداية للعقل إليه، وإقامة للحجة عليه.

وأما فهم الحجة، فغير لازم، وللعلماء في هذا الموضع أقوال، وقد نص الفرقان العظيم على ذم قوم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

وأما الأموات، فقد أفضوا إلى ما قدموا، وقد ورد النهي عن إيذاء الأحياء بذكر مساوىء الأموات، وهذا فيمن عملُه عملُ المشركين منهم، وفعلُه فعلُ الكافرين.

وأما من يعلم صلاحه، وتوحيده، فذلك الناجي ـ سواء تقدم، أو تأخر ـ.

وأما من لا يعلم حاله: فَكَفُّ اللسان عنه حَسَنٌ جِدّاً؛ لأن تكفير المعين يحتاج إلى ثبوت إقامة الحجة عليه.

وفي نجاة أهل الفترات مباحث، واختلافات.

والشأن كل الشأن في أمر أهل هذا الزمان، فإن علم التوحيد أمر مستفاض، وشيء معروف، وأنه فرض لازم، وواجب متحتم.

وعلم الشرك مذموم، وأنه حرام محض، وضلال بحت.

ولكنه حصلت فيه غلطات فاضحة، وعادات شنيعة، وأعمال كفرية، وأقوال شركية، ورِدَّةٌ فظيعة، وأفعال قبيحة، تابع فيه الآخر الأول، وَابْتُلِيَ به كثير ممن قلد بعضهم بعضاً إلا قليلاً من الناس، ونبذاهم الأكياس.

وكادت آثار مباني الشريعة الحقة تنطمس، وأعيان معانيها المنيعة الرفيعة

تندرس، وما أُتِيَ الناس إلا من قِبَلِ الديانة، والأمانة، وغربة الإسلام، وضعف الإيمان.

ولم يفسد الدينَ إلا الأحبارُ، والرهبانُ السوء.

فإلى الله المشتكى من نفس إذا ابتليت، وجهل إذا طغى، وهوى إذا أعمى.

اللهم وفقنا لتوحيدك الخالص عن شائبة الأهواء، واسلك بنا مَسْلَكَ العمل الصالح الصواب، الذي تحبه، وترضاه، ونجنا من الشرك، وتطوراته في قلوب أهل الآراء، وبالله التوفيق، وهو المستعان.

* * *

باب
في الآيات الواردة في ذكر المشركين والمشركات من أهل الكتاب، وغيرهم، وذم الشرك بالله تعالى، وبيان أنواع شركهم

قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] هم مشركو العرب، وقيل: المجوس.

وعموم اللفظ هو المعتبر لا خصوصُ السبب.

﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾؛ أي: ما التعمير بمبعده عن النار، ﴿أَن يُعَمَّرَ ۗ﴾: طول عمره، ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾: لا يخفى عليه خافية من أحوالهم.

وفي الآية: دليل على أن حب طول العمر من عادة الكفار، والمشركين.

وأما المؤمنون، فيحبون لقاء الله تعالى كما في الحديث: «من أحبَّ لقاء الله، أحبَّ الله لقاءه، ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه».

وقال تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ١٠٥].

فيه بيان شدة عداوة الكفار للمسلمين؛ حيث لا يودون إنزال الخير عليهم من الله سبحانه: أي: خير كان؛ كما يفيده وقوع النكرة في سياق النفي، وتأكيد العموم بدخول: «من» المزيدة عليها، وإن كان بعض أنواع الخير أعظم من بعض، فذلك لا يوجب التخصيص.

﴿ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾ ؛ أيَّ رحمةٍ كانت من غير تعيين ؛ كما يفيد ذلك الإضافة إلى ضميره تعالى.

﴿ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ١٠٥﴾، وكل خير ناله عباده في دينهم ودنياهم، فإنه منه ابتداء؛ تفضلاً عليهم من غير استحقاق أحد منهم، بل له الفضل والمنة على خلقه.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ أي: لا تتزوجوهن، والمراد بالنكاح: العقد، لا الوطء.

﴿ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ﴾ فيه النهي عن نكاح المشركات.

قيل: المراد بها: الوثنيات، وقيل: إنها تعم الكتابيات.

﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكَةٍ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ﴾ من جهة كونها ذات جمال، أو مال، أو نسب، أو شرف.

﴿وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾؛ أي: لا تزوجوا الكفار بالمؤمنات، خطاب للأولياء.

﴿ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ﴾. قال القرطبي: أجمعت الأمة على أن المشرك لا يطأ المؤمنة بوجه؛ لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام.

﴿ وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ إشارة إلى المشركين، والمشركات.

﴿يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ﴾؛ أي: إلى الأعمال الموجبة لها.

فكان في مصاهرتهم، ومعاشرتهم، ومصاحبتهم من الخطر العظيم ما لا يجوز للمؤمنين أن يتعرضوا له، ويدخلوا فيه.

﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ﴾؛ أي: الأعمال الموجبة للجنة، وأعظمها إخلاص التوحيد لله تعالى، كما أن أعظم الأعمال الموجبة للنار الشركُ بالله سبحانه.

وقال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [آل عمران: ٧٩] الناطق بالحق.

﴿وَٱلْحُكْمَ﴾ يعني: الفهم، والعلم، والنبوة.

﴿ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: هذه المقالة، وهو متصف بتلك الصفة.

وفيه بيان من الله لعباده أن النصارى افتروا على عيسى ـ عليه السلام ـ ما لا يصح عنه، ولا ينبغي أن يقوله، ولكن يقول: ﴿ كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ﴾.

قال المبرد: هم أرباب العلم، واحدهم: رَبَّانِيّ؛ أي: العالمُ بدين الرب، القَوِيُّ، المتمسك بطاعة الله.

﴿بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ التشديد يدل على العلم، والتعليم.

﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ۝٧٩﴾ الدراسة: مذاكرة العلم.

دلت الآية على أن العلم، والتعليم، والدراسة توجب كون الإنسان رَبَّانِياً.

فمن اشتغل بها لا لهذا المقصود، فقد ضاع علمه، وخاب سعيه.

﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝٨٠﴾ [آل عمران: ٨٠]. أي: لا يقول هذا، ولا يفعله.

وقد استدل به من قال: إن سبب نزول الآية استئذان من استأذن النبي ﷺ من المسلمين في أن يسجدوا له.

وهذا يرشد إلى أن السجود لغير الله ـ نبياً كان، أو مَلَكاً ـ كفرٌ بعد الإسلام.

وقال تعالى: ﴿ سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ ﴾ [آل عمران: ١٥١] أي: الخوف، والفزع.

﴿ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ﴾؛ أي: بسبب إشراكهم به تعالى ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ﴾ أي: بجعله شريكاً له ﴿سُلْطَٰنًا ۖ﴾ حجة، وبياناً، وبرهاناً.

سميت «الحجة» سلطاناً؛ لقوتها على دفع الباطل، أو لوضوحها، وإنارتها، أو لِحِدَّتِهَا، ونفوذها.

والنفي يتوجه إلى القيد، والمقيد؛ أي: لا حجة، ولا إنزال.

والمعنى: إن الإشراك بالله لم يثبت في شيء من الملل.

﴿وَمَأْوَىٰهُمُ﴾؛ أي: سكنهم، ﴿ٱلنَّارُ﴾ بيان لأحوالهم في الآخرة بعد بيان أحوالهم في الدنيا.

﴿وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الذين يستقرون فيه.

وفي جعلها مثواهم بعد جعلها مأواهم رمز إلى خلودهم فيها؛ فإن المثوى مكان الإقامة المنبئة عن المكث.

والمأوى: المكان الذي يأوي إليه الإنسان.

وقدِّم المأوى على المثوى؛ لأنه على الترتيب الوجودي: يأوي، ثم يثوِي.

وفي الآية دليل على أن عاقبة الشرك الخلود في النار.

وقال تعالى: ﴿ ۞ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] الابتلاء: الامتحان، والاختبار.

والمعنى: لتمتحنُنَّ في أموالكم بالمصائب، والإنفاقات الواجبة، وسائر التكاليف الشرعية المتعلقة بها، والابتلاء في الأنفس بالموت، والأمراض، وفقد الأحباب، والقتل في سبيل الله.

وفيه تسلية للأمة الإسلامية بما سيلقونه من الكَفَرَةِ الفَسَقَة الفَجَرَة؛ ليوطنوا أنفسهم على الثبات، والصبر على المكاره.

﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾: هم اليهود، والنصارى.

وكان المسلمون يسمعون من اليهود: عزير ابن الله، ومن النصارى: المسيح ابن الله، وهذه السماعة باقية إلى الآن.

فإن النصارى في هذا الزمان في كل مكان يقولون بألوهية المسيح، ويهتفون

بذلك، ويقرؤونه في كتبهم الجديدة التأليف، ويردون على المسلمين توحيدهم لله تعالى وشرائعهم ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ ۝٤٦﴾ [إبراهيم: ٤٦].

﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ﴾ من سائر الطائف الكفرية من غير أهل الكتاب كالمجوس، والهنود، والنصيرية، والبابية ﴿أَذٗى كَثِيرٗاۚ﴾ من الطعن في دينكم، وأعراضكم.

وزاد «السيوطي»: والتشبيب بنسائكم.

قال في «الجمل»: هو ذكر أوصاف الجمال.

وقد استطال المجوس، والهنود، والنفرية في هذا الزمان على المسلمين، فحرروا كتباً في الطعن في دين الإسلام، والإعراض عن المسلمين.

ووجد مصداق هذه الآية: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ الصبر: عبارة عن احتمال الأذى والمكروه، والتقوى عن الاحتراز عما لا ينبغي.

﴿فَإِنَّ ذَٰلِكَ﴾ الصبر والتقوى ﴿مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ۝١٨٦﴾ أي: معزوماتها؛ لكونها عزمة من عزمات الله التي أوجب عليهم القيام بها.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨] هذا الحكم يشمل جميع طوائف الكفار من أهل الكتاب، وغيرهم، ولا يختص بكفار أهل الحرب؛ لأن اليهود قالوا: عزير ابن الله، وقالت النصارى: المسيح ابن الله، وقالوا: ثالث ثلاثة.

ولا خلاف بين المسلمين أن المشرك إذا مات على شركه، لم يكن من أهل المغفرة التي يفضل الله بها على غير أهل الشرك حسبما تقتضيه مشيئته.

وأما غير أهل الشرك من عصاة المسلمين، فداخلون تحت المشيئة: ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ﴾ [آل عمران: ١٢٩].

قال ابن جرير: قد أبانت هذه الآية أن صاحب كل كبيرة في مشيئة الله ـ عز

وجل ـ: إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، ما لم تكن كبيرته شركاً بالله ـ عز وجل ـ.

وظاهره: أن المغفرة منه سبحانه تكون لمن اقتضته مشيئته تفضلاً منه، ورحمةً، وإن لم تقع من ذلك المذنب توبة.

وقيد ذلك المعتزلة بالتوبة.

وقد قال تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [النساء: ٣١]، وهي تدل على أنه سبحانه يغفر سيئات من اجتنب الكبائر، فيكون مجتنب الكبائر ممن قد شاء الله غفران سيئاته.

عن ابن عمر بسند صحيح، قال: كنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا من نبينا ﷺ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ ﴾ [النساء: ٤٨] الآية.

وقال: «إني ادَّخرت دعوتي، وشفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا.

وعن ابن عباس، قال في هذه الآية: إن الله حرم المغفرة على من مات وهو مشرك كافر، وأرجى أَهل التوحيد إلى مشيئته، فلم يؤيسهم عن المغفرة.

وأخرج الترمذي وحسنه عن علي ـ رضي الله عنه ـ، قال: ما في القرآن أحب إلي من هذه الآية.

وعن جابر، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! ما الموجتان؟

قال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، ومن مات يشرك به، دخل النار» أخرجه مسلم.

﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٤٨]؛ أي: يجعل معه شريكاً غيره، إظهار في موضع الإضمار لإدخال الروع.

﴿ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ ﴾؛ أي: اختلق، وافتعل.

والافتراء كما يطلق على القول حقيقة، يطلق على الفعل مجازاً. صححه التفتازاني.

﴿إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾؛ أي: ذنباً كبيراً غير مغفور إن مات عليه.

فيه دلالة على أن الشرك أعظم من جميع الآثام، وأنه لا يغفر في حال من الأحوال ـ أعاذنا الله منه ـ.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١١٦] هذا نص صريح بأن الشرك غير مغفور إذا مات صاحبه عليه.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: ما دون الشرك، ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ من أهل التوحيد.

وهذه المشيئة فيمن لم يتب من ذنوبه من الموحدين، فإن شاء غفر له، وإن شاء عذبه.

وأما من تاب منهم، وانقلع عن الذنوب، وندم على ما فعله من المعاصي، وأناب إلى الله تعالى، فهو مغفور [له]، لقوله ﷺ: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»، فالتوبة محاء الذنوب؛ كبيرها، وصغيرها.

﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]؛ أي: ذهب عن طريق الهدى، وحرم الخير كله إذا مات على شركه؛ لأن الشرك أعظمُ أنواع الضلال، وأبعدُها من الصواب والاستقامة، كما أنه افتراء، وإثم عظيم.

ولذلك جعل الجزاء في هذه الشرطية: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾، وفيما سبق: ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ حسبما يقتضيه سياق النظم الكريم، وسِبَاقُهُ.

قال السمين: ختمت الآية المتقدمة بقوله: ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ﴾، وهذه بقوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾، لأن الأولى في شأن أهل الكتاب، وهم عندهم علم بصحة نبوته، وأن شريعته ناسخة لجميع الشرائع، ومع ذلك فقد كابروا في ذلك، وافتروا على الله.

وهذه في شأن قوم مشركين ليس لهم كتاب، ولا عندهم علم، فناسب وصفهم بالضلال.

وأيضاً قد تقدم هنا ذكر «الهدى»، وهو ضد الضلال. انتهى.

وعن الضحاك: إن شيخاً من الأعراب جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني شيخ منهمك في الذنوب، والخطايا، إلا أني لم أشرك بالله شيئاً منذ عرفته، وآمنت به، ولم أتَّخذ من دونه وليّاً، ولم أوقع المعاصي جرأة على الله، ولا مكابرة له، وإني لنادم، وتائب، ومستغفر، فما حالي عند الله؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية. أخرجه الترمذي.

وعن علي ـ كرم الله وجهه ـ، قال: ما في القرآن أحب إليَّ من هذه الآية. رواه الترمذي وقال: حسن غريب.

وقال تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧]؛ أي: أصناماً لها أسماء مؤنثة؛ كاللات، والعزى، ومناة. قاله أبي بن كعب.

وقيل: المراد بالإناث: الأموات التي لا روح لها؛ كالخشبة، والحجر. قاله ابن عباس.

وقيل: المراد: الملائكة؛ لقولهم: هم بنات الله.

قلت: ولا مانع من الحمل على الجميع، والكلام خارج مخرج التوبيخ للمشركين، والإزراء عليهم، والتضعيف لعقولهم؛ لكونهم عبدوا من دون الله نوعاً ضعيفاً.

قال الحسن: كان لكل حي من أحياء العرب صنم يعبدونه، ويسمونه: أنثى بني فلان، فأنزل الله هذه الآية.

﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾﴾، وهو إبليس ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾؛ لأنهم إذا أطاعوه فيما سوَّل لهم، فقد عبدوه، وتقدم أن الدعاء هو العبادة.

قال ابن عباس: لكل صنم شيطان يدخل في جوفه، ويتراءى للسدنة، والكهنة، ويكلمهم.

وقال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٩] يعني: الأصنام التي كانوا يعبدونها، وما في معنى ذلك:

﴿ قُلْ لَّآ أَشْهَدُ ﴾ ؛ أي: بما تشهدون به، بل أجحد ذلك، وأنكره.

وذلك لكون هذه الشهادة باطلة ممتنعة.

ومثله: ﴿ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ أي: من إشراككم بالله تعالى.

وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ﴾ [الأنعام: ٢٢] الاستفهام للتقريع، والتوبيخ، للمشركين.

وأضاف الشركاء إليهم؛ لأنها لم تكن شركاء لله في الحقيقة، بل لَمَّا سموها شركاء، أضيفت إليهم، وهي ما كانوا يعبدونه من دون الله، أو مع الله.

﴿ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ أنهم شركاء.

ووجه التوبيخ: أن معبوداتهم غابت عنهم في تلك الحال، أو كانت حاضرة، ولكن لا ينتفعون بها بوجه من الوجوه، فكان وجودها كعدمها.

﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٢٣]؛ أي: معذرتهم. قاله ابن عباس، أو: جوابهم، وسماه فتنة؛ لأنه كذب، أو: حجتهم، والفتنة: التجربة.

﴿ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ يعني: المنافقين، والمشركين قالوا ـ وهم في النار ـ: هَلُمَّ فلنكذب، فلعله أن ينفعنا ﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنعام: ٧٨].

انتفوا من الشرك، وحلفوا على نفيه، وجاؤوا بالكذب في تلك الدار أيضاً.

وقال تعالى في قصة إبراهيم ـ عليه السلام ـ في رؤيته الكواكب: ﴿ فَلَمَّآ أَفَلَتْ ﴾ ؛ أي: غابت الشمس، وقويت عليهم الحجة، ولم يرجعوا.

﴿قال ياَ قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُون﴾ ؛ أي: من الأشياء التي تجعلونها شركاء لله، وتعبدونها من الأصنام، والأجرام المحدثة المحتاجة إلى محدث.

قال بهذا لَمَّا ظهر له أن هذه الأشياء مخلوقة لا تنفع، ولا تضر، مستدلاً على ذلك بأُفولها الذي هو دليل حدوثها.

﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴾ [الأنعام: ٧٩]؛ أي: قصدت بعبادتي، وتوحيدي الله ـ عز وجل ـ.

﴿ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾؛ أي: خلقهما، وأبدعهما.

﴿ حَنِيفًا ﴾؛ أي: مائلاً إلى الدين الحق.

﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ وبه تبرأ من الشرك الذي كان عليه قومه.

﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٨٠]؛ أي: في كونه لا شريك له، ولا نِدَّ، ولا ضِدَّ.

﴿ وَقَدْ هَدَانِ ﴾ إلى توحيده، وأنتم تريدون أن أكون مثلكم في الضلالة، والجهالة، وعدم الهداية.

﴿ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي ﴾؛ بأن يلحقني شيئاً من الضرر بذنب عملته، فالأمر إليه، وذلك منه، لا من معبوداتكم الباطلة التي لا تنفع، ولا تضر.

والمعنى على نفي حصول الضرر منهم على كل حال، وإثبات الضرر والنفع لله سبحانه.

﴿ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (٨٠) ﴾ أن هذه الأصنام جمادات لا تضر، ولا تنفع، وأن النافع الضار هو الذي خلق السموات، والأرض، وما بينهما.

﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٨١].

رد عليهم هذا الكلام الإلزامي الذي لا يجدون عنه مخلصاً، ولا متحولاً.

والاستفهام للإنكار عليهم، والتقريع لهم ﴿ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ﴾؛ أي: حجة، وبرهاناً.

﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ من العذاب، وعدم الخوف يوم القيامة: الموحد، أم المشرك؟

﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ بحقيقة الحال، وتعرفون البراهين الصحيحة، وتميزونها عن الشُّبَهِ الباطلة.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ أي: لم يخلطوه به.

والمراد بالظلم: الشرك، وقد فسره بذلك أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، وعمر بن الخطاب، وحذيفة بن اليمان، وسلمان الفارسي، وأبي بن كعب، وابن عباس، وجماعة من التابعين ـ رضي الله عنهم ـ.

ويغني عن الجميع في تفسير الآية ما ثبت في «الصحيحين»، وغيرهما من حديث ابن مسعود، قال: لما نزلت هذه الآية، شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟

فقال رسول الله ﷺ: «ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان: يا بني لا تشرك بالله، إن الشرك لظلم عظيم».

والعجب من صاحب «الكشاف» حيث يقول في تفسير هذه الآية: وأبى تفسيرَ الظلم بالكفر لفظُ «اللبس».

وهو لا يدري أن الصادق المصدوق قد فسرها بهذا، وإذا جاء نهر الله، بطل نهر معقل.

وفي «زاده» على البيضاوي: وذهب المعتزلة إلى أن المراد بالظلم في هذه الآية: المعصية، لا الشرك؛ بناء على أن خلط أحد الشيئين بالآخر يقتضي اجتماعاً، ولا يتصور خلط الإيمان بالشرك، لأنهما ضدان لا يجتمعان.

وهذه الشبهة ترد عليهم بأن يقال: كما أن الإيمان لا يجامع الكفر، فكذلك المعصية لا تجامع الإيمان عندكم؛ لكونه اسماً لفعل الطاعات، واجتناب المعاصي، فلا يكون مرتكب الكبيرة مؤمناً عندكم. انتهى.

أقول: لا استحالة في اجتماع الشرك بالإيمان في مواضع خاصة.

ألا ترى المشركين من المسلمين عابدي القبور، والهاتفين بأهلها، الذابحين

للأولياء، والناذرين لهم في إنجاح الحاجات، وقضاء المرادات، كيف يشركون بالله مع اعترافهم بالإيمان، وتفوههم بكلمة التوحيد؟

وهذا الذي قلت دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦].

أي: موحدون في توحيد الربوبية، ومشركون في توحيد الألوهية.

﴿أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ يوم القيامة من عذاب النار.

والآية دليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً، كانت عاقبته الأمن من عذاب جهنم.

﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ إلى الحق، ثابتون عليه، وغيرهم على ضلال.

وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا﴾ [الأنعام: ٨٣ـ ٨٨]؛ . أي: ما تقدم من الحجج التي أوردها إبراهيم ـ عليه السلام ـ عليهم.

﴿آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ﴾؛ أي: أعطيناها إياه، وأرشدناه إليها.

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ﴾ بالهداية، والعلم، والفهم، والعقل، والفضيلة، والإرشاد إلى الحق، وتلقين الحجة، أو بما هو أعم من ذلك.

وفيه نقض قول المعتزلة في الأصلح.

قال الضحاك: للعلماء درجات كدرجات الشهداء.

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾ ابناً لصلبه.

﴿وَيَعْقُوبَ﴾ ولد الولد ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ إلى سبيل الرشاد، وطريق الحق، وهو توحيد الله تعالى ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا﴾ .

هذا موضع الاستدلال؛ أي: لو أشرك هؤلاء المذكورون، وهم ثمانية عشر

رسولاً، بعبادة غير الله ﴿ لَحَبِطَ عَنْهُم ﴾ الحبوط: البطلان، والذهاب ﴿ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ من الطاعات قبل ذلك؛ لأن الله لا يقبل مع الشرك من الأعمال شيئاً.

فيه عبرة عظيمة، ونصيحة كريمة؛ لأن الشرك إذا أحبط أعمال الرسل، فما الظن بغيرهم؟

وهذه الآية أخوفُ آية لمن له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد، ولا بيان بعد بيان الرحمن، ولا قرية وراء عبادان.

وأقول: أين المشركون من المؤمنين؟ فلينظروا إلى هذه الآية، وليتأملوا فيها، وفي سباقها، وسياقها، كيف سجل الله تعالى على أفاضل خلقه بحبط أعمالهم الصالحات، وأفعالهم الطيبات عند وجود الشرك منهم، مع استحالة وقوعه عنهم.

فاستدلال بعض الجهلة بأن إيراد الآيات الدالة على ذم أهل الشرك في مقابلة المسلمين ليس كما ينبغي؛ لأنها وردت في حق الكفار، وهؤلاء مؤمنون، مردودٌ عليه بنص هذه الآية الشريفة.

فإن الإخبار فيها عن رسله سبحانه خاصة دون غيرهم من أهل الكفر، والشرك، ومن هو أفضل منهم في قوة الإيمان، وصحة الإسلام.

ثم القاعدة التي أجمع عليها أهل الأصول من الفحول هي أن العبرة بعموم المباني، لا بخصوص المعاني.

وهذه ترشدك إلى أن الاحتجاج من أهل التوحيد على أهل الشرك بتلك الآيات الناعية على المشركين صحيحٌ واقعٌ في محله، لا شنارَ عليه، ولا غبارَ فيه.

وإنما يعرج على مثل هذه الشبه الضعيفة مَنْ لا عقل له، ولا سمع، ولا يستحق الخطاب، ولا الجواب.

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] هذا نوع من جهالاتهم،

وضلالاتهم أنهم جعلوا الجن شركاءه سبحانه، وعبدوهم كما عبدوه، وعظّموهم كما عظموه.

قال الحسن: أطاعوا الجن في عبادة الأوثان.

وقال الزجاج: فيما سولت لهم من شركهم.

وقيل: المراد بالجن هنا: الملائكة.

وقيل: نزلت في الزنادقة الذين قالوا: إن الله تعالى وإبليس أخوان.

ويقرب من هذا قول المجوس: إن للعالم صانعين، هما: الرب، والشيطان.

وهكذا القائلون: إن كل خير من النور، وكل شر من الظلمة، وهم «المانوية» أتباع «ماني» المصور المتنبي.

﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ وهذا كالدليل القاطع على أن المخلوق لا يكون شريكاً لله، وكل ما في الكون محدَث مخلوق، فامتنع أن يكون شريكاً له في ملكه.

﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾؛ أي: شقُّوا له هذه؛ لأن المشركين ادَّعوا أن الملائكة بنات الله، والنصارى ادَّعَوْا أن المسيح ابن الله، واليهود ادعوا أن عزيراً ابن الله، وكثر ذلك منهم ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٠٠ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝١٠١﴾ [الأنعام: ١٠١-١٠٢]: لا يخفى عليه من مخلوقاته خافية.

وقال تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٠٦﴾ [الأنعام: ١٠٦] هذا قبل نزول آية السيف: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٢]، وَلَوْ شَاء اللهُ عدمَ إشراكهم، ما أشركوا فيه، إن الشرك بمشيئة الله سبحانه، خلافاً للمعتزلة.

والكلام في تقرير هذا على الوجه الذي يتعارف به علماء الكلام والميزان معروف، لا فائدة في إيراده هاهنا.

قال ابن عباس: يقول الله: لو شئتُ لجمعتُهم على الهدى أجمعين.

وقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقد وقع مقتضاه كما حكى

عنهم سبحانه في سورة «النحل»: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا﴾ [النحل: ٣٥] إلخ. لو شاء الله عدم شركهم، وعدم تحريمهم: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾.

ظنوا أن هذا القول يخلصهم عن الحجة التي ألزمهم بها رسول الله ﷺ، وأن ما فعلوه حق، ولو لم يكن حقاً، لأرسل الله إلى آبائهم الذين ماتوا على الشرك، وعلى تحريم ما لم يحرمه الله رُسُلاً يأمرونهم بترك الشرك، وبترك التحريم.

﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا﴾.

وقد تمسك القدرية، والمعتزلة بهذه الآية، ولا دليل لهم في ذلك على مذهب الجبر، والاعتزال؛ لأن أمر الله بمعزل عن مشيئته، وإرادته، ولا يلزم من ثبوت المشيئة دفع دعوة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ.

﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ﴾؛ أي: دليلٌ صحيح يُعَدُّ من العلم النافع، وحجةٌ، وكتابٌ يوجب اليقين بأن الله راضٍ بذلك، ﴿فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ لننظر فيه، ونتدبره؟

والمقصود من هذا: تبكيتُهم؛ لأنه قد علم أنه لا علم عندهم يصلح للحجة، ويقوم به البرهان.

ثم أوضح لهم أنهم ليسوا على شيء من العلم، فقال:

﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ الذي هو محل الخطأ، ومكان الجهل.

﴿وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾؛ أي: تتوهمون مجرد توهم فقط كما يتوهم الخارص، وتقولون على الله الباطل.

﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩] على الناس؛ أي: التي تنقطع عندها معاذيرهم، وتبطل شبههم، وظنونهم، وتوهماتهم.

والمراد بها: الكتب المنزلة، والرسل المرسلة، وما جاؤوا به من المعجزات.

قال الربيع بن أنس: لا حجة لأحد عصى الله، أو أشرك به على الله.

بل له الحجة التامة على عباده، ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ولكنه لم يشأ ذلك.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾، [الأنعام: ١٠٧]، و﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، ومثله كثير.

فالمنتفي في الخارج مشيئته هداية الكل، وإلا فقد هدى بعضهم.

وعن ابن عباس: أنه قيل له: إن ناساً يقولون: ليس الشر بِقَدَر، فقال ابن عباس: بيننا وبين أهل القدر هذه الآية.

والعجز، والكَيْسُ من القدر.

وقال علي بن زيد: انقطعت حجة القدرية عند هذه الآية: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ﴾ إلى قوله: ﴿أَجْمَعِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥١] هذا نص ظاهر على تحريم الشرك.

وفي آخر هذه الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١-١٦٣] وهو ملة إبراهيم ـ عليه السلام ـ.

﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ﴾ مائلاً إلى الحق.

وفي «القاموس»: الحنيف؛ كأمير: الصحيحُ الميلِ إلى الإسلام، الثابتُ عليه، وكل من حج، وكان على دين إبراهيم.

﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ في العبادة، والخلق، والقضاء، والقدر، وسائر أفعاله، لا يشاركه فيها أحد من خلقه.

﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ أي: المنقادين من هذه الأمة.

﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ﴾؛ فيه توحيد الربوبية.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الأعراف: ٣٣] أي: وأن تجعلوا لله شريكاً لم ينزل عليكم به حجة، وتسووه به في العبادة.

والمراد: التهكم بالمشركين؛ لأن الله لا ينزل برهاناً بأن يكون غيره شريكاً له.

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ١٩٠-١٩١]. أي: ما طلباه من الولد الصالح، وأجاب دعاءهما ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾

قال كثير من المفسرين: إنه جاء إبليسُ إلى حواء، وقال لها: إن ولدت ولداً، فَسَمِّيهِ باسمي، فقالت: وما اسمك؟ قال: الحارث، لو سمى لها نفسه، لعرفَتْه، فسمَّتْه: عبد الحارث.

فكان هذا شركاً في التسمية، ولم يكن شركاً في العبادة.

وقد روي هذا بطرق وألفاظ عن جماعة من الصحابة، ومَنْ بعدهم.

ويدل له حديث سمرة عن النبي ﷺ قال: «لما ولدت حواء، طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه: عبدَ الحارث؛ فإنه يعيش، فسمته: عبد الحارث، فعاش، فكان ذلك من وَحْي الشيطان، وأمره» أخرجه أحمد، والترمذي، وحسنه، وأبو يعلى، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والروياني، وأبو الشيخ، والحاكم، وصححه، وابن مردويه.

وفيه دليل على أن الجاعل شركاً فيما آتاهما هو حواء[1] دون آدم عليه السلام.

وقوله تعالى: ﴿جَعَلَا﴾ بصيغة التثنية لا ينافي ذلك؛ لأنه قد يسند فعل الواحد إلى اثنين، بل إلى جماعة، وهو شائع في كلام العرب.

وفي الكتاب العزيز من ذلك الكثير الطيب، تصدى لبيانه صاحب تفسير «فتح البيان في مقاصد القرآن»، فراجعه.

﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾، ولا يقدر على نفع لهم، ولا دفع ضر عنهم، ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ الضمير راجع إلى الشركاء؛ أي: وهؤلاء الذين جعلوهم شركاء من الأصنام، والشياطين مخلوقون.

---

(١) انظر ما علقناه على هذا الكلام في صحيفة ٢١٦. ولا تغتر بما ساقه المؤلف هنا وهناك من الروايات، والأسانيد؛ لأن الشرك بالله لم يكن معروفاً لآدم، ولا لحواء ـ عليهما السلام ـ.

وجمعهم جمعَ العقلاء؛ لاعتقاد مَنْ جعلهم شركاء أنهم كذلك.

﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٢] أي: لمن جعلهم شركاء ﴿ نَصْرًا ﴾ إن طلبوه منهم، ﴿ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾ إن حصل عليهم شيء من جهة غيرهم:

ومن عجز عن نصر نفسه، فهو عن نصر غيره أعجز.

﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣]. أي: دعاؤكم لهم عند الشدائد، وعدمُه سواءٌ، لا فرق بينهما؛ لأنهم لا ينفعون، ولا يضرون، ولا يسمعون، ولا يجيبون.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٩٤] أخبرهم سبحانه بأن هؤلاء الذين جعلتموهم آلهة هم عباد الله كما أنتم عباد له.

مع أنكم أكمل منهم؛ لأنكم أحياء تنطقون، وتمشون، وتسمعون، وتبصرون.

وهذه الأصنام ليست كذلك، ولكنها مثلكم في كونها مملوكة لله، مسخرة لأمره.

وهذا تقريع لهم بالغ، وتوبيخ لهم عظيم.

قال مقاتل: إنها الملائكة، والخطاب مع قوم كانوا يعبدونها.

والأول أولى.

وإنما وصفها بأنها عباده، مع أنها جمادات؛ تنزيلاً لها منزلة العقلاء على وفق معتقدهم.

ولذلك قال: ﴿ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ ﴾، وهذا اللفظ ورد في معرض الاستهزاء بالمشركين.

﴿ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٥] فيما تدّعونه لهم من قدرتهم على النفع، والضرر، وأنها آلهة.

ثم بيَّن غاية عجزهم، وفضل عابديهم عليهم، فقال: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ ٱدْعُواْ ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

الاستفهام للتقريع، والتوبيخ.

أي: هؤلاء الذين جعلتموهم شركاء ليس لهم شيء من الآلات التي هي ثابتة لكم، فضلاً عن أن يكونوا قادرين على ما تطلبونه منهم.

فإنكم كما ترون هذه الأصنام التي تعكفون على عبادتها ليست لهم أرجل يمشون بها إلى نفع أنفسهم، فضلاً عن أن يمشوا في نفعكم، وليس لهم أيد يبطشون بها كما يبطش غيرهم من الأحياء، وليس لهم أعين يبصرون بها كما تبصرون، وليس لهم آذان يسمعون بها كما تسمعون، فكيف تدعون مَنْ هم على هذه الصفة مِن سلب الأدوات، وبهذه المنزلة من العجز؟

وما أحسنَ ما قيل:

كافران ازبت بيجان جه تمتع داريد باری آن بت بيرستيدكه جانی دارد

﴿قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُون فَلاَ تُنْظِرُونِ﴾، وليس بعد هذا التحدي لهم، والتعجيز لأصنامهم شيء.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٧﴾﴾ [الأعراف: ١٩٧].

فيه إهانة للمشركين، والتنقص بهم، وإظهار سخف عقولهم، وركاكة أحلامهم.

وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

أي: ذوو نجاسة؛ لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجاسة.

وصفهم بذلك حتى كأنهم عين النجاسة والقذر؛ لِخُبْثِ باطنهم؛ مبالغةً في وصفهم.

قال ابن عباس: أعيانهم نجسة؛ كالكلاب، والخنازير.

وقال قتادة، ومعمر، وغيرهما: وصفوا بذلك؛ لأنهم لا يتطهرون، ولا يغتسلون، ولا يجتنبون النجاسات، فهي ملابسة لهم.

قيل: أراد بالمشركين عبدةَ الأصنام دون غيرهم من أصناف الكفار.

وقيل: بل جميع أصنافهم؛ من اليهود، والنصارى، وغيرهم.

قال بعض الظاهرية: إن المشرك نجس الذات؛ استدلالاً بهذه الآية.

وروي عن الحسن، وابن عباس، وابن صالح: من مس مشركاً، فليتوضأ.

وذهب الجمهور من السلف، والخلف، ومنهم أهل المذاهب الأربعة إلى أن الكافر ليس بنجس الذات؛ لأن الله سبحانه أحلَّ طعامهم.

وثبت عن النبي ﷺ في ذلك من فعلِه، وقولِه ما يفيد عدمَ نجاسة ذواتهم، فأكل في آنيتهم، وشرب منها، وتوضأ فيها، وأنزلهم في مسجده. وهو الحق.

﴿فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾ نهوا عن الاقتراب للمبالغة في المنع من دخول الحرم.

وهذ النهي راجع إلى نهي المسلمين عن تمكينهم من ذلك. قاله أبو السعود.

فهو من باب قولهم: لا أرينَّكَ هاهنا.

والمراد بالمسجد الحرام: جميع الحرم، أو المسجد نفسه.

وأما غيره من المساجد: فذهب أهل المدينة إلى منع كل مشرك عن كل مسجد.

وقال الشافعي: لا يمنع من دخول غير المسجد الحرام. وهذا أولى.

أنواع بلاد الإسلام في حق الكفار

والحاصل أن بلاد الإسلام في حق الكفار ثلاثة أنواع:

أحدها: الحَرم: فلا يجوز لكافر أن يدخله بحال، ذِمِّيّاً كان، أو مستأمناً؛ لظاهر هذه الآية، وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد.

الثاني: الحجاز: وَحَدُّهُ ما بين «يمامة» و«اليمن»، و«نجد» و«المدينة» الشريفة.

قيل: نصفها تهامي، ونصفها حجازي، وقيل: كلها حجازي.

وقال ابن الكلبي: حد الحجاز ما بين جبل «طي»، وطريق العراق.

قال الحربي: و«تبوك» من الحجاز.

فيجوز للكفار دخول أرض الحجاز بالإذن، ولكن لا يقيمون فيها أكثر من مُقَامِ المسافر، وهو ثلاثة أيام؛ لأحاديث صحيحة في هذا الباب.

منها: ما روي عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لأُخْرِجَنَّ اليهود، والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أدع إلا مسلماً».

وأجلاهم عمر في خلافته، وأجَّلَ لمن قَدم منهم تاجراً ثلاثة أيام.

حد جزيرة العرب

وجزيرة العرب من أقصى «عدن» إلى ريف «العراق» في الطول.

وأما في العرض، فمن «جدة» وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام.

والثالث: سائر بلاد الإسلام: فيجوز للكافر أن يقيم فيها بعهد، وأمان، وذمة، لكن لا يدخلون المساجد إلا بإذن مسلم لحاجة.

﴿ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا ﴾ أي: سنة تسع، أو سنة عشر.

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [الفتح: ٢٨]؛ أي: على سائر الأديان، وهو ألا يعبد الله إلا به.

فلا دين بخلاف الإسلام إلا وقد قهره المسلمون، وظهروا عليه في بعض المواضع، وإن لم يكن كذلك في جميع المواضع، فقهروا اليهود، وأخرجوهم من جزيرة العرب، وغلبوا النصارى على بلاد الشام، وما والاها إلى ناحية الروم، والغرب.

وغلبوا المجوس على ملكهم، وغلبوا عباد الأصنام على كثير من بلادهم مما يلي الترك، والهند، وكذلك سائر الأديان.

فثبت أن الذي أخبر الله عنه في هذه الآية قد وقع، وحصل، ولله الحمد، وبقي إلى سنة ست مئة من الهجرة النبوية، وكان ذلك إخباراً عن الغيب، فكان معجزاً.

وأما اليوم، فقد غلب النصارى على المسلمين، على كل قوم وملك.

وهذا من أشراط الساعة الكبرى، وهي كلها خبر عن المغيب، فكانت معجزة أيضاً، وسيجعل الله بعد عسر يسراً.

وقيل: ذلك الظهور يكون عند نزول عيسى، وخروج المهديّ.

فلا يبقى أهل دين إلا دخلوا في الإسلام، ويدل له بعض الأحاديث.

منها: حديث أبي هريرة يرفعه: «وتهلك في زمانه الملل كلها إلا الإسلام»، والكلام على هذا يطول جداً.

وفي «فتح البيان» ما فيه مقنع، وبلاغ.

﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾؛ أي: أبى الله إلا أن يتم نوره، ويُعْلِي دِينَه، ويظهر كلمته، ويتم الحق الذي بعث به رسوله، ولو كره ذلك أهل الشرك.

وجواب «لو» محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه.

وقال سبحانه: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، فيه أن عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال، والأزمنة، والبقاع.

﴿كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ فيه دليل على وجوب قتال المشركين، وأنه فرض على الأعيان إن لم يقم به بعضهم.

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾؛ أي: ينصرهم، ويثبتهم، ومن كان الله معه، فهو الغالب.

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٢٨] الحشر: الجمعُ من كل جانب وناحية إلى موضع واحد.

والمعنى: أَنْذِرْهُمْ يوم نحشرهم لوقف الحساب.

﴿ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ تقريعاً لهم على رؤوس الأشهاد، وتوبيخاً لهم مع حضور من يشاركهم في العبادة، وحضور معبوداتهم.

﴿ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا ﴾؛ أي: فرقنا، وقطعنا ماكان ﴿ بَيْنَهُمْ ﴾ من التواصل في الدنيا، وذلك حين يتبرأ كل معبود عمن عبده.

﴿ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم ﴾ الذين عبدوهم، وجعلوهم شركاء لله سبحانه: ﴿ مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ في الحقيقة، ونفس الأمر، وإنما عبدتم هواكم، وضلالكم، وشياطينكم الذين أغووكم؛ لأنها الآمرة لكم بالإشراك.

على حد قوله: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ﴾ [سبأ: ٤١] الآية.

وهذا الجحد من الشركاء ـ وإن كان مخالفاً ـ قد وقع من المشركين من عبادتهم معناه: إنكار عبادتهم إياهم عن أمرهم لهم بالعبادة.

﴿ فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [يونس: ٢٩] القائل لهذا الكلام هم المعبودون، قالوا لمن عبدهم من المشركين.

والمراد بالغفلة هنا: عدم الرضاء بما فعله المشركون من العبادة لهم، أو عدم علمهم بها، أو كلٌّ من الأمرين.

وفي هذا دليل على أن هؤلاء المعبودين غيرُ الشياطين؛ لأنهم يرضون بما فعل المشركون من عبادتهم.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ ﴾ [يونس: ٣١] للمشركين احتجاجاً لحقية التوحيد، وبطلان ما هم عليه من الشرك.

﴿ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ بالمطر ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ بالنبات، والمعادن؛ فإن الأرزاق تحصل بأسباب سماوية، ومواد أرضية.

﴿أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ﴾ خصهما؛ لما فيهما من الصنعة العجيبة،

والخلقة الغريبة حتى ينتفعوا بهما هذا الانتفاع العظيم، ويحصلون[1] بهما من الفوائد ما لا يدخل تحت حصر الحاصرين.

﴿وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾؛ أي: الإنسان من النطفة، والطير من البيضة، والنبات من الحبة، أو المؤمن من الكافر.

والأول أقرب إلى الحقيقة.

﴿وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾؛ أي: النطفة من الإنسان، أو الكافر من صاحب الإيمان، أو البيضة من الطائر.

﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ بين الخلائق؛ أي: يقدره، ويقضيه.

﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: سيكون قولهم في جواب هذه الاستفهامات الخمس: إن الفاعل لهذه الأمور هو الله سبحانه، إن أنصفوا، وعملوا على ما يوجبه الفكر الصحيح، والعقل السليم.

﴿فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾، وتفعلون ما يوجبه هذا العلم من تقوى الله الذي يفعل هذه الأفعال، وتعبدون هذه الأموات، والأصنام التي لا تقدر على شيء من هذه الأمور، بل ولا تعلم به؟

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: ٣٤]؛ أي: التي تزعمون أنها آلهة، هل منهم من يقدر على أن ينشىء الخلق من العدم على غير مثال سبق، ثم يعيده بعد الموت في القيامة كهيئته أول مرة للجزاء؟

قال أبو السعود: هذا احتجاج آخر على حقيقة التوحيد، وبطلان الإشراك بإظهار كون شركائهم بمعزل عن استحقاق الألوهية، ببيان اختصاص خواصها من بدء الخلق، وإعادته.

﴿قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۝٣٤ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾، ولم يكن ذلك عن بصيرة.

أي: ظن من ظن من سلفهم أن هذه المعبودات تقربهم إلى الله، وأنها تشفع

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: يحصلوا.

لهم، ولم يكن ظنه هذا لمستند قط، بل مجرد خيال مختل، وحَدْسٍ باطل، فقلدوا فيه آباءهم، ولعل تنكير «الظن» هنا للتحقير.

﴿ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [يونس: ٦٦].

الخرص: التخمين، والتقدير، ويستعمل بمعنى الكذب؛ لغلبته في مثله.

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يونس: ١٠٥] خطاب للنبي ﷺ.

﴿وَلاَ تَدْعُ مَعَ اللهِ مَا لاَ يَنْفَعُكَ وَلاَ يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّلِمِينَ﴾.

فيه النهي عن عبادة غير الله، وأن غيره تعالى لا يقدر على إيصال النفع، ودفع الضرر، وأن الشرك ظلم، والمشرك من الظالمين.

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [النحل: ٣٦] وَحده لا شريك له.

﴿ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ ﴾؛ أي: اتركوا كل معبود دون الله؛ كالشيطان، والكاهن، والصنم، وكل من دعا إلى ضلال، كائناً من كان، وفي أي مكان، وزمان كان.

وفي هذه الآية التصريح بأن الله أمر جميع عباده بعبادته، واجتناب عبادة الشيطان، وإطاعة كل من يدعو إلى الضلال من نوع الإنسان.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ ﴾ [البقرة: ٦٢].

هم قوم يعبدون النجوم، وقيل: هم من جنس النصارى، وليس ذلك بصحيح، بل هم فرقة معروفة لا ترجع إلى ملة من الملل المنتسبة إلى الأنبياء.

﴿ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ ﴾ هم الذين يعبدون النار، ويقولون: إن للعالم أصلين: «النور»، و«الظلمة».

وقيل: هم يعبدون الشمس، والقمر.

وقيل: هم يستعملون النجاسات.

وقيل: هم قوم من النصارى اعتزلوا، ولبسوا المسوح.

وقيل: إنهم أخذوا بعض دين اليهود، وبعض دين النصارى.

﴿وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ الذين يعبدون الأصنام.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾.

الفصل: هو أن يميز المحق من المبطل بعلامةٍ يعرف بها كل واحد منهما.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] وقد رفع البيت إلى السماء أيام الطوفان، فأعلم الله إبراهيم مكانه بريح أرسلها، فكنست مكان البيت، فبناه على أُسِّه القديم.

﴿أَلاَّ تُشْرِكْ بِي شَيْئاً﴾؛ أي: أوحينا إليه أن لا تعبد غيري.

قال المبرد: كأنه قيل له: وحِّدْني في هذا البيت.

وقيل: الخطاب لنبينا ﷺ، وهذا ضعيف جداً.

وقال سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٧٣] هم الأصنام التي كانت حول الكعبة، وغيرها.

وقيل: المراد بهم: السادة الذين صرفوهم عن طاعة الله؛ لكونهم أهل الحل والعقد فيهم.

وقيل: الشياطين الذين حملوهم على معصية الله.

والأول أوفق بالمقام، وأظهر في التمثيل، ويصح العموم.

﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ «لن» لتأكيد النفي في المستقبل، وتأكيده هنا للدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل.

وتخصيص الذباب؛ لمهانته، واستقذاره مع كونه صغير الحجم، حقير الذات، وهو أجهل الحيوانات؛ لأنه يرمي نفسه في المهلكات.

﴿وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾؛ أي: إن اجتمعت الأصنام، فهي لا تقدر على خلق ذبابة على ضعفها، فكيف يليق بالعاقل جعلها معبودة؟!

﴿ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ﴾؛ أي: إن أخذ، واختطف منهم هذا الخلق الأقل الأرذل شيئاً من الأشياء بسرعة؛ لا يقدرون على تخليصه منه؛ لكمال عجزهم، وفرط ضعفهم.

وإذا عجزوا عن هذا، فهم عن غيره مما هو أكبر منه جرماً، وأشدُّ منه قوة أعجزُ، وأضعفُ.

﴿ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ ﴾ الصنم كالطالب من حيث إنه يطلب خلق الذباب، أو يطلب استنقاذ ما سلبه منه، والمطلوب: الذباب.

وهذا كالتسوية بينهم وبين الذباب في الضعف.

ولو حققت، وجدت الطالبَ أضعفَ.

فإن الذباب حيوان، وهو جماد، وهو غالب، وذلك مغلوب.

وقيل: الطالب: عابد الصنم، والمطلوب: الصنم.

وقال ابن عباس: الطالب: آلهتهم، والمطلوب: الذباب.

ثم بين سبحانه أن المشركين الذين عبدوا من دون الله آلهة عاجزة إلى هذه الغاية في العجز ما عرفوا الله حق معرفته، فقال:

﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ [الحج: ٧٤]؛ حيث جعلوا هذه الأصنام شركاء له، مع كون حالها هذا الحال.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ لا يغالبه أحد، بخلاف آلهة المشركين؛ فإنها جماد لا يعقل، ولا ينفع، ولا يضر، ولا يقدر على شيء.

وقال تعالى: ﴿ ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ [النور: ٣]؛ يعني: أن الغالب أن المائل إلى الزنا لا يرغب في نكاح الصوالح، والزانية لا يرغب فيها الصلحاء.

قال ابن عباس: ليس هذا بالنكاح، ولكن الجماع: لا يزني بها حين تزني إلا زانٍ، أو مشرك.

﴿ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ ﴾؛ أي: الزنا، أو نكاح الزواني؛ لما فيه من التشبه بالفسقة، والتعرض للتهمة، والطعن في النسب، والتسبب بسوء المقالة، وغير ذلك من المفاسد.

ومجالسة الخاطئين كم فيها من التعرض لاقتراف الآثام، فكيف بمزاوجة البغايا، والقحاب، والمشركات بالله؟!

فعلى المؤمن ألا يدخل نفسه تحت هذه الآية، ويتصون عنها.

وفي الآية إشارة إلى ذم الشرك، وإلى أن أهله لا ينبغي النكاح بهم، والمصاهرة معهم.

وقال تعالى في حق الصحابة، الذين هم سلف هذه الأمة، وأئمتها: ﴿ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا ﴾ [النور: ٥٥]؛ أي: غير مشركين بي في العبادة شيئاً من الأشياء.

وقيل: معناها: لا يراؤون بعبادتي أحداً، والرياء شرك.

وقيل: لا يخافون أحداً غيري. قاله ابن مسعود.

وقيل: لا يحبون غيري.

ولا مانع من الحمل على الجميع.

وقال تعالى: ﴿ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [الحج: ٦٧]؛ أي: إلى الله، وإلى توحيده، والعمل بفرائضه، واجتناب معاصيه.

﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ في جميع أحوالكم في الدنيا، وعند البعث، ليجزي المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته، لا إلى غيره ـ سبحانه وتعالى ـ.

وقال تعالى: ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [لقمان: ١٥]؛ أي: إن طلب والداك منك أشرك بالله فيه شيء[1] من الأشياء، وألزماك أن تشرك بي إلهاً، ليس لك علم بكونه إلهاً، ﴿ فَلَا تُطِعْهُمَا ﴾ في الإشراك.

---

(١) قوله: «أشرك بالله فيه شيء» كذا في المطبوع، والصواب: أن تشرك فيه شيئاً، الله أعلم.

وإذا لم تجز طاعة الأبوين في هذه[1] المطلب، مع المجاهدة منهما له، فعدم جوازها مع مجرد الطلب بدون مجاهدة منهما أولى.

ويلحق بطلب الشرك منهما سائر معاصي الله؛ لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [الروم: ١٢]. قال الفراء، والزجاج: المبلس: الساكت المنقطع في حجته، الذي أيس أن يهتدي إليها.

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُم﴾؛ أي: المشركين ﴿مِنْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الذين عبدوهم من دون الله، وأشركوهم، وهم الأصنام ليشفعوا لهم ﴿ شُفَعَآءُ ﴾ يجيرونهم من عذاب الله.

﴿وَكَانُوا۟﴾ في ذلك الوقت ﴿ بِشُرَكَآئِهِمْ﴾؛ أي: بآلهتهم الذين جعلوهم شركاء ﴿ كَٰفِرِينَ ﴿١٠﴾﴾؛ أي: جاحدين لكونهم آلهة؛ لأنهم علموا إذ ذاك أنهم لا ينفعون، ولا يضرون.

وقال تعالى: ﴿ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا﴾ [الروم: ٣١] بالله؛ أي: ممن يشرك به غيره في العبادة.

وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣].

تعجب من أحوالهم ما صاروا إليه من الاعتراف بوحدانية الله سبحانه عند نزول الشدائد، والرجوع إلى الشرك، عند رفع ذلك عنهم.

وقال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣].

نهاه أن يقع منه إشراك في المستقبل.

وبدأ في وعظه بنهيه عن الشرك؛ لأنه أهمُّ من غيره.

وإنما كان ظلماً عظيماً؛ لأنه تسوية بين من لا نعمةَ إلا وهي منه، وبين من لا له نعمة وأصلاً.

---

(١) الصواب: هذا.

وقال تعالى: ﴿ وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [لقمان: ١٥]؛ أي: لا علم لك بشركته.

وجملة هذا الباب: أن طاعة الأبوين لا تراعى في ركوب كبيرة، ولا ترك فريضة على الأعيان، وتلزم طاعتهما في المباحات.

وقال تعالى: ﴿ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

فيه تسجيل لعذاب أهل النفاق، والشرك، وقبولٌ لتوبة أهل الإيمان.

وهذا يرشدك إلى ذم الشرك، وثناء التوحيد.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٤٠]، وهم الأصنام، وغيرها.

﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾.

وذلك قولهم: إن هذه الآلهة تنفعهم، وتقربهم إلى الله، وتشفع لهم عنده، وقيل غير ذلك.

وقال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [الزمر: ٦٥] من الرسل الكرام ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ ﴾ يا محمد ﷺ فرضاً: ﴿ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ ﴾.

قال مقاتل: أي: أوحي إليك، وإلى الأنبياء قبلك بالتوحيد، والتوحيد مقدر، ثم قال: لئن أشركت، وهو خطاب للنبي ﷺ خاصة.

وفي الآية من التخويف ما لا يقادر قدره، ولا يبلغ مداه؛ لأن هذا الخطاب إذا كان لسيد المرسلين، وأفضل النبيين، ومن أرسله الله رحمة للعالمين، فكيف بمن عداه من الناس أجمعين إذا وقع منهم الإشراك بالله رب العالمين؟

قيل: هذا خاص بالأنبياء ـ عليهم السلام ـ؛ لأن الشرك منهم أعظم ذنباً من الشرك من غيرهم، والأول أولى.

قال في «فتح البيان»: هذه الآية مقيدة بالموت على الشرك كما في الآية الأخرى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧].

﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] في هذا رَدٌّ على المشركين، ووجه الرد: ما يفيده التقديم من القصر.

﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ لإنعامه عليك بما هداك إليه من التوحيد، والدعاء إلى دينه.

وقال تعالى: ﴿۞ وَيَٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٤١﴾ تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ﴾ [غافر: ٤١-٤٢].

فيه: أن الشرك موجب لدخول النار، وأن التوحيد موصل إلى النجاة.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٧٣]، وهي الأصنام، والأوثان، وغيرها.

﴿قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا﴾؛ أي: غابوا، وفقدناهم، فلا نراهم.

﴿بَلْ لَم نكُنْ نَدْعُو مِنْ قَبْلُ شَيْئاً﴾.

ليس هذا إنكاراً منهم لوجود الآلهة الباطلة التي كانوا يعبدونها، بل اعتراف منهم بأن عبادتهم إياها كانت باطلة.

﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ حيث عبدوا هذه الأصنام التي أوصلتهم إلى النار.

وقال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

فيه بيان ما على أهل النفاق، وأهل الشرك من سخط الله، وعقابه، ولعنه، وطرده، وإعداد النار لهم، وسوء مصيرهم، وأن ذلك مرتب على الإشراك.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢٠-٢١]؛ لأن الضار والنافع هو الله وحده لا شريك له.

ووقوع النكرتين في سياق النفي يعم كل ضرر، وكل رشد في الدنيا والآخرة.

﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ﴾؛ أي: لا يدفع عني أحد عذابه إن أنزله بي.

كقول صالح ـ عليه السلام ـ: ﴿فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ﴾ [هود: ٦٣].

وهذا بيان الخبرة عن شؤون نفسه بعد بيان عجزه عن شؤون غيره.

﴿وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ [الجن: ٢٢]؛ أي: ملجأً، ومعدلاً، وحرزاً ألجأ إليه، وأحترز به.

وفي هذه الآية دلالة واضحة على أن رسول الله ﷺ أنكر كونه نافعاً، وضاراً لأحد، وأنه كان لا مجير، ولا ملتحد إلا الله وحده.

فما ظنك أيها الإنسان بغيره من الأولياء، والمقبورين؟

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦].

المراد بالخلود: الدوام الأبدي الذي لا ينقطع، دون المكث الطويل كما سبق إلى ذلك ذهن بعض السلف والخلف. وظاهر الآية العموم.

وفي الآية أيضاً تنبيه على أن وعيد علماء السوء أعظمُ من وعيد كل أحد.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون: ١-٦]. هذه السورة مكية، وقيل: مدنية.

وفي الحديث المرفوع: أنها تعدل ربع القرآن، أخرجه الطبراني عن ابن عمر.

وورد أنها براءة من الشرك. أخرجه أحمد، وأهل السنن، عن نوفل بن معاوية مرفوعاً.

عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أدلكم على كلمة تنجيكم من الإشراك بالله؟ تقرؤون: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ عند منامكم أخرجه أبو يعلى، والطبراني.

وفي الباب روايات.

وسبب نزول هذه السورة: أن الكفار سألوا رسول الله ﷺ أن يعبد آلهتهم سنة، ويعبدوا إلهه سنة، فأمره الله أن يقول لهم ذلك.

و«أل» للجنس، والمعنى: لا أفعل في الحال ما تطلبون مني من عبادة ما تعبدون من الأصنام.

وقال ابن القيم: المقصود بقوله ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾: المعبود، لا العبادة.

ومعنى ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾: ولا أنتم فاعلون في المستقبل ما أطلب منكم من عبادة إلهي.

قال ابن القيم في «بدائع الفوائد»: اشتمال هذه على النفي المحض، خاصة هذه السورة العظيمة؛ فإنها سورة براءة من الشرك كما جاء في وصفها.

فمقصودها الأعظم هو البراءة المطلقة بين الموحدين، والمشركين، ولهذا أتى بالنفي في الجانبين تحقيقاً للبراءة المطلوبة، هذا مع أنها متضمنة للإثبات صريحاً.

فقوله: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ براءة محضة ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ إثبات أن له معبوداً يعبده، وأنهم بريئون من عبادته.

فتضمنت النفي، والإثبات، فطابقت قول إمام الحنفاء: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧].

وطابقت قول الفئة الموحدين: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦].

ولهذا كان النبي ﷺ يقرأ بها، وبـ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في سنة الفجر، وسنة المغرب؛ فإن هاتين السورتين سورتا الإخلاص.

وقد اشتملتا على نوعي التوحيد الذي لا نجاة لعبد، ولا فلاح إلا بهما.

وهما: توحيد العلم، والاعتقاد: المتضمن تنزيه الله عما لا يليق به من الشرك، والكفر، والولد، والوالد، وأنه إله واحد صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

والثاني: توحيد القصد، والإرادة: وهو ألا يعبد إلا إياه، فلا يشرك به في عبادته سواه.

بل يكون وحده هو المعبود، وهذه السورة مشتملة على هذا التوحيد. انتهى.

قلت: وكما قد ختمت باب الآيات الدالة على التوحيد، على سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وسورة «الناس» كما سبق هذا الباب المشتمل على الآيات الدالة على بيان الشرك، وذمه، قد ختمته على سورة ﴿قل يا أيها الكافرون﴾.

فالحمد لله على تمام الأمر على إخلاص توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، ونفي الشرك بالله فيهما.

اللهم أحينا مسلمين، وتوفنا مسلمين، واحشرنا في زمرة الموحدين المتبعين. آمين.

والذي تحصّل من هذه الآيات: هو أن الإيمان بأن العبادة حق الله تعالى على عباده، واجبٌ متحتم، وفرض لازم؛ لأنه منعم عليهم، مجازٍ لهم بالإرادة.

العبادة حق الله تعالى

قال في «حجة الله البالغة»: إن من أعظم أنواع البر أن يعتقد الإنسان بمجامع قلبه، بحيث لا يحتمل نقيض هذا الاعتقاد عنده: أن العبادة حق الله تعالى على عباده، وأنهم مطالبون بالعبادة من الله تعالى، بمنزلة سائر ما يطالبه ذوو الحقوق من حقوقهم.

قال النبي ﷺ لمعاذ: «يا معاذ! هل تدري ما حق الله على عباده، وما حق العباد على الله؟»، قال معاذ: الله ورسوله أعلم.

قال: «فإن حق الله على العباد أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله ألا يعذب من لا يشرك به شيئاً».

وذلك لأن من لم يعتقد ذلك اعتقاداً جازماً، واحتمل عنده أن يكون سدى مهملاً لا يطالب بالعبادة، ولا يؤاخذ بها من جهة رب مريد مختار، كان دهرياً لا تقع عبادته، وإن باشرها بجوارحه بموقع من قلبه، ولا تفتح باباً بينه وبين ربه، وكانت عادةً كسائر عاداته.

والأصل في ذلك: أنه قد ثبت في معارف الأنبياء، وورثتهم: أن موطناً من مواطن الجبروت فيه إرادة وقصد، بمعنى: الإجماع على فعل مع صحة الفعل والترك بالنظر إلى هذا الموطن، وإن كانت المصلحة الفوقانية لا تبقي ولا تذر شيئاً إلا أوجب وجوده، أو أوجب عدمه.

لا وجود للحالة المنتظرة بحسب ذلك، ولا عبرة بقوم يسمون: الحكماء، يزعمون أن الإرادة بهذا المعنى.

فقد حفظوا شيئاً، وغابت عنهم أشياء، وهم محجوبون عن مشاهدة هذا الموطن، محجوبون بأدلة الآفاق والأنفس.

أما حجابهم، فهو أنهم لم يهتدوا إلى موطن بين التجلي الأعظم، وبين الملأ الأعلى، شبيه بالشعاع القائم بالجوهرة، ولله المثل الأعلى.

ففي هذا الموطن يتمثل إجماع على شيء استوجبه علوم الملأ الأعلى، وهيئهم بعد ما كان مستوى الفعل والترك في هذا الموطن سواء.

وأما الحجة عليهم، فهي أن الواحد منا يعلم ـ بداهة ـ أنه يمد يده، ويتناول القلم مثلاً، وهوفي ذلك مريد قاصد، يستوي بالنسبة إليه الفعل والترك بحسب هذا القصد، وبحسب هذه القوى المتشبحة في نفسه.

وإن كان كل شيء بحسب المصلحة الفوقانية إما واجب الفعل، أو واجب

الترك، فكذلك الحال في كل ما يستوجبه استعداد خاص، فينزل من بارىء الصور.

ونزول الصور على المواد المستعدة لها؛ كالاستجابة عقيب الدعاء، مما فيه دخل لمتجدد حادث بوجه من الوجوه.

ولعلك تقول: هذا جهل بوجوب الشيء بحسب المصلحة الفوقانية، فكيف يكون في موطن من مواطن الحق؟

فأقول: حاش لله، بل هو علم، وإيفاء لحق هذا الموطن.

إنما الجهل أن يقال: ليس بواجب أصلاً.

وقد نفت الشرائع الإلهية هذا الجهل حيث أثبتت الإيمان بالقدر، وأن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك.

وأما إذا قيل: يصح فعله وتركه بحسب هذا الموطن، فهو علم حق لا محالة.

كما أنك إذا رأيت الفحل من البهائم يفعل الأفعال الفحلية، ورأيت الأنثى تفعل الأفعال الأنثوية، فإن حكمت بأن هذه الأفعال صادرة جبراً كحركة الحجر في تدحرجه، كذبتَ.

وإن حكمت بأنها صادرة من غير علة موجبة لها، فلا المزاج الفحل يوجب هذا الباب، ولا المزاج الأنثوي يوجب ذلك، كذبتَ.

وإن حكمت بأن الإرادة المتشبحة في أنفسها تحكي وجوباً فوقانياً، وتعتمد عليه، وأنها لا تفور فوراناً استقلالياً، كان ليس وراء ذلك مرمى، فقد كذبت.

بل الحق اليقين أمرٌ بين الأمرين، وهو أن الاختيار معلولٌ لا يتخلف عن علله، والفعل المراد توجبه العلل، ولا يمكن ألا يكون.

ولكن هذا الاختيار من شأنه أن يبتهج بالنظر إلى نفسه، ولا ينظر إلى ما فوق ذلك.

فإن أديت حق هذا الموطن، وقلت: أجد في نفسي أن الفعل والترك كانا

مستويين، وأني اخترت الفعل، فكان الاختيار علة لفعله، صدقتَ، وبررتَ.

فأخبرت الشرائع الإلهية عن هذه الإرادة المتشبحة في هذا الموطن.

وبالجملة: فقد ثبتت إرادة يتجدد تعلقها، وثبتت المجازاة في الدنيا، والآخرة.

وثبت أن مدبر العالم دبَّر العالم بإيجاب شريعة يسلكونها لينتفعوا بها.

فكان الأمر شبيهاً بأن السيد استخدم عبيده، وطلب منهم ذلك، ورضي عمن خدم، وسخط على من لم يخدم.

فنزلت الشرائع الإلهية بهذه العبارة، لما ذكرنا أن الشرائع تنزل في الصفات وغيرها، بعبارة ليس هنالك أفصح، ولا أبين للحق منها، سواء أكانت حقيقة لغوية، أو مجازاً متعارفاً.

ثم مكنت الشرائع الإلهية هذه المعرفة الغامضة من نفوسهم بثلاث مقامات مسلمة عندهم، جارية مجرى المشهورات البديهية بينهم.

أحدها: أنه تعالى منعم، وشكر المنعم واجب، والعبادة شكر له على نعمة.

والثاني: أنه يجازي المعرضين عنه، التاركين لعبادته في الدنيا أشد الجزاء.

الثالث: أنه يجازي في الآخرة المطيعين والعاصين.

فانبسطت من هنالك ثلاثة علوم:

١ ـ علم التذكير بآلاء الله.

٢ ـ وعلم بأيام التذكير الله.

٣ ـ وعلم التذكير بالمعاد.

فنزل القرآن العظيم شرحاً لهذه العلوم.

وإنما عظمت العناية بشرح هذه العلوم؛ لأن الإنسان خلق في أصل فطرته ميلٌ إلى بارئه ـ جل مجده ـ، وذلك الميل أمر دقيق لا يتشبح إلا بخليقته، ومظنته.

وخليقته، ومظنته ـ على ما أثبته الوجدان الصحيح ـ: الإيمان بأن العبادة حق الله تعالى على عباده؛ لأنه منعم لهم، مجازٍ على أعمالهم، فمن أنكر الإرادة، أو ثبوت حقه على العباد، أو أنكر المجازاة، فهو الدهري الفاقد سلامة فطرته؛ لأنه أفسد على نفسه مظنة الميل الفطري المودَع في جِبِلَّته، ونائبه، وخليفته، والمأخوذ مكانه.

وإن شئت أن تعلم حقيقة هذا الميل، فاعلم أن في روح الإنسان لطيفة نورانية تميل بطبعها إلى الله ـ عز وجل ـ ميلَ الحديد إلى المغناطيس، وهذا أمر مدرَك بالوجدان.

فكل من أمعن في الفحص عن لطائف نفسه، وعرف كلَّ لطيفة بحالها، لا بد أن يدرك هذه اللطيفة النورانية، ويدرك ميلها بطبعها إلى الله تعالى.

ويسمى ذلك الميل عند أهل الوجدان بالمحبة الذاتية، مثله كمثل سائر الوجدانيات لا يقتنص بالبراهين؛ كجوع هذا الجائع، وعطش هذا العطشان.

فإذا كان الإنسان في غاشية من أحكام لطائفه السفلية، كان بمنزلة من استعمل مخدراً في جسده، فلم يحس بالحرارة، والبرودة.

فإذا هدأت لطائفه السفلية عن المزاحمة، إما بموت اضطراري يوجب تناثرَ كثير من أجزاء نسمته، ونقصان كثير من خواصها، وقواها، أو بموت اختياري، وتمسك بحيل عجيبة من الرياضات النفسانية، والبدنية، كان كمن زال المخدر عنه، فأدرك ما كان عنده، وهو لا يشعره.

فإذا مات الإنسان وهو غير مُقبل على الله تعالى، فإن كان عدمُ إقباله جهلاً بسيطاً، وفقداً ساذجاً، فهو شقيٌّ بحسب الكمال النوعي.

وقد يكشف عليه بعض ما هنالك، ولا يتم الانكشاف لفقد استعداده، فيبقى حائراً مبهوتاً.

وإن كان ذلك مع قيام هيئة مضادة في قواه العلمية أو العملية، كان فيه

تجاذب، فانجذبت النفس الناطقة إلى صقع الجبروت والنسمة بما كسبت من الهيئة المضادة إلى السفل.

فكانت فيه وحشة ساطعة من جواهر النفس، منبسطة على جوهرها.

وربما أوجب ذلك تمثل واقعات هي أشباح الوحشة كما يرى الصفراوي في منامه النيران، والشعل، وهذا أصل توجيه حكمة معرفة النفس.

وكان أيضاً فيه تحديق غضب من الملأ الأعلى يوجب إلهامات في قلوب الملائكة، وغيرها من ذوات الاختيار أن تعذبه، وتؤلمه.

وهذا أصل توجيه معرفة أسباب الخطرات، والدواعي الناشئة في نفوس بني آدم.

وبالجملة: فالميل إلى صقع الجبروت، ووجوب العمل بما يفك وثاقه من مزاحمة اللطائف السفلية، والمؤاخذة على ترك هذا العمل بمنزلة أحكام الصورة النوعية، وقواها، وآثارها الفائضة في كل فرد من أفراد النوع من بارىء الصور، ومفيض الوجود وفق المصلحة الكلية، لا باصطلاح البشر، والتزامهم على أنفسهم، وجريان رسومهم بذلك فقط.

وكل هذه الأعمال في الحقيقة حق هذه اللطيفة النورانية المنجذبة إلى الله تعالى، وتوفير مقتضاها، وإصلاح عوجها.

ولما كان هذا المعنى دقيقاً، وهذه اللطيفة لا تدركها إلا شرذمة قليلة، وجب أن ينسب الحق إلى ما إليه مالت، وإياه قصدت، ونحوه انتحت، كان ذلك تعييناً لبعض قوى النفس التي مالت من جهته، وكان ذلك اختصار قولنا: حق هذه اللطيفة من جهة ميلها إلى الله.

فنزلت الشرائع الإلهية كاشفة عن هذا السر بعبارة سهلة يفهمها البشر بعلومهم الفطرية، ويعطيها سنة الله من إنزال المعاني الدقيقة في صور مناسبة لها بحسب النشأة المثالية، كما يتلقى واحد منا في منامه معنى مجرداً في صورة شيء ملازم له في العادة، أو نظيره، وشبهه، فقيل: العبادة حق الله تعالى على عباده.

وعلى هذا ينبغي أن يقاس حق القرآن، وحق الرسول، وحق المولى، وحق الوالدين، وحق الأرحام.

فكل ذلك حق نفسه على نفسه لتكمل كمالها، ولا تقترف على نفسها جوراً.

ولكن نسب الحق إلى من معه هذه المعاملة، ومنه المطالبة.

فلا تكن من الواقفين على الظواهر، بل من المحققين للأمر على ما هو عليه.

حقيقة الشرك

وأما حقيقة الشرك: فبيانها أن العبادة هي التذلل الأقصى.

وكون تذلل أقصى من غيره لا يخلو إما أن يكون بالصورة مثل كون هذا قياماً، وذلك سجوداً، أو بالنية بأن نوى بهذا الفعل تعظيم العباد لمولاهم، وبذلك تعظيم الرعية للملوك، أو التلامذة للأستاذ، لا ثالث لهما.

ولما ثبت سجود التحية من الملائكة لآدم ـ عليه السلام ـ، ومن إخوة يوسف ليوسف ـ عليه السلام ـ، وأن السجود على صور التعظيم، وجب ألا يكون التمييز إلا بالنية.

لكن الأمر إلى الآن غير منقح؛ إذ المولى مثلاً يطلق على معان، والمراد هاهنا: المعبود لا محالة، فقد أخذ في حد العبادة،

فالتنقيح أن التذلل يستدعي ملاحظة ضعف في الذليل، وقوة في الآخر، وخسة في الذليل، وشرف في الآخر، وانقياد وإخبات في الذليل، وتسخير ونفاذ حكم للآخر.

والإنسان إذا خُلِّيَ ونفسَه، أدرك لا محالة أنه يقدر للقوة، والشرف، والتسخير، وما أشبهها مما يعبر به عن الكمال قدرين: قدراً لنفسه، ولمن يشبهه بنفسه، وقدراً لمن هو متعالٍ عن وصمة الحدوث، والإمكان بالكلية، ولمن انتقل إليه شيء من خصوصيات هذا المتعالي.

فالعلم بالمغيبات يجعله على درجتين:

١ ـ علم بروية، وترتيب مقدمات، أو حدس، أو منام، أو تلقي إلهام، مما يجد نفسه، لا يباين ذلك بالكلية.

٢ ـ وعلم ذاتي هو مقتضى ذات العالم لا يلقاه من غيره، ولا يتجشم كسبه.

وكذلك يجعل التأثير، والتدبير، والتسخير، أيَّ لفظ قلتَ على درجتين: بمعنى المباشرة، واستعمال الجوارح، والقوى، والاستعانة بالكيفيات المزاجية؛ كالحرارة، والبرودة، وما أشبه ذلك مما يجد نفسه مستعدة له استعداداً قريباً، أو بعيداً.

وبمعنى التكوين من غير كيفية جسمانية، ولا مباشرة شيء، وهو قوله: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

وكذلك يجعل العظمة، والشرف، والقوة على درجتين:

إحداهما: كعظمة الملك بالنسبة إلى رعيته مما يرجع إلى كثرة الأعوان، وزيادة الطَّوْل، أو عظمة البطش، والأستاذ بالنسبة إلى ضعيف البطش، والتلميذ مما يجد نفسه يشارك العظم في أصل الشيء.

وثانيتهما: ما لا يوجد إلا في المتعالى جدّاً.

ولا تَنِ في تفتيش هذا السر حتى تستيقن أن المعترف بانصرام سلسلة الإمكان إلى واجب لا يحتاج إلى غيره، يضطر إلى جعل هذه الصفات التي يتمادحون بها على درجتين:

١ ـ درجة لما هنالك.

٢ ـ ودرجة لما يشبهه بنفسه.

ولما كانت الألفاظ المستعملة في الدرجتين متقاربة، فربما يحمل نصوص الشرائع الإلهية على غير محملها.

وكثيراً ما يطلع الإنسان على أثر صادر من بعض أفراد الإنسان، أو الملائكة، أو غيرهما، يستبعده من أبناء جنسه، فيشتبه عليه الأمر، فيثبت له شرفاً مقدساً، وتسخيراً إلهياً.

وليسوا في معرفة الدرجة المتعالية سواء.

فمنهم من يحيط بقوى الأنوار المحيطة الغالبة على المواليد، ويعرفها من جنسه.

ومنهم من لا يستطيع ذلك.

وكل إنسان مكلف بما عنده من الاستطاعة.

وهذا تأويل ما حكاه الصادق المصدوق ﷺ من نجاة مسرف على نفسه أمر أهلَه بحرقه، وتَذْريةِ رماده؛ حذراً من أن يبعثه الله ويقدر عليه.

فهذا الرجل استيقن بأن الله متصف بالقدرة التامة.

لكن القدرة إنما هي في الممكنات، لا في الممتنعات.

وكان يظن أن جمع الرماد المتفرق نصفُه في البر، ونصفُه في البحر ممتنع.

فلم يجعل ذلك نقصاً، فأخذ بقدر ما عنده من العلم، ولم يعد كافراً، كان[1] التشبيه، والإشراك بالنجوم، وبصالحي العباد الذين ظهر منهم خرق العوائد؛ كالكشف، واستجابة الدعاء متوارثاً فيهم.

وكل نبي يبعث في قومه؛ فإنه لا بد أن يفهمهم حقيقة الإشراك، ويميز كلاًّ من الدرجتين، ويحصر الدرجة المقدسة في الواجب، وإن تقاربت الألفاظ كما قال رسول الله ﷺ لطبيب: «إنما أنت رفيق، والطبيب هو الله».

وكما قال: «السيد هو الله» يشير إلى بعض المعاني دون بعض.

ثم لما انقرض الحواريون من أصحابه، وحملة دينه، خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة، واتبعوا الشهوات.

فحملوا الألفاظ المستعملة المشتبهة على غير محملها؛ كما حملوا المحبوبية، والشفاعة التي أثبتها الله تعالى في قاطبة الشرائع لخواص البشر على

---

(١) جواب لقوله: «ولما كانت الألفاظ . . . إلخ».

غير محملها، وكما حملوا صدور خرق العوائد، والإشراقات على انتقال العلم، والتسخير الأقصيين إلى هذا الذي يرى منه.

والحق أن ذلك كله يرجع إلى قوى ناسوتية، أو روحانية، تعد لنزول التدبير الإلهي على وجه، وليس من الإيجاد والأمور المختصة بالواجب في شيء

والمرضى بهذا المرض على أصناف:

منهم: من نسي جلال الله تعالى بالكلية، فجعل لا يعبد إلا الشركاء، ولا يرفع حاجته إلا إليهم، ولا يلتفت إلى الله أصلاً، وإن كان يعلم بالنظر البرهاني أن سلسلة الوجود تنصرم إلى الله.

ومنهم: من اعتقد أن الله هو السيد، وهو المدبر، لكنه قد يخلع على بعض عبيده لباس الشرف، والتأله، ويجعله متصرفاً في بعض الأمور الخاصة، ويقبل شفاعته في عباده.

بمنزلة ملك الملوك يبعث على كل قطر ملكاً، ويقلده تدبير تلك المملكة، فيما عدا الأمور العظام.

فيتلجلج لسانه أن يسميهم: عباد الله، فيسويهم وغيرهم.

فعدل عن ذلك إلى تسميتهم: أبناء الله، ومحبوبي الله، وسمى نفسه: عبداً لأولئك؛ كعبد المسيح، وعبد العزى.

وهذا مرض جمهور اليهود، والنصارى، والمشركين، وبعض الغلاة من منافقي دين محمد ﷺ يومنا هذا.

ولما كان مبنى التشريع على إقامة المظنة مقامَ الأصل، عَدَّ أشياءٍ محسوسة هي مظان الإشراك كفراً؛ كسجدة[1] الأصنام، والذبح لها، والحلف باسمها، وأمثال ذلك.

وكان أول فتح هذا العلم عليَّ أن رُفع لي قوم يسجدون لذباب صغير سمى، لا يزال يحرك ذنبه، وأطرافه، فنفث في قلبي:

---

(١) هكذا في الأصل: والصواب: كالسجود للأصنام.

هل تجد فيهم ظلمة الشرك؟ وهل أحات الخطيئة بأنفسهم كما تجدها في عبدة الأوثان؟

قلت: لا أجدها فيهم؛ لأنهم جعلوا الذباب قِبلة، ولم يخلطوا درجة تذلل بالأخرى.

قيل: فقد هديت إلى السر.

فيومئذ مليء قلبي بهذا العلم، وصرت على بصيرة من الأمر، وعرفت حقيقة التوحيد والإشراك، وما نصبه الشرع مظاناً لهما.

وعرفتُ ارتباط العبادة بالتدبير. والله أعلم.

حقيقة الشرك

وحقيقة الشرك أن يعتقد إنسان في بعض المعظمين من الناس أن الآثار العجيبة الصادرة منه إنما صدرت لكونه متصفاً بصفة من صفات الكمال، مما لم يعهد في جنس الإنسان، بل يختص بالواجب ـ جل مجده ـ لا يوجد في غيره إلا أن يخلع هو خلعة الألوهية على غيره، أو يفنى غيره في ذاته، ويبقى بذاته، أو نحو ذلك، مما يظنه هذا المعتقد من أنواع الخرافات كما ورد في الحديث أن المشركين كانوا يلبون بهذه الصيغة: «لبيك لبيك، لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك».

فيتذلل عنده أقصى التذلل، ويعامل معه معاملة العباد مع الله تعالى، وهذا معنى: له أشباح، وقوالب.

والشرع لا يبحث إلا عن أشباحه وقوالبه التي باشرها الناس بنية الشرك حتى صارت مظنة للشرك، ولازمة له في العادة؛ كسنة الشرع في إقامة العلل المتلازمة للمصالح، والمفاسد مقامها.

ونحن نريد أن ننبهك على أمور جعلها الله تعالى في الشريعة المحمدية ـ على صاحبها الصلوات والتسليمات ـ مظنات للشرك، فنهى عنها.

فمنها: أنهم كانوا يسجدون للأصنام، والنجوم، فجاء النهي عن السجدة لغير الله.

قال الله تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُواْ لِلَّهِ الَّذِى خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٧].

والإشراك في السجدة كان متلازماً للإشراك في التدبير كما أومأنا إليه.

وليس الأمر كما يظن بعض المتكلمين من أن توحيد العبادة حكم من أحكام الله تعالى مما يختلف باختلاف الأديان، لا يطلب بدليل برهاني.

كيف ولو كان كذلك لم يلزمهم الله تعالى بتفرده بالتخليق، والتدبير كما قال ـ عز من قائل ـ: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩] إلى آخر خمس آيات.

بل الحق أنهم اعترفوا بتوحيد الخلق، وبتوحيد التدبير في الأمور العظام، وسلموا أن العبادة متلازمة معهما؛ لما أشرنا إليه في تحقيق معنى التوحيد.

فلذلك ألزمهم الله بما ألزمهم، ولله الحجة البالغة.

ومنها: أنهم كانوا يستعينون بغير الله في حوائجهم؛ من شفاء المريض، وغَناء الفقير، وينذرون لهم، ويتوقعون إنجاح مقاصدهم بتلك النذور، ويتلون أسماءهم رجاء بركتها.

فأوجب الله تعالى عليهم أن يقولوا في صلواتهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

ليس المراد من الدعاء العبادة فقط

وليس المراد من الدعاء العبادة كما قاله بعض المفسرين، بل هو الاستعانة؛ لقوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤١].

ومنها: أنهم كانوا يسمون بعض شركائهم بنات وأبناء الله، فنهوا عن ذلك أشد النهي، وقد شرحنا سواه من قبل.

ومنها: أنهم كانوا يتخذون أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله؛ بمعنى أنهم كانوا يعتقدون أن ما أحله هؤلاء حلال لا بأس به في نفس الأمر، وأن ما حرمه هؤلاء حرام يؤاخذون به في نفس الأمر.

ولما نزل قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ٣١] الآية، سأل عديُّ بن حاتم رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «كانوا يحلون لهم أشياء فيستحلونها، ويحرمون عليهم أشياء فيحرمونها».

وسر ذلك أن التحليل والتحريم عبارة عن تكوين نافذ في الملكوت أن الشيء الفلاني يؤاخذ به، أو لا يؤاخذ به، فيكون هذا التكوين سبباً للمؤاخذة، وتركها، وهذا من صفات الله تعالى.

بيان معنى تحريم وتحليل رسول الله، وغيره من الأئمة

وأما نسبة التحليل والتحريم إلى النبي ﷺ، فبمعنى: أن قوله أَمارة قطعية لتحليل الله وتحريمِه.

وأما نسبتُها إلى المجتهدين من أمته، فبمعنى: روايتهم ذلك عن الشرع من نص الشارع، أو استنباط معنى من كلامه.

واعلم أن الله تعالى إذا بعث رسولاً، وثبتت رسالته بالمعجزة، وأحل ـ على لسانه ـ بعض ما كان حراماً عندهم، ووجد بعض الناس في نفسه انحجاماً عنه، وبقي في نفسه ميل إلى حرمته لما وجد في ملته من تحريمه، فهذا على وجهين:

١ـ إن كان لتردد في ثبوت هذه الشريعة، فهو كافر بالنبي.

٢ـ وإن كان لاعتقاد وقوع التحريم الأول تحريماً لا يحتمل النسخ لأجل أنه ـ تبارك وتعالى ـ خلع على عبد خلعة الألوهية، أو صار فانياً في الله، باقياً به، فصار نهيه عن فعل، أو كراهيته له مستوجباً لحرم في ماله، وأهله، فذلك مشرك بالله تعالى، مثبت لغيره غضباً وسخطاً مقدسين، وتحليلاً وتحريماً مقدسين.

ومنها: أنهم كانوا يتقربون إلى الأصنام والنجوم بالذبح لأجلهم، إما

بالإهلال عند الذبائح بأسمائهم، وإما بالذبح على الأنصاب المخصوصة لهم، فنهوا عن ذلك.

ومنها: أنهم كانوا يُسَيِّبون السوائب والبحائر تقرباً إلى شركائهم.

فقال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] الآية.

ومنها: أنهم كانوا يعتقدون في أناس أن أسماءهم مباركة معظمة.

وكانوا يعتقدون أن الحلف بأسمائهم على الكذب يستوجب حرماً في ماله وأهله، فلا يقدمون على ذلك.

ولذلك كانوا يستحلفون الخصوم بأسماء الشركاء بزعمهم، فنهوا عن ذلك.

وقال النبي ﷺ: «من حلف بغير الله، فقد أشرك».

وقد فسره بعض المحدثين على معنى التغليظ، والتهديد.

ولا أقول بذلك، وإنما المراد عندي: اليمين المنعقدة، واليمين الغموس باسم غير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا.

ومنها: الحج لغير الله تعالى، وذلك أن يقصد مواضع متبركة مختصة بشركائهم، يكون الحلول بها تقرباً من هؤلاء، فنهى الشرع عن ذلك.

وقال النبي ﷺ: «لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد».

ومنها: أنهم كانوا يسمون أبناءهم: عبد العزى، وعبد شمس، ونحوذلك.

فقال الله تعالى: ﴿۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] الآية.

وجاء في الحديث «أن حواء سمت ولدها: عبدَ الحارث»[١]، وكان ذلك من وحي الشيطان.

---

(١) الحديث عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ، وضعفه الأستاذ محمود محمد شاكر في «تفسير ابن جرير الطبري» في سورة الأعراف: آية ١٨٩، وخرجه ابن كثير في «تفسيره» الجزء الثالث (٦١١)، وذكر علله.

وقد ثبت في أحاديث لا تحصى: أن النبي ﷺ غيَّر أسماء أصحابه عبد العزى، وعبد شمس، ونحوهما إلى عبد الله، وعبد الرحمن، وما أشبههما.

فهذه أشباح وقوالب للشرك نهى الشارع عنها؛ لكونها قوالب له، والله أعلم.

هذا آخر كلام الحجة البالغة، وهذا الذي ذكره أقساماً للشرك هو أصول الشرك فقط.

وأما فروعه، فهي كثيرة، وكذلك مظانه التي دلت عليها أدلة الكتاب، والسنة، وتنصيص العلماء بالله، وسيأتي جميع ذلك في هذا الكتاب باباً باباً.

وأما في قول صاحب «الحجة»: ليس المراد من الدعاء: العبادة، بل هو الاستعانة.

فأقول: إن الاستعانة أيضاً نوع من العبادة، وقد ثبت كون الدعاء هو العبادة بأدلة صحيحة واضحة، لا تحتمل تأويلاً ولا توجيهاً؛ كما سيأتي في هذا الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ـ.

والحاصل ـ كما قال في رد الإشراك ـ أن الإشراك الذي نزل الكتب الإلهية لإبطاله، وبعث الأنبياء لمحقه، ليس مقصوراً على أن يعتقد أحد أن معبوده مماثل للرب ـ تبارك وتعالى ـ في وجوب الوجود، أو إحاطة العلم بجميع الكائنات، أو الخالقية لأصول العالم؛ كالسماء والأرض، أو المتصرف في جميع الممكنات.

فإن هذا العتقاد ليس من شأن الإنسان أن يتلوث به.

اللهم إلا إن كان ممسوخاً كفرعون، وأمثاله.

وليس لأحد أن يذعن بأن الكتب الإلهية إنما نزلت، والأنبياء إنما أرسلت وبعثت لأجل إصلاح أمثال هؤلاء الممسوخين فقط.

كيف، ومشركو العرب الذين سماهم النبي ﷺ: مشركين، وقاتلهم، وأراق دماءهم، وسبى ذراريهم، ونهب أموالهم، لم يكونوا مذعنين بهذا الاعتقاد؛

بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٨ـ ٨٩].

وأمثال هذه الآية الكريمة كثيرة جداً.

بل معناه: أن يشرك أحداً ممن سوى الله معه تعالى في الألوهية، أو الربوبية.

ومعنى الألوهية: أن يعتقد في حق أحد أنه بلغ في الاتصاف بصفات الكمال؛ من العلم المحيط، أو التصرف بمجرد القهر والإرادة مبلغاً جلَّ عن المماثلة والمجانسة مع سائر المخلوقين.

وذلك بأن يعتقد أنه ما من أمر يحدث ـ سواءٌ كان من قِبَلِ الجواهر أو الأعراض، من الأقوال أو الأفعال، أو الاعتقاد أو العزائم، والإرادات والنيات ـ إلا وهو ممتنع أن يغيب عن علمه، وهو شاهد عليه، أو يعتقد أنه يتصرف في الأشياء بالقهر؛ أي: ليس تصرفه فيها من جملة الأسباب، بل هو قاهر على الأسباب.

ومعنى الربوبية: أنه بلغ في رجوع الحوائج، واستحلال المشكلات، واستدفاع البلايا بمجرد الإرادة والقهر على الأسباب مبلغاً استحق به غاية الخضوع، والاستذلال.

أي: ليس للتذلل لديه، والخضوع عنده حدٌّ محدود، فما من تذلل وخضوع إلا وهو مستحسن بالنسبة إليه، وهو مستحق له.

فتحقق أن الإشراك على نوعين:

١ـ إشراك في العلم.

٢ـ وإشراك في التصرف.

ويتفرع منهما: الإشراك في العبادات.

وذلك بأنه إذا اعتقد في أحد أن علمه محيط، أو تصرفه قاهر، فلابد أنه يتذلل عنده، ويفعل لديه أفعال التعظيم والخضوع، ويعظمه تعظيماً لا يكون من جنس التعظيمات المتعارفة فيما بين الناس، وهو المسمى بالعبادة.

ثم يتفرع عليه: الإشراك في العادات.

وذلك بأنه إذا اعتقد أن معبوده عالم بالعلم المحيط، متصرف بالتصرف القهري، لا جَرَمَ أنه يعظمه في أثناء مجاري عاداته؛ بأن يميز ما ينتسب إليه؛ كاسمه، وبيته، ونذره، وأمثال ذلك من سائر الأمور بتعظيمٍ ما.

وقد رده[1] الله تعالى في محكم كتابه أولاً، وعلى لسان نبيه ﷺ آخراً على جميع أنواع الشرك من أصوله، وفروعه، وذرائعه، وأبوابه، ومجمله، ومفصله.

أما الرد الإجمالي، فهو الآيات، والأحاديث الواردة في الاجتناب عن الإشراك على الإطلاق.

وأما الرد التفصيلي، فهو الأدلة الواردة في رد الإشراك في العلم، وفي التصرف، وفي العبادة، وفي العادة، وفي الاجتناب عن البدعة، إلى غير ذلك من الرسوم المخالفة؛ بالإيمان بالله، وبالقدر.

وسيأتي ذلك كله في أبواب مستقلة - إن شاء الله تعالى -.

* * *

(١) كذا في المطبوع، والصواب: رَدَّ.

باب فيما يجب تقديم ذكره إجمالاً على بيان رد الإشراك تفصيلاً

اعلم أن البشر كلهم عبيدٌ لله تعالى، وشأنُ العبدِ أن يعبد الله، فمن لم يعبده، لا يكون له عبداً.

وأصل العبادة: تصحيح الإيمان، وتقوية الإيقان، وتحقيق الإذعان؛ لأن من تطرق إلى إيمانه خلل، أو وقع فيه زلل، فلا تُقبل منه عبادة أصلاً، ومن أتى بالإيمان الصحيح، فقليل العبادة منه يقبل.

فعلى كل إنسان أن يصحح إيمانه، وينقح إيقانه، ويجهد في ذلك إمكانه، ويقدمه على كل شيء.

وقد صار الناس في هذا الزمن في أمر الدين على طرائق شتى، ومذاهب لا تحصرها «إلى»، و«حتى».

١ـ **فمنهم**: من اتخذ رسوم أسلافه شرعاً.

٢ـ **ومنهم**: من اعتقد قصص أكابره واتخذها مشرباً.

٣ـ **ومنهم**: من استند في طريقه بالسبيل الذي استنبطه العلماء، وأحدثه الأحبار من تلقاء نفوسهم بذكاوة طبائعهم.

٤ـ **ومنهم**: من يستبد بعقله، ويفتخر بفضله.

ولا ريب أن الأفضل، والأحقَّ من جميع هذه: أن يجعل كلامَ الله تعالى، وكلامَ رسوله أصلاً، وبه يستند، وعليه يعتمد، ولا يعطي لعقله دخلاً فيه.

وكل ما وافق من قصص الأكابر، وأقوال العلماء بهما يقبله، وما خالفهما، فلا يستند به، بل يردُّه، كائناً ما كان، وأينما كان، وكذلك كل سَمْتٍ، ودَلٍّ لهم لا يوافق الأصلين يتركه.

وأما قول العامة: إن كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ يشكل فهمه، ويعسر فقهه، وينبغي لدركه علمٌ كبير، وفضل غزير، وأنى لنا أن نفهم ذلك، أو ندرك ما هنالك؟

بل السلوك على ذلك الصراط إنما هو شأن الأكابر الفحول، وصنيع العلماء الذين لا يحول علمهم ولا يزول.

ومَنْ نحن حتى نسلك هذا المسلك، أو ندخل في هذا المقام؟ بل يكفينا تقليدهم، والتمسكُ بأقوالهم.

فهذا القول من هؤلاء الجهلة يخالف القرآن العزيز.

فإن الله ـ سبحانه وتعالى ـ قال في محكم كتابه: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩].

وهذا يدل على أن آيات الله واضحة، وشرائعه باهرة، ولا إشكال في شيء منها.

إنما الإشكال في السلوك عليها؛ لأن النفس يسوها امتثال الأوامر، وإطاعة الآمرين، فالفاسقون ينكرونها، ويخالفونها.

وأما كلام الله سبحانه، وكلام رسوله ﷺ، فلا حاجة في فهمه إلى مزيد علم؛ لأن النبي إنما جاء لهداية السفهاء، وإراءة الطريق الحقة للجهلاء، وتعليم الذين لم يكن لهم علم أصلاً كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

فكان من نعم الله تعالى على عباده أن أرسل إليهم رسولاً علمهم العلم،

وأذهب عنهم الجهل، وطهرهم من الأدناس، وجعل السفهاء منهم الأكياس، والحمقاء العقلاء، والضالين الهداة المهديين.

فمن سمع آية من الكتاب العزيز، أو حديثاً من السنة المطهرة، وقال: إن كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ لا يفهمهما إلا العالمون، ولا يسلك مسلكهما إلا الكبراء الفاضلون، فقد أنكر هو هذه الآيات، ولم يعرف قدر نعم الله.

بل الذي ينبغي أن يقال: إن الجاهلين يصيرون عالمين بفهم كلامهما، والضالين يهتدون بالسلوك على صراطهما.

مثال ذلك: أن يكون طبيب حاذق، ويكون رجل كثير المرض، شديد السقم:

فيقول رجل لهذا المريض: اذهب إلى الطبيب الفلاني، واستعلجه، تُشْفَ.

فيجيب المريض: إن الذهاب إليه، والتداوي منه إنما هو فعل الأصحاء الكاملين، وأنا مريض شديد المرض، لا يمكنني ذلك.

فهذا الرجل ما أحمقه! ينكر حكمة الحكيم، ويأبى طبَّ الطبيب الحاذق، ولم يدر أن الطبيب إنما هو يعالج المرضى خاصة.

ومن كان لا يعالج إلا الأصحاء، ولا ينفع علاجه إلا لهم، ولا يكون للمرضى فائدة منه، فليس هو بطبيب أصلاً.

والحاصل: أن الجاهل الشديد الجهل: ينبغي له مزيدُ رغبة في فقه كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ.

وأن العاصي الشديد العصيان: ينبغي له مزيدُ اجتهاد في سلوك سبيل الله، وسبيل رسوله ﷺ.

فعلى كل عام وخاص أن يحقق معاني كلامهما، ويفهمهما، ويسلك على مسلكهما، ويوفق إيمانه بمدلولهما من النصوص، والظواهر، ولا يخاف في الله لومة لائم من الأكابر، والأصاغر.

الإيمان له جزآن

فإن الإيمان له جزآن.

أحدهما: أن يعتقدوا أن الإله إلهاً[1].

والآخر: أن الرسول رسولاً[2].

ولا يكون الاعتقاد بكون الإله إلهاً إلا بألا يشرك به شيئاً.

ولا يتحقق الاعتقاد بكون الرسول رسولاً إلا بألا يسلك إلا سبيله.

فالأمر الأول يقال له: التوحيد، وخلافه يسمى: شركاً.

فالأمر الثاني يقال له: اتباع السنة، ويسمى خلافه: بدعة.

فعلى كل أحد أن يعض على التوحيد واتباع السنة بنواجذه، ويجتنب الشرك والبدعة بمجامع قلبه.

فإن هذين الشيئين يوقعان الخلل في الإيمان، وينقصان التصديق والإذعان، بخلاف سائر المعاصي والآثام؛ فإن الإخلال منها إنما هو في فروع الأعمال دون أصل الإيمان.

وما أحقَّ مَنْ كمل في التوحيد واتباع السنة، وفرَّ من الشرك والبدعة، وأثرت صحبته في ذلك أن يُتخذ شيخاً، وأستاذاً، ومعلماً كذلك.

وقد عم الشرك في الناس، وعز التوحيد، ولا يفهم كثير من الناس معنى الشرك والتوحيد، وهم يدَّعون الإيمان، ويقولون: نحن مؤمنون، مع أنهم واقعون في شبكة الإشراك، ومصيده.

فلا بد من أن يعلم معنى الشرك والتوحيد، ويحقق معناهما على وجه التنقيح دون التقليد.

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: إلهٌ.

(٢) كذا في المطبوع، والصواب: رسولٌ.

فاعلم ـ رحمك الله تعالى ـ أن كثيراً من الناس يَدْعون الأنبياء، والأئمة، والشهداء، والملائكة، والصلحاء، والجنيات في الشدائد والمشكلات، ويطلبون منهم إنجاح المرادات، وإسعاف الحاجات، وينذرون لهم، ويوجبون نذورهم عليهم، وينسبون أبناءهم وأولادهم إليهم؛ ليدفعوا بهذا التدبير البلايا والرزايا عنهم.

فمنهم: من يسمي ولده: عبد النبي، وعلي بخش، وحسين بخش، وحسن بخش، وبير بخش، ومدار بخش، وسالار بخش، وعبد فلان، وغلام فلان؛ كغلام محيي الدين، وغلام معين الدين، وغلام نقشبند.

ومعنى الغلام هنا عندهم: العبد.

ومنهم: من يتخذ فرعاً على رأسه باسم عظيم من العظماء، ويستعمل خيطاً له، ويلبس على اسمه ثوباً، ويجعل نكل الحديد في رجله.

ومنهم: من يذبح على اسمهم حيواناً؛ كالدجاج، والبقر، والشاة.

ومنهم: من يستغيث بهم عند الشدائد، ويناديهم للإغاثة بقوله: واغوثاه! ونحوه.

ومنهم: من يحلف في أثناء كلامه باسمهم.

إلى غير ذلك من الأفعال الشركية، والأعمال الكفرية.

والحاصل: أن كل ما يفعله المشركون من الهنود، وغيرهم مع آلهتهم الباطلة من الأصنام، وغيرها يفعله هؤلاء المسلمون الكاذبون مع الأنبياء، والأولياء، والأئمة، والشهداء، والملائكة، والجنيات، والصلحاء.

ومع هذا يدَّعون الإيمان، والإسلام، فسبحان الله وبحمده!

ومن ثم قال تعالى في سورة يوسف ـ عليه السلام ـ: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦] يعني: أكثر من يدَّعي الإيمان أسيرون في الشرك.

وإذا قيل لهم: إنكم تدَّعون الإيمان، وتفعلون أفعال الشرك، فكيف تجعلون هذين السبيلين سبيلاً واحداً؟

قالوا: نحن لا نشرك، إنما نظهر عقيدتنا في جناب الأنبياء، والأولياء.

نعم، لو كنا نسوي الأولياء، والأنبياء، والشهداء، والمشايخ بالله تعالى، لكنا مشركين، ولكنا لا نعتقد مساواتهم به سبحانه بل اعتقدنا أنهم عبيد الله، ومخلوقه، وقدرة التصرف هذه أعطاها الله تعالى إياهم، فهم يتصرفون في العالم بمرضاته، ودعاؤنا إياهم هو عين دعاء الله، والاستعانة منهم هي الاستعانة من الله، وهم أحباؤه يفعلون ما يشاؤون، وهم شفعاؤنا، ووكلاؤنا عند الله، رضا الله في رضاهم، وسخطه في سخطهم.

ويحصل لنا من دعائهم التقربُ إلى الله تعالى، وكلَّما دعوناهم، قربنا منه سبحانه، إلى غير ذلك من الخرافات، والهذليات[1].

والسبب في هذا: أن هؤلاء المشركين المدَّعين للإيمان نبذوا كلام الله تعالى، وكلام رسوله وراء ظهورهم، وتمسكوا بالعقل، وأدخلوه في الدين، واقتفوا القصص المختلقة، والحكايات المفتعلة على الصالحين، واستندوا بالرسوم الشنيعة، والمواسم الفظيعة.

ولو فهموا كلام الله، وكلام رسوله، لم يتفوهوا بمثل هذه الخزعبلات، ولم يأتوا في الجواب بنحو هذه الأراجيف.

وقد كان الكافرون يقولون مثل هذه الأقوال بين يدي رسول الله ﷺ أيضاً، ولكن الله لم يقبل منهم تلك الأباطيل، بل وجد عليهم، وكذبهم في مقالاتهم كما قال في سورة يونس ـ عليه السلام ـ: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس: ١٨].

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: الهزليات.

يعني: الذين يعبدونهم هؤلاء لم يعطهم الله قدرة على الفائدة، ولا على الضر.

وأما قولهم: إنهم شفعاؤهم عند الله، فلم يقل الله بهذا قط، أَفَهُمْ أَعْلَمُ من الله فينبئونه بما لا يعلم؟

ومفهوم هذه الآية: أنه ليس في السموات والأرض شفيع يستحق العبادة والدعاء، ويتمكن على النفع والضر.

كيف وشفاعة الأنبياء والأولياء في اختيار الله سبحانه؟ دعوهم، أو لم يدعوهم لا ينفعون شيئاً.

وفيها: أن من دعا أحداً على أنه يشفع له، فهو مشرك.

وقد قال تعالى في سورة الزمر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

يعني: كان الأمر الحق أن الله أقربُ إلى عبده من كل شيء ليدركوا هذا الأمر، واختلقوا أنهم حماة لهم، ومقربوهم إليه سبحانه.

وكان من نِعَمِ الله أنه بمحض فضله يعطي المرادات، ويقضي الحاجات، ويدفع البليات، فلم يعرفوا هذا الحق لله، ولم يشكروا له على ذلك.

بل طلبوا هذا من غير الله، وابتغوا قربه في هذا السبيل الْعِوَج، فلا يهديهم الله أبداً، ولا يحصل لهم قربه، ومتى سلكوا هذا السبيل، بَعُدُوا من الله.

والآية دلت على أن من اتخذ أحداً حامياً له، واعتقد أنه ينفعه، أو يضره من دون إرادة الله سبحانه، وعلم أن من حمايته يحصل التقرب منه تعالى، فهو مشرك، كاذب، كَفَّارٌ لنعم الله.

وقال تعالى في سورة المؤمنين: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨-٨٩].

يعني: إذا سألت عن الكفار، لمن التصرف في العالم علٰى وجه لا يقابله حامٍ؟ فإنهم يقولون: إنّ هذا الشأن هو لله، فمن أين يتخبطون؟

والآية أفادت أنّ الله لم يعط أحداً قدرة التصرف في العالم، ولا يقدر أحد أن يحمي أحداً دونه.

وفيها: أنّ كفار زمن النبي ﷺ لم يكونوا يعتقدون أن أصنامهم مساوون لله، بل يعتقدون أن كل ما سوى الله مخلوق لله، وعبيد له، ولم يكونوا يثبتون لأحد قوة، وتصرفاً، وطاقةً في مقابلته سبحانه، ولم يكن شركهم هذا إلا هذا الدعاء، والنذر، واعتقاد الوكالة، والشفاعة فيهم.

فكان ذلك كفرهم، وشركهم بالله الذي رده عليهم في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ.

فمن عامل أحداً هذه المعاملة، وإن اعتقده عبداً، ومخلوقاً له تعالى، فهو وأبو جهل اللعين سواء في الشرك.

وليس الشرك موقوفاً على أن يسوي أحداً بالله، ويجعلَه مقابلاً له تعالى.

بل معنى الشرك: أنّ الأشياء المختصة بالله تعالى التي جعلها أمارة العبودية، وعلامتها على عبيده، يفعله لغير الله؛ كالسجدة، والذبح، والنذر، والدعاء عند الشدة، وأنه حاضر ناظر، وله قدرة، وتصرف.

فمن اعتقد هذا في غيره تعالى، فقد صار مشركاً، وثبت منه الشرك، وإن قال: إنّ هذا الغير أصغر من الله، وخلقُه، وعبدُه، ولا فرق في هذا الأمر ـ يعني: الشرك ـ بين الأنبياء، والأولياء، والجنيات، والشياطين.

فأي شيءٍ يعامل به هذه المعاملة أنبياء كانوا أو شيوخاً، أو شهداء، أو الجنيات، أو الشياطين، يكون شركاً، ويصير صاحبه مشركاً.

كيف وقد وجد الله على اليهود والنصارى كما وجد على عابدي الأصنام؛ لأنهم كانوا يعاملون هذه المعاملة مع الأنبياء، والأولياء كما قال سبحانه في سورة براءة:

﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

يعني: اعتقدوا أنّ الله مالكٌ كبير وراءه مالكون آخرون صغيرون، وهم الأحبار، والرهبان؛ أي: العلماء والمشايخ، مع أنّ الله لم يحكم لهم بهذا.

وثبت الشرك عليهم بهذا الاتخاذ.

وهو سبحانه ـ وحدَه ـ مالكٌ لا شريك له، صغيراً كان، أو مثيلاً، بل جميع الأكابر والأصاغر عبيد له عاجزون، سواسية في العجز، وعدم القدرة، والتصرف في العالم كما أفصح بذلك في سورة مريم ـ عليها السلام ـ: ﴿ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣ـ ٩٥].

وهذا يدل على أنّ أحداً من الملائكة والبشر لا تزيد رتبته على العبدية، والرقِّيَّة، والمملوكية.

وكلهم عاجزون في قبضته، ليس لهم قدرة أصلاً، وكل واحد من هؤلاء يأتيه فرداً فرداً، لا يكون له أحد عنده وكيلاً، ولا حامياً، ولا شفيعاً.

والآيات في هذا الباب في الكتاب العزيز كثيرة طيبة جداً.

فمن فهم معنى هذه الآيات العديدة التي ذكرناها، فَهِمَ معنى الشرك، وعلم مضمون التوحيد.

ولابد في هذا الوضع من العلم بأن أي أشياء خصها الله تعالى لنفسه، واستأثر بها، لا ينبغي أن يُشركَ به فيها.

وهذه الأشياء كثيرة، نذكر منها نبذة يسيرة، دلَّ عليها هذا الكتاب، ونطقت بها الأحاديث، فقس عليها الباقي.

الإشراك في العلم

فالشيء الأول: أن يكون حاضراً ناظراً في كل مكان، ويكون عالماً بكل شيء في كل شأن، سواء كان ظاهراً، أو مخفياً، محسوساً، أو باطناً، في ظلمة، أو نور، في السموات، أو في الأرض، على قلل الجبال، أو في قعر البحار، وهذا شأن الله تعالى، ليس لأحد هذا الشأن.

فمن يذكر اسم أحد عند القيام، أو القعود، ويدعوه من قرب، أو بعد، ويهتف به عند الشدائد، وحلول البلايا، وخوف الرزايا، ويستعين باسمه في الحرب على الأعداء، ويجعل اسمه وظيفة له، وشغلاً يشتغل به، ويتصور صورته في حاسة خياله، ويعتقد أنّه كلما أذكر اسمه بلساني، أو بقلبي، أو أتصور صورته، أو صورة قبره، يطلع على ذلك، ويعلمه، ولا يخفى عليه شيء من أموري.

وكل ما يطرأ علي من الأحوال؛ كالمرض، والعافية، والعسر، واليسر، والحياة، والممات، والأتراح، والأفراح، فهو يعلمه.

ويسمع كل ما يصدر من الكلام من لساني، أو يخطر بالبال، ويمر بالخيال، فهو واقف على ذلك كله.

فهذا الاعتقاد شرك، ويصير به صاحبه مشركاً.

ويقال لهذا: الإشراك في العلم؛ لأن في ذلك إثباتَ العلم لغير الله كثبوته له تعالى، فمن اعتقد هذا الاعتقاد لأحد، صار مشركاً.

سواء كانت هذه العقيدة في الأنبياء، أو الأولياء، أو في المشايخ، والشهداء، وفي الأئمة، أو في أخلافهم، أو في الجن، والشياطين.

وسواء يعتقدون أنّ هذا الأمر حاصل لهم من ذواتهم، أو من إعطاء الله لهم، فالشرك ثابت بهذه العقيدة على كل حال.

الإشراك في التصرف

الشيء الثاني: أنّ التصرف في العالم بمحض الإرادة؛ أي: من دون أسباب عادية؛ كتصرفه تعالى بلفظ: «كن»، والقضاء بكل شيء، والإحياء، والإماتة، وتوسعة الرزق، وتقتيره، والصحة، والمرض، والفتح، والهزيمة، والإقبال، والإدبار، وإنجاح المرام، وقضاء الحوائج، ودفع البليات، والإعانة في المشكلات، والإغاثة عند حلول الآفات، وفي أوقات المكروهات، كل ذلك شأن الله تعالى، ليس هذا الشأن لأحد من الأولياء، والأنبياء، والمشايخ، والشهداء، والجن، والشياطين، والملائكة.

فمن أثبت مثل هذا التصرف لأحد غير الله، ويطلب منه المرادات، وينذر له على هذا التوقع، ويوجب على نفسه النذور لهم، ويدعوهم عند المصائب، والمصاعب، فهو مشرك بالله الذي لا إله إلا هو، ولا حكم إلا له وحده لا شريك له.

ويقال لهذا: الإشراك في التصرف؛ أي: إثبات التصرف لغير الله كإثباته لله تعالى، سواء اعتقد أن قدرة هذا التصرف حصلت له بنفسه، أو أعطاه الله إياها، فالشرك ثابت على كل حال.

الإشراك في العبادة

والشيء الثالث: أنّ الله تعالى خص بعض الأمور التعظيمية لذاته المقدسة، ويقال لها: العبادات؛ كالسجدة، والركوع، والقيام بضم اليدين بين يديه، وإنفاق المال على اسمه، والصيام له، والإتيان إلى بيته الحرام من كل فج عميق، والسفر إليه على هيئة يعلم منها كلٌّ من رآهم أنّ هؤلاء زائرون له، يُلبُّون باسمه في طريق السفر، مع الاجتناب فيها عن الرفث، والفسوق، والجدال، والصيد، ونحوها.

فإذا وصلوا مع هذه القيود إلى بيته العتيق، طافوا به، وسجدوا إليه، وبعثوا الهدْي، وسألوا عنده الحاجات، وألبسوه اللحاف، والسرادق، وقاموا عند باب

الكعبة، وَدَعَوا الله، والتجؤوا إليه، وطلبوا منه سبحانه حوائج الدارين، وقبَّلُوا الحجر الأسود، والتزموا جداره بالوجه والصدر، وتمسكوا بسرادقه داعين لله، وإيقاد السُّرُج حواليه، وتقديم الخدمة لديه بالمجاورة، والاشتغال بقَمِّ المسجد الحرام، وتمهيد الفرش في فنائه، وسقاء الماء، وإعانة المسلمين على الوضوء والغسل بإعداد أسبابه، والتبرك بماء زمزمه، وإهدائه لأقاربه وأحبابه من الحاضرين والغائبين، ورجعة القهقرى عند الانصراف منه، والتأدب في صحراواته التي هي حواليه بعدم الاصطياد، وعدم عضد الأشجار، وقلع الكلأ الذي هناك، وقمعه، وإيحاش الحيوانات منها، ونحو ذلك.

فإنّ هذه الأمور كلَّها جعلها الله تعالى عبادة مختصة به لعباده في الأرض، وكلفهم بها.

فمن فعل شيئاً من هذه لأحد غير الله، شيوخاً كانوا، أو أنبياء، أو جنيات، أو شياطين، أو خبثاً وخبائث، أو بقبر صادق لأحد من أكابر الدين، أو ضريح كاذب، أو محل أربعين لأحد منهم، أو مكان له، أو معلف، أو يتبرك بآثاره، أو بعلم له، أو يسجد لمدفع، أو يركع، أو يصوم لأحد، أو يضم يديه بين يديه، أو يقوم له، أو يذهب إلى أمكنة لم يأذن الشرع بالسفر إليها، فيقصدها، أو يُلْبِس قبراً ثوباً، أو ينصب له نُصُباً، أو يقبّل مرقد الميت، صالح أو طالح، أو يسيّب له بسوائب، أو يذبح له حيواناً، أو يوقد هناك سُرُجاً، أو يذب عنه بالمذبة، أو يلحفه بلحاف، أو يلقي على قبره بردة، أو ينصب عليه مظلة، أو يرجع القهقرى عند الرخصة والانصراف من عنده، أو يرفع له قضباناً، أو يقبّل نجافه[1]، وأسكفته، أو يلتمس حاجته قائماً ضامّاً يديه عنده، أو يجاوره بالعكوف في مقبرته، أو يتأدب لحوالي صحرائه، وبيدائه، وقاعه، وفيفائه، ونحو ذلك من الأمور.

فالشرك يثبت عليه بهذا، ويقال له: الإشراك في العبادة.

---

(١) في المطبوع: «نحافه»، والصواب ماأثبتناه.

لأن فيه تعظيم غير الله تعالى كتعظيمه سبحانه، سواء اعتقد أنّهم لائقون بهذه العظمة بأنفسهم، أو أنّ الله تعالى يفرج بهذا التعظيم لهم، ويكشف الضر، ويدفع البلاء، ويسهل المشكل عليهم ببركة هذا الفعل بهم، فالشركُ ثابت على كل حال.

الشرك في العادات، والأفعال

والشيء الرابع: أنّ الله تعالى أمر عباده، وكلَّفهم بأن يذكروه سبحانه في جميع أمورهم الدنيوية، ولا ينسوه أبداً، أو يعظموه دائماً ليصحّ إيمانهم، ولا يدخله الشرك، وتحصل البركة في أمورهم، وينحلّ بذلك مشكلهم، وتسهل مصاعبهم في الأوقات المعضلة، والحالات الصعبة؛ كالنذر له سبحانه، ودعائه عند حلول البلية، والبداية باسمه الشريف عند فعل كل فعل، والأخذ في كل أمر ذي بال، وإذا ولد لأحد ذكر، أو أنثى يذبح حيواناً على اسمه تعالى، ويسميه: عبد الله، أو عبد الرحمن، أو خدا بخش، أو إله ديا، أو أمة الله، أو إله دي.

ويجعل من الحرث، والبستان شيئاً له، وكذا في قطيعة الغنم، ومن الأنعام، وبَعْث الْهَدْيِ إلى بيته الحرام، والائتمار بأمره، والانتهاء بنهيه في المآكل، والمشارب، والمناكح، والمساكن، والمراكب، وفي كل شيء.

فما أُمِر به يأتي به، وما نُهي عنه ينتهي عنه ما استطاع.

وكل ما يحدث من الخصب، والجدب، والصحة، والسقم، والعافية، والمرض، والفتح، والهزيمة، والإقبال، والإدبار، والراحة، والغَمّ، والفرح، والترح، والعسر، واليسر، والثروة، والجاه، ونقص الأنفس، والثمرات، وحياة الأولاد، ومماتها.

فهذا كله من الله تعالى، وبإرادته، ومشيئته، وقدره، وقضائه.

ليس شيء من هذه بيد أحد غيره، كائناً من كان، وفي أي مكان كان، وفي

أي رتبة من مراتب الصلاح، والتقوى، أو الفسوق، والفجور ظَهَر.

وإذا أراد أن يفعل شيئاً، فليقل: إن شاء الله تعالى، فيقدم ذكرَ إرادة الله تعالى على إرادة نفسه.

كيف وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

فيقول عند إرادة شيء من الأشياء: إن شاء الله أفعل كذا، وأعمل كذا، وأصنع كذا، ويسميه على وجه يظهر منه تعظيم اسمه وذكره ـ تعالى شأنه ـ.

ويفهم منه مالكيته، وعبودية هذا القائل بذلك؛ كقوله: إن شاء ربنا، ومالكنا، وخالقنا، ورازقنا.

وإذا حلف، فليحلف به سبحانه، لا بغيره؛ لأن من حلف بغير الله، فقد أشرك.

فمثل هذه الأمور جعلها الله تعالى لتعظيمه، وإجلاله، وتكريمه خاصة له.

فمن صنع هذا بأحد من الأنبياء، أو الأولياء، أو الأئمة، والشهداء، أو الجن، والطواغيت، والشياطين، والخبث، والخبائث، كما ينذر لهم مثلاً عند الإشكال، وإعضال الحال، أو يغوث باسمه في شدائد الأمور، أو يوجب على نفسه النذر له عند ولادة الأولاد، أو يسميها بعبد النبي، أو عبد الرسول، أو عبد الحسن، أو عبد الحسين، أو إمام بخش، أو بير بخش، أو يجعل شيئاً من حرثه، وبستانه لهم، ويقدم نصيبهم من الحرث والفواكه عند الحصاد والْجَنْيِ، ثم يبذله في حاجاته.

أو يجعل شركاً لهم في قطائع الأغنام، والأنعام، ويسيبها على أسمائهم، ويتأدب معها، ولا يدفعها من الماء والحبوب، ولا يضربها لا بالحجر، ولا بالمدر، ولا بالخشب، ولا بالعصا.

أو يستند في المآكل، والمشارب، والملابس بالرسوم الواهية المنقولة عن الآباء، والأجداد، والأقارب، والعشائر، والشيوخ، والأساتذة، والعلماء الجامدين على تقليد الأسلاف.

ويقول: لا يجوز لفلان أكلُ الطعام الفلاني، وكذا الثوب الفلاني، واللباس الفلاني.

كما يقال: لا يأكل من القصعة التي هي على اسم حضرة الخاتون؛ يعني: فاطمة الزهراء ـ رضي الله عنها ـ الرجال، ولا الإماء، ولا المرأة التي نكحت ثانية، ولا يأكل زاد شاه عبد الحق من يستعمل القليان، كل ما يعتري من الخير والشر في هذه الدنيا ينسبه إليهم، فيقول: جُنَّ فلان بلعنة الشيخ الفلاني، واحتاج فلان لطرد الشيخ الفلاني، وبلغ العلا بعناية الشيخ الفلاني، وحصل الفتح وجاء الإقبال بأفضال الولي الفلاني.

وكان القحط من نوء كذا وكذا.

وكان الأمر الفلاني بسبب الكوكب الفلاني، وبتأثيره.

ولم تحصل الحاجة الفلانية لأنها شرعت في ساعة كذا، ووقت كذا.

أو يقول: إن شاء الله، وشاء الرسول يكون كذا، أو: إن شاء الشيخ الفلاني، أو الوليّ الفلاني يكون هذا الأمر، وإن لم يشأ لا يكون.

أو يقول في محاورته: يا مالك الملك! أو: يا ملك الملوك! أو: يا رازق! أو ما في معنى هذا من ألفاظ اللغة الفارسية، والهندية، كخدا وندخدائكان، وشاهنشاه، وأن داتا، ومهاراج.

أو يحلف عند الحاجة باسم نبي، أو وليّ، أو ملك، أو سلطان، أو إمام، أو شيخ، أو أستاذ، أو باسم الوالد، والجد، أو برأس أحد، أو بقبره، ونحو ذلك.

فهذا كله شرك، ويقال له: الإشراك في العادات.

يعني: يعظم غيره تعالى في مجاري عاداته، وفحاوي حالاته، ومطاوي خطاباته كتعظيم الله تعالى.

الإشراك في الأفعال

فهذه الأنواع الأربعة للشرك ورد الكتاب العزيز، والسنّة المطهرة بردِّها، وسيأتي ذكرها في أبواب مستقلة.

قال المقريزي في «تجريد التوحيد المفيد»: الشرك به تعالى في الأفعال؛ كالسجود لغيره سبحانه، والطواف بغير بيته المحرم، وحلق الرأس عبودية وخضوعاً لغيره، وتقبيل الأحجار غير الحجر الأسود الذي هو يمينه تعالى في الأرض، أو تقبيل القبور، واستلامها، والسجود لها.

وقد لعن النبي ﷺ من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجدَ يصلى فيها.

فكيف من اتخذ القبور أوثاناً تعبد من دون الله؟!

فهذا لم يعلم معنى قول الله تعالى: ﴿إياك نعبد﴾ [].

وفي «الصحيح» عنه ﷺ: أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى؛ اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وفيه أيضاً عنه: «إنّ من شرار الناس مَنْ تدركهم الساعةُ وهم أحياء، والذين يتخذون القبورَ مساجدَ».

وفيه أيضاً عنه: «إنّ من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، فلا تتخذوا القبور مساجد؛ فإني أنهاكم عن ذلك».

وفي «مسند الإمام أحمد»، و«صحيح ابن حبان» عنه ﷺ: «لعن الله زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجدَ، والسُّرُجَ».

وقال: «اشتد غضبُ الله على قوم اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجدَ».

وقال: «إنّ مَنْ كان قبلكم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح، بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله».

أنواع زيارة القبور

والناس في هذا الباب ـ أعني: زيارة القبور ـ ثلاثة أقسام.

١ـ قوم يزورون الموتى، فيدعون لهم: وهذه هي الزيارة الشرعية.

٢ـ قوم يزورونهم، يدعون بهم: وهؤلاء هم المشركون في الألوهية، والمحبة.

٣ـ وقوم يزورونهم، فيدعونهم أنفسهم: وهؤلاء هم المشركون في الربوبية.

وقد حمى رسول الله ﷺ جانبَ التوحيد أعظمَ حماية تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

حتى نهى عن الصلاة في هذين الوقتين[١] ذريعةً إلى التشبه بعباد الشمس الذين يسجدون لها في هاتين الحالتين.

وسَدَّ الذريعة بأن منع من الصلاة بعد العصر، والصبح؛ لاتصال هذين الوقتين بالوقتين اللذين يسجد المشركون فيهما للشمس.

وأما السجود لغير الله: فقد قال رسول الله ﷺ: «لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد إلا لله».

معنى «لا ينبغي»

ولفظة: «لا ينبغي» في كلام الله، وكلام رسوله، إنما تستعمل للذي هو في غاية الامتناع؛ كقوله تعالى:

﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢١٠ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمۡ﴾ [الشعراء: ٢١٠ ـ ٢١١].

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨].

---

(١) ١ أي عند طلوع الشمس، وعند غروبها.

الحلف بغيره تعالى شرك

ومن الشرك بالله تعالى المباين لقوله سبحانه: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ الشرك به في اللفظ؛ كالحلف بغيره كما رواه أحمد، وأبو داود عنه ﷺ: أنّه قال: «من حلف بغير الله، فقد أشرك» صححه الحاكم، وابن حبان.

قال ابن حبان: أخبرنا الحسن، وسفيان، حدثنا عبد الله بن عمر الجعفي، حدثنا عبد الرحمن بن سليمان عن الحسن بن عبد الله النخعي، عن سعد بن عبيدة، قال: كنت عند ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، فحلف رجل بالكعبة، فقال ابن عمر: ويحك! لا تفعل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حلف بغير الله؛ فقد أشرك».

الشرك في المشيئة

ومن الإشراك: قولُ القائل لأحد من الناس: ما شاء الله، وشئتَ.

كما ثبت عن النبي ﷺ: أنّه قال له رجل: ما شاء الله، وشئتَ، فقال: «أجعلتني لله ندّاً؟! قل: ما شاء الله؛ أي: وحده.

وهذا مع أنّ الله تعالى قد أثبت للعبد مشيئة؛ كقوله سبحانه: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فكيف بمن يقول: أنا متوكل على الله، وعليكَ، أو: أنا في حسب الله، وحسبك، أو: مَا لِيَ إلا الله، وأنتَ، أو: هذا من الله، ومنكَ، أو: هذا من بركات الله، وبركاتِك، أو: الله لي في السماء، وأنتَ لي في الأرض.

زِنْ بين هذه الألفاظ الصادرة من غالب الناس اليوم، وبين ما نهى عنه رسولُ الله ﷺ من قول: «ما شاء الله، وشئت».

ثم انظر أيهما أفحش، يتبينْ لك أنّ قائلها أولى بالبعد من ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وبالجواب من النبي ﷺ لقائل تلك الكلمة، وأنّه إذا كان قد جعلَ رسولَ الله ﷺ نداً، فهذا قد جعل من لا يداني الله أبداً نداً.

وبالجملة: فالعبادة المذكورة في قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ هي السجود، والتوكل، والإنابة، والتقوى، والخشية، والتوبة، والنذر، والتسبيح، والتكبير، والتهليل، والتحميد، والاستغفار، وحلق الرأس خضعاناً وتعبداً، والدعاء؛ كل ذلك حق لله تعالى.

وفي «مسند الإمام أحمد»: أن رجلاً أتى به النبيَّ ﷺ قد أذنب ذنباً، فلما وقف بين يديه، قال: اللهم إنّي أتوب إليك، ولا أتوبُ إلى محمد، فقال ﷺ: «عرفَ الحقَّ لأهله».

وخرجه الحاكم من حديث الحسن، عن الأسود بن سريع، وقال: صحيح.

الشرك في الإرادات، والنيات

وأما الشرك في الإرادات، والنيات، فذلك البحر الذي لا ساحل له، وقَلَّ من ينجو منه.

فمن نوى بعمله غيرَ وجه الله تعالى، فلم يقم بحقيقة قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾، فإن: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ هي الحنيفية ملة إبراهيم ـ عليه السلام ـ التي أمر الله بها عباده كلهم، ولا يقبل من أحد غيرها، وهي حقيقة الإسلام.

﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]

استمسك بهذا الأصل، وَرُدَّ ما أخرجه المبتدعة والمشركون إليه، يتحقَّقْ لك معنى الكلمة الإلهية.

فإن قيل: إن المشرك إنما قصد بذلك تعظيمَ جناب الله تعالى، وأنه سبحانه لعظمته لا ينبغي الدخولُ عليه إلا بالوسائط والشفعاء؛ كحال الملوك، والرؤساء، الأغنياء.

فالمشرك لم يقصد الاستهانة بجناب الربوبية، بل إنما قصد تعظيمه، وقال:

إنما أعبد هؤلاء الوسائط؛ ليقربوني إلى الله، ويدخلوني عليه، فهو الغاية، وهذه هي الوسائل.

فَلِم كان هذا القدر موجباً لسخط الله تعالى، وغضبه، ومخلداً في النار، وموجباً لسفك دماء أصحابه، واستباحة حريمهم وأموالهم؟

وهل يجوز في العقل أن يشرع الله تعالى لعباده التقربَ إليه بالشفعاء، والوسائط، فيكون تحريم هذا إنما استفيد بالشرع فقط؟ أم ذلك قبيح في الشرع، والعقل معاً؛ إذ العقل يمتنع أن يأتي بشريعة من الشرائع؟

وما السر في كونه لا يغفر من بين سائر الذنوب كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؟

قلنا: الشرك شركان:

١ـ شرك يتعلق بذات المعبود، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله.

٢ـ وشرك في عبادته، ومعاملته، ـ وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ـ.

وأما الشرك الثاني، فهو الذي فرغنا من الكلام فيه، وأشرنا إليه الآن، ونشبع الكلام فيه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وأما الشرك الأول، فهو نوعان.

أحدهما: شرك التعطيل: وهو أقبحُ أنواع الشرك؛ كشرك فرعون في قوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، وقوله لـ «هامان»: ﴿فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨].

والشرك، والتعطيل متلازمان.

فكل مشرك معطل، وكلٌّ معطل مشرك.

لكن الشرك لا يستلزم أصلَ التعطيل، بل قد يكون المشرك مقراً بالخالق سبحانه، وصفاتِه، ولكنه معطل حقَّ التوحيد.

مرجع الشرك، وأقسام شرك التعطيل

فأصل الشرك، وقاعدته التي يرجع إليها: هو التعطيل، وهو ثلاثة أقسام:

أحدها: تعطيل المصنوع من صانعه.

الثاني: تعطيل الصانع عن كماله الثابت له.

الثالث: تعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد.

ومن أهلِ هذا الشرك أهلُ وحدة الوجود.

ومنه: شرك الملاحدة القائلين بقِدَمِ العالم، وأبديته، وأن الحوادث بأسرها مستندة إلى أسباب ووسائط اقتضت إيجادها، ويسمونها: العقول، والنفوس.

ومنه: شرك معطلة الأسماء والصفات؛ كالجهمية، والقرامطة، وغلاة المعتزلة.

شرك التمثيل

والنوع الثاني: شرك التمثيل، وهو شرك من جعل معه تعالى إلهاً آخر؛ كالنصارى في المسيح، واليهود في عزير، والمجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور، وحوادث الشر إلى الظلمة.

وشرك القدرية المجوسية مختصر منه.

وهؤلاء أكبر مشركي العالم، وهم طوائف جمة.

١ـ **منهم:** من يعبد أجزاء سماوية.

٢ـ **ومنهم:** من يعبد أجزاء أرضية.

٣ـ **ومن هؤلاء:** من يزعم أن معبوده أكبر الآلهة.

٤ـ **ومنهم:** من يزعم أنه إلهه من جملة الآلهة.

٥ـ **ومنهم:** من يزعم أنه إذا خصه بعبادته، والتبتل إليه، أقبل عليه، واعتنى به.

٦ـ **ومنهم**: من يزعم أن معبوده الأدنى يقرب إلى الأعلى الفوقاني، وهذا الفوقاني يقربه إلى من هو فوقه، حتى تقربه تلك الآلهة إلى الله سبحانه.

فتارة تكثر الوسائط، وتارة تقل.

فإذا عرفت هذه الطوائف، وعترفت اشتداد نكير الرسول ﷺ على من أشرك به تعالى في الأفعال، والأقوال، والإرادات ـ كما تقدم ذكره ـ، انفتح لك باب الجواب على السؤال.

فنقول: اعلم أن حقيقة الشرك تشبيهُ المخلوق بالخالق، والخالقِ بالمخلوق.

أما الخالق: فإن المشركَ شَبَّهَ المخلوقَ بالخالق في خصائص الألوهية، وهي التفرد بملك الضُّرِّ والنفع، والعطاء والمنع.

فمن علق ذلك بمخلوق، فقد شبهه بالخالق تعالى، وسوَّى بين التراب وربِّ الأرباب.

فأي فجور أكبر، وأي ذنب أعظم من هذا؟!

بعض خصائص الألوهية

ومن خصائص الألوهية: الكمالُ المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

وذلك يوجب أن تكون العبادة له وحده عقلاً، وشرعاً، وفطرةً.

فمن جعل ذلك لغيره، فقد شبه الغيرَ بمن لا شبيهَ له.

ولشدة قبحه، وتضمنه غايةَ الظلم أخبرَ من كتب على نفسه الرحمةَ أنه لا يغفره أبداً.

ومن خصائص الألوهية: العبودية التي لا تقوم إلا على ساقَيِ الحب، والذل.

فمن أعطاهما لغيره سبحانه، فقد شبهه بالله تعالى في خالص حقه.

وقبحُ هذا مستقر في العقول، والْفِطَر.

لكن لما غيرت الشياطين فِطَرَ أكثر الخلق، واجتالتهم عن دينهم، وأمرتهم أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً؛ كما روى ذلك عن الله تعالى أعرفُ الخلق به، وبخلقِه، فعموا عن قبح الشرك حتى ظنوه حسناً.

ومن خصائص الإلهية: السجود: فمن سجد لغيره، فقد شبه به.

ومنها: التوكل، فمن توكل على غيره، فقد شبهه به.

ومنها: التوبة، فمن تاب لغيره، فقد شبهه به.

ومنها: الحلف باسمه، فمن حلف بغيره، فقد شبهه به.

ومنها: الذبح له سبحانه: فمن ذبح لغيره، فقد شبهه به.

ومنها: حلق الرأس.

إلى غير ذلك. هذا في جانب التشبيه.

وأما في جانب التشبه: فمن تعاظمَ، وتكبر، ودعا الناس إلى إطرائه، ورجائه، ومخافته، فقد تشبه بالله، ونازعه في ربوبيته.

وهو حقيق بأن يُهينه الله غاية الهوان، ويجعله كالذرِّ تحت أقدام خلقه.

الكبر شعبة من الشرك

وفي «الصحيح» عنه ﷺ: أنه قال: «يقول الله ـ عز وجل ـ: العَظَمَةُ إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني واحداً منهما، عذبته».

وإذا كان المصورُ الذي يصنع الصور بيده من أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة؛ لتشبهه بالله سبحانه في مجرد الصنعة، فما الظن بالمتشبه بالله في الربوبية، والإلهية؟

كا قال ﷺ: «يقول الله ـ عز وجل ـ:

ومن أعظمُ ممن ذهب يخلق كخلقي؟! فليخلقوا ذَرَّة، فليخلقوا شعيرة».

فنبه بالذرة والشعيرة على ما هو أعظم منهما.

التشبه، والتشبيه كلاهما حقيقة الشرك

وكذلك من تشبه به تعالى في الاسم الذي لا ينبغي إلا له سبحانه؛ كملك الملوك، وحاكم الحكام، وقاضي القضاة، ونحوها.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ: أنه قال: «إن أخنعَ الأسماء عند الله رجلٌ يسمى بشاهنشاه، ملك الملوك؛ لا ملك إلا الله».

وفي لفظ: «أغيظُ رجل عند الله رجلٌ تسمى بملك الأملاك».

وبالجملة: فالتشبه، والتشبيه كلاهما حقيقة الشرك.

ولذلك كان من ظن أنه إذا تقرب إلى غيره بعبادة ما يقربه ذلك الغير إليه تعالى، فإنه يخطىء؛ لكونه شبهه به، وأخذ ما لا ينبغي أن يكون إلاَّ له.

فالشرك: مَنْعُهُ سبحانه حقَّه، فهذا قبيح عقلاً، وشرعاً، ولذلك لم يشرع، ولم يغفر فاعله[1].

واعلم أن الذي ظن أن الربَّ سبحانه لا يسمع له، ولا يجيب له إلا بواسطة تطلعه على ذلك، أو تسأل ذلك منه، فقد ظن بالله ظن السوء.

فإنه إن ظن أنه لا يعلم، ولا يسمع إلا بإعلام غيرِه له، وإسماعِه ذلك، فقد نفى علمَ الله، وسمعَه، وكمال دراكه، وكفى بذلك ذنباً.

وإن ظن أنه يسمع، ويرى، ولكن يحتاج إلى من يُلَيِّنُهُ، ويعطِّفه عليهم، فقد أساء الظن بأفضال ربه، وبرِّه، وإحسانه، وسَعَةِ جوده.

وبالجملة: فأعظم الذنوب عن الله تعالى إساءةُ الظن به، ولهذا يتوعَّدُهم في كتابه العزيز على إساءة الظن به أعظمَ وعيد؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا ۝٦﴾ [الفتح: ٦].

---

(١) الصواب أن يقال: لم يغفر لفاعله.

وقال سبحانه عن خليله إبراهيم ـ عليه السلام ـ: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٨٦ـ ٨٧].

أي: فما ظنكم أن يجازيكم إذا عبدتم معه غيره، وظننتم أنه يحتاج في الاطلاع على ضروريات عباده لمن يكون باباً للحوائج إليه، ونحو ذلك؟!

وهذا بخلاف الملوك؛ فإنهم محتاجون إلى الوسائط ضرورة لحاجتهم، وعجزهم، وضعفهم، وقصور علمهم عن إدراك حوائج المضطرين.

فأما من لا يشغله سمعٌ عن سمع، ولا بصرٌ عن بصر، وسبقتْ رحمتُه غضبه، وكتب على نفسه الرحمةَ، فما تصنع الوسائط عنده؟

فمن اتخذ واسطة بينه وبين الله تعالى، فقد ظن به أقبحَ الظن، ومستحيلٌ أن يشرعه لعباده، بل ذلك ممتنع في العقول، والفِطَرِ.

واعلم أن الخضوع، والتأله الذي يجعله العبد لتلك الوسائط قبيحٌ في نفسه كما قررناه، ولا سيما إذا كان المجعول له ذلك عبداً للملك العظيم، الرحيم، القريب، المجيب، ومملوكاً له كما قال: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

أي: إذا كان أحدكم يأنف أن يكون مملوكُه شريكه في رزقه، فكيف تجعلون لي من عبيدي شركاء فيما أنا منفرد به، وهو الإلهية التي لا تنبغي لغيري، ولا تصلح لسواي.

فمن زعم ذلك، فما قدرني حقَّ قدري، ولا عظَّمني حقَّ تعظيمي.

وبالجملة: فما قدرَ اللهَ حقَّ قدره من عبدَ معه من ظَنَّ أنه يوصل إليه.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ إلى أن قال: و﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٣].

قال: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر: ٦٧].

فما قدرَ القويَّ العزيزَ الجليلَ حقَّ قدره من أشركَ معه الضعيفَ الذليل.

واعلم أنك إذا تأملت جميع طوائف الضلال والبدع، وجدت أصل ضلالهم راجعاً إلى شيئين.

أحدهما: ظنهم بالله ظنَّ السوء.

والثاني: أنهم لم يقدروا الربَّ حقَّ قدره.

فلم يقدره حق قدره من ظن أنه لم يرسل رسولاً، ولا أنزل كتاباً، بل ترك الخلقَ سدى، وخلقهم عبثاً.

ولا قدره حق قدره من نفى عموم قدرته، وتعلقها بأفعال عباده؛ من طاعاتهم، ومعاصيهم، وأخرجها عن خلقه، وقدرته.

ولا قدر الله حق قدره أضدادُ هؤلاء الذين قالوا: إنه يعاقب عبدَه على ما لم يفعلْه، بل يعاقبه على فعله هو سبحانه.

وإذا استحال في العقول أن يجبر السيدُ عبدَه على فعل، ثم يعاقبه عليه، فكيف يصدر هذا من أعدل العادلين؟

وقول هؤلاء شر من أشباه المجوس القدرية الأذلين.

ولا قدره حقَّ قدره مَنْ نفى رحمته، ومحبته، ورضاه، وغضبه، وحكمته مطلقاً، وحقيقة فعله، ولم يجعل له فعلاً اختيارياً، بل جعل أفعاله مفعولاتٍ منفصلةً عنه.

ولا قدره حق قدره من جعل له صاحبة، وولداً، أو جعله يحل في مخلوقاته، أو جعله عينَ هذا الوجود.

ولا قدره حق قدره من قال: إنه رفع أعداء رسوله، وأهل بيته، وجعل فيهم الملك، ووضع أولياء رسوله، وأهلِ بيته.

وهذا يتضمن غاية القدح في الرب ـ تعالى عن قول الرافضة ـ.

وهذا مشتق من قول اليهود والنصارى في رب العالمين: إنه أرسل ملكاً ظالماً، فادَّعى النبوة، وكذب على الله، ومكث زمناً طويلاً يقول: أمرني بكذا، أو: نهاني عن كذا، ويستبيح دماء أولياء الله، وأحبابه، والربُّ تعالى يُظهره، ويؤيده، ويُقيم الأدلة والمعجزات على صدقه، ويقبل بقلوب الخلق وأجسادهم إليه، ويقيم دولته على الظهور، والزيادة، ويذل أعداءه أكثر من ثمان مئة عام.

فوازنْ بين قول هؤلاء، وقولِ إخوانهم من الرافضة، تجدِ القولين سواء.

ولا قدره حق قدره من زعم أنه لا يحيي الموتى، ولا يبعث مَنْ في القبور ليبين لعباده الذي كانوا فيه يختلفون، ويعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين.

وبالجملة: فهذا باب واسع جداً.

من عبد غير الله فإنما عبد شيطاناً

والمقصود: أن كل من عبد مع الله غيره، فإنما عبد شيطاناً.

قال تعالى: ﴿ ۞أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ﴾ [يسۤ: ٦٠]، فما عبد أحد أحداً من بني آدم كائناً من كان، إلا وقعت عبادته للشيطان.

فيستمتع العابد في تعظيمه له، وإشراكه مع الله تعالى، وذلك غاية رضا الشيطان.

ولهذا قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ﴾ [الأنعام: ١٢٨] أي: من إغوائهم، وإضلالهم.

﴿ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

فهذه إشارة لطيفة إلى السر الذي لأجله كان الشرك أكبرَ الكبائر عند الله، وأنه لا يغفر بغير التوبة، وأنه موجبٌ للخلود في العذاب العظيم، وأنه ليس تحريمه وقبحه بمجرد النهي عنه فقط.

بل يستحيل على الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن يشرع لعباده وعبادة غيره، كما يستحيل عليه ما يناقض أوصافَ كماله، ونعوتَ جلاله وجماله.

أقسام الناس في عبادة الله تعالى، والاستعانة به

واعلم أن الناس في عبادة الله تعالى، والاستعانة به على أربعة أقسام:

١ـ أجلُّها، وأفضلها: أهلُ العبادة، والاستعانة بالله عليها.

فعبادة الله غاية مرادهم، وطلبُهم منه أن يعينهم عليها، ويوفقهم للقيام بها نهايةُ قصدهم.

ولهذا كان أفضل ما يسأل الرب تعالى الإعانة على مرضاته، وهو الذي علمه النبي ﷺ معاذ بن جبل، فقال: «يا معاذ! والله إني أحبك، فلا تدعْ أن تقول في دُبر كل صلاة: اللهم أَعِنِّي على ذِكْرك، وشكرك، وحسن عبادتك».

فأنفع الدعاء طلبُ العون على مرضاته تعالى.

٢ـ ويقابل هؤلاء القسم الثاني: المعرضون عن عبادته، والاستعانة به: فلا عبادة لهم، ولا استعانة، بل إن سأله تعالى أحدهم، واستعان به، فعلى حظوظه، وشهواته.

واللهُ تعالى يسأله كلُّ من في السموات والأرض، ويسأله أولياؤه وأعداؤه، فيمد هؤلاء وهؤلاء.

وأبغضُ خلقه إليه إبليسُ، ومع هذا أجابَ سؤاله، وقضى حاجته، ومتعه بها.

ولكن لما لم يكن عوناً على مرضاته، كانت زيادةً في شقوته، وبعدِه، وطردِه.

وهكذا كل من سأله تعالى، واستعان به على ما لم يكن عوناً له على طاعته، كان سؤاله مبعداً له عن الله تعالى.

فليتدبر العاقلُ هذا، وليعلم أن إجابة الله لسؤال بعض السائلين ليستْ لكرامته

عليه، بل قد يسأله عبدُه الحاجة، فيقضيها له، وفيها هلاكُه، ويكون منعُه منها حمايةً له، وصيانة، والمعصومُ من عصمه الله، والإنسان على نفسه بصيرة.

وعلامة هذا: أنك ترى مَنْ صانه الله من ذلك، وهو يجهل حقيقةَ الأمر، إذا رآه سبحانه يقضي حوائج غيره، يسوء ظنه به تعالى، وقلبه محشو بذلك، وهو لا يشعر.

وأمارة ذلك: حملُه على الأقدار، وعتابُه في الباطن لها.

ولقد كشف الله تعالى هذا المعنى غاية الكشف في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ـ١٧].

أي: ليس كل من أعطيته، ونعمته، وخولته، فقد أكرمته.

وما ذاك لكرامته عليَّ، ولكنه ابتلاءٌ مني، وامتحان له، أيشكرني، فأعطيه فوقَ ذلك، أم يكفرني، فأسلبه، وأحوله عنه لغيره؟

وليس كل من ابتليتهُ، وضيقت عليه رزقَه، وجعلته بقدر لا يفضل عنه، فذاك من هوانه عليَّ، وحقارته لديّ، وصَغاره عندي.

ولكنه ابتلاء، وامتحان مني، أيصبر فأعطيه أضعافَ ما فاته، أم يسخطُ فيكون حظه السخط؟

فأخبر تعالى أن الإكرام والإهانة لا يدوران على المال، وسَعَة الرزق، وتقديره، وتقتيره.

فإنه سبحانه يوسع على الكافر لا لكرامته، ويقتر على المؤمن لا لهوانه عليه.

وإنما يكرم سبحانه من يكرم من عباده بأن يوفقه لمعرفته، ومحبته، وعبادته، واستعانته.

فغاية سعادة العبد في عبادة الله، والاستعانة بها عليها.

أقسام من له نوع عبادة بلا استعانة:

٣ـ القسم الثالث: من له نوع عبادة بلا استعانة: وهؤلاء نوعان:

أحدهما: أهل القدر القائلون بأنه سبحانه قد فعل بالعبد جميعَ مقدوره من الألطاف، وأنه لم يبق في مقدوره إعانةٌ له على الفعل.

فإنه قد أعانه بخلق الآلات، وسلامتها، وتعريف الطريق، وإرسال الرسول، وتمكينه من الفعل، فلم يبق بعدها إعانة مقدورة يسأله إياها.

وهؤلاء مخذولون موكلون إلى أنفسهم، مسدودة عليهم طريقة الاستعانة، والتوحيد.

قال ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن آمن بالله، وكذب بقدره، نقص توحيده.

النوع الثاني: من لهم عبادة، وأوراد، لكن حظّهم ناقص من التوكلِ، والاستعانة، لم تتسع قلوبهم لارتباط الأسباب بالقدر.

وإنها بدون المقدور كالموات الذي لا تأثير له، وكالعدم الذي لا وجود له، وإن القدر كالروح المحرك لها، والمعول على المحرك الأول.

فلم تنفذ بصائرهم من السبب إلى المسبب، ومن الآلة للفاعل، فقلّ نصيبهم من الاستعانة.

وهؤلاء لهم نصيب من التصرف بحسب استعانتهم، وتوكلهم، ونصيب من الضعف، والخذلان بحسب استعانتهم، وتوكلهم.

ولو توكل العبد على الله حق توكله في إزالة جبل عن مكانه، لأزاله.

حقيقة الاستعانة:

فإن قيل: ما حقيقة الاستعانة عملاً؟

قلنا: هي التي يعبر عنها بالتوكل، وهي حالة للقلب تنشأ عن معرفة الله، وتفرده بالخلق، والأمر، والتدبير، والضر، والنفع، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

فتوجب اعتماداً عليه، وتفويضاً إليه ثقة به، فيصير نسبة العبد إليه تعالى نسبة الطفل إلى أبويه فيما ينوبه من رغبة، ورهبة.

فلو دهمه ما عسى أن يدهمه من الآفات، لا يلتجيء إلى غيرهما.

فإن كان العبد مع هذا الاعتماد من أهل التقوى كانت له العاقبة الحميدة.

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٢-٣] أي: كافيه.

٤ـ **القسم الرابع**: من له استعانة بلا عبادة:

وتلك حالة من شهد تفرد الله بالضر والنفع، ولم يدرِ ما يحبُّه ويرضاه، فتوكل عليه في حظوظه، وشهواته، فأسعفه بها.

وهذا لا عاقبة له، سواء كانت أموالاً، أو رياسات، أو جاهاً عند الخلق، أو نحو ذلك، فذلك حظه من دنياه وآخرته.

ما يكون التحقق فيه بعبادة الله

واعلم أن العبد لا يكون متحققاً بعبادة الله تعالى إلا بأصلين:

أحدهما: متابعة الرسول ﷺ.

والثاني: إخلاص العبودية.

أقسام الناس بالنسبة إلى التحقق بعبادة الله

والناس في هذين الأصلين أربعة أقسام:

الضرب الأول: أهل الإخلاص، والمتابعة: فأعمالهم كلها لله، وأقوالهم، ومنعهم، وعطاؤهم، وحبهم، وبغضهم، كل ذلك لله تعالى، لا يريدون من العباد جزاءً، ولا شكوراً.

وعَدُّوا جملة الناس كأصحاب القبور؛ لا يملكون ضراً، ولا نفعاً، ولا موتاً، ولا حياةً، ولا نشوراً؛ فإنه لا يعامل أحداً من الخلق إلا لجهله بالله، وجهله بالخلق.

والإخلاص هو العمل الذي لا يقبل الله من عامل عملاً صواباً عارياً منه، وهو الذي ألزم عباده به إلى الموت.

قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ١]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧].

وأحسن العمل: أخلصُه، وأصوبه.

فالخالص: أن يكون لله.

والصواب: أن يكون على وفق سنة رسول الله ﷺ.

وهذا هو العمل الصالح المذكور في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الكهف: ١١٠]، وهو العمل الحسن في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥].

وهو الذي أمر النبي ﷺ في قوله: «كلُّ عمل ليس عليه أمرُنا فهو رَدّ».

وكل عمل بلا متابعة، فإنه لا يزيد عمله[1] إلا بعداً من الله تعالى.

فإن الله تعالى إنما يُعْبَدُ بأمره، لا بالأهواء والآراء.

الضرب الثاني: من لا إخلاص له، ولا متابعة: وهؤلاء شرار الخلق.

وهم المتزينون بأعمال الخير، يراؤون بها الناس.

وهذا الضرب يكثر فيمن انحرف عن الصراط المستقيم من المنتسبين إلى الفقه، والعلم، والفقر، والعبادة.

فإنهم يرتكبون البدع، والضلال، والرياء، والسمعة، ويحبون أن يُحْمَدُوا بما لم يفعلوا.

وفي أضراب هؤلاء نزل قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

---

(١) الصواب أن يقال: عامله. بدل «عمله».

الضرب الثالث: من هو مخلص في أعماله، لكنها من غير متابعة الأمر؛ كجهال العُبَّاد المنتسبين إلى الزهد، والفقر، وكل من عبد الله على غير مراده.

والشأن ليس إلا في عبادة الله كما أراد الله.

ومنهم: من يمكث في خلوته تاركاً للجمعة، والجماعات، والأعياد، ويرى ذلك قربة، ويرى مواصلة صوم النهار بالليل قربة، وأن صيام يوم الفطر قربة، وأمثال ذلك.

الضرب الرابع: مَنْ أعماله على متابعة الأمر، لكنها لغير الله تعالى؛ كطاعات المرائين؛ كالرجل يقاتل رياءً، وسمعةً، وحميةً، وشجاعةً، وللمغنم ليقال، ويقرأ ويحج ليقال، ويعلم، ويؤلف ليقال، فهذه أعمال صالحة، لكنها غير مقبولة.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥].

فلم يؤمر الناس إلا بالعبادة على المتابعة، والإخلاص فيها.

والقائم بهما هم أهل ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

ثم أهل ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ لهم في أفضل العبادة، وأنفعها، وأحقها بالإيثار، والتخصيص أربعة طرق، وهم في ذلك أربعة أصناف:

أصناف أهل ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾

الصنف الأول: عندهم أنفع العبادات، وأفضلُها، وأشقُّها على النفوس، وأصعبها.

قالوا: لأنه أبعد الأشياء من هواها، وهو حقيقة التعبد، والأجر على قدر المشقة، ورووا حديثاً ليس له أصل: «أفضل الأعمال أحمزها[1]»؛ أي: أصعبها، وأشقها.

وهؤلاء هم أرباب المجاهدات، والجور على النفوس.

---

(١) هذا الحديث من كلام ابن عباس كما في «النهاية» لابن الأثير.

قالوا: وإنما تستقيم النفوس بذلك؛ إذ طبعُها الكسل، والمهاونة، والإخلاد إلى الراحة، فلا تستقيم إلا بركوب الأهوال، وتحمُّلِ المشاق.

الصنف الثاني: قالوا: أفضل العبادات، وأنفعها: التجرد، والزهد في الدنيا، والتقلل منها غاية الإمكان، وطرح الاهتمام بها، وعدم الاكتراث لما هو منها.

أقسام الزهاد:

ثم هؤلاء قسمان:

فعوامهم ظنوا أن هذا غاية، فشمروا إليه، وعملوا عليه، وقالوا: هو أفضل من درجة العلم، والعبادة، ورأوا الزهد في الدنيا غايةَ كل عبادة، ورأسَها.

وخواصهم رأوا هذا مقصوداً لغيره، وأن المقصود به عكوف القلب على الله تعالى، والاستغراق في محبته، والإنابة إليه، والتوكل عليه، والاشتغال بمرضاته.

فرأوا أفضل العبادات دوام ذكره بالقلب، واللسان.

أقسام الخواص من الزهاد:

ثم هؤلاء قسمان:

١ـ فالعارفون إذا جاء الأمر والنهي، بادروا إليه، ولو فرقهم، وأذهب جميعهم.

٢ـ والمنحرفون منهم يقولون: المقصود من القلب جمعيته، فإذا جاء ما يعرفونه عن الله، لم يلتفتوا إليه، ويقولون: يطالب بالأوراد مَنْ كان غافلاً، فكيف بقلبٍ كلُّ أوقاته وِرْدٌ؟

أقسام المنحرفين من الزهاد:

ثم هؤلاء أيضاً قسمان:

١ـ منهم من يترك الواجبات، والفرائضَ لجمعيته.

٢ـ ومنهم من يقوم بها، ويترك السنن، والنوافل، ويعلم العلم النافع لجمعيته.

والحق أن الجمعية حظ القلب، وإجابة داعي الله حق الرب، فمن آثر حقَّ نفسه على حقِّ ربه، فليس في شيء.

الصنف الثالث: رأوا أن أفضل العبادات ما كان فيه نفعٌ متعدٍّ، فرأوه أفضلَ من النفع القاصر.

فرأوا خدمةَ الفقراء، والاشتغالَ بمصالح الناس، وقضاء حوائجهم، ومساعدتهم بالجاه والمال والنفع أفضلَ؛ لقوله ﷺ: «الخلق عيال الله، وأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله».

قالوا: وعمل العابد قاصر على نفسه، وعمل النفاع متعد إلى الغير، فأين أحدهما من الآخر؟!

ولهذا كان فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلةَ البدر على سائر الكواكب.

وقد قال ﷺ لعليّ ـ كرم الله وجهه ـ: «لأن يَهْدِيَ الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حُمُر النَّعم».

وقال: «من دعا إلى هدى، كان له من الأجر مثلُ أجر من تبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً».

وقال: «إن الله وملائكته يصلون على معلِّمي الخير».

وقال: «إن العالم يستغفر له مَنْ في السموات، ومن في الأرض، حتى الحيتان في البحر، والنملة في جحرها».

قالوا: وصاحب العبادة إذا مات، انقطع عمله، وصاحبُ النفع لا ينقطع ما دام نفعه الذي تسبب فيه.

والأنبياء ـ عليهم السلام ـ إنما بعثوا بالإحسان إلى الخلق، وهدايتهم، ونفعهم في معاشهم، ومعادهم، ولم يبعثوا لأجل الخلوات، والانقطاع.

ولهذا أنكر النبي ﷺ على أولئك النفر الذين هموا بالانقطاع، والتعبد، وترك مخالطة الناس.

ورأى هؤلاء أن التفرغ لنفع الخلق أفضل، من الجمعية على الله بدون ذلك.

قالوا: ومن ذلك العلم، والتعليم، ونحو هذه الأمور الفاضلة.

الصنف الرابع: قالوا: أفضل العبادة العملُ على مرضاة الرب سبحانه، واشتغال كل وقت بما هو مقتضى ذلك الوقت، ووظيفته.

١- فأفضل العبادات في وقت الجهاد: الغزو في سبيل الله، وإن آل إلى ترك الأوراد من صلاة الليل، وصيام النهار، بل من ترك صلاة الفرض كما في حالة عدم الأمن.

٢- والأفضل في وقت حضور الضيف: القيام بحقه، والاشتغال به.

٣- والأفضل في أوقات السحر: الاشتغال بالصلاة، والقرآن، والذكر، والدعاء.

٤- والأفضل في وقت الأذان: ترك ما هو فيه من الأوراد، والاشتغال بإجابة المؤذن.

٥- والأفضل في أوقات الصلوات الخمس: الجد، والجهد في إيقاعها على أكمل الوجوه، والمبادرة إليها في أول الوقت، والخروج إلى المسجد، وأن يعدو.

٦- والأفضل في أوقات ضرورة المحتاج: المبادرة إلى مساعدته بالجاه، والمال، والبدن.

٧- والأفضل في السفر: مساعدة المحتاج، وإعانة الرفقة، وإيثار ذلك على الأوراد، والخلوة.

٨- والأفضل في وقت قراءة القرآن: جمعية القلب، والهمة على تدبره، والعزم على تنفيذ أوامره، أعظم من جمعية قلب من جاءه كتاب من السلطان على ذلك.

٩ـ والأفضل في وقت الوقوف بعرفة: الاجتهاد في التضرع، والدعاء، والذكر.

١٠ـ والأفضل في أيام عشر ذي الحجة، الإكثار من التعبد، لا سيما التكبير، والتهليل، والتحميد، وهو أفضل من الجهاد الغير المتعين.

١١ـ والأفضل في العشر الأواخر من رمضان: لزوم المساجد، والخلوة فيها مع الاعتكاف، والإعراض عن مخالطة الناس، والاشتغالِ بهم، حتى إنه أفضل من الإقبال على تعليمهم العلم، وإقراء القرآن عند كثير من العلماء.

١٢ـ والأفضل في وقت مرض الأخ المسلم: عيادته، وحضور جنازته، وتشييعه، وتقديم ذلك على الخلوة، والجمعية.

١٣ـ والأفضل في وقت نزول النوازل، وأذى الناس له: الصبرُ مع الخلطة بهم.

والمؤمن الذي يخالط الناس، ويصبر على أذاهم أفضلُ من المؤمن الذي لا يخالط الناس، ولا يصبر على أذاهم.

وخلطتهم في الخير أفضلُ من عزلتهم فيه.

وعزلتهم في الشر أفضلُ من خلطتهم فيه.

فإن علم أنه إذا خالطهم ذللوه، وقللوه، فخلطتهم خيرٌ من اعتزالهم.

وهؤلاء هم أهل التعبد المطلق.

والأصناف التي قبلهم أهل التعبد المقيد.

فمتى خرج أحدهم عن الفرع الذي تعلق به من العبادة، وفارقه، يرى نفسه كأنه قد نقص، ونزل عن عادته، فهو يعبد الله على وجه واحد.

وصاحب التعبد المطلق ليس له غرض في تعبد بعينه، يؤثره على غيره، بل غرضه تتبع مرضاة الله تعالى.

إن رأيت العلماء، رأيته معهم، وكذلك في الذاكرين، والمتصدقين، وأصحاب الجمعية، وعكوف القلب على الله.

فهذا هو غذاء الجامع السائر إلى الله تعالى في كل طريق.

واستحضر هنا حديث أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، وقول النبي ﷺ بحضوره: «هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «هل منكم أحد أصبح اليوم صائماً؟» قال أبو بكر: أنا، قال: «هل منكم أحد عاد اليوم مريضاً؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «هل منكم أحد اتبع اليوم جنازة؟»، قال أبو بكر: أنا الحديث.

وهذا الحديث روي من طريق عبد الغني بن أبي عقيل، قال: حدثنا نعيم بن سالم، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، قال: كان رسول الله ﷺ في جماعة من أصحابه، فقال: «من صام اليوم؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «من عاد اليوم؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «من شهد اليوم جنازة؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «وجبت لك، وجبت لك؛ يعني: الجنة».

ونعيم بن سالم ـ وإن تكلم فيه ـ لكن تابعه سالم بن وردان، وله أصل صحيح من حديث مالك عن محمد بن شهاب الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ قال: «من أنفق زوجين في سبيل الله، نودي في الجنة: يا عبد الله! هذا خير، فمن كان من أهل الصلاة، نودي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد، نودي من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصدقة، دُعِيَ من باب الصدقة، ومن كان من أهل الصيام، دُعِيَ من باب الرَّيَّان».

فقال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: يا رسول الله! ما على من يُدْعَى من هذه الأبواب من ضرورة، فهل يدعى أحد من هذه الأبواب كلها؟

قال: «نعم، أرجو أن تكون منهم».

هكذا رواه عن مالك موصولاً مسنداً يحيى بن يحيى، ومعن بن عيسى، وعبد الله بن المبارك ـ رحمهم الله تعالى ـ.

ورواه يحيى بن بكير، وعبد الله بن يوسف، عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد مرسلاً، وليس هو عند القعنبي لا مرسلاً، ولا مسنداً.

ومعنى قوله: «من أنفق زوجين» يعني: شيئين من نوع واحد؛ نحو درهمين، أو دينارين، أو فرسين، أو قميصين.

وكذلك من صلى ركعتين، أو مشى في سبيل الله خطوتين، أو صام يومين، ونحو ذلك.

فإنما أراد ـ والله أعلم ـ أقل التكرار، وأقل وجوه المداومة على العمل من أعمال البر؛ لأن الاثنين أقل الجمع، فهذا كالغيث أين وقع نفع، صحب الله بلا خلق، وصحب الخلق بلا نفس.

إذا كان مع الله، عزل الخلق مع البنين، وتخلى عنهم، وإذا كان مع خلقه، عزل نفسه من الوسط، وتخلى عنها.

فما أعذبه بين الناس! وما أشدَّ وحشته منهم! وما أعظم أنسه بالله، وفرحه به، وطمأنينته، وسكونه إليه!!

واعلم أن للناس في منفعة العبادة، وحكمتها، ومقصودها طرائق:

وهم في ذلك أربعة أصناف:

أصناف الناس في فهمهم منفعة العبادة، وحكمتها

الصنف الأول: نفاة الحِكَمِ، والعِلَل الذين يردون الأمر إلى نفس المشيئة، وصرف الإرادة:

فهؤلاء عند القيام بها ليس إلا لمجرد الأمر من غير أن تكون سبباً لسعادة في معاش، أو معاد، أو سبباً لنجاة.

وإنما القيام بها لمجرد الأمر، ومحض المشيئة كما قالوا في الخلق: لم يخلق لغاية، ولا لعلة هي المقصودة به، ولا لحكمة تعود إليه منه، وليس في المخلوقات أسباب تكون مقتضيات لمسبباتها، وليس في النار سببية الإحراق، ولا في الماء قوة الإغراق، ولا التبريد.

وهكذا الأمر عندهم سواء، لا فرق بين الخلق والأمر، ولا فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور.

ولكن المشيئة اقتضت أمره بهذا، أو نهيه عن هذا، من غير أن يقوم بالمأمور صفة تقتضي حسنه، ولا بالمنهي صفة تقتضي قبحه.

ولهذا الأصل لوازم، وفروع كثيرة.

وهؤلاء غالبهم لا يجدون حلاوة العبادة، ولا لذتها، ولا يتنعمون بها.

ولهذا يسمون الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والتوحيد، والإخلاص، ونحو ذلك: تكاليف؛ أي: كلفوا بها.

ولو سمَّى مدعٍ محبةَ ملك من الملوك، أو غيره ما يأمره به تكليفاً، لم يُعَدَّ محباً له، وأولُ منٍ صدرت عنه هذه المقالة: الجعدُ بنُ درهم.

الصنف الثاني: القدرية النفاة الذين يثبتون نوعاً من الحكمة، والتعليل لا يقوم بالرب، ولا يرجع إليه، بل يرجع لمحض مصلحة المخلوق، ومنفعته.

فعندهم أن العبادات شرعت أثماناً لما يناله العباد من الثواب، والنعيم، وأنها بمنزلة استيفاء الأجير أجره.

قالوا: ولهذا جعلها سبحانه عِوَضاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجۡرَهُم بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [الزمر: ١٠].

وفي «الصحيح»: «إنما هي أعمالكم أحصيها عليكم، ثم أوفيكم إياها».

قالوا: وقد سماها: جزاءً، وأجراً، وثواباً؛ لأنه شيء يؤوب إلى العامل من عمله؛ أي: يرجع إليه.

قالوا: ويدل عليه الموازنة، فلولا تعلق الثواب بالأعمال عوضاً عليها، لم يكن للموازنة معنى.

وهاتان الطائفتان متقابلتان.

فالجبرية: لم تجعل للأعمال ارتباطاً بالجزاء ألبتة.

وجوَّزت أن يعذب الله من أفنى عمره في طاعته، ويُنَعِّمَ من أفنى عمرَه في

مخالفته، وكلاهما سواء بالنسبة إليه، والكل راجع إلى محض المشيئة.

والقدرية: أوجبت عليه سبحانه رعاية المصالح، وجعلت ذلك كلَّه بمحض الأعمال، وأن وصول الثواب إلى العبد بدون عمله فيه تنقيص باحتمال مِنَّة الصدقة عليه بلا ثمن.

فجعلوا تفضله سبحانه على عبده بمنزلة صدقة العبد على العبد.

وإن أعطاه ما يعطيه من أجرة على عمله أحب إلى العبد من أن يعطيه فضلاً منه بلا عمل.

وهم يجعلون للأعمال تأثيراً في الجزاء ألبتة.

والطائفتان منحرفتان عن الصراط المستقيم.

وهو أن الأعمال أسباب موصلة إلى الثواب، والأعمال الصالحات من توفيق الله، وفضله، وليست قدراً لجزائه، وثوابه.

بل غايتها إذا وقعت على أكمل الوجوه أن تكون شكراً على أحد الأجزاء القليلة من نعمه سبحانه.

فلو عذب أهل سمواته، وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم.

ولو رحمهم، لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم.

وتأمل قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٢] مع قوله ﷺ: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» تجدِ الآية تدل على أن الجنان بالأعمال، وتجد الحديث ينفي دخول الجنة بالأعمال.

ولا تنافي بينهما؛ لأن توارد النفي والإثبات ليسا على محل واحد.

فالنفي بالثمنية، واستحقاق الجنة بمجرد الأعمال ردٌّ على القدرية المجوسية التي زعمت أن للأعمال تأثيراً في جزائها البتة.

والباء المثبتة التي وردت في القرآن هي باء السببية ردٌّ على القدرية الجبرية الذين يقولون: لا ارتباط بين الأعمال وجزائها البتة، ولا هي أسباب لها، وإنما غايتها أن تكون أمارة.

والسنة النبوية هي أن عموم مشيئة الله، وقدرته لا تنافي ربط الأسباب بالمسببات، وارتباطها بها.

وكل طائفة من أهل الباطل تركت نوعاً من الحق، فإنها ارتكبت لأجله نوعاً من الباطل، بل أنواعاً.

فهدى الله أهل السنة لِما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي مَن يشاء إلى صراط مستقيم.

الصنف الثالث: الذين يزعمون أن فائدة العبادة رياضة النفوس، واستعدادها لفيض العلوم، والمعارف عليها، وخروج قواها من قوى النفس السبعية، والبهيمية.

فلو عطلت العبادة، لالتحقت النفوس بنفوس السباع، والبهائم.

فالعبادة تخرجها عنها إلى مشابهة العقول، فتصير قابلة لانتقاش صُوَر المعارف فيها، وهذا يقوله طائفتان.

إحداهما: من يقرب إلى الإسلام، والشرائع من الفلاسفة القائلين بقِدَمِ العالم، وعدم الفاعل المختار.

والثانية: من تفلسفَ من صوفية الإسلام، ويقرب إلى الفلاسفة.

فإنهم يزعمون أن العبادات رياضات لاستعداد النفوس للمعارف العقلية، ومخالفة العوائد.

ثم من هؤلاء من لا يوجب العبادة إلا لهذا المعنى، فإذا حصل لها ذلك، بقي متحيراً في حفظ أوراده، والاشتغال بالوارد عنها.

ومنهم من يوجب القيام بالأوراد، وعدم الإخلال بها، وهم صنفان أيضاً.

١ـ **أحدهما**: من يقول بوجوبها؛ حفظاً للقانون، وضبطاً للناموس.

٢ـ والآخرون يوجبونها؛ حفظاً للوارد، وخوفاً من تدرج النفس بمفارقتها إلى حالتها الأولى من البهيمية.

فهذه نهاية أقدامهم في حكمة العبادة، وما شرعت لأجله.

ولا تكاد تجد في كتب المتكلمين على طريق السلوك، غيرَ طريق من هذه الطرق الثلاثة، أو مجموعها.

الصنف الرابع: هم القائلون بالجمع بين الخلق، والأمر، والقدر، والسبب.

فعندهم أن سر العبادة، وغايتها مبني على معرفة حقيقة الإلهية، ومعنى كونه سبحانه إلهاً، وأن العبادة موجب الإلهية، وأثرها، ومقتضاها.

وارتباطها كارتباط متعلق الصفات بالصفات، وكارتباط المعلوم بالعلم، والمقدور بالقدرة، والأصوات بالسمع، والإحسان بالرحمة، والعطاء بالجود.

فعندهم: من قام بمعرفتها على النحو الذي فسرناها به لغة، وشرعاً، مصدراً، ومورداً، استقام له معرفة حكمة العبادات، وغايتها، وعلم أنها هي الغاية التي خلقت لها العباد، ولها أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وخلقت الجنة، والنار.

وقد صرح سبحانه بذلك في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فالعبادة هي التي ما أوجدت الخلائق كلها إلا لأجلها كما قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]؛ أي: هملاً.

قال الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: أي: لا يؤمر، ولا يُنهى؟

وقال غيره: أي: لا يثاب، ولا يعاقب على الأمر والنهي، وهو طلب العبادة، وإرادتها.

وحقيقة العبادة امتثالها، ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥].

وقال: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢].

فأخبر ـ تبارك وتعالى ـ أنه خلق ذلك كله بالحق المتضمن أمره، ونهيه، وثوابه، وعقابه، فإذا كانت السموات، والأرض إنما خلقت لهذا، وهو غاية الخلق، فكيف يقال: لا غاية، ولا حكمة مقصودة؟ أو: إن ذلك لمجرد استئجار الأعمال، حتى لا يتكرر عليهم الثواب بالمنَّة؟ أو لمجرد استعداد النفوس للمعارف العقلية، وارتباط لمخالفة العوائد؟

وإذا تأمل اللبيب الفرق بين هذه الأقوال، وبين ما دل عليه صريح الوحي من الله ذي الجلال، علم أن الله تعالى إنما خلق الخلق لعبادته الجامعة لكمال محبته، مع الخضوع له، والانقياد لأمره.

فأصل العبادة محبةُ الله تعالى، بل إفرادُه بالمحبة، فلا يُحب معه سواه.

وإنما يحب ما يحبه لأجله، وفيه، كما يحب أنبياءه، ورسله، وملائكته فيه، ولأجله؛ لأن محبتهم من تمام محبته تعالى، وليست كمحبة من اتخذ من دونه أنداداً يحبهم كحبه.

وإذا كانت المحبة له هي حقيقة عبوديته، وسرها، فهي إنما تتحقق باتباع أمره، واجتناب نهيه.

فعند اتباع الأمر والنهي تتبين حقيقة العبودية، والمحب.

ولهذا جعل سبحانه اتباع رسوله ﷺ عَلَماً عليها، وشاهداً لها؛ كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، فجعل اتباعَ رسوله مشروطاً بمحبته لله تعالى، وشرطاً لمحبة الله لهم.

ووجود المشروط بدون تحقق شرطه ممتنع.

فعلم انتفاء المحبة عند انتفاء المتابعة للرسول، ولا يكفي ذلك حتى يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما.

ومتى كان عنده شيء أحبَّ إليه منهما، فهو الإشراكُ الذي لا يغفره الله تعالى.

وقال سبحانه: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤].

وكل من قدَّم قولَ غير الله على قول الله، أو حكم به، أو حاكم إليه، فليس ممن أحبه.

لكن قد يشتبه الأمر على من يقدم قول أحد، أو حكمه، أو طاعته على قوله ظناً منه أنه لا يأمر، ولا يحكم، ولا يقول إلا ماقاله رسول الله ﷺ، فيطيعه، ويحاكم إليه، ويتلقى أقواله لذلك، فهذا معذور إذا لم يقدر على غير ذلك.

وأما إذا قدر على الوصول إلى الرسول ﷺ، وعرف أن غير من اتبعه أولى به مطلقاً، أو في بعض الأمور؛ كمسألة معينة، ولم يلتفت إلى قول الرسول ﷺ، ولا إلى من أولى به، فهذا يخاف عليه.

وكل ما يتعلل به من عدم العلم، أو عدم الفهم، أو عدم حصول آلة الفقه في الدين، أو الاحتجاج بالأشباه والنظائر، أو بأن ذلك المتقدم كان أعلم مني بمراده ﷺ، فهي كلها تعللات لا تفيد.

هذا مع الإقرار بجواز الخطأ على غير المعصوم، إلا أن ينازع في هذه القاعدة، فتسقط مكالمته، وهذا هو داخل تحت الوعيد.

فإن استحل مع ذلك سلبَ من خالفَه، وقرض عرضه ودينه بلسانه، أو انتقل من هذا إلى عقوبته، أو السعي في أذاه، فهو من الظلمة المعتدين، ونواب المفسدين.

قواعد العبادة

واعلم أن للعبادة أربع قواعد: وهي: التحقق بما يحبه الله ورسوله ويرضاه، وقيام ذلك القلب، واللسان، والجوارح.

فالعبودية اسمٌ جامع لهذه المراتب الأربع، فأصحاب العبادة حقّاً هم أصحابها.

فقول القلب: هو اعتقاد ما أخبر الله به عن نفسه، وأخبر رسولُه ﷺ عن ربه من أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وملائكته، ولقائه، وما أشبه ذلك.

وقول اللسان: الإخبار عنه بذلك، والدعاء إليه، والذبُّ عنه، وتبيين بطلان البدع المخالفة له، والقيام بذكره تعالى، وتبليغ أمره.

وعمل القلب: كالمحبة له، والتوكل عليه، والإنابة إليه، والخوف، والرجاء، والإخلاص، والصبر على أوامره، ونواهيه، وإقراره، والرضاء به، وله، وعنه، والموالاة فيه، والمعاداة فيه، والإخبات إليه، والطمأنينة، ونحو ذلك من أعمال القلوب التي فرضُها آكدُ من فرض أعمال الجوارح.

فقول العبد في صلاته: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] التزام أحكام هذه الأربعة، وإقرار بها.

وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ طلب الإعانة عليها، والتوفيق لها.

وقوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٧] متضمن للأمرين على التفصيل، وإلهام القيام بهما، وسلوك طريق السالكين إلى الله ـ تعالى وتبارك ـ.

والله الموفق بمنه، وكرمه.

هذا آخر كلام المقريزي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «تجريد التوحيد المفيد»، ولله دره، وعلى الله أجره، فما أبلغ هذا البيان، وما أشده هداية إلى صراط الرحمن، وسبيل الإيمان، وطريق الجنان!

وما أجمعه لبيان الشرك، وأنواعه، وأقسامه، وحقائقه، وطرائقه!

ولعلك لا تجد مثله في هذا الباب.

وما أولاه ـ مع اختصاره في جامعيته ـ بأن يكتب بمداد ماء العيون الباكية على غربة الإسلام، وأهله على صفائح صدرو المؤمنين بالله، وباليوم الآخر!

وسيأتي لهذه الأنواع من الإشراك بالله ـ سبحانه عما يشركون ـ بيانٌ واضح في مطاوي الأبواب، وفحاوى الكتاب، ومعاطف الخطاب.

* * *

باب
في تفسير آيتي الشرك، وعدم غفرانه

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ ﴾ [النساء: ٤٨].

قال صاحب «الكشاف»: الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبتُ جميعاً موجهين إلى قوله تعالى: ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾.

كأنه قيل: إن الله لا يغفر لمن يشاء الشرك، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك.

على أن المراد بالأول: من لم يتب، وبالثاني: من تاب.

ونظيره قولك: إن الأمير لا يبذل الدينار، ويبذل القنطار لمن شاء، تريد: لا يبذل الدينار لمن يستأهله، ويبذل القنطار لمن يستأهله.

﴿ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾؛ أي: ارتكبه وهو مفترٍ، مفتعلٌ ما لا يصح كونه. انتهى.

ثم قال في موضع آخر في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٦] تكرير للتأكيد.

وقيل: كرر لقصة «طعمة»، وروي أنه مات مشركاً.

وقيل: جاء شيخ من العرب إلى رسول الله ﷺ، فقال: إني شيخ منهمك في الذنوب، إلا أني لم أشرك بالله شيئاً منذ عرفته، وآمنت به، ولم أتخذ من دونه ولياً، ولم أُوقع المعاصي جرأة على الله، ولا مكابرة له، ولا توهمت طرفة عين

أني أُعْجِزُ الله هرباً، وإني لنادم، تائب، مستغفر، فما ترى حالي عند الله؟ فنزلت.

وهذا الحديث ينصر قول من فسر ﴿مَن يَشَآءُ﴾ بالتائب من ذنبه. انتهى.

وقال الرازي في «مفاتيح الغيب» تحت تفسير الآية الأولى ما نصه:

اعلم أن الله تعالى لما هدد اليهود على الكفر، وبين أن ذلك التهديد لا بد من وقوعه لا محالة، بين أن مثل هذا التهديد من خواص الكفر.

فأما سائر الذنوب التي هي مغايرة للكفر، فليست حالها كذلك، بل هو سبحانه قد يعفو عنها.

فلا جرم قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ﴾ إلخ.

وفي الآية مسائل:

المسألة الأولى: هذه الآية دالة على أن اليهودي يسمى مشركاً في عرف الشرع، ويدل عليه وجهان.

الأول: إن الآية دالة على أن ما سوى الشرك مغفور.

فلو كانت اليهودية مغايرة للشرك، لوجب أن تكون مغفورة بحكم هذه الآية، وبالإجماع هي غير مغفورة، فدل على أنها داخلة تحت اسم الشرك.

الثاني: أن اتصال هذه الآية بما قبلها إنما كان لأنها تتضمن تهديد اليهود.

فلولا أن اليهودية داخلة تحت اسم الشرك، وإلا لم يكن الأمر كذلك.

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ﴾ [الحج: ١٧] عطف المشرك على اليهودي، وذلك يقتضي المغايرة.

قلنا: المغايرة حاصلة بسبب المفهوم اللغوي، والاتحاد حاصل بسبب المفهوم الشرعي.

ولا بد من المصير إلى ما ذكرناه دفعاً للتناقض.

إذا ثبتت هذه المقدمة فنقول: قال الشافعي ـ رضي الله تعالى عنه ـ: المسلم لا يقتل بالذمي.

وقال أبو حنيفة ـ رضي الله عنه ـ: يقتل.

حجة الشافعي: أن الذمي مشرك؛ لما ذكرناه، والمشرك مباح الدم؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، فكان الذِّمِّي مباح الدم على الوجه الذي ذكرناه.

ومباح الدم هو الذي لا يجب القصاص على قاتله، ولا يتوجه النهي عن تركه قتله ترك العمل بهذا الدليل في حق النهي، فوجب أن يبقى معمولاً به في سقوط القصاص عن قاتله.

المسألة الثانية: هذه الآية من أقوى الدلائل لنا على العفو عن أصحاب الكبائر.

واعلم أن الاستدلال بها من وجوه:

الوجه الأول: أن قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ معناه: لا يغفر الشرك على سبيل التفضل؛ لأن بالإجماع لا يغفر على سبيل الوجوب، وذلك عندما يتوب المشرك عن شركه.

فإذا كان قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ﴾ الشرك هو أنه لا يغفره على سبيل التفضل، وجب أن يكون قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ هو أن يغفره على سبيل التفضل حتى يكون النفي، والإثبات متواردين على معنى واحد.

ألا ترى أنه لو قال: فلان لا يعطي أحداً تفضلاً، ويعطي زائداً، فإنه يفهم منه أنه يعطيه تفضلاً.

حتى لو صرح، وقال: لا يعطي أحداً شيئاً على سبيل التفضل، ويعطي أزيد على سبيل الوجوب، فكل عاقل يحكم بركاكة هذا الكلام.

فثبت أن قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ على سبيل التفضل.

إذا ثبت هذا، فنقول: وجب أن يكون المراد منه أصحاب الكبائر قبل التوبة؛ لأن عند المعتزلة غفران الصغيرة، وغفران الكبيرة بعد التوبة واجب عقلاً، فلا يمكن حمل الآية عليه.

فإذا تقرر ذلك، لم يبق إلا حمل الآية على غفران الكبيرة قبل التوبة، وهو المطلوب.

الثاني: أن الله تعالى قسم المنهيات على قسمين: الشرك، وما سوى الشرك.

ثم إن ما سوى الشرك يدخل فيه الكبيرة قبل التوبة، والكبيرة بعد التوبة، والصغيرة.

ثم حكم على الشرك بأنه غير مغفور قطعاً، وعلى ما سواه بأنه مغفور قطعاً، لكن في حق من يشاء.

فصار تقدير الآية: أنه تعالى يغفر كل ما سوى الشرك، لكن في حق من شاء.

ولما دلت الآية على أن كل ما سوى الشرك مغفور، وجب أن تكون الكبيرة قبل التوبة أيضاً مغفورة.

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ فعلق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبيرة بعد التوبة، وغفران الصغيرة مقطوع به، وغير معلق على المشيئة.

فوجب أن يكون الغفران المذكور في هذه الآية هو غفران الكبيرة قبل التوبة، وهو المطلوب.

واعترضوا على هذا الوجه الأخير بأن تعليق الأمر بالمشيئة لا ينافي وجوبه.

ألا ترى أنه تعالى قال بعد هذه الآية: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٩].

ثم إنا نعلم أنه تعالى لا يزكي إلا من كان أهلاً للتزكية، وإلا كان كذباً، والكذب على الله تعالى محال، فكذا هاهنا.

واعلم أنه ليس للمعتزلة على هذه الوجوه كلام يلتفت إليه إلا المعارضة بعمومات الوعيد.

ونحن نعارضها بعمومات الوعد، والكلام فيه على الاستقصاء مذكور في سورة «البقرة» في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١] فلا فائدة في الإعادة.

وروى الواحدي في «البسيط» بإسناده عن ابن عمر، قال: كنا على عهد

رسول الله ﷺ إذا مات الرجل منا على كبيرة، شهدنا أنه من أهل النار، حتى نزلت هذه الآية، فأمسكنا عن الشهادات.

وقال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: إني لأرجو: كما لا ينفع مع الشرك عمل، كذلك لا يضر مع التوحيد ذنب.

ذكر ذلك عند عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، فسكت عمر ـ رضي الله عنه ـ.

وروي مرفوعاً: أن النبي ﷺ قال: «اتسموا بالإيمان، وأقروا به، فكما لا يُخرج إحسانُ المشرك المشركَ من إشراكه، كذلك لا تُخرج ذنوبُ المؤمن المؤمنَ من إيمانه».

المسألة الثالثة: روي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أنه قال: لما قتل وَحْشِي حمزة ـ رضي الله عنه ـ يوم «أحد»، وكانوا قد وعدوه بالإعتاق إن هو فعل ذلك، ثم إنهم ما وفوا له بذلك.

فعند ذلك ندم هو وأصحابه، فكتبوا إلى النبي ﷺ بذنبهم، وأنه لا يمنعهم عن الدخول في الإسلام إلا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الفرقان: ٦٨]، فقالوا: قد ارتكبنا كل ما في الآية.

فنزل قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

فقالوا: هذا شرط شديد نخاف ألا نقوم به، فنزل قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

فقالوا: نخاف ألا نكون من أهل مشيئته، فنزل: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] فدخلوا عند ذلك في الإسلام.

وطعن القاضي في هذه الرواية، وقال: إن من يريد الإيمان لا يجوز منه المراجعة على هذا الحد.

ولأن قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ لو كان على إطلاقه، لكان ذلك إغراءً لهم بالثبات على ما هم عليه.

والجواب عنه: لا يبعد أن يقال: إنهم استعظموا قتل حمزة ـ رضي الله عنه ـ، وإيذاء الرسول ﷺ إلى ذلك الحد، فوقعت الشبهه في قلوبهم أن ذلك هل يغفر لهم أم لا؟ فلهذا المعنى حصلت المراجعة.

وقوله: هذا إغراء بالقبيح، فهو إنما يتم على مذهبه.

أما على قولنا: إنه تعالى فَعَّال لما يريد، فالسؤال ساقط، والله أعلم.

ثم قال: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾؛ أي: اختلق ذنباً غير مغفور.

يقال: افترى فلان الكذب: إذا اعتمله، واختلقه.

وأصله من الفَرْيِ بمعنى: القطع. انتهى.

وقال تحت تفسير الآية الثانية: اعلم أن هذه الآية مكررة في هذه السورة، وفي تكرارها فائدتان:

الأولى: أن عمومات الوعيد، وعمومات الوعد متعارضة في القرآن، وأنه تعالى ما أعاد آية من آيات الوعيد بلفظ واحد مرتين، وقد أعاد هذه الآية دالةً على العفو والمغفرة بلفظ واحد في سورة واحدة.

وفد اتفقوا على أنه لا فائدة في التكرير إلا التأكيد.

فهذا يدل على أنه تعالى خص جانب الوعد والرحمة بمزيد التأكيد، وذلك يقتضي ترجيح الوعد على الوعيد.

والفائدة الثانية: أن الآيات المتقدمة إنما نزلت في سارق الدرع.

وقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ١١٥] إلى آخر الآيات إنما نزلت في ارتداده.

فهذه الآية إنما يحسن اتصالها بما قبلها لو كان المراد أن ذلك السارق لو لم يرتدَّ، لم يصر محروماً عن رحمتي، ولكنه لما ارتد، وأشرك بالله، صار محروماً قطعاً عن رحمة الله تعالى.

ثم إنه أكَّد ذلك بأن شرح أن أمر الشرك عظيم عند الله تعالى، فقال: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا بَعِيدًا﴾.

يعني: ومن لم يشرك بالله، لم يكن ضلاله بعيداً، فلا جَرَمَ لا يصير محروماً عن رحمتي.

وهذه المناسبات دالة قطعاً على دلالة هذه الآية على أن ما سوى الشرك مغفور قطعاً، سواء حصلت التوبة، أو لم تحصل.

ثم إنه تعالى بين كون الشرك ضلالاً بعيداً، فقال: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١٧] «إنْ» هاهنا معناها النفي، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩].

الدعاء هو العبادة:

و«يدعون» بمعنى يعبدون؛ لأن من عبد شيئاً، فإنه يدعوه عند احتياجه إليه... إلى آخر ما قال. انتهى.

وقال النسفي ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره «مدارك التنزيل» تحت تفسير الآية الأولى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ إن مات عليه ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: ما دون الشرك ـ وإن كان كبيرة ـ مع عدم التوبة.

والحاصل: إن الشرك مغفور عنه بالتوبة، وإن وعد غفران ما دونه لمن لم يتب؛ أي: لا يغفر لمن يشرك وهو مشرك، ويغفر لمن مذنب وهو مذنب.

قال النبي ﷺ: «من لقي الله تعالى لا يشرك به شيئاً، دخل الجنة، ولم تضره خطيئته».

وتقييده بقوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ لا يخرجه عن عمومه؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ [الشورى: ١٩].

قال علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ: ما في القرآن آية أحب إليَّ من هذه الآية.

وحمل المعتزلة على التائب باطل؛ لأن الكفر مغفور عنه بالتوبة؛ لقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، فما دونه أولى أن يغفر بالتوبة.

والآية سيقت لبيان التفرقة بينهما، وذا فيما ذكرنا: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ كذب كذباً عظيماً استحق به عذاباً أليماً. انتهى.

وأما الآية الثانية: فما تكلم فيها ببنت شفة، بل أحال تفسيرها على الأولى، وقال: مرَّ تفسيره في هذه السورة.

وقال الإمام الحجة العلامة علاء الدين علي بن محمد البغدادي الصوفي المعروف بالخازن في تفسيره «لباب التأويل» تحت تفسير الآية الأولى:

قال ابن جرير الطبري: معناه: يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا، وإن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

فعلى هذا يكون في الآية دلالة على أن اليهوديَّ يسمى مشركاً في عرف الشرع.

وقيل: إن الآية نزلت في «وحشي»، وأصحابه، وذلك لما قتل حمزة ـ رضي الله تعالى عنه ـ، ورجع إلى مكة، ندم هو وأصحابه، فكتبوا إلى رسول الله ﷺ:

إنا قد ندمنا على ما صنعنا، وإنه ليس يمنعنا عن الإسلام إلا أنا سمعناك بمكة تقول: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الفرقان: ٦٨] إلى آخر الآيات، وقد دَعَونَا مع الله إلهاً آخر، وقتلنا النفس التي حرم الله، وزنينا، فلولا هذه الآيات لاتَّبعناك، فنزلت: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠] الآيتين.

فبعث بهما رسول الله ﷺ إليهم، فلما قرؤوهما، كتبوا إليه: إن هذا شرط شديد، ونخاف ألا نعمل عملاً صالحاً، فنزلت: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، فبعث بها إليهم.

فبعثوا: إنا نخاف ألا نكون من أهل المشيئة، فنزلت: ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية.

فبعث بها إليهم، فدخلوا في الإسلام، ورجعوا إلى النبي ﷺ، فَقَبِلَ منهم.

ثم قال لوحشي: «أخبرني كيف قتلت حمزة؟»، فلما أخبره، قال: «ويحك!! غَيِّبْ وجهك عني»، فلحق بالشام، فكان به إلى أن مات.

وقيل: لما نزلت ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ الآية قام رجل، فقال: يا رسول الله! والشرك؟ فسكت، ثم قام إليه مرتين، أو ثلاثاً، فنزلت هذه الآية.

ومعنى الآية: إن الله تعالى لا يغفر لمشرك مات على شركه، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

يعني: ويغفر ما دون الشرك لمن يشاء من أصحاب الذنوب، والآثام.

ففي الآية دليل على أن صاحب الكبيرة إذا مات من غير توبة، فإنه في خطر المشيئة: إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة بِمَنِّه، وكرمه، وإن شاء عذبه بالنار، ثم أدخله الجنة برحمته، وإحسانه؛ لأن الله تعالى وعد المغفرة لما دون الشرك، فإن مات على الشرك، فهو مخلد في النار؛ لقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾.

وفي الآية رد على المعتزلة، والقدرية حيث قالوا: لا يجوز في الحكمة أن يغفر لصاحب كبيرة.

وعند أهل السنة: الله تعالى يفعل ما يشاء؛ لا مُكْرِه [له]، ولا حجر عليه.

ويدل على ذلك أيضاً ما روي عن ابن عمر، قال: كنا على عهد رسول الله ﷺ إذا مات الرجل على كبيرة، شهدنا أنه من أهل النار، حتى نزلت هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾، فأمسكنا عن الشهادة.

وقال ابن عباس لعمر بن الخطاب: يا أمير المؤمنين! الرجل يعمل من الصالحات لم يَدَع من الخير شيئاً إلا عمله، غيرَ أنه مشرك؟

قال عمر: هو في النار.

فقال ابن عباس: الرجل لم يدع شيئاً من الشر إلا عمله، غير أنه لم يشرك بالله شيئاً؟

فقال عمر: الله أعلم.

قال ابن عباس: إني لأرجو له كما أنه لا ينفع مع الشرك عمل، كذلك لا يضر مع التوحيد ذنب، فسكت عمر.

عن علي بن أبي طالب قال: ما في القرآن أحب إلي من هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾. أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب.

عن جابر قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! ما الموجبتان؟

قال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، ومن مات يشرك به، دخل النار».

﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ يعني: يجعل معه شريكاً غيره ﴿ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ ﴾؛ أي: اختلق ﴿ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ يعني: ذنباً عظيماً غير مغفور إن مات عليه. انتهى.

ثم قال في تفسير الآية الثانية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ ﴾ نزلت في طعمة بن أُبيرق أيضاً؛ لكونه مات مشركاً.

ثم ذكر قول ابن عباس: إنها نزلت في شيخ من الأعراب... إلخ.

ثم قال: فهذا نص صريح بأن الشرك غير مغفور إذا مات صاحبه عليه؛ لأنه قد ثبت أن المشرك إذا تاب من شركه، وآمن، قبلت توبته، وصح إيمانه، وغفرت ذنوبه كلها التي عملها في حال الشرك.

﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ . يعني : ما دون الشرك ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ يعني : لمن يشاء من أهل التوحيد .

قال العلماء : لما أخبر الله أنه يغفر الشرك بالإيمان والتوبة ، علمنا أنه يغفر ما دون ذلك الشرك بالتوبة ، وهذه المشيئة فيمن لم يتب من ذنوبه من أهل التوحيد .

فإذا مات صاحب الكبيرة ، أو الصغيرة من غير توبة ، فهو على خطر المشيئة ؛ إن شاء غفر له ، وأدخله الجنة بفضله ، ورحمته ، وإن شاء عذبه ، ثم يدخله الجنة بعد ذلك .

﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ يعني : فقد ذهب عن طريق الهدى ، وحُرم الخيرَ كله إذا مات على شركه .

فإن قلت : لم كررت هذه الآية بلفظ واحد في موضعين من هذه السورة؟ وما فائدة ذلك؟

قلت : فائدة ذلك التأكيد ، أو لأن الآية المتقدمة نزلت في سبب ، ونزلت هذه الآية في سبب آخر ، وهو أن الآية المتقدمة نزلت في سبب سرقة طعمة بن أبيرق ، ونزلت هذه الآية في سبب ارتداده ، وموته على الشرك . انتهى .

وقال العلامة المفتي أبو السعود ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره «إرشاد العقل السليم» تحت تفسير الآية الأولى ما نصه :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ كلام مستأنف مسوق لتقرير ما قبله من الوعيد ، وتأكيد وجوب الامتثال بالأمر بالإيمان ببيان استحالة المغفرة بدونه ؛ فإنهم كانوا يفعلون ما يفعلون من التحريف ، ويطمعون في المغفرة ، كما في قوله تعالى :

﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٦٩] ؛ أي : التحريف ﴿ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا ﴾ .

والمراد بالشرك : مطلقُ الكفر المنتظم لكفر اليهود انتظاماً أولياً ؛ فإن الشرع

قد نص على إشراك أهل الكتاب قاطبة، وقضى بخلود أصناف الكفرة في النار.

ونزوله في حق اليهود كما قال مقاتل، وهو الأنسب بسباق النظم الكريم، وسياقه لا يقتضي اختصاصه بكفرهم.

بل يكفي اندراجه فيه قطعاً، بل لا وجه له أصلاً؛ لاقتضائه جواز مغفرة ما دون كفرهم في الشدة من أنواع الكفر؛ أي: لا يغفر الكفر لمن اتصف به بلا توبة وإيمان؛ لأن الحكمة التشريعية مقتضية لسد باب الكفر، وجواز مغفرته بلا إيمان مما يؤدي إلى فتحه، ولأن ظلمات الكفر والمعاصي إنما يسترها نور الإيمان، فمن لم يكن له إيمان، لم يغفر له شيء من الكفر والمعاصي.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ عطف على خبر «إن»، وذلك إشارة إلى الشرك، وما فيه من معنى البعد، مع قربه في الذكر؛ للإيذان ببعد درجته، وكونه في أقصى مراتب القبح.

أي: ويغفر ما دونه في القبح من المعاصي، صغيرة كانت، أو كبيرة؛ تفضلاً من لدنه، وإحساناً، من غير توبة عنها.

لكن لا لكل أحد، بل ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾؛ أي: لمن يشاء أن يغفر له ممن اتصف به فقط، لا بما فوقه.

فإن مغفرتهما لمن اتصف بهما سواء في استحالة الدخول تحت المشيئة المبنية على الحكمة التشريعية.

فإن اختصاص مغفرة المعاصي ـ من غير توبة ـ بأهل الإيمان من متممات الترغيب فيه، والزجر عن الكفر.

ومن علق المشيئة بكلا الفعلين، وجعل الموصولَ الأولَ عبارةً عمن لم يتب، والثاني عمن تاب، فقد ضل سواء الصواب.

كيف لا، وإن مساق النظم الكريم لإظهار كمال عظم جريمة الكفر، وامتيازه عن سائر المعاصي، ببيان استحالة مغفرته، وجواز مغفرتهما؟

فلو كان الجواز على تقدير التوبة، لم يظهر بينهما فرق؛ للإجماع على مغفرتهما بالتوبة، ولم يحصل ما هو المقصود من الزجر البليغ عن الكفر والطغيان، والحمل على التوبة والإيمان.

﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ إظهارُ الاسم الجليل في موضع الإضمار لزيادة تقبيح الإشراك، وتفظيع حال من يتصف به.

﴿فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾؛ أي: افترى، واختلق مرتكباً إثماً لا يقادر قدره، ويستحقر دونه جميع الآثام، فلا تتعلق به المغفرة قطعاً. انتهى.

وأما الثانية: فقال: قد مرَّ تفسيرها فيما سبق، وهو تكرير للتأكيد، والتشديد، أو لقصة «طعمة»، وقد مرَّ موته كافراً.

ثم ذكر رواية ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أن شيخاً من العرب جاء. . . إلخ.

﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ عن الحق.

فإن الشرك أعظم أنواع الضلالة، وأبعدها عن الصواب، والاستقامة، كما أنه افتراء، وإثم عظيم.

ولذلك جعل الجزاء في هذه الشرطية ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ . . . إلخ، وفيما سبق ﴿فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ حسبما يقتضيه سباق النظم الكريم، وسياقه. انتهى.

وقال الشيخ العلامة علي المهايمي ـ قدس سره ـ في تفسيره «تبصير الرحمن وتيسير المنان» تحت تفسير الأولى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾: كما لا يغفر ملوك الدنيا من أشرك بهم في ملكهم، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾، فجاز أن يغفر لكم شرككم لو آمنتم بمحمد ﷺ، وتحريفكم، لو رجعتم إلى المنزل.

وكيف يغفر للمشرك ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ﴾؛ أي: قصد ﴿إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ تقتضي الحكمةُ التعذيبَ عليه بأعظم الوجوه، وهو التخليد في النار. انتهى.

وأما الآية الثانية، فقال في تفسيرها:

ثم أشار إلى أن وعيد مشاقة الرسول جازم دون مخالفة الإجماع؛ لأن مشاقة الرسول دليلُ تكذيبه، وهو مستلزم للشرك بالله؛ إذْ خلقُ المعجزات لا يكون إلا لكامل القدرة، ولا يكون إلا لإلهٍ، فإذا نفاها عن الله، فقد أثبت له شريكاً ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾.

ومخالفة الإجماع يجوز أن تكون مغفورة؛ لأنه ﴿يَغْفِرُ ماَ دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾؛ إذ لا تنتهي إلى الشرك، وكيف يغفر أن يشرك به وهو أعظم وجوه الضلال؟

فإن ﴿مَنْ يُشْرِكْ باللهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ عن الحق.

فتركُ جزائه يستلزم التسويةَ بينه وبين الهداية الكاملة. انتهى.

وقال الشيخ «إسماعيل حقي أفندي» ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره «روح البيان» تحت تفسير الآية الأولى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾؛ أي: لا يغفر الكفر ممن اتصف به بلا توبة وإيمان؛ لأن الحكمة التشريعية مقتضية لسد باب الكفر، وجواز مغفرته بلا إيمان مما يؤدي إلى فتحه.

ولأن ظلمات الكفر والمعاصي إنما يسترها نور الإيمان.

فمن لم يكن له إيمان، لم يغفر له شيء من الكفر والمعاصي.

﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾؛ أي: ويغفر ما دون الشرك في القبح من المعاصي ـ صغيرة كانت، أو كبيرة ـ تفضلاً من لدنه وإحساناً، من غير توبة عنها.

لكن لا لكل أحد، بل ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ أن يغفر له ممن اتصف به فقط؛ أي: لا بما فوقه.

قال شيخنا السيد الثاني، سمي جامع القرآن: وهم المؤمنون الذين اتقوا من الإشراك بالله تعالى، فيغفر لهم ما دون الإشراك من الصغائر والكبائر؛ لعدم إشراكهم به.

ولا يغفر للمشركين ما دون الإشراك أيضاً؛ لإشراكهم به.

فكما أن إشراكهم لا يغفر، فكذلك ما دون إشراكهم لا يغفر.

بخلاف المؤمنين؛ فإنه تعالى كما وقاهم من عذاب الإشراك بحفظهم عنه، كذلك وقاهم من عذاب ما دونه بمغفرته لهم.

﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾؛ أي: من افترى، واختلق مرتكباً إثماً لا يقادر قدره، ويستحقر دونه جميع الآثام، فلا تتعلق به المغفرة قطعاً.

وهذه الآية من أَجَلِّ الآيات التي كانت خيراً لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وما غربت، وأعظمِها؛ لأنها تُؤْذِنُ بأن ما دون الشرك من الذنب مغفورٌ بحسب المشيئة، والوعد المعلق بالمشيئة من الكريم محقق الإنجاز، خصوصاً لعباده الموحدين المخلصين من المحمديين كما قال لهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾.

ثم ذكر قصة «وحشي» قاتل حمزة ـ رضي الله عنه ـ، قال: ورأى أبو العباس شريح في مرض موته كأن القيامة قد قامت، وإذا الجبار ـ سبحانه وتعالى ـ يقول: أين العلماء؟ فجاؤوا، فقال: ماذا عملتم فيما علمتم؟

فقلنا: يا رب! قصرنا، وأسأنا، فأعاد السؤال، فكأنه لم يرض به، وأراد جواباً آخر، فقلت: أما أنا فليس في صحيفتي شرك، وقد وعدتَ أن تغفرَ ما دونه.

فقال الله تعالى: اذهبوا فقد غفرت لكم.

ومات شريح بعده بثلاث ليال، وهذا من حسن الظن بالله تعالى.

كنونت كه جشم ست اشكى ببار	زبان دردبان ست عذر بيار
كنون بايدت عذر تقصير كفت	نه جون نفس ناطق زكفتن نجفت
غنيمت شمارايـن كرامى نفس	كـدبى مرغ قيمت ندارد قفس

مراتب الشرك، والمغفرة

واعلم أن للشرك مراتب، وللمغفرة مراتب.

فمراتب الشرك ثلاث: الجلي، والخفي، والأخفى.

وكذلك مراتب المغفرة.

فالشرك الجليّ: بالأعيان، وهو للعوام.

وذلك بأن يعبد شيء من دون الله تعالى؛ كالأصنام، والكواكب، وغيرها.

فلا يُغْفَر إلا بالتوحيد، وهو إظهار العبودية في إثبات الربوبية مصدقاً بالسر والعلانية.

والشرك الخفيُّ: بالأوصاف، وهو للخواص.

وذلك شوب العبودية بالالتفات إلى غير الربوبية في العبادة؛ كالدنيا، والهوى، وما سوى المولى.

فلا يغفر إلا بالوحدانية، وهي إفراد الواحد للواحد بالواحد.

والشرك الأخفى: وهو للأخص، وذلك رؤية الأغيار، والأنانية.

فلا يغفر إلا بالوحدة، وهي فناء الناسوتية في بقاء اللاهوتية؛ ليبقى بالهوية دون الأنانية.

فإن الله لا يغفر بمراتب المغفرة أن يشرك به بمراتب الشرك، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

أي: لمن يشاء المغفرة، فيستغفر الله تعالى من مراتب الشرك، فيغفر له بمراتب المغفرة.

ومن يشرك بالله بمراتب الشرك؛ فقد افترى إثماً عظيماً؛ أي: جعل بينه وبين الله حجاباً من إثبات وجود الأشياء، وأنانيته، وهي أعظم الحجب كما قيل: وجودك ذنب لا يقاس به ذنب

نيستـى جـولانكـه اهـل دل سـت　　شـاهـراه عـاشقـان كـامـل سـت

جون وجودت محو كردى ازميان　　نور وحدت جشم دل راشد عيان

شرك رهزن باشداي دل درطريق　　ذكـر تـوفيـق خـدارا كـن رفيـق

انتهى.

وأما الآية الثانية: فذكر في تفسيرها قصة الشيخ، ثم قال:

فالشرك غير مغفور إلا بالتوبة عنه، وما سواه مغفور، سواء حصلت التوبة، أو لم تحصل.

لكن لا لكل أحد، بل لمن يشاء الله مغفرته: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦] عن الحق.

فإن الشرك أعظم أنواع الضلالة، وأبعدها عن الصواب والاستقامة.

قال الحدادي: أي: فقد ذهب عن الصواب والهدى ذهاباً بعيداً، وحرم الخير كله.

والفائدة في قوله: ﴿بَعِيدًا﴾: أن الذهاب عن الجنة على مراتب: أبعدها الشرك بالله تعالى. انتهى.

فالشرك أقبح الرذائل، كما أن التوحيد أحسن الحسنات.

والسيئات على وجوه؛ كأكل الحرام، وشرب الخمر، والغيبة، ونحوها، لكن أسوأ الكل الشرك بالله، ولذلك لا يغفر.

وهو جليٌّ، وخفيٌّ ـ حفظنا الله منهما ـ.

وكذا الحسنات على وجوه، ويجمعها العمل الصالح، وهو ما أريد به وجه الله.

وأحسنُ الكل: التوحيد؛ لأنه أساس جميع الحسنات، وقامع السيئات، ولذلك لا يوزن.

قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «كل حسنة يعملها ابن آدم توزن يوم القيامة،

إلا شهادة أن لا إله إلا الله؛ فإنها لا توضع في ميزانه»؛ لأنها لو وضعت في ميزان من قالها صادقاً، ووضعت السموات، والأرضون السبع، وما فيهن، كان لا إله إلا الله أرجحَ من ذلك. انتهى.

وقال الخطيب الشربيني ـ قدس سره ـ في تفسيره «السراج المنير» عند تفسير الآية الأولى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾؛ أي: لا يغفر الإشراك به.

ثم ذكر رواية ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في شأن نزولها.

ثم قال: ولما أخبر بعدله، أخبر تعالى بفضله، فقال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ الأمر الكبير العظيم من كل معصية، سواء أكانت صغيرة، أم كبيرة، وسواء أتاب فاعلها، أم لا.

ورهَّب إعلاماً بأنه مختار لا يجب عليه شيء ﴿ لِمَن يَشَآءُ﴾.

وقال الكلبي: نزلت هذه الآية في وحشي... إلخ.

﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ﴾؛ أي: ارتكب ﴿ إِثْمًا عَظِيمًا﴾؛ أي: كبيراً.

فالافتراء كما يطلق على القول يطلق على الفعل، وكذا الاختلاق.

روي أن رجلاً قال: يا رسول الله! ما الموجبتان؟ قال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً، دخل النار».

وروى أبو ذر: أنه ﷺ قال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك، إلا دخل الجنة﴾، قلت: وإن زنى، وإن سرق... إلخ.

وأما الآية الثانية، فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾؛ أي: وقوع الشرك به من أي شخص كان، وبأي شيء كان.

﴿ وَيَغْفِرُ مَا﴾؛ أي: كل شيء هو ﴿ دُونِ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: من سائر المعاصي، لكن ﴿ لِمَن يَشَآءُ﴾؛ لأن جميع الأمور بمشيئته، ثم ذكر قصة الشيخ. انتهى.

وقال الشيخ جلال الدين ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره «الجلالين»: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾؛ أي: الإشراك به ﴿وَيَغْفِرُ ماَ دُونَ سوى ذَلِكَ﴾ من الذنوب

﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ المغفرة له؛ بأن يدخله الجنة بلا عذاب، ومن شاء عذبه من المؤمنين بذنوبه، ثم يدخله الجنة.

﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ ﴾ ذنباً عظيماً كبيراً. انتهى.

وأما الآية الثانية، فلم يفسرها بشيء إلا قوله: ﴿ بَعِيدًا ﴾ عن الحق. انتهى.

وقال الشيخ السيد معين الدين ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره «جامع البيان»: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ لا يغفر لعبد لقيه مشركاً، ويغفر ما دون الشرك، صغيراً أو كبيراً لمن يريد تَفَضُّلاً.

﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ يحتقر دونه الذنوب. انتهى.

وأما الثانية، فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ لمن لقيه مشركاً ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ غفرانه ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا بَعِيدًا ﴾؛ فإنه أعظم أنواع الضلالة، وأبعدها عن الصواب.

ثم ذكر قصة «طعمة»، وقصة «شيخ». انتهى.

وقال القرطبي في تفسير الآية الأولى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾:

روي أن النبي ﷺ تلا: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾، فقال له رجل: يا رسول الله! والشرك؟ فنزلت: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾، وهذا من المحكم المتفق عليه الذي لا اختلاف فيه بين الأمة، ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ من المتشابه الذي قد تكلم العلماء فيه.

فقال محمد بن جرير الطبري: قد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله ـ عز وجل ـ؛ إن شاء عفا عنه ذنبه، وإن شاء عاقبه عليه، ما لم تكن كبيرته شركاً بالله ـ جل وعز ـ.

وقال بعضهم: قيد الله ـ جل وعز ـ ذلك بقوله: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [النساء: ٣١].

فأَعْلَمَ أنه يشاء أن يغفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر، ولا يغفرها لمن أتى الكبائر.

وذهب بعض أهل التأويل إلى أن هذه الآية نا سخة للتي في آخر «الفرقان».

فإنه قال زيد بن ثابت: نزلت سورة «النساء» بعد «الفرقان» بستة أشهر.

والصحيح: أن لا نسخ؛ لأن النسخ في الأخبار مستحيل.

وسيأتي بيان الجمع بين الآي في هذه السورة، وفي «الفرقان» ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وفي الترمذي عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال:

ما في القرآن آية أحبُّ إليَّ من هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ قال: هذا حديث حسن غريب. انتهى.

وأما الآية الثانية، فقال: وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ ردٌّ على الخوارج حين زعموا أن مرتكب الكبيرة كافر.

وقد تقدم القول في هذا المعنى، ثم ذكر قول عليٍّ المذكور.

قال: قال ابن فورك: وأجمع أصحابنا على أنه لا تخليد للفاسق، وأن الفاسق من أهل القبلة إذا مات غير تائب؛ فإنه إن عُذِّب بالنار، فلا محالة أن يخرج منها بشفاعة الرسول ﷺ، أو بابتداء رحمة من الله تعالى.

وقال الضحاك: إن شيخاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ... إلخ. انتهى.

وقال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره «فتح القدير» ما نصه:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾.

هذا الحكم يشمل جميع طوائف الكفار من أهل الكتاب، وغيرهم، ولا يختص بكفار أهل الحرب؛ لأن اليهود قالوا: عزير ابن الله، وقالت النصارى: المسيح ابن الله، وقالوا: ثالث ثلاثة.

ولا خلاف بين المسلمين أن المشرك إذا مات على شركه، لم يكن من أهل المغفرة التي تفضل الله بها على غير أهل الشرك حسبما تقتضيه مشيئته.

وأما غير أهل الشرك من عصاة المسلمين، فداخلون تحت المشيئة ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾.

قال ابن جرير: قد أبانت هذه الآية: أن كل صاحب كبيرة في مشيئة الله ـ عز وجل ـ؛ إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، ما لم تكن كبيرته شركاً بالله ـ عز وجل ـ.

وظاهره: أن المغفرة منه سبحانه تكون لمن اقتضته مشيئته تفضلاً منه، ورحمة، وإن لم يقع من ذلك المذنب توبة، وقيد ذلك المعتزلة بالتوبة.

وقد تقدم قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾.

وهي تدل على أن الله سبحانه يغفر سيئات من اجتنب الكبائر، فيكون مجتنب الكبائر ممن قد شاء الله غفران سيئاته.

أخرج ابن أبي حاتم، والطبراني، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إن لي ابنَ أخ لا ينتهي عن الحرام.

قال: «وما دينه؟».

قال: يصلي، ويوحد الله.

قال: «استوهب منه دينه، فإن أبى، فابتعه منه».

فطلب الرجل منه ذلك، فأبى عليه، فأتى النبي ﷺ، فأخبره. وقال: وجدته شحيحاً على دينه، فنزلت: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ الآية.

وأخرج ابن الضريس، وأبو يعلى، وابن المنذر، وابن عدي بسند صحيح، عن ابن عمر قال: كنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا من نبينا ﷺ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾.

وقال: «إني ادخرت دعوتي، وشفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».

فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا.

وأخرج ابن جرير، وابن المنذر عن ابن عمر، قال: لما نزلت: ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية.

قام رجل، فقال: والشرك يا رسول الله؟ فكره ذلك النبي ﷺ، فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾.

وأخرج ابن المنذر عن أبي مجلز: أن سؤال هذا الرجل هو سبب نزول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾.

وأخرج أبو داود في «ناسخه»، وابن أبي حاتم، عن ابن عباس، قال في هذه الآية:

إن الله حرم المغفرة على من مات وهو كافر، وأرجى[1] أهلَ التوحيد إلى مشيئته، فلم يؤيسهم عن المغفرة.

وأخرج الترمذي، وحسنه، عن علي ـ عليه السلام ـ، قال: أحب آية إليّ في القرآن ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ الآية. انتهى.

وأما الآية الثانية: فقال تحت تفسيرها: قد تقدم تفسير هذه الآية، وتكريرها بلفظها للتأكيد.

وقيل: كررت هنا لأجل قصة بني أبيرق.

وقيل: إنها نزلت هنا لسبب غير قصة بني أُبيرق.

وهو ما رواه الثعلبي، والقرطبي في «تفسيريهما» عن الضحاك: أن شيخاً من الأعراب جاء... إلخ. انتهى.

وقال الشيخ «أحمد» المدعو بـ «مُلاَّجيون» ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «التفسيرات الأحمدية» ما نصه:

---

(١) قوله: «وأرجى» ـ بالألف المقصورة ـ، والأكثر أن تكون مهموزة؛ أي: وأرجأ. معناه: أَخَّر وأَجَّلَ.

هذه الآية المذكورة في القرآن في هذه السورة مرتين، وهذه أولاهما.

وقد قال في الثانية: ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾.

وقيل في نزول الآية الثانية: إنه جاء شيخ، وذكر قصته.

قال: ولم ينقل في نزول الآية الأولى شيء، وهي مع أختها في باب من لم يتب.

والمفهوم من كل منهما: أن الشرك بدون التوبة غير مغفور ألبتة.

وما دون ذلك من الذنوب موقوف على مشيئة الله تعالى؛ إن شاء عذب عليها، وإن شاء عفا عنها، سواء كانت صغيرة، أو كبيرة.

وأما التائب، فمعفوٌّ من الله تعالى ألبتة فضلاً منه، لا وجوباً عليه، سواء كان مشركاً، أو غيره، من الصغائر والكبائر، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

وقال المعتزلة: إن الرجل إذا اجتنب الكبائر، كان صغائره مغفورة ألبتة، متمسكاً بقوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء: ٣١]؛ إذ السيئات هي الصغائر للمقابلة.

ونحن نحمل الكبائر على الكفر؛ إذ هو الكامل منها، وجمعه باعتبار أنواع الكفر، أو أفراده القائمة بأفراد المخاطبين على ما نص به في شرح العقائد.

والسيئات تطلق على الكبائر جميعاً، فيصير المعنى: إن تجتنبوا الكفر، نكفر عنكم ذنوبكم.

وحينئذ نحمله على الفضل والكرامة، لا على الوجوب؛ بدليل هذه الآية؛ لأن قوله تعالى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ أعم من الكبيرة الصغيرة.

فيجوز أن يغفر الكبيرة بالفضل، وأن يعذب على الصغيرة بالعدل، فهذه الآية حجة عليهم.

ثم إنهم ـ أي: المعتزلة ـ قالوا: معنى الآية: إن الله لا يغفر أن يشرك به لمن يشاء؛ أي: لمن لم يتب، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء؛ أي: لمن تاب، على ما نص به في «الكشاف»، وغيره.

وهو باطل بالبداهة، والتعقل؛ لأن الكفر لما كان مغفوراً عنه بالتوبة؛ لقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

فما دونه من الذنوب أولى أن يغفر بالتوبة.

والآية إنما سيقت لبيان التفرقة بين الكفر وسائر الذنوب، وهو فيما ذكرنا؛ لا فيما زعموا كما نص به في «المدارك».

فإذا كان المقصود التفرقة بينهما، كانت الآية حجة أيضاً على الخوارج الذين زعموا أن كل ذنب شرك، وأن صاحبه خالد في النار كما نص في «البيضاوي».

ولا يقال: إن قوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] يدل على أن الشرك أيضاً مغفور.

لأنا نقول: قد صرح الإمام الزاهد أن المراد من قوله: ﴿أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ إن كان الإسراف بالشرك، والذنوب جميعاً، كان معنى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾: يغفرها إذا آمنتم.

وإن كان الإسراف بالذنوب فقط، فهو المطلوب.

ويكون إضافة العباد إلى الله على الأول إضافة التمليك، وعلى الثاني: إضافة التكريم، والتقرب.

وذلك لأن الآيات الواردة في عدم مغفرة الشرك قطعية؛ كالآيتين المذكورتين، وكقوله: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وأمثاله.

والآية المعارضة المذكورة تحتمل المعاني، فلا تستطيع أن تعارضها، بل يجب حملها على معنى يطابق تلك الآيات، وذلك فيما ذكرنا، وكلام غيره أيضاً يدل على أن المراد غير الشرك، ولكن يشكل بأنه لم يقيد المغفرة هاهنا بالتوبة كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾، ولكن لا بأس به؛ لأنه

لا يدل على وجوب المغفرة ألبتة لكل واحد من غير توبة، ومن غير عقوبة حتى ينافي الوعيد بالتعذيب.

ويعني من التوبة: الإخلاص بالعمل، بل على أن الذنوب كلها ـ سوى الشرك ـ تحت مشيئته، يمكن أن يعفو عنها عفواً، ولو بَعْدَ بُعْدٍ.

هكذا قال القاضي الأجلّ.

فكأنه يؤول حينئذ إلى معنى قوله: ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾.

وصاحب «الكشاف» قيده بالتوبة رعاية لمذهبه: أن الكبائر لا تغفر بدون التوبة، ولكنه خلاف الظاهر لا حاجة إليه.

وقد ذكروا في شأن نزوله أوجهاً متعددة لا نوردها؛ لطول الكلام، وكثرة الملال. انتهى.

وقال القاضي البيضاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تفسيره» تحت تفسير الآية الأولى ما نصه:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ لأنه بتّ الحكم على خلود عذابه، ولأنه ذنب لا ينمحي عنه أثره، فلا يستعد للعفو بخلاف غيره.

﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾؛ أي: ما دون الشرك صغيراً كان، أو كبيراً ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ تفضلاً عليه، وإحساناً.

وأوّل المعتزلة الفعلين على معنى: أن الله لا يغفر الشرك لمن يشاء، وهو من لم يتب، ويغفر ما دونه لمن يشاء، وهو من تاب.

وفيه تقييد بلا دليل؛ إذ ليس عموم آيات الوعيد بالمحافظة أولى منه، ونقض لمذهبهم.

فإن تعليق الأمر بالمشية ينافي وجوب التعذيب قبل التوبة، والصفح بعدها.

فالآية كما هي حجة عليهم، فهي حجة على الخوارج الذين زعموا أن كل ذنب شرك، وأن صاحبه خالد في النار.

﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ ﴾ ارتكب ما يستحقر دونه الآثام،

وهو إشارة إلى المعنى الفارق بينه وبين سائر الذنوب.

والافتراء كما يطلق على القول يطلق على الفعل، وكذلك الاختلاق. انتهى.

وأما الثانية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ ﴾ إلخ، فقال: كرره للتأكيد، أو لقصة «طعمة».

وقيل: جاء شيخ... إلخ.

﴿ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ ﴾ إلخ، فقال: وإنما ذكر في الآية الأولى: ﴿ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ ﴾؛ لأنها متصلة بقصة أهل الكتاب.

ومنشأ شركهم كان نوع افتراء، وهو دعوى التبني على الله ـ سبحانه وتعالى ـ. انتهى.

قال الشهاب الخفاجي في «العناية»: قوله: وأوّل المعتزلة... إلخ ردٌّ على الزمخشري فيما تعسفه هنا.

وتقريره ـ كما قال النحرير ـ أنه لا خفاء في أن ظاهر الآية التفرقة بين الشرك وما دونه؛ بأن الله لا يغفر الأول ألبتة، ويغفر الثاني لمن يشاء.

ونحن نقول بذلك عند عدم التوبة، فحملنا الآية عليه بقرينة الآيات والأحاديث الدالة على قبول التوبة فيهما جميعاً، ومغفرتهما عندها بلا خلاف من أحد.

لا يقال: حقيقة المغفرة الستر، وتركُ إظهار الأثر، والمؤاخذةُ على ما هو باق كالمعصية المتصف بها الشخص تاب، أو لم يتب، وهذا لا يتصور في الشرك إلا على تقدير عدم التوبة عنه بالإيمان؛ إذ هو مع الإيمان يزول عنه بالكلية، ولا يبقى حتى يغفر، وإنما المغفرة بالنسبة ترك التعيير بما سلف منه، وهما معنيان مفترقان لا يقع اللفظ عليهما، فلا حاجة في الآية إلى التقييد بعدم التوبة؛ إذ لا مغفرة للشرك الباقي ألبتة، بخلاف ما دونه لمن يشاء؛ لأنا نقول: الزائل بالإيمان هو الكيفية الحاصلة في النفس، والاعتقاد الباطل، وأما كونه قد أشرك، فمساوٍ لكونه قد زنى.

وأما المعتزلة، فلا يقولون بالتفرقة بين الشرك وما دونه من الكبائر؛ في أنهما يغفران بالتوبة، ولا يغفران بدونها، فحملوا الآية على معنى: أن الله لا يغفر الإشراك لمن شاء ألا يغفر له، وهو غير التائب، ويغفر ما دونه لمن يشاء أن يغفر له، وهو التائب.

فقيد المنفي بما قيد به المثبت على قاعدة التنازع.

لكن ﴿مَن يَشَآءُ﴾ في الأول: المصِرُّون بالاتفاق، وفي الثاني: التائبون؛ قضاءً لحق التقابل.

وليس هذا من استعمال اللفظ الواحد في معنيين متضادين؛ لأن المذكور إنما تعلق بالثاني، وقدر في الأول مثله، والمعنى واحد.

لكن مفعول المشيئة يقدر في الأول: عدم الغفران، وفي الثاني: الغفران؛ بقرينة سبق الذكر.

فإن قيل: لا يخفى أنه لا بد في ﴿مَن يَشَآءُ﴾ من عائد على الموصول، وهو في المثبت تقديره: من يشاء الله أن يغفر له، والمنفي لا يتوجه إليه.

قلنا: مراده: التوجه إلى لفظ: ﴿مَن يَشَآءُ﴾، ثم الحمل على ما يناسب في المعنى، وعبارته توهم أن العائد إلى الموصول ضمير الفاعل كما قيل، وليس كذلك.

ولقائل أن يقول ـ بعد تسليم ما مرّ ـ: لا جهة لتخصيص كل من القيدين بما ذكر؛ لأن الشرك أيضاً يغفر للتائب، وما دونه لا يغفر للمُصِرّ من غير فرق بينهما.

وسَوقُ الآية ينادي على التفرقة، ويأخذ بكظم المعتزلة، حتى ذهب البعض منهم إلى أن «يغفر» عطف على المنفي، والنفي منسحب عليهما، فالآية للتسوية بينهما، لا للتفرقة.

ومن تحريف كلامه تعالى قوله: إذ ليس عموم آيات الوعيد بالمحافظة. . . إلخ.

يعني: أنه ترك المفعول الأول للمحافظة على عمومه؛ فإن حذفه يفيد ذلك، فذكر أنه لا وجه للمحافظة عليه في أحدهما دون الآخر، وأما كونه من التنازع؛ كما قرره النحرير، فغير متوجه مع اختلاف متعلق المشيئة فيهما، وما ذكره لتوجيهه تعسف لا يصلح ما أفسده الدهر.

قوله: «ونقض لمذاهبهم» إلخ: رده صاحب «الكشاف»، فقال: وما قاله بعض الجماعة من أن التقييد بالمشيئة ينافي وجوب التعذيب قبل التوبة، ووجوب الصفح بعدها، لم يصدر عن ثَبْت؛ لأن الوجوب بالحكمة يؤكد المشيئة عندهم.

وأيضاً فإنه أشار بتمثيله بأن الأمير يبذل القناطير لمن يشاء، ولا يبذل الدينار لمن يشاء؛ بأن المشيئة بمعنى الاستحقاق، وهي تقتضي الوجوب، وتؤكده؛ كما قاله المدقق، فلا يرد ما ذكره رأساً.

ووجه إلزام الخوارج يفهم من التقابل، فافهم. انتهى.

وقال في كتاب «التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزالات في تفسير الكتاب العزيز» ما نصه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾.

قال الزمخشري فيه ما مقتضاه: أن مقصوده أن ينظر، ويقابل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ لمن لم يتب من الشرك، وأنه يغفر له إن تاب منه على القطع، ثم أشار إلى أن ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ لمن تاب أيضاً على القطع، فإن لم يتب، لم يغفر له أصلاً؛ بناءً منه على مقابلة آخر الكلام لأوله.

فخرج له من ذلك ـ على زعمه ـ أنه لا يغفر لمن مات مُصِرّاً من عصاة المؤمنين.

وهو اعتزال ملفق من النظر إلى مواضع الكلام، وتنظيره، ونزول نصه، ووجه دليله على تحقيقه، ولو سلمنا هذه المقابلة التي الإجماع على تركها لأجل نصه تعالى على أنه لا يغفر للمشرك، وأن من عصى بما دون الشرك في المشيئة، هذا نص الآية.

فترك هذا، ومخالفته لأجل مقابلة أول الكلام لآخره من عمى البصيرة.

فإن النظير إنما يرجع إليه مع عدم النص؛ لأنه كالقياس، ولا قياس مع وجود النص.

هذا ما أجمعت عليه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على ما ذكره إمام الحرمين في «البرهان»، على تقدير تسليم هذه المقابلة كما ذكرناه، وأن مقتضى ذلك ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ لمن تاب، فمفهومه: أنه إن لم يتب، فلا غفران له.

فالقول بهذا المفهوم ـ وهو مفهوم المخالفة ـ ضعيف؛ لضعف دلالته. ومع ضعفه، فالمعتزلة لا تقول به، فكيف تحتج بمثله بما لا يقول به لا هو، ولا شيعته؟

ثم القائلون بدلالته يشترطون في ذلك ألا يكون دليل آخر يدل على نقضه، فإن كان ذلك، بطلت دلالته، ويكون ذلك الخطاب لا مفهوم له ألبتة، وهذا الموضع قد دلت الدلائل الشرعية القطعية، والعقلية على جواز الغفران للمصرين، ويرجى ذلك لهم، وأجمعت الأمة في ذلك قبل خلق المعتزلة.

ثم إن عوقبوا، فلا بد من خروجهم بالشفاعة المتواترِ نقلُها، فلم يصح للزمخشري من تلفيقه لنصرة اعتزاله شيء.

وقوله ـ في أثناء كلامه ـ: إنه قد تبين؛ يعني: ما قاله مغالطة، بل تبين ضدُّه، وهو الحق، ومتى تبين الاعتزال قط؟

بل دلالته داحضة، وحجته ساقطة بما بيناه من الدلائل القطعية العقلية، والشرعية. انتهى.

وأما الآية الثانية، فقال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ ذكر فيه قصة الرجل الذي كثرت ذنوبه، فأتى رسول ﷺ، وأخبره، وتاب، فنزلت.

ثم قال: وهذا الحديث ينصر قولَ من فسر ﴿مَن يَشَآءُ﴾ بالتائب من ذنبه.

ولم يعلم الزمخشري من علم أصول الفقه شيئاً؛ لأنه لو قدرنا صحة هذا الخبر، فهو آحاد، وقواعد العقائد مبناها القطعيات دون الظنيات.

ومع ذلك، فالحكم الشرعي قد يكون له سبب خاص، ويراد أعم من سببه؛ كما سئل ـ عليه الصلاة والسلام ـ عن ماء البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

فكذلك وردت هذه الآية بصيغة «من» المقتضية للعموم، وإن كان السبب على الخصوص، فدخل هذا التائب في عموم: من شاء الله تعالى أن يغفر له؛ غفر له.

وهذا الذي يقوله محققو أهل الحق؛ كالقاضي أبي بكر ـ رحمه الله تعالى ـ، ومن سلك مسلك تحقيقه.

فبطل متمسَّكُ الزمخشري بها في وجوب تخصيص المغفرة بالتائبين، والقطع بالمغفرة لهم، فلم يقطع بالمغفرة لمن تاب من الكفر؛ لقوله تعالى:

﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، والإجماع على ذلك، فكانت الدلائل هنا قطعية.

بخلاف من دلائله[1]. . . ، فيكون المغفرة له على الرجاء، وقد تقدم بيان هذا كله. انتهى.

وقال المُلاَّ كمال الدين حسين الواعظ الكاشفي الهروي ـ رحمه الله ـ في تفسيره المسمى: «المواهب العلمية»، والمعروف بالتفسير الحسيني، ما نصه:

إن الله لا يغفر بدرستى كه خدا يتعالى في آمر زد أن يشرك به آزاكه شرك آورند بدووشريك كيرند درعبادت أو ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ وبيامرزد آن كناهى راكه غيراز شرك بوو ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ مرآنكس راكه خواهد أزر روى تفضل وإحسان نه بوسيلة عبادت وعرفان شيخ إمام زاهد فرموده كه مى آمرزد قبل العذاب، هركه راخواهد وبعد العذاب جميع عصات راخواهد آمر زيد ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ شرك آرد بخداى وانباز كيرو باد ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ﴾ بدؤ ستيكه افترا كرده باشدو بافته ﴿إِثْمًا عَظِيمًا ۝٤٨﴾ دروغ بزرك را كه بدان ستحق عذاب بزرك كروو، انتهى.

---

(١) بعد هذا بياض قليل في الأصل. فليعلم.

وقال في تفسير الآية الثانية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ﴾ بدرستيكه نيامرز دخداى ﴿أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ آزاكه شرك آرديخداى ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ وبيامرز دايخه جزين ست ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ هركر خواهد بعده درشان نزولش بمان قصة شيخ ذكر كرده ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ﴾ وبركه شرك آرد بخداى ﴿فَقَدۡ ضَلَّ﴾ يس هرآينه كمراة شداز حق ﴿ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ٦٠﴾ كمراهى دور يعني درعيات ضلالته مولانا شيخ عبد القادر صاحب ـ رحمه الله تعالى ـ موضح القرآن بزير ترجمة آيت ثانية اين فائده نوشته اندف اوبرى ذكرتهامنا فقونكا جو بغميركى حكم برراضى نهواو رجدى راه جلي ية آيت فرمانى كه الله شرك نهين بخشتاتو شرك فرمايا حكم بين شريك كرنيكو يعني سواى دين إسلام كي أوردين بسند كهى اورا وسبر جلي بس جودين هي سواى الإسلام كى سب شرك هي اكرجه بوجنى بين شرك نه كرتى هون. انتهى.

قال الشيخ العلامة الحافظ عماد الدين بن كثير تحت تفسير الآية الأولى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ أي: لا يغفر لعبد لقيه وهو مشرك به، ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ من الذنوب من عباده.

وقد وردت أحاديث متعلقة بهذه الآية الكريمة، فلنذكر منها ما تيسر.

الحديث الأول:

قال الإمام أحمد ـ رضي الله عنه ـ بسنده عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «الدواوين عند الله ثلاثة: ديوان لا يعبأ الله به شيئاً، وديوان لا يترك الله منه شيئاً، وديوان لا يغفره الله، أما الديوان الذي لا يغفره الله: فالشرك بالله.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ الآية.

وقال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢].

وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً: فظلم العبد نفسَه فيما بينه وبين الله مِنْ صَوْمٍ تركه، أو صلاة؛ فإن الله يغفر ذلك، ويتجاوز إن شاء.

وأما الديوان الذي لا يترك منه شيئاً: فظلم العباد بعضِهم بعضاً لا محالة» تفرد به أحمد.

الحديث الثاني:

قال البزار في «مسنده» بسنده: عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ، قال: «الظلم ثلاثة: فظلم لا يغفره الله، وظلم يغفره الله، وظلم لا يترك الله من شيئاً.

فالظلم الذي لا يغفره الله: فالشرك، وقال: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وأما الظلم الذي يغفره الله: فظلم العباد لأنفسِهم فيما بينهم، وبين ربهم.

وأما الظلم الذي لا يتركه: فظلم العبيد بعضِهم بعضاً، حتى يدين لبعضهم من بعض».

الحديث الثالث:

قال أحمد ـ رحمه الله ـ بسنده عن أبي إدريس، قال: سمعت معاوية يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل ذنب عسى الله أن يغفره، إلا الرجل يموت كافراً، أو الرجل يَقْتل مؤمناً متعمداً» رواه النسائي عن محمد بن المثنى، عن صفوان، به.

الحديث الرابع:

قال أحمد ـ رحمه الله ـ بسنده: إن أبا ذر حدث ابن غنم عن رسول الله ﷺ، قال: «إن الله يقول: يا عبدي! إنك إن لقيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً، لقيتك بقرابها مغفرة» تفرد به أحمد من هذا الوجه.

الحديث الخامس:

قال أحمد ـ رحمه الله ـ بسنده: إن أبا ذر حدث أبا الأسود الدؤليّ: أن رسول الله ﷺ قال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك، إلا

دخل الجنة»، قلت: وإن زنى، وإن سرق؟ قال: «وإن زنى، وإن سرق»، قلت: وإن زنى، وإن سرق؟ قال: «وإن زنى، وإن سرق». ثلاثاً، وقال في الرابعة: «على رغم أنف أبي ذر». وأخرجاه أيضاً من حديثه.

وها هنا طريق آخر لحديث أبي ذر:

قال أحمد ـ رحمه الله ـ بسنده عن أبي ذر، قال: كنت أمشي مع النبي ﷺ من حرة المدينة عشاءً، ونحن ننظر إلى «أُحُد»، فقال: «يا أبا ذر!»، قلت: لبيك يا رسول الله، قال: «ما أحب أن لي أُحُداً ذهباً أمسي ثالثة، وعندي منه دينار، إلا ديناراً أرصده ـ يعني: لِدَيْن ـ إلا أن أقول به على عباد الله هكذا، وهكذا»، فحثى عن يمينه، وعن يساره، وبين يديه، قال: ثم مشينا، فقال: «يا أبا ذر! إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة، إلا من قال هكذا، وهكذا»، فحثى عن يمينه، وبين يديه، وعن يساره، ثم مشينا، فقال: «يا أبا ذر! كما أنت حتى آتيك»، قال: فانطلق حتى توارى عني، قال: فسمعت لَغَطاً، وأصواتاً، فقلت: لعل رسول الله ﷺ عرض له، قال: هممت أن أتبعه، قال: فذكرت قوله: «لا تبرح حتى آتيك»، فانتظرته حتى جاء، فذكرت له الذي سمعت، فقال: «ذاك جبريل أتاني، فقال: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، قلت: وإن زنى، وإن سرق؟ قال: وإن زنى، وإن سرق» أخرجاه من حديث الأعمش، به.

وقد روى البخاري، ومسلم أيضاً، كلاهما عن قتيبة، بإسنادهما عن أبي ذر، قال: خرجت ليلة من الليالي، فإذا رسول الله ﷺ يمشي وحده ليس معه إنسان، قال: فظننت أنه يكره أن يمشى معه، قال: فجعلت أمشي في ظل القمر، فالتفت، فرآني، فقال: «من هذا؟»، فقلت: أبو ذر، جعلني الله فداك، قال: «يا أبا ذر! تعالَ»، قال: فمشيت معه، فقال: «إن المكثرين هم المقلون يوم القيامة، إلا من أعطاه الله خيراً، فجعل يبثه عن يمينه، وشماله، وبين يديه، ووراءه، وعمل فيه خيراً»، وقال: فمشيت معه ساعة، فقال: «اجلس ها هنا»، قال: فأجلسني في قاع حوله حجارة، فقال: «اجلس هاهنا حتى أرجع إليك»، فانطلق في الحرة لا أراه، فلبث عني، حتى إذا طال اللبث، ثم إني سمعته وهو

مقبل، وهو يقول: «إن زنى، وإن سرق؟»، قال: فلما جاء لم أصبر حتى قلت: يا نبي الله! جعلني الله فداك، من تكلم من جانب الحرة؟ فإني سمعت أحداً يرجع إليك، قال: «ذاك جبريل عرض لي من جانب الحرة، فقال: بَشِّرْ أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، قلت: يا جبريل! وإن سرق، وإن زنى؟ قال: نعم، وإن شرب الخمر».

الحديث السادس:

قال عبد بن حُميد في «مسنده» بسنده عن جابر، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! ما الموجبتان؟ قال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً، وجبت له الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً، وجبت له النار» تفرد به من هذا الوجه، وذكر تمام الحديث.

طريق أخرى:

قال ابن أبي حاتم بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من نفس تموت لا تشرك بالله شيئاً، إلا حلَّت لها المغفرة، إن شاء الله عذبها، وإن شاء غفرها﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ .

ورواه الحافظ أبو يعلى في «مسنده» بسنده عن جابر: أن النبي ﷺ قال: «لا تزال المغفرة على العبد ما لم يقع الحجاب»، قيل: يانبي الله! وما الحجاب؟ قال: «الإشراك بالله، قال: ما من نفس لا تشرك بالله شيئاً، إلا حلت لها المغفرة؛ إن شاء أن يعذبها، وإن شاء أن يغفر لها، ثم قرأ نبي الله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ الآية.

الحديث السابع:

قال أحمد ـ رحمه الله ـ بسنده عن عبد الله بن ناشر من بني سريع، قال: سمعت أبا رهم قاصَّ أهل الشام يقول: سمعت أبا أيوب الأنصاري يقول: إن رسول الله ﷺ خرج ذات يوم إليهم، فقال: «إن ربكم ـ عز وجل ـ خيرني بين سبعين ألفاً يدخلون الجنة عفواً بغير حساب، وبين الخبيئة عنده»، فقال بعض

أصحابه: أيخبأ ربك؟ فدخل رسول الله ﷺ، ثم خرج وهو يكبر، وقال: «إن ربي زادني مع كل ألف سبعين ألفاً، والخبيئة عنده».

قال أبو رهم: يا أبا أيوب! وما تظن خبيئة رسول الله ﷺ؟ فأكله الناس بأفواههم، فقالوا: وما أنت بخبيئة رسول الله؟! فقال أبو أيوب: دعوا الرجل عنكم، أخبركم عن خبيئة رسول الله ﷺ كما أظن كالمستيقن، إن خبيئة رسول الله ﷺ أن يقول: من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، مصدقاً لسانه قلبه، إلا دخل الجنة».

الحديث الثامن:

قال ابن أبي حاتم بسنده عن أبي سورة ابن أخي أبي أيوب الأنصاري، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إن لي ابنَ أخي لا ينتهي عن الحرام، قال: «وما دينه؟»، قال: يصلي، ويوحد الله، قال: «استوهبه من دينه، فإن أبي، فابتعه منه»، فطلب الرجل ذلك منه، فأبى عليه، فأتى النبيَّ ﷺ، فأخبره، قال: وجدته شحيحاً على دينه، قال: فنزلت: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾.

الحديث التاسع:

قال أبو يعلى بسنده عن أنس ـ رضي الله عنه ـ، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! ما تركت حاجة، ولا داجة إلا قد أتيت؟ قال: «أليس تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؟ ثلاث مرات»، قال: نعم، قال: «فإن ذلك يأتي على ذلك كله».

الحديث العاشر:

قال أحمد ـ رحمه الله ـ بسنده: إن جوشن النهائي[1] قال: قال لي أبو هريرة: بإيماني! لا تقولن لرجل: لا يغفر الله لك، أو: لا يدخلك الجنة

---

(١) كذا في المطبوع، ولعلها: الهنائي.

أبداً، فقلت: يا أبا هريرة! إن هذه كلمة يقولها أحدنا لأخيه وصاحبه إذا غضب، قال: لا تقلها؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كان في بني إسرائيل رجل مجتهداً في العبادة، والآخر مسرفاً على نفسه، وكانا متآخيين، وكان المجتهد لا يزال يرى الآخرَ على الذنب، قال: فيقول: يا هذا! أقصرْ، فيقول: عليَّ أوزاري، أَبُعِثْتَ عليَّ رقيباً؟ إلى أن رآه يوماً على ذنب، قال له: ما لك؟ ويحكَ أقصرْ، قال: عليَّ أوزاري، أَبُعِثْتَ عليَّ رقيباً؟ فقال: واللهِ لا يغفرْ اللهُ لك، ولا يدخلك الجنة أبداً، قال: فبعث إليهما مَلَكاً، فقبض أرواحَهما، واجتمعا عنده، فقال للمذنب: ادخل الجنة، وقال للآخر: أكنتَ على ما في يدي قادراً؟ اذهبوا به إلى النار، قال: والذي نفس أبي القاسم بيده! إنه لتكلم بكلمة أَوْبَقَتْ دنياه، وآخرته».

ورواه أبو داود من حديث عكرمة بن عمار، حدثني ضمضم بن جوشن، به.

الحديث الحادي عشر:

قال الطبراني بسنده عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، عن رسول الله ﷺ قال: «قال الله ـ عز وجل ـ: من علم أني ذو قدرة على الذنوب، غفرت له، ولا أبالي، مالم يشرك بي شيئاً».

الحديث الثاني عشر:

قال البزار، وأبو يعلى بسندهما عن أنس ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من وعده الله على عمل ثواباً، فهو منجزه له، ومن توعده على عمل عقاباً، فهو فيه بالخيار» تفردا به.

وقال ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عمر، قال: كنا ـ أصحابَ النبي ﷺ ـ لا نشك في قاتل النفس، وآكل مال اليتيم، وقاذف المحصنات، وشهادة الزور حتى نزلت: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾، فأمسك أصحاب ﷺ عن الشهادة.

ورواه ابن جرير من حديث الهيثم بن حماد.

وقال ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عمر، قال: كنا لا نشك فيمن أوجب الله له النار في الكتاب حتى نزلت علينا هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ﴾ الآية، قال: فلما سمعناها، كففنا عن الشهادة، وأرجينا الأمور إلى الله ـ عز وجل ـ.

وقال البزار بسنده عن ابن عمر، قال: كنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا نبينا ﷺ يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ﴾ الآية.

وقال: «أخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي يوم القيامة».

وقال أبو جعفر الرازي عن الربيع، عن عبد الله بن عمر: أنه قال: لما نزلت: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ﴾، قام رجل، فقال: والشرك بالله يا نبي الله؟ فكره ذلك رسول الله ﷺ، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ رواه ابن جرير.

وقد رواه ابن مردويه من طرق عن ابن عمر.

وهذه الآية التي في سورة «تنزيل» مشروطة بالتوبة، فمن تاب من أي ذنب ـ وإن تكرر منه ـ تاب الله عليه، ولهذا قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾؛ أي: بشرط التوبة، ولو لم يكن كذلك، لدخل الشرك فيه، ولا يصح ذلك؛ لأنه تعالى قد ختم هاهنا بأنه لا يغفر الشرك، وحكم بأنه يغفر ما عداه لمن يشاء؛ أي: وإن لم يتب صاحبه.

فهذه أرجى من تلك من هذا الوجه، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ۝٤٨﴾ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾.

وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود: أنه قال: قلت: يا رسول الله! أي الذنوب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نِدّاً وهو خلقك»، وذكر تمام الحديث.

وقال ابن مردويه بسنده عن عمران بن حصين: أن رسول الله ﷺ قال: «أخبركم بأكبر الكبائر؟ الإشراكُ بالله»، ثم قال: ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا

عَظِيمًا﴾، «وعقوق الوالدين»، ثم قرأ: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [لقمان: ١٤]. انتهى.

وأما الآية الثانية، فقال: تقدم الكلام على هذه الآية الكريمة، وهي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ﴾ الآية، وذكرنا ما يتعلق بها من الأحاديث في صدر هذه السورة.

وقد روى الترمذي عن عليّ: أنه قال ثم ذكر قوله المذكور.

وقوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا بَعِيدًا﴾؛ أي: فقد سلك عن طريق الحق، وضل عن الهدى، وبَعُدَ عن الصواب، وأهلك نفسه، وخسرها في الدنيا، والآخرة، وفاتته السعادة. انتهى.

وقال المولى الأعظم حسن بن محمد بن الحسين المشتهر بنظام النيسابوري ـ رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة متقلبه، ومثواه ـ في تفسيره «أنوار التنزيل» ما نصه:

﴿إن الله لايغفر﴾: في الآية دلالة على أن اليهوديَّ يسمى مشركاً في عرف الشرع؛ لاتصالها بقصتهم، ولأنها دلت على أن ما سوى الشرك مغفور، واليهودية غير مغفورة بالإجماع، ومن هنا قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: المسلم لا يقتل بالذمي؛ لأن الذمي مشرك، والمشرك مباح الدم، ومباح الدم هو الذي لا يجب القصاص على قاتله، ولا يتوجه النهيُ عن قتله إلى ترك العمل بهذا الدليل في النهي، فيبقى معولاً[1] به في سقوط القصاص عن قاتله.

واستدلت الأشاعرة بالآية على غفران صاحب الكبيرة قبل التوبة؛ لأن ما دون الشرك يشمله.

والمعتزلة خصصوا الثاني لمن تاب، كما أن الأول مخصص بالإجماع لمن لم يتب.

قالوا: ونظيره قولك: إن الأمير لا يبذل الدينار، ويبذل القنطار لمن يشاء.

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: معمولاً.

والمعنى: لا يبذل الدينار لمن لا يستأهله، ويبذل القنطار لمن يستأهله.

والمشيئة تكون قيداً في الكبيرة، فيستوجب الغفران.

وروى الواحدي في «البسيط» بإسناده عن ابن عمر، قال: كنا على عهد رسول الله ﷺ إذا مات الرجل منا على كبيرة، شهدنا أنه من أهل النار، حتى نزلت الآية، فأمسكنا عن الشهادة.

وقال ابن عباس بمحضر عمر ـ رضي الله عنه ـ: إني لأرجو كما لا ينفع من الشرك عمل، كذلك لا يضر مع التوحيد ذنب، فسكت عمر.

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: لما قتل وحشي حمزةَ يوم «أُحُد»، وكانوا قد وعدوه الإعتاق إن هو فعل ذلك، ثم ما وفوا بذلك، فعند ذلك ندم هو وأصحابه، فكتبوا إلى النبي ﷺ ندمهم، وأنه لا يمنعهم من الدخول في الإسلام إلا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾.

فقالوا: قد ارتكبنا كل ما في الآية، فنزل قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَـٰلِحًا﴾.

فقالوا: هذا شرط شديد، نخاف ألا نقوم به، فنزل قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾.

فقالوا: نخاف ألا نكون من أهل مشيئته، فنزل: ﴿۞ قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، فدخلوا عند ذلك في الإسلام.

﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ﴾: اختلق، وافتعل ﴿إِثْمًا عَظِيمًا﴾؛ لأنه ادَّعى ما لا يصح كونه. انتهى.

وأما الآية الثانية، فقال: ثم إنه كرر في السورة قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾؛ لأنه لا أجلَّ من وجود الصانع، ووحدته. والمطلوب كلما كان أجلَّ، كان نقيضُه أبعدَ. انتهى.

وقال القاضي ثناء الله الباني بتى ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره «المظهري» ما نصه:

أخرج الطبراني، وابن أبي حاتم عن ابن أيوب الأنصاري، قال: جار رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إن لي ابن أخ لا ينتهي عن الحرام، قال: «وما دينه؟»، قال: يصلي، ويوحد، قال: «استوهبه منه دينه، فإن أبي، فابتعه منه»، فطلب الرجل ذلك منه، فأبى عليه، فأتى النبي ﷺ، فأخبره، فقال: وجدته شحيحاً على دينه، قال: فنزلت: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ تعالى في وجوب الوجود، أو العبادة إذا مات وهو مشرك، وأما إذا تاب عن الشرك، وآمن، فيغفر له ما قد سلف منه من الشرك وغيره إجماعاً؛ لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

يعني: كأنه لم يصدر عنه ذلك الذنب قط.

قال الله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ يعني: ما سوى الشرك من الذنوب، صغيرة كانت أو كبيرة، صدرت عنه خطأ أو عمداً، وإن مات مذنباً لم يتب ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ تعميم المغفرة لما دون الشرك.

وتقييدها بالمشيئة مبطل لمذهب المرجئة؛ حيث قالوا بوجوب المغفرة لكل ذنب.

وقالوا: لا يضر ذنب مع الإيمان، كما لا ينفع عمل مع الشرك.

ومذهب المعتزلة حيث قيدوا مغفرة الذنوب بالتوبة.

فإن الآية تدل على نفي التقييد بالتوبة؛ لأن سَوْقَ الكلام للتفرقة بين حال المشرك، والمذنب، والتقييد بالمشيئة يبطل القول بوجوب المغفرة للتائب، ووجوب التعذيب لغيره.

فإن قيل: التقييد بالمشيئة لا ينافي الوجوب، بل يستلزم وجوب المشيئة بعد ثبوت المغفرة.

قلنا: فحينئذ لا فائدة في هذا التقييد.

ومذهب الخوارج؛ حيث قالوا: كل ذنب شركٌ، صاحبه مخلَّد في النار.

وأخرج أبو يعلى، وابن المنذر، وابن عدي بسند صحيح عن ابن عمر، قال: كنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا من نبينا ﷺ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾.

قال: «إني ادخرت دعوتي شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا، ثم نطقنا بعدُ، ورجونا.

قال البغوي ـ ناقلاً عن الكلبي ـ: إن الآية نزلت في وحشي بن حرب، وأصحابه، ثم ذكر قصته المذكورة، ثم قال: فإن قيل: هذه القصة تدل على نسخ تقييد المغفرة بالمشيئة، فيثبت مذهب المرجئة.

قلنا: هذا التقييد لا يحتمل النسخ؛ إذ لا يجوز وجود شيء من الأشياء ـ مغفرة كانت، أو غيرها ـ بدون مشيئة الله.

لكن نزول قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ في شأن وحشي دل على كونه من أهل المشيئة، والله أعلم.

وقال البغوي ـ رحمه الله ـ ناقلاً عن أبي مجلز، عن ابن عمر: أنه لما نزل: ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا﴾ الآية، قام رجل، فقال: والشرك يا رسول الله؟ فسكت، ثم قام إليه مرتين، أو ثلاثاً، فنزلت: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ الآية.

وقال ناقلاً عن مطرف بن عبد الله بن الشخِّير، عن ابن عمر، قال: كنا على عهد رسول الله ﷺ إذا مات الرجل على كبيرة، شهدنا أنه من أهل النار، حتى نزلت الآية، فأمسكنا عن الشهادات.

وقال: حكي عن علي ـ رضي الله عنه ـ: أن هذه الآية أرجى آية في القرآن.

﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ﴾ معنى الافتراء: الإفساد.

والافتراء استعمل في الكذب، والشرك، والظلم، كذا في «الصحاح».

فالمعنى: فقد أفسد، وكذب ﴿ءَاثِمًا﴾ منصوب على المصدرية، يعني: ارتكب الكذب، والفساد كذباً، وفساداً عظيماً، وجاز أن يكون منصوباً على المفعولية.

والمعنى ـ على التجريد ـ: اختلق إثماً عظيماً يستحقر دونه الآثام.

وهذا وجه الفرق بينه وبين سائر الآثام.

عن جابر ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثنتان موجبتان»، فقال رجل: يا رسول الله! ما الموجبتان؟ قال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً، دخل النار» رواه مسلم.

وعن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ، قال: أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فقال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك، إلا دخل الجنة»، قلت: وإن زنى، وإن سرق. . . » الحديث متفق عليه.

وفي الباب أحاديث كثيرة، والله أعلم. انتهى.

وأما الآية الثانية، فقال: قال البغوي: روي أن «طُعمة بن أُبيرق» نزل على رجل من بني سليم من أهل مكة يقال له: الحجاج بن غلاط[1]، فنقب بيته، فسقط عليه حجر، فلم يستطع أن يدخله، ولا أن يخرج حتى أصبح، فأُخِذَ ليقتل، فقال بعضهم: دعوه، فإنه قد لجأ إليكم، فتركوه، فأخرجوه من مكة، فخرج مع تجار من قضاعة نحو الشام، فنزلوا منزلاً، فسرق بعض متاعهم، فهرب، فطلبوه، فأخذوه، ورموه بالحجارة حتى قتلوه، فصار قبره تلك الحجارة.

وقيل: إنه ركب سفينة إلى جدة، فسرق فيها كيساً فيه دنانير، فأُخِذَ، فَأُلْقِي في البحر.

وقيل: إنه نزل في حَرَّة بن سُليم، فكان يعبد صنماً لهم إلى أن مات.

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: علاط.

فأنزل الله تعالى فيه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ من الصغائر، والكبائر بالتوبة، وبلا توبة ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ مغفرته ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ في وجوب الوجود، وتأصله، أو في العبادة شيئاً ﴿ فَقَدْ ضَلَّ ﴾ عن سببل الحق ﴿ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ لا يمكن وصوله إلى النجاة، والمغفرة.

وقال البغوي: قال الضحاك عن ابن عباس: إن هذه الآية السابقة نزلت في شيخ من الأعراب. . . إلى آخر القصة. وكذا أخرج الثعلبي عنه، والله أعلم. انتهى.

قال بعض أهل العلم في تفسير آية النساء المذكورة: نسيان الله إنما يكون بألا يميز بين الحلال والحرام، أو يسرق، أو يزني، أو يترك الصلاة والصيام، ويضيع حقوق الأزواج، والأولاد، وسائر الأنام، ويسيء الأدب مع الأبوين.

ولكن من وقع في شَرَكِ الشِّرك، فهو أنسى له؛ لأنه عصى عصياناً، وأتى إثماً لا يغفره الله أبداً، وسائر المعاصي لعل الله يغفرها، ويعفو عنها رحمةً منه، ولطفاً، وكرماً.

وهذه الآية قد دلت على أن الشرك لا يغفر، ولا بد له من العقاب الذي عليه، فإن كان الشرك أعظم درجة مما يصير به صاحبه كافراً، فجزاؤه جهنم يُخَلَّد فيها مُهاناً إلى أبد الآباد، ولا ينعم فيها دهر الداهر، وإن كان أصغر درجة يلقى صاحبه عقاباً عُيِّن له.

وسائر الذنوب، وباقي الآثام في مشيئة الله تعالى؛ إن شاء عذب عليها، وإن شاء غفرها، ومفهوم الآية: أن الشرك من أكبر الكبائر.

مثال ذلك: أن رعايا الملك تقصيرُهم في طاعته، وإتيانُهم بمعصيته؛ كالسرقة، وقطع الطريق، والنوم حين الحراسة مثلاً، وعدم الحضور في المجلس، والفرار عن معركة الحرب، والضرب، وعدم تأدية الخراج، ومحاصل الأرض، والزكاة إليه، ونحوها، لها عقوبات معينة عند الملك، ولكنه إن شاء أخذ العاصي على ذلك، وإن شاء عفا عنه.

وهنا قسم آخر لعصيانهم يدل على بغي العاصي على الملك؛ مثل أن يجعل

أحداً من دونه أميراً، أو وزيراً، أو زعيم محلة، أو مقنن قرية، أويقيم كناساً، أو دباغاً، أو حذاءً، أو زياتاً، أو واحداً من الخدم والحشم مقامَ الملك، ويهيىء له تاجاً وسريراً، ويخاطبه بالظل السبحاني، ويسلم عليه تسليم الرعوي على السلطان، أو يقرر له يوماً للفرح، وعيداً للسرور، وموسماً للنذور، أو ينذر له نذر الرعايا للملوك وولاة الأمر.

فهذا الذنب من هذا الإنسان أكبر من جميع ذنوبه، وأعظم من كل معاصيه.

وفي هذا الموضع لا بد للملك من أن يجزيه على ذلك ما عينه من الجزاء على هذا الذنب، ولا يغمض البصر عنه، فإن أغمض، ولم يعاقب على هذا، أو غفل عن مثل هذه الجريمة، فلا ريب أن في سلطانه ثلمة، وفي شأنه نقصاً، ومثل هذا الملك عند أهل العقل وأولي النهي ذاهبُ الغيرة، فاقدُ الحياء.

إذا تقرر هذا، فاعرف أن حال ملوك الدنيا إذا كان كذلك، فالله سبحانه أعلى وأكبر مما هنالك؛ لأنه ملك الملوك، ومالك الملك، ولا شخص أغيرُ منه، ولا أحدَ أشدُّ حياءً منه، وهو أقدر على كل شيء من كل أحد.

فكيف يستقيم أنه يغفل عن ذنوب المشركين به، ولا يعاقبهم على ذنب الشرك الذي هو البغي عليه بمثل ما تقدم؟ وقد قال سبحانه: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق: ١٢].

وعلى هذا: فهذه الآية نصٌّ في محل النزاع، ودليل قطعيٌّ على عدم العفو، ونفي غفران الشرك، فكل شيء ـ قولاً كان، أو عملاً ـ إذا ثبت أنه شرك، سواء في ذلك الجليّ منه، والخفيّ، وقد نص الكتاب أو السنة عليه بالشرك، وقضى به أحدهما عليه، فإنه لا يغفر أبداً، بلا شك فيه، ولا شبهه.

اللهم إلاَّ أن يتوب قائله وفاعله عنه توبة صحيحة، وينقلع عن الاعتقاد فيه، والعمل به ظاهراً وباطناً.

اللهم ارحم المؤمنين، وقهم[1] عن آفات المشركين.

---

(١) قوله: «وقهم عن آفات» الصحيح: وقهم آفات.

قال صاحب «الفتح المجيد»: تبين بهذه الآية أن الشرك أعظم الذنوب، وأكبر المعاصي والعيوب؛ لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره لمن لم يتب منه، وأما ما دونه من الذنوب، فهو داخل تحت مشيئة الله؛ إن شاء غفر لمن لقيه به، وإن شاء عذبه.

وذلك يوجب للعبد شدة الخوف من الشرك الذي هذا شأنه عند الله؛ لأنه أقبح القبيح، وأظلم الظلم، وتنقُّصٌ لرب العالمين، وصرفُ خالصِ حقِّه لغيره، وعدل غيره به، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

ولأنه مناقض للمقصود بالخلق والأمر، منافٍ له من كل وجه.

وذلك غاية المعاندة لرب العالمين، والاستكبار عن طاعته، والذل له، والانقياد لأوامره الذي لا صلاح للعالم إلا بذلك، فمتى خلا منه، خرب، وقامت القيامة، كما قال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله» رواه مسلم.

ولأن الشرك تشبيه المخلوق بالخالق ـ تعالى وتقدس ـ في خصائص الإلهيَّة؛ من ملك الضر والنفع، والعطاء والمنع الذي يوجب تعلق الدعاء، والخوف، والرجاء، والتوكل، وأنواع العبادة كلها بالله تعالى وحده، فمن علق ذلك بمخلوق، فقد شبهه بالخالق، وجعل مَنْ لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً شبيهاً بمن له الخلقُ كله، والأمرُ كله، وبيده الخيرُ كله.

فأزمَّة الأمور كلُّها بيده سبحانه، ومرجعُها إليه، فما شاء كان، وما لم [يشأ لم] يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، إذا فتح للناس رحمة، فلا ممسك لها، وما يمسك، فلا مرسل له من بعده، وهو العزيز الحكيم، فأقبح التشبيه تشبيه العاجز الفقير بالذات بالقادر الغني بالذات.

ومن خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، والتعظيم، والإجلال، والخشية، والدعاء، والرجاء، والإنابة، والتوكل، والتوبة، والاستعانة، وغاية الحب مع غاية الذل، كل ذلك يجب عقلاً، وشرعاً، وفطرة

أن يكون لله تعالى وحده، ويمتنع عقلاً، وشرعاً، وفطرة أن يكون لغيره، فمن فعل شيئاً من ذلك لغيره سبحانه، فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له، ولا مثل له، ولا ندَّ له، وذلك أقبح التشبيه، وأبطله.

فلهذه الأمور وغيرها أخبر سبحانه أنه لا يغفره، مع أنه كتب على نفسه الرحمة.

هذا معنى كلام ابن القيم ـ رحمه الله ـ.

قال: وفي الآية رَدٌّ على الخوارج المكفرين بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين بأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار.

وليس هؤلاء بمؤمنين، ولا بكفار، ولا يجوز أن يحمل قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ على التائب.

فإن التائب من الشرك مغفور له كما قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾.

فهاهنا عمَّمَ، وأطلق؛ لأن المراد به: التائب، وهناك خَصَّ وعَلَّق؛ لأن المراد به من لم يتب.

هذا ملخص قول شيخ الإسلام ابن تيمية الإمام ـ رحمه الله تعالى ـ.

* * *

باب
في إقرار بني آدم بالتوحيد في عالم الذَّرّ، والاجتناب من الإشْرَاكِ باللهِ، والنهي عنه، وما يليه

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وكذا من آدم.

فالأخذ منه لازم للأخذ منهم؛ لأن الأخذ منهم بعد الأخذ منه. ففي الآية الشريفة اكتفاء بالملزوم عن اللازم ﴿مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ استدل بهذا على أن المراد بالمأخوذين هنا: هم ذرية بني آدم.

أخرجهم الله من أصلابهم نسلاً بعد نسل، على نحو ما يتوالد الأبناء من الآباء، فلذلك قال: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾، ولم يقل: من ظهر آدم؛ لما علم أنهم كلهم بنو آدم.

وقد ذهب إلى هذا جماعة من المفسرين، وقالوا: معنى ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾: دلهم بخلقه على أنه خالقهم، فقامت هذه الدلالة مقام الإشهاد، فتكون هذه الآية من باب التمثيل، وقيل غير ذلك.

والمعنى الراجح الأصح: أن الله لما خلق آدم، مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذريته، وأخذ عليهم العهد، وهؤلاء هم عالم الذَّرّ، وهذا هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه، ولا المصير إلى غيره؛ لثبوته مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وموقوفاً على غير واحد من الصحابة، ولا ملجىء للمصير إلى المجاز، وإذا جاء نهر الله، بطل نهر معقل.

وقد أخرج مالك في «الموطأ»، وأحمد في «المسند»، وعبد بن حميد،

والبخاري في «تاريخه»، وأبو داود، والترمذي، وحسنه، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن حبان في «صحيحه»، وأبو الشيخ، والحاكم، وابن مردويه، والبيهقي في «الأسماء والصفات»، والضِّياء في «المختارة» عن مسلم بن يسار الجهني: أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ سئل عن هذه الآية، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يُسْألُ عنها، فقال: «إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذريته، فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره، فاستخرج ذرية، فقال: خلقتُ هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون»، فقال رجل: يا رسول الله! ففيم العمل؟ فقال: «إن الله إذا خلق العبد [للجنة][1] استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة، وإذا خلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخله النار».

ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر.

وذكر الطبري في بعض طرق هذا الحديث يعمر بن ربيعة بن مسلم، وعمر، بنحوه.

وفي الحديث دلالة على أن المؤمن الذي يعمل عمل الشرك من أهل النار.

واختلف الناس في كيفية الاستخراج على أقوال لا مستند لها.

والحق وجوبُ اعتقاد إخراجها من ظهر آدم كما شاء الله تعالى كما ورد في «الصحيح».

قال العلامة المقبلي في «الأبحاث المسددة»: ولا يبعد دعوى التواتر المعنوي في الأحاديث والروايات الواردة في ذلك.

قال بعضهم: الظاهر أنه استخرجهم أحياء؛ لأنه سماهم: ذرية، والذرية: هم الأحياء؛ لقوله: ﴿أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ﴾ [يس: ٤١] الآية.

---

(١) ساقطة من الأصل.

قال ابن عباس: إن أول ما أهبط الله آدم على الأرض، أهبطه بدهناء أرض الهند، فأخرج منه كل نسمة هو بارئها إلى يوم القيامة، ثم أخذ عليهم الميثاق، ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ أي: أشهد كل واحد منهم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾؛ أي: قائلاً هذا، فهو على إرادة القول.

وفي هذه الآية ردٌّ على أهل المعاني في قولهم: إن الإغراق غير مقبول ما لم يقارن «كاد»، ونحو هذا مما شهد به الذوق السليم، وزكّى شهادته الطبع المستقيم، والآية ليست من هذا القبيل؛ لإسنادها لله الذي أبرز المعلومات من أرحام العدم، ولا يعتصي قدرته شيء في القدم، فما علينا إلا الإيمان بذلك، وما لم تصل له أفهامنا نكله إليه، ونسأله أن يهدينا للوقوف عليه.

وكفى هذا الاحتمال في مثل هذه الحال، وما بعد الحق إلا الضلال.

﴿قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾؛ أي: على أنفسنا بأنك ربنا.

واختلفوا في الإجابة، كيف كانت؟. هل كانوا أحياء، فأجابوا بلسان المقال، أم أجابوه بلسان الحال؟. والظاهر: الأول، ونكل علم كيفيتها إلى الله ـ عز وجل ـ.

وكان هذا القول على وفق السؤال؛ لأنه تعالى سألهم عن تربيتهم، ولم يسألهم عن إلههم، قالوا: بلى، فلما انتهوا إلى زمان التكليف، وظهر ما قضى الله في سابق علمه لكل أحدٍ، منهم من وافق، ومنهم من خالف.

وقيل: تجلى للكفار بالهيبة، وللمؤمنين بالرحمة، فقال كلهم: بلى.

قيل: وكان ذلك قبل دخول الجنة، بين مكة والطائف، وقيل: بعد الهبوط منها.

وقال عليٌّ: في الجنة، وقيل: بسرانديب من أرض الهند، وهو الموضع الذي هبط آدم فيه من الجنة، وكل ذلك محتمل، ولا يضرنا الجهل بالمكان بعد صحة الاعتقاد بأخذ العهد، والله أعلم.

أخرج أحمد، والنسائي، وابن جرير، والحاكم، وصححه، وابن مردويه، والبيهقي عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم بنعمان يومَ عرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه، ثم كلمهم، فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾.

وإسناده لا مطعن فيه.

وأخرج عبد بن حميد، والحكيم الترمذي، والطبراني، وأبو الشيخ عن أبي أمامة: أن رسول الله ﷺ قال: «لما خلق الخلق، وقضى القضية، وأخذ ميثاق النبيين، وعرشه على الماء، فأخذ أهل اليمين بيمينه، فاستجابوا له، فقالوا: لبيك ربنا، وسعديك، قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ الحديث.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، بعضها مقيد بتفسير هذه الآية، وبعضها مطلق يشتمل على ذكر إخراج ذرية آدم من ظهره، وأخذ العهد عليهم؛ كما في حديث أنس مرفوعاً في «الصحيحين»، وغيرهما.

وأما المروي عن الصحابة في تفسير هذه بإخراج ذرية آدم من صلبه في عالم الذر، وأخذ العهد عليهم، وإشهادهم على أنفسهم، فهي كثيرة جداً.

وقد روي عن جماعة ممن بعد الصحابة تفسير هذه الآية بإخراج ذرية آدم من ظهره.

وفيما قال رسول الله ﷺ في تفسيرها ـ مما قدمنا ذكره ـ ما يغني عن التطويل.

وقال أهل الكلام والنظر: قولهم: ﴿بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ على المجاز، لا على الحقيقة.

وهو خلاف مذهب جمهور المفسرين من السلف الصالحين الذين عليهم المعول في فهم مسائل الدين.

قال ابن الأنباري: مذهب أصحاب الحديث، وكبراء أهل العلم في هذه

الآية: أن الله أخرج ذرية آدم من صلبه، وأصلاب أولاده، وهم صُوَر كالذَّرِّ، وأخذ عليهم الميثاق أنه خالقهم، وأنهم مصنوعه، فاعترفوا بذلك، وقبلوه، وذلك بعد أن ركب فيهم عقولاً عرفوا بها ما عرض عليهم، كما جعل للجبال عقولاً حتى خوطبوا بقوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠]، وكما جعل للبعير عقلاً حتى سجد للنبي ﷺ، وكذلك الشجرة حتى سمعت لأمره، وانقادت.

وقولهم: ﴿شَهِدْنَآ﴾ إقرار له بالربوبية، وقيل: شهدنا على أنفسنا بهذا الإقرار، وليس في الآية ما يدل على بطلان ما ورد في الأحاديث.

وقد ورد الحديث بثبوت ذلك، وصحته، ولله الحمد، فوجب المصير إليه، والأخذ به جمعاً بينهما.

وحكى الواحدي عن صاحب «النظم»: أنه قال: ليس بين قوله ﷺ: «إن الله مسح ظهر آدم، فأخرج منه ذريته»، وبين الآية اختلاف بحمد الله تعالى؛ لأنه تعالى إذا أخرجهم من ظهر آدم، فقد أخرجهم من ظهور ذرية آدم؛ لأن ذرية آدم كذرية بعضهم من بعض.

قيل: إنا لم نتذكر هذا العهد؛ لأن تلك البنية قد انقضت، وتغيرت أحوالها بمرور الدهور عليها في أصلاب الآباء، وأرحام الأمهات، وتطور الأطوار الواردة عليها؛ من العلقة، والمضغة، واللحم، والعظم، وهذا كله مما يستوجب النسيان.

وكان علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ يقول: إني لأذكر العهد الذي عهد لي ربي.

وكذا كان سهل بن عبد الله التستري يقول: ثم ابتدأهم بالخطاب على ألسنة الرسل، وأصحاب الشرائع، فقام ذلك مقام الذكر، ولو لم ينسوه، لانتهت المحنة والتكليف، ولم يبلغنا في كون تلك الذرات مصورة دليل، والأقرب إلى العقول عدمُ الاحتياج إلى كونها بصورة الإنسان، والحكمة في أخذ الميثاق منهم إقامةُ الحجة على من لم يوف بذلك.

والظاهر: أنه لما ردهم إلى ظهره، قبض أرواحهم، وأما إن الأرواح أين

رجعت بعد رد الذرات إلى ظهره؟ فهذه مسألة غامضة، لا يتطرق إليها النظر العقلي بأكثر من أن يقال: رجعت كما كانت عليه قبل حلولها في الذرات.

وورد أن كتاب العهد والميثاق مودَع في باطن الحجر الأسود، ذكره الشعراني في رسالته «القواعد الكشفية في الصفات الإلهية»، وذكر فيها على هذه الآية اثني عشر سؤالاً، وأجاب عنها.

والحق عندنا: أن كل ما لم يرد فيه نص من كتاب، ولا من سنة، فإطواؤه على غيره أولى، وترك الخوض فيه أحرى.

﴿أَن تَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أي: كراهة أن تقولوا: يوم القيامة إنا كنا عن هذا﴾؛ أي: عن كون الله ربنا وحده لا شريك له في العبادة، واستحقاقها ﴿غَٰفِلِينَ ۝١٣٦ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا﴾؛ أي: فعلنا ذلك كراهة أن تعتذروا بالغفلة، أو تنسبوا الشرك في الربوبية إلى آبائكم دونكم.

و«أو» لمنع الخُلُوّ دون الجمع، فقد يعتذرون بمجموع الأمرين ﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أي: من قبل زماننا.

﴿وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾؛ أي: أتباعاً لهم، فاقتديناهم في الشرك في الربوبية، لا نهتدي إلى الحق، ولا نعرف الصواب.

﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ من آبائنا، ولا ذنبَ لنا؛ لجهلنا، وعجزنا عن النظر، واقتفائنا آثار سلفنا.

بين الله سبحانه في هذه الآية الحكمة التي من أجلها أخرجهم من ظهر آدم، وأشهدهم على أنفسهم، وأنه فعل ذلك بهم لئلا يقولوا هذه المقالة يوم القيامة، ويعتلُّوا بهذه العلة الباطلة، ويعتذروا بهذه المعذرة الساقطة.

ففي هذه الآية قطع لعذر المشركين، والكفار، فلا يمكنهم أن يحتجوا بمثل ذلك.

والمعنى: لا يمكنهم الاحتجاج بهذا مع إشهادهم على أنفسهم بالتوحيد، والتذكيرُ به على لسان صاحب المعجزة قائمٌ مقام ذكره في النفوس.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٤]؛ أي: مثل ذلك التفصيل البليغ ﴿نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ لهم ليتدبروها ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ إلى الحق، وهو التوحيد، ويتركون ما هم عليه من الباطل، وهو الشرك في الربوبية.

وقيل: يرجعون إلى الميثاق الأول، فيذكرونه، ويعملون بموجبه، ومقتضاه، والمآل واحد.

والآية الشريفة دلت على أن المشركين والكفار اعترفوا في عالم الأرواح بتوحيد الربوبية، وآمنوا به، ثم إذا انتهوا إلى الدنيا، نسوا ذلك الميثاق، ولم يتذكروه، مع تذكير الرسل إياهم ذلك، وابتلوا في الإشراك في العبادة، وعبدوا غير الله، واتخذوا من دونه آلهة شتى، فكان هذا ردة منهم عن الإسلام، فاستحقوا ما استحقوه من القتل، والأسر، والنهب، وسَبيِ الذراري في الدنيا، والعذاب الأليم، والخلود في النار في العقبى، لا يخرجون منها أبداً.

وقد تقدم مراراً أن توحيد الله تعالى هو الواجب على كل إنسان؛ وفاءً للميثاق، وإتياناً بالعهد.

ومن لم يوحد الله تعالى في ألوهيته، وربوبيته، فهو مشرك حقاً، والحكم الحكم، وسيأتي لذلك بيان تحت حديث أُبي بن كعب في هذا الباب ـ إن شاء الله ـ.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

فإن قلت: كيف يكون اتصافهم بالإيمان في حالة تلبسهم بالشرك؛ لأنه يستدعي الجمع بين النقيضين في حالة واحدة، وهو باطل:

قلت: إيضاح ذلك يتوقف على بيان ما ذكره أهل التفاسير المعتبرة.

وينحصر ذلك في وجوه اثني عشر، وينضم إلى ذلك ما ذكرته أنا، فتكون الوجوه ثلاثة عشر.

الحالات التي يجتمع فيها الإيمان مع الشرك

الأول: أن أهل الجاهلية كانوا يقرون بأن الله سبحانه خالقهم، ورازقهم، ويعتقدون غيره من أصنامهم، وطواغيهم.

فهذا الإقرار الصادر منهم بأن الله ـ عز وجل ـ خالقُهم، ورازقُهم، وهو يصدق عليه أنه إيمان بالمعنى الأعم؛ أي: تصديق، لا بالمعنى الأخص؛ أعني: إيمان المؤمنين.

فهذا الإيمان الصادر منهم واقع منهم في حال الشرك، فقد آمنوا حال كونهم مشركين.

وإلى هذا الوجه ذهب الجمهور من المفسرين، وغيرهم، ولكنهم لم يذكروا ما ذكرناه هاهنا، من تقرير كونه إيماناً بالمعنى الأعم، ولابد من ذلك حتى يستقيم الكلام، ويصدق عليه مسمى الإيمان.

الوجه الثاني: أن المراد بالآية: المنافقون؛ فإنهم كانوا يظهرون الإيمان، ويبطنون الشرك، فما كانوا يؤمنون ظاهراً إلا وهم مشركون باطناً. روي هذا عن الحسن البصري.

الوجه الثالث: أنهم أهل الكتاب؛ يؤمنون بكتابهم، ويقلدون آباءهم في الكفر بغيره، ويقولون: المسيح ابن الله، وعزير ابن الله.

فهم يؤمنون بما أنزل على أنبيائهم حالَ كونهم مشركين.

الرابع: أن المقصود بذلك ما كان يقع في تلبية العرب من قولهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك»

فقد كانوا في هذه التلبية يؤمنون بالله وهم مشركون. رُويَ نحو ذلك عن ابن عباس.

الخامس: أن المراد بهذه الآية: المراؤون من هذه الأمة؛ لأن الرياء هو الشرك المشار إليه بقوله ﷺ: «الشرك أخفى في أمتي من دبيب النمل».

فالمراؤون آمنوا بالله حال كونهم مشركين بالرياء، وفيه حديث محمود بن لبيد، وسيأتي.

السادس: أن المراد بالآية: من نسي ربه في الرخاء، وذكره عند الشدائد. روي ذلك عن عطاء، وفيه: أنه لا يصدق على ذلك أنه آمن بالله حال كونه مشركاً إلا أن يجعل مجرد نسيان الذكر، والدعاء عند الرخاء شركاً مجازاً، كأنه بنسيانه، وتركِه الدعاء قد عبد إلهاً آخر.

وهو بعيد، على أنه لا يمكن اجتماع الأمرين؛ لأنه حالَ الذكر والدعاء غيرُ متصف بالنسيان، وترك الذكر، وقد تقرر أن الحال قيد في عاملها، إلا أن يعتبر ما كان عليه الشيء، فإن ذلك أحد العلامات المصححة للتجوز.

السابع: أن المراد: من أسلم من المشركين؛ فإنه كان مشركاً قبل إيمانه. حكى ذلك الحاكم في «تفسيره».

وتقريره: أنه ما يؤمن أحدهم بالله إلا وقد كان مشركاً قبل إيمانه.

والكلام فيه كالكلام في الوجه الذي قبله، والجواب الجواب.

وأيضاً: ليس أن يكون كل مؤمن في الحال كان مشركاً في الماضي؛ فإن كل مولود يولد على فطرة الإسلام، ومن ولد عليها، ثم أبواه لم يهوداه، وينصراه، ويمجساه، ونشأ على الإسلام، فلا يصح فيه أن يقال: إنه كان مشركاً من قبل، ثم آمن، بل كثير من الناس آمنوا منذ فتحوا الأعين، وبقوا عليه إلى الحال.

الثامن: أن المراد بالشرك هنا: ما يعرض من الخواطر، والأحوالِ حالَ الإيمان. قاله الواسطي كما حكاه عنه البقاعي.

وفيه: أن هذه الخواطر، والأحوال إن كانت مما يصدق عليه الشرك الأكبر، أو الأصغر، فذاك، وإن كانت خارجة عن ذلك، فهو فاسد.

التاسع: أنهم الذين يشبهون الله بخلقه. ذكره في «الكشاف» عن ابن عباس.

وتقريره: أنهم آمنوا بالله حالَ تشبيههم له بما يكون شركاً، أو يؤول إلى الشرك.

العاشر: هو ما يقوله القدرية من إثبات القدرة للعبد. حكاه النسفي في «المدارك».

وتقريره: أنهم آمنوا بالله حال إثباتهم ما هو مختص به لغيره، وهو شرك، أو منزل منزلة الشرك.

الحادي عشر: ما قاله محيي الدين بن عربي في «تفسيره»: أن أكثر الناس إنما يؤمنون بغير الله، ويكفرون بالله دائماً، ففي بعض الأحيان يشركون الله سبحانه مع ذلك الإله الذي يؤمنون به، فلا يؤمن أكثرهم بالله إلا حال كونه مشركاً.

وفيه: أن ظاهر النظم القرآني: أن الإيمان بالله، والشركَ به تشريكُ غيره معه، لا تشريكُه مع غيره، وبين المعنيين فرق واضح.

الثاني عشر: ذكره ابن كثير في «تفسيره»، وهو أن ثَمَّ شركاً خفياً لا يشعر به غالب الناس ممن يفعله.

كما يروى عن حذيفة: أنه دخل على مريض يزوره، فرأى في عضده سَيْراً، فقطعه، أو انتزعه، ثم قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

وفي الحديث الذي رواه الترمذي، وحسنه عن ابن عمر مرفوعاً: «من حلف بغير الله، فقد أشرك».

وأخرج أحمد، وأبو داود من حديث ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الرقى، والتمائم، والتِّوَلَةَ شرك»، وفي لفظ لهما: «الطِّيَرَةُ شرك، وما منا إلا[1]، ولكن الله يذهبه بالتوكل».

---

(١) قال الحافظ المنذري: قال أبو القاسم الأصبهاني، وغيره: في الحديث إضمار، والتقدير: وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء؛ يعني: قلوب أمته، لكن الله يذهب ذلك عن قلب كل من يتوكل على الله، ولا يثبت على ذلك. والصواب ما ذكره البخاري وغيره أن قوله: وما منا إلخ من كلام ابن مسعود مدرَجٌ غيرُ مرفوع. قال الخطابي: قال محمد بن إسماعيل: كان سليمان بن حرب ينكر هذا الحرف، ويقول: ليس من قول رسول الله ﷺ، وكأنه قول ابن مسعود. وحكى الترمذي عن البخاري أيضاً عن سليمان بن حرب نحو هذا. انتهى.

وروى أحمد في «المسند» عن عيسى بن عبد الرحمن، قال: دخلت على عبد الله بن حكيم وهو مريض، فقيل له: لو تعلقت شيئاً، فقال: أتعلق شيئاً وقد قال رسول الله ﷺ: «من تعلق شيئاً، وُكِلَ إليه»؟!.

وروى النسائي عن أبي هريرة، وأحمد في «المسند» عن عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من علق تميمة، فقد أشرك».

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقول الله: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه غيري، تركته وشِرْكَه».

وروى أحمد من حديث غيره أيضاً، وفي «المستدرك»: «من ردَّتْهُ الطيرة عن حاجة، فقد أشرك»، قالوا: يا رسول الله! وما كفارة ذلك؟ قال: «أن يقول أحدُهم: اللهمَّ لاَ خير إلا خيرُك، ولا طيرَ إلا طيرُك، لا إلهَ غيرُك».

وأخرج أحمد من حديث أبي موسى، قال: خطبنا رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: «أيها الناس! اتقوا هذا الشرك؛ فإنه أخفى من دبيب النمل»، قالوا: كيف نجتنبه، وهو أخفى من دبيب النمل؟ قال: «قولوا: اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك شيئاً ونحن نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه». وقد روي من حديث غيره.

عرفتَ ما تضمنته كتب التفسير من الوجوه التي ذكرناها، وعرفتَ تقريرها على الوجه الذي قررناه، فاعلمْ أن هذه الأقوال إنما هي اختلاف في سبب النزول.

وأما النظم القرآني، فهو صالح لحمله على كل ما يصدق عليه مسمى الإيمان مع وجود مسمى الشرك.

والاعتبار بما يفيده اللفظ لا بخصوص السبب كما هو مقرر في موطنه.

فيقال مثلاً في أهل الشرك: إنه ما يؤمن أكثرهم بأن الله هو الخالق الرازق، إلا وهو مشرك بالله بما يعتقده من الأصنام.

ويقال فيمن كان واقعاً في شرك من الشرك الخفي وهو من المسلمين: إنه ما يؤمن بالله إلا وهو مشرك بذلك الشرك الخفي.

ويقال مثلاً في سائر الوجوه بنحو هذا على التقرير الذي قررناه سابقاً.

وهذا يصلح أن يكون وجهاً مستقلاً، وهو أوجهها، وأرجحُها فيما أحسب، وإن لم يذكره أحد من المفسرين.

فالقول بأنه يشكل وجود اتصافهم بالإيمان في حال تلبسهم بالشرك إشكالٌ واقع موقعه، وسؤالٌ حالٌّ محله، وجوابه قد ظهر مما سبق.

فإنه يقال مثلاً: إن أهل الجاهلية كان إيمانُهم المجامعُ للشرك هو مجردَ الإقرار بأن الله الخالق الرازق، وهو لا ينافي ما هم عليه من الشرك.

وكذلك يقال: إن أهل الإسلام كان شرك من وقع منهم في الشرك الخفي الأكبر غير مناف لوجود الإيمان منهم؛ لأن الشرك الأصغر لا يخرج به فاعله عن مسمى الإيمان، ولذلك كان كفارته أن يتعوذ بالله من أن يشرك به، وأن يقول في الطيرة: «اللهم لا طيرَ إلا طيرُك، ولا إلهَ غيرُك».

فقد صح بهذا أنه اجتمع الإيمان الحقيقي، والشرك الخفي في بعض المؤمنين.

واجتمع الإيمان بالمعنى الأعم، والشرك الحقيقي في أهل الجاهلية.

وكذلك يقال في أهل الكتاب: إنه اجتمع فيهم الإيمان بما أنزل الله على أنبيائهم، والإشراك بجعل المخلوقين أبناء لله ـ عز وجل ـ، وهكذا في بقية الوجوه.

انتهى كلام الشوكاني ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية.

ويحتمل أن يكون المعنى: وما يؤمن أكثر المشركين من طوائف الناس بالله تعالى بالتكلم بكلمة الإخلاص، والتوحيد، والإقرار به لساناً، وجَناناً، إلا وهم مشركون ببقاء الرسوم الجاهلية اللازمة للشرك؛ فإنها لا تذهب عنهم أبداً بعيداً.

ألا ترى أن الهنود يسلمون، والنصارى، واليهود، والمجوس يسلمون، ويعتقدون حقية الإسلام، ويتوبون من دينهم الذي كانوا عليه هم وآباؤهم من قبل، ويصلون، ويصومون، ثم يأتون برسوم قومهم كلها، أو بعضها، ولا يرون ذلك منافياً للإسلام؟!

ولا سيما تحملهم على إتيانها وبقائها نساؤهم، فيصنعونها وهم يدَّعون الإيمان، وينفرون عن اسم الشرك، ولا يخلص إلى قلبهم حلاوة الإيمان، فهم يصدق عليهم الآية الشريفة.

وهذا واقع كثيراً في أقوام، أو أشخاص جديدي الإسلام، حديثي العهد بالإيمان.

ولا ريب أن الأرجح في معنى الآية: أن أكثرهم، أو كلَّهم يؤمنون بالله بأنه سبحانه خالقهم، وخالق العالم كله، ورازقهم، ورازق جميع العباد، بل الكائنات، وهو مدبر الكل، يدبر الأمر من السماء إلى الأرض، ثم يشركون به في أنواع العبادات.

فمنهم من يغلو في الأموات، ويفعل في قبورهم ما يؤدي إلى الشرك؛ من السجدة، والطواف، وطلب الحاجة منهم، ودعوتهم في الشدائد، والنذور لأجداثهم مع إيقاد السُّرُجِ، وإلقاء الرداء، وما أشبه ذلك.

وهذا الشرك قد طَمَّ، وعَمَّ في الناس حتى لا ينجو منه أهل العلم، والسلوك أيضاً، وإن كانوا مؤولين لأفعالهم، وأحوالهم.

فالمراد بالآية الشريفة: أن التوحيد الربانيّ حاصل لهم.

وأما التوحيد الإلهي ـ بمعنى: إخلاص العبادة على كثرة أنواعها لله تعالى ـ لا يحصل إلا لأفراد قليلة منهم.

وهذا صحيح ثابت، ويدل له الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

فصدق على مثل هؤلاء أنهم مؤمنون بالله بتوحيد الربوبية، ومشركون به سبحانه في توحيد الألوهية.

وليس النزاع في وحدة الرب تعالى في رد الشرك، إنما النزاع في توحيد الألوهية التي هي تحقيق العبادة، مع الإخلاص له سبحانه في كل نوع منها، جليّ، وخفيّ، ففيها الآفة العظمى، والبلية الكبرى، ولا حول عن الفراق منها، ولا قوة على التوحيد فيها إلا بالله تعالى.

قال السيد الإمام عبد الرحمن بن سليمان ـ رحمه الله ـ: إن توحيد الربوبية هو اعتقاد العبد أن لا ربَّ إلا الله؛ أي: لا خالق، ولا رازق، ولا ضار، ولا نافع، ولا معطي، ولا مانع، ولا محيي، ولا مميت إلا هو.

وهذا التوحيد يُقِرُّ به المشركون، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، والآيات القرآنية في مثل هذا كثيرة.

وإن توحيد الألوهية هو اعتقاد العبد أن لا إله إلا الله؛ أي: لا معبود بحق إلا الله.

والمعبود بحق: معناه: من يستحق العبادة، وليس ذلك إلا الله تعالى.

والعبادة: هي التذلل بما شرعه الله؛ من الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والحلف، والنذر، والذبح، والخوف، والرجاء، والمحبة، والتوكل، وغير ذلك من أنواع العبادات التي لا يستحقها إلا الله تعالى.

فمن اعتقد أن مخلوقاً؛ من مَلَكٍ، أو نبيّ، أو رسول، أو ولي، أو غير ذلك يستحق شيئاً من هذه العبادة التي لا تكون إلا لله، فهو كافر.

ولا بد من إخلاص التوحيدين، فلا ينفع أحدُهما بدون الآخر، وإن توحيد الربوبية هو الدليل على توحيد الألوهية.

وما بعث الله ـ عز وجل ـ الأنبياء، وأرسل الرسل، وأنزل عليهم الكتب، وختمهم بنبينا ﷺ إلا لتعريف الخلق توحيدَ الألوهية علماً، وعملاً، والله أعلم. انتهى.

وقال الله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

كان الله تعالى أعطى لقمان عقلاً سليماً، وفكراً صحيحاً، وحكمة مستقيمة، فعلم، وفهم أن الظلم إنما هو أن يعطى حق أحدٍ أحداً، ويضع شيئاً في غير موضعه.

فمن أعطى حقَّ الله تعالى مخلوقَه، فهو قد أعطى حقَّ أكبر الكبراء أذلَّ ذليل؛ كما يضع أحد تاج الملك على رأس الدباغ، ولا ظلمَ أزيدُ من ذلك.

وعلمت أن المخلوق ـ كبيراً كان، أو صغيراً ـ هو في حيال الله سبحانه أذلُّ من الدباغ، وأحقرُ من الذباب؛ كما في المثل السائر: ما للتراب وربِّ الأرباب؟!

والآية تدل بفحوى الخطاب على أن الشرك كما هو من العيوب الكبار شرعاً، وهو الحق، فكذلك هو عيب عند العقل أيضاً؛ لأن أكبر العيوب في الآدمي أن يسيء الأدب مع أكابره.

فالله سبحانه لا أكبرَ منه، ولا أعلى، فالشرك به في شيء إساءةُ أدب معه تعالى.

وقد قال تعالى في سورة الأنبياء: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] يعني: كل رسول جاء من عند الله، فقد جاء، وأتى بهذا الحكم: أن العبادة ينبغي أن تكون له لا لغيره.

فكانت مسألة التوحيد، والمنع من الإشراك مُجْمَعاً عليها في جميع الشرائع على ألسنة جميع الرسل ـ عليهم السلام ـ.

فهذا هو سبيل النجاة، وجملةُ السبل غيره طريق الهلاك.

وقال تعالى حكاية عن إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ۝٣٥﴾ [إبراهيم: ٣٥].

جمع صنم، وهو ما كان منحوتاً على صورة، والوثن: ما كان موضوعاً على غير ذلك، ذكره الطبري.

وقد يسمى الصنم: وثناً، ويقال: إن الوثن أعمُّ منه، وهو قويّ.

والمعنى: اجعلني وأولادي في جانب عن عبادتها، وباعد بيننا وبينها.

والآية دليل على ذم الشرك، وعلى الاجتناب منه.

وقد استجاب الله دعاءه ـ عليه السلام ـ، وجعل بنيه أنبياء، وجنبهم عبادة الأصنام.

وقد بين ما يوجب الخوف من ذلك بقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وهذا هو الواقع في كل زمان، فمنهم من يعبد الأصنام، ومنهم من يعبد الأوثان، والقبور المعبودة داخلة في ذلك.

وإذا عرف الإنسان أن كثيراً وقعوا في الشرك الأكبر، وضلوا بعبادة الأصنام، أوجب ذلك خوفه أن يقع فيما وقع فيه الكثير من الشرك الذي لا يغفره الله تعالى.

قال إبراهيم التيمي: ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟ رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم عنه.

فلا يأمن من الوقوع في الشرك إلا من هو جاهل به، وبما يخلصه من العلم بالله تعالى، وبما بعث به رسله؛ من توحيده، والنهي عن الشرك به.

وقد سرى هذا الشرك في هذا الزمان، بل منذ زمن كثير في أكثر الناس، في غالب الأقطار، وابتلي به من هو معدود في أهل العلم في قبائله، وبلاده، وقلَّ من نجا منه، ومن أنواعه الخفيات، بل وأقسامه الجليات.

ولإبليس اللعين في إيقاع الخلق في طرائقه تطورات لا يحصرها العدد، ولا يبلغ مداها، ولا يعرفها إلا من عرف الكتاب والسنة حقَّ العرفان، وتأدب بعطفهما، ومفاهيمهما.

وأما غير هؤلاء، فلا أظنهم الناجين، إلا من رحم الله، وكتبَهم في الصالحين.

وفي الحديث القدسي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً

أشرك فيه معي غيري، تركته وشركَه، وأنا منه بريء» أخرجه مسلم.

يعني: كما أن الناس يقسمون شيئاً مشتركاً فيما بينهم، فإني لا أفعل ذلك؛ لأني غني أشدَّ الغنى، فمن عمل لي عملاً أشركَ فيه غيري، فإني أتركُ نصيبي منه، وأتركه كله، وأبرأ منه.

فهذا الحديث دل على أن من عمل عملاً لله تعالى، ثم عمل ذلك العمل لغيره سبحانه، فقد ثبت الشرك عليه، وأن عبادة المشرك لله لا يقبلها الله أصلاً، بل يتبرأ منه.

وأخرج الإمام أحمد عن أُبيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ في تفسير قول الله ـ عز وجل ـ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾. قال: «جمعهم، فجعلهم أزواجاً، ثم صورهم، فاستنطقهم، فتكلموا، ثم أخذ عليهم العهد، والميثاق ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ﴾. قال: فإني أُشهد عليكم السمواتِ السبعَ، والأرضينَ السبعَ، وأُشهد عليكم أباكم آدم، أن تقولوا يوم القيامة: لم نعلم بهذا.

اعلموا أنه لا إله غيري، ولا رب غيري، ولا تشركوا بي شيئاً، إني سأرسل إليكم رسلي، يذكرونكم عهدي، وميثاقي، وأنزل عليكم كتبي، قالوا: شهدنا بأنك ربنا، وإلهنا، لا رب لنا غيرك، ولا إله لنا غيرك».

ذكره صاحب «المشكاة» في باب: الإيمان بالقدر.

والمراد: أن الله تعالى قال هكذا في سورة «الأعراف»، وفسره أُبَيّ بن كعب الأنصاري كاتب الوحي من قراء الصحابة بما تقدم.

وهو في حكم المرفوع، وإن لم يرفعه؛ لأن مثل هذا لا يقال من قِبَلِ الرأي والاجتهاد.

وحاصل القصة: أن الله جمع جميع أولاد آدم في موضع واحد، وجعلهم أزواجاً، فأقام الأنبياء في مكان، والأولياء في مكان، والصلحاء في مقام،

والطلحاء في مقام، والمطيعين في محل، والعاصين في محل، وفرقهم جماعات، فجعل النصارى في موضع، واليهود في موضع، والهنود في مكان، والمجوس في مقام آخر.

مثلاً: صور كل واحد كما هو في الدنيا؛ من حسن، وقبيح، وبصير، وأعمى، وأبكم، وأصم، ونحوها، ثم أعطاهم القدرة على التكلم، ثم قال لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، فأقر الجميع بأنك ربنا، واعترفوا بربوبيته سبحانه، فأخذ عليهم الميثاق ألا يعبدوا إلا إياه، ولا يعتقدوا أحداً الحاكم والمالك سواه، وألا يؤمنوا إلا به، فاعترفت الذرية كلها بذلك، وأشهد الله ـ تبارك وتقدس ـ السمواتِ كلها، والأرضين كلها، وآدم أباهم على هذا الميثاق؛ تقوية للعهد، وتوثيقاً للإقرار.

وقال لهم: إن رسلنا يأتونكم بالكتب من جهتنا لتذكير هذا الاعتراف منكم، فأقرَّت كل جماعة على حدة بتوحيد الألوهية، والربوبية، وأنكرت الشركَ به تعالى، وهذا دليل على أن ينبغي أَلاَّ[1] يستدل بأحد في أمر الشرك، سواء كان شيخاً، أو أستاذاً، أو أباً، أو جدّاً، أو ملكاً، أو حبراً، أو راهباً.

فإن قال أحد، أو تخيل: إنا نسينا ذلك الميثاق لما جئنا في الدنيا، فأي حجة علينا في أمر نسيناه، ولا نذكره؟

فهذا القول، والخيال منه غلط، وباطل؛ لأن أموراً كثيرة لا تبقى للإنسان في الذكر.

ولكن لما يقولها الناس المعتبرون، والأشخاص المعتدون، يتيقن بها.

أليس أن الإنسان لا يتذكر ولادته من بطن أمه حين ولد منها؟ ثم إذا يقول الناس له: إنك ولدت من أمك الفلانية، ويذكرونه، يتيقن، ويقِرُّ بذلك، ويعترف، ويعلم أمه أنها أمه، ولا يقول لغيرها: إنها أمه؟ فإذا أضاع حق أمه، واتخذ غيرها أمه، يمحقه الناس، ويسفهونه، ويقبحونه، فإن قال: إني لا أتذكر

---

(١) في المطبوع: «أنه»، والصواب ما أثبتناه.

أنها أمي، وأنها ولدتني حتى أعلمها أمي، يقول الناس: إنه أحمق، شديد الحماقة، ويكون مسيء الأدب بها، فإذا تحصل اليقين بقول عامة الناس: إن الفلانية أمه، وإن الأمور الكذائية كانت كذلك، فكيف لا يتحصل اليقين بقول الأنبياء، والمرسلين، ولا يحصل التصديق بخبرهم، وهم أعلى رتبة من جميع الناس، وأصدقهم بلا وسواس؟!

والحديث دال على أن حكم أصل التوحيد، والمنع من الشرك قاله الله تعالى لكل واحد في عالم الذَّرِ، والأرواح.

والأنبياء كلهم أجمعون جاؤوا لتأكيده، وتذكيره، ونزلت الكتب السماوية جميعها لبيانه.

وقد قيل: إن الأنبياء جاءت مئة ألف وأربعة وعشرين ألفاً، والكتب كانت أربع مئة.

فكيف يظن أن هذا المقدار الكثير من الرسل والكتب المخبِر بهذه القصة ليس بصادق؟.

هل يقول بذلك أحد ممن له أدنى ملابسة بالعقل، والفهم، وأقل شعور بالحال، وأيسر فقه في المقال؟

بل هذه النكتة الواحدة تكفي في تصحيح التوحيد، والتبعيد من الشرك القبيح.

فوجب ألا يعلم أحداً حاكماً سوى الله سبحانه، ولا يعتقد التصرف لأحد في شيء، ولا يتخذ أحداً رباً إلا إياه.

فيطلب منه حاجته، ويريد منه إنجاح مرامه، ويستعين به في كشف الكربات، ويستغيث منه في قضاء الحاجات.

وقد تقدم تفسير هذه الآية الكريمة في هذا الباب، فراجعه.

وقد أخرج إمام أهل السنة والجماعة على الإطلاق أحمدُ بن حنبل المشهور

في الآفاق ـ رحمه الله ـ عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ كما في باب: الكبائر من «المشكاة»، قال:

قال لي رسول الله ﷺ: «لا تشرك بالله شيئاً، وإن قتلت، وحرقت».

أي: لا تعتقد ضراً، ولا نفعاً، ولا عطاء، ولا منعاً في أحد غير الله، ولا تخف إلا إياه، ولا تظن أن خبيثاً، أو شيطاناً يؤذيك.

بل كما يجب على المسلم أن يصبر على البلايا الظاهرة، ولا يفسد دينه من خوفهم، فكذلك عليه أن يصبر على أذى الشياطين، والخبث، والخبيثات.

ولا يؤمن بهم خوفاً من أضرارهم، بل يؤمن بأن الأمور كلها بيد الله، وتحت مشيئته، وقضائه، وقدره.

ولكنه سبحانه قد يمتحن بعض عباده بإيصال الضرر من بعض الأشرار إلى الأخيار، ليبلوهم أيهم أحسن عملاً، وامتيازاً في تفرقة الحق من الباطل، وليميز الله المؤمن من المنافق، والخبيث من الطيب.

فكما أن المتقين يصل إليهم من الأشقياء أذية، وأن المسلمين يتأذون من أيدي الكفار المشركين بإرادة الله تعالى، وهم يصبرون على ذلك، ولا يجدون بُدّاً منه، ولا يفسدون دينهم به، فكذلك يصل إليهم الأذى من أيدي أولئك الأشرار من الجنيات، والخبائث، والشياطين تارة فتارة.

فسبيل المؤمن الصادق أن يصبر على تلك الحال، ولا يظن لهم تصرفاً أصلاً؛ فإنهم لا تصرف لهم، ولا قدرة على شيء إلا أن يشاء الله رب العالمين.

فما لنا وللإيمان بهم، والخوف منهم، والإطاعة، والنذر لهم؟

وقد دل هذا الحديث على أن الرجل البريء من الشرك لو أنكرهم، وترك نذورهم، ومحا رسومهم، ونصر الدين، وخذل المشركين، ثم وصل إليه نقصٌ في المال، أو الأولاد، أو الأنفس، أو كلفه شيطان، أو جن، أو خبيث باسم شيخ، أو شهيد، أو صالح، أو وليٍّ، وآذاه، فعليه بالصبر الجميل، والقيام على حاله.

وينبغي أن يعلم أن الله مبتليه بهذا، يمتحنه في ذلك.

وأنه سبحانه كما يأخذ الظلمة على التدريج، ويمهلهم إلى حين قريب، أو مديد، ويخلص المظلومين من أيديهم، فهكذا أمهل ظلمة الجنيات، والشياطين، والخبث، والخبائث، والأبالسة إلى حين، ثم يأخذهم، وينجي المؤمنين الصلحاء من أذياتهم، وإيصال تكاليفهم، لا شك في ذلك.

ومن شك فيه، فلا حاجة لله فيما هنالك، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر، إن الله غني عن العالمين.

وعن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رجل: يا رسول الله! أي الذنب أكبرُ عند الله؟.

قال: «أن تدعو مع الله نداً وهو خلقَكَ» أخرجه البخاري، ومسلم كما في باب: الكبائر في «المشكاة».

والمعنى: أنهم كما يرون أن الله تعالى هو الحاضر الناظر كل وقت، والأمر كله بيده، ويدعونه عند كل مشكل، فكذلك لا ينبغي أن يدعوا غيره على هذه الطريقة، والاعتقاد؛ فإن ذلك إثم عظيم، بل هذا الأمر غلط من رأسه؛ لأن أحداً لا يقدر على قضاء حاجة، ولا يحضر، ولا ينظر في كل موضع.

ثم لما ثبت أن خالقنا هو الله وحده لا شريك له، وهو الذي خلقنا، وفطرنا، وجب علينا أن ندعوه في حاجتنا، ولا ندعو، ولا نعبد إلا إياه، وما لنا ولغيره؟

ألا ترى أن من كان مملوكاً للسلطان الواحد، فإنه لا يتعلق في أموره إلا به، ولا يرفع رأسه إلى غيره ـ ملكاً كان، أو مالكاً ـ فضلاً عن أن يلتفت إلى أحد من الكناسين، والدباغين؟

و«الند»: هو المساوي لغيره في الذات والصفات، المخالف له في الأفعال والأحكام.

و«الضد»: هو المخالف لغيره في جميع الأمور، والله ـ سبحانه وتعالى ـ لا نِدَّ له، ولا ضد.

فمن اتخذ نِدّاً له، ودعاه، فقد أشرك به تعالى، وهذا أعظم الذنوب، وأكبرها عند الله، ولهذا لا يغفر هذا الذنب.

وفي رواية أخرى عنه ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وهو يدعو لله نِدّاً، دخل النار» رواه البخاري.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: النِّدُّ: الشبيه، يقال: فلان نِدُّ فلان، ونَديده؛ أي: مثله، وشبيهه. قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

والمعنى: من مات وهو يجعل لله نِدّاً في العبادة، يدعوه، ويسأله، ويستغيث به، دخل النار.

وفيه من الوعيد ما لا يقادر قدره.

واتخاذ النِّدّ على قسمين:

الأول: أن يجعل لله شريكاً في أنواع العبادة، وهو شرك أكبر.

والثاني: ما كان من نوع الشرك الأصغر؛ كقول الرجل: ما شاء الله، وشئتَ، ولولا اللهُ وأنتَ، وكيسير الرياء.

فقد ثبت: أن النبي ﷺ قال له رجل: ما شاء الله، وشئتَ، فقال: «أجعلتني لله ندّاً؟ بل ما شاء الله وحده» رواه أحمد، وابن أبي شيبة، والبخاري في «الأدب المفرد»، والنسائي، وابن ماجه.

وفيه: بيان أن دعوة غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شركٌ جليّ؛ كطلب الشفاعة من الأموات؛ فإنها ملك لله، وبيده، ليس بيد غيره منها شيء، وهو الذي يأذن للشفيع أن يشفع فيمن لاقى الله بالإخلاص، والتوحيد من أهل الكبائر، والله أعلم.

وأخرج الترمذي، وحسنه عن أنس ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله ـ تبارك وتعالى ـ: يا بن آدم! إنك ما دعوتني، ورجوتني، غفرتُ لك على ما كان منك، ولا أبالي، يا بن آدم! لو بلغت ذنوبك

عنان السماء، ثم استغفرتني، غفرت لك، يا بن آدم إنك لو لقيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً، لأتيتك بقرابها مغفرة» ذكره في «المشكاة» في باب: الاستغفار.

وقد روى الإمام أحمد حديث أبي ذر بمعناه، ولفظه: «ومن عمل قراب الأرض خطايا، ثم لقيني لا يشرك بي شيئاً جعلت له مثلها مغفرة» رواه مسلم، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس، عن النبي ﷺ.

«والقراب» ـ بضم القاف، وقيل: بكسرها، والضم أشهر ـ، وهو: ملؤها، أو ما يقارب ملأها.

والمعنى: أن العصاة كلهم قد عصوا في الدنيا.

فإن فرعون كان في هذه الدار الفانية، وكذلك هامان، بل الشيطان اللعين، والإبليس الرجيم أيضاً في الدنيا.

فكل ذنب صدر من هؤلاء لو فعله أحد من الناس، ولم يكن مشركاً، بل كان موحداً، فالله يغفره بمقدار ذنوبه هذه كلها.

فالحديث دليل على أن االذنوب كلها تغفر ببركة التوحيد، كما أن الأعمال الصالحة كلها تصير باطلة بشؤم الشرك، وهذا هو الحق؛ لأن الإنسان إذا تطهر من الشرك، ولم يعتقد أحداً مالكاً، ولم يعلم له ملجأ، وثبت عنده من صميم الفؤاد أن عاصي الله، ومذنبه لا مهرب له، ولا معاذ، ولا يقدر أحد في مقابلته، ولا ينفع حماية أحد عنده، ولا يستطيع أحد أن يشفع لأحد باختياره وإرادته، فكل ذنب يصدر منه بعد هذا العلم، والعقيدة، فصدوره من وادي البشرية، ومن النسيان، والخطأ.

والخوف قد أحاط قلبه، وهو يتبرأ منه، ويندم عليه، ويضيق صدره من تصورها، فرحمة الله تتدارك مثل هذا الآدمي.

فكلما وقع منه ذنب، تزيد حالته هذه.

وعلى قدر هذه الحالة تزيد رحمة الله عليه، وعفوه عنه، وغفرانه له.

وبالجملة: فذنب الموحِّد الكامل يفعل ما لا تفعله عبادةُ غيره.

والفاسقُ الموحد أفضلُ من المتقي المشركِ ألفَ درجة.

والرعويُّ الخاطىء المذنبُ المقصر في الطاعة أعلى رتبةً من الباغي المداري المداهن المتملق؛ لأن هذا نادم على تقصيراته، ومعاصيه، وهو مغرور بكيده.

ولا أرجى من هذا الحديث في هذا الباب؛ لأن فيه بشارة عظمى لأهل التوحيد الذين لا يشركون شيئاً في السر، والعلانية، وهم عن الشرك أبعد، وعلى مراحل شاسعة منه.

ولكن الشأن كل الشأن في انتهاء الإنسان عن الشرك بالرحمن؛ فإنه أصعب الأمور، والعقبة الكؤود في هذه الدهور، ورُبَّ ناس يظنون أنهم موحدون، وليسوا بمشركين؛ لتركهم الإشراك في الظاهر، وهم واقعون في شَرَكه في الباطن؛ كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

لأن الاتصاف بتوحيد الربوبية، والخالقية سهل، يتصف به أكثر الخلق؛ من المؤمن، والكافر.

وأما الاتصاف بتوحيد الإلهية، فأمر عسير لا يتصف به إلا مَنْ وفقه الله، وأعطاه فهماً صحيحاً، وقلباً سليماً، وفطرة إسلامية؛ فإن الشرك أخفى من دبيب النمل، وقد يتطرق في أفعال القلوب، والجوارح، والأعمال، والنيات بحيث لا يشعر به، ولا يدري، ولا ينجو منه كل أحد إلا من حقق التوحيد، وتمسك به، وحقق الشرك، وطرائقه، وحقائقه.

ولا يبلغ العبد هذه الرتبة إلا بالاعتصام بكتاب الله سبحانه، وبسنة رسوله المطهرة ﷺ؛ فإن فيهما بيانَ ذلك، وليس بعد هذا البيان بيان، ولا قرية بعد عبادان.

ومن ظن أن الاطلاع على الشرك وأنواعه، يحصل بالاشتغال بغير هذين الأصلين من كلام الأحبار والرهبان، لا سيما أهل الدنيا منهم، فهو مغرور لا يهتدي إلى الحق سبيلاً.

وهــلْ أفســدَ الــدِّيــنَ إلا الملــوك وأحبـــارُ ســـوءٍ ورهبـــانُهـــا؟

قال في «فتح المجيد»: قوله: «ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً» شرط ثقيل في الوعد بحصول المغفرة، وهو السلامة من الشرك كثيرِه وقليله، وصغيرِه وكبيره، حقيرِه وجليله.

ولا يسلم من ذلك إلا من سلمه الله، ذلك هو القلب السليم كما قال سبحانه ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩].

قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: من جاء مع التوحيد بقراب الأرض خطايا، لقيه الله بقرابها مغفرة ـ إلى قوله: فإن كمل توحيد العبد وإخلاصه لله تعالى فيه، وقام بشروط بقلبه، ولسانه، وجوارحه، أو بقلبه ولسانه عند الموت، أوجب ذلك مغفرة، مع ما سلك من الذنوب كلها، ومنعه من دخول النار بالكلية.

فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبُه، أخرجتْ منه كلَّ ما سوى الله محبة، وتعظيماً، وإجلالاً، ومهابة، وخشية، وتوكلاً، وحينئذ تحرق ذنوبه وخطاياه كلها، وإن كانت مثل زبد البحر.

قال العلامة ابن القيم في معنى هذا الحديث ما لفظه:

ويعفى لأهل التوحيد المحض الذي لا يشوبه الشرك ما لا يعفى لمن ليس كذلك، فلو لاقى الموحد الذي لم يشرك بالله شيئاً ألبتة ربَّه بقراب الأرض خطايا، أتاه الله بقرابها مغفرة.

ولا يحصل هذا لمن نقص توحيده؛ فإن التوحيد الخالص هو الذي لا يشوبه شرك، ولا يبقى معه ذنب، ولو كانت قراب الأرض، فالنجاسة عارضة، والدافع لها قوي. انتهى.

وبالجملة: رأس الطاعات التوحيد، ورأس الخطايا الشرك، ولا نعمة خير من التوحيد، ولا نقمة أشد من الشرك.

فعليك أن تعلم جميع أنواع الإشراك بالله تعالى، وتجتنب منه ما استطعت.

فإنك تفوز غداً ـ إن شاء الله تعالى ـ بالدرجات العلا، في أعلى الفردوس، وتنجو من دركات النار، التي لا عذاب فوقها.

اللهمَّ ثبت قلوبنا على دينك، ولا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا.

قال في «فتح المجيد»: وفي هذا الحديث: كثرةُ ثواب التوحيد، وسَعَةُ كرم الله وجودِه، ورحمته، والرَّدُّ على الخوارج الذين يكفرون المسلم بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين بالمنزلة بين المنزلتين، وهو الفاسق، يقولون: ليس بمؤمن ولا كافر، ويخلد في النار.

والصواب: قولُ أهل السنة: إنه لا يسلب عنه اسم الإيمان، ولا يعطاه على الإطلاق، بل يقال: هو مؤمن عاص، أو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته. وعلى هذا يدل الكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

وفي حديث الإسراء عن ابن مسعود يرفعه: «وغفر لمن يشرك بالله من أمته شيئاً المقحمات» رواه مسلم.

وفي حديث أنس عند أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، قال: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]؛ فقال: «قال ربكم: أنا أَهْلٌ أن أتقى، فلا يجعل معي إلهاً. فمن اتقى أن يجعل معي إلهاً، كان أهلاً أن أغفر له».

ولمسلم عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال: «من لَقِيَ الله لا يشرك به شيئاً، دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئاً، دخل النار».

قال القرطبي: أي: من لم يتخذ معه شريكاً في الإلهية، ولا في الخلق، ولا في العبادة. ومن المعلوم من الشرع بالضرورة ـ وهو المجمَع عليه عند أهل السنة ـ أن مات على ذلك، فلا بد له من دخول الجنة، وإن جرت عليه قبل ذلك أنواع من العذاب والمحنة، وأن من مات على الشرك لا يدخل الجنة، ولا يناله من الله رحمة، ويخلد في النار أبد الآباد من غير انقطاع العذاب، وتصرم الآماد.

قال النووي: أما دخول المشرك النار، فهو على عمومه، فيدخلها ويخلَّد فيها.

ولا فرق بين الكتابي اليهودي، والنصراني، وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة.

ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عناداً، أو غيره، ولا بين من خالف ملة الإسلام وبين من انتسب إليها، ثم حكم بكفره وبجحده، وغير ذلك.

وأما دخول من مات غيرَ مشرك الجنةَ، فهو مقطوع له به، لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصراً عليها دخل الجنة أولاً، وإن كان صاحب كبيرة مات مصراً عليها، فهو تحت المشيئة، فإن عفا عنه، دخل الجنة أولاً، وإلاَّ عُذِّبَ في النار، ثم أُخْرِجَ إلى الجنة.

وقال غيره: اقتصر على نفي الشرك؛ لاستدعائه التوحيد بالاقتضاء، واستدعائه إثبات الرسالة باللزوم؛ إذ من كذَّب رسول الله ﷺ، فقد كذَّب الله، ومن كذَّب الله، فهو مشرك. وهذا كقولك: من توضأ، صحت صلاته؛ أي: مع سائر الشروط.

فالمراد: من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به، إجمالاً في الإجمال، وتفصيلاً في التفصيل. انتهى.

وعن محمود بن لبيد: أن رسول الله ﷺ، قال: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»، قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: «الرياء، يقول الله يوم القيامة إذا جُزِيَ الناس بأعمالهم: اذهبوا إلى الذي كنتم تراؤون في الدنيا، فانظروا هل تجدون عندهم جزاءً؟».

رواه أحمد، والطبراني، والبيهقي. وهذا لفظ أحمد.

قال المنذري: محمود بن لبيد رأى النبي ﷺ، ولم يصح له منه سماع فيما رأى.

وذكر ابن أبي حاتم: أن البخاري قال: له صحبة. رجحه ابن عبد البر، والحافظ.

وقد رواه الطبراني بأسانيد جيدة عنه، عن رافع بن خديج: مات محمود سنة ٩٦، وقيل: سنة ٩٧، وله سنة ٩٩.

وهذا الحديث من وادي شفقته بأمته، ورحمته، ورأفته بهم، فلا خير إلا دَلَّهُمْ عليه وأمرهم به، ولا شرَّ إلا بيَّنه لهم، وأخبرهم به، ونهاهم عنه.

كما قال ﷺ، فيما صح: «ما بعث الله من نبيّ إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته عل خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم».

فإذا كان الشرك مَخُوفاً على أصحاب رسول الله ﷺ، مع كمال علمهم، وقوة إيمانهم، وغاية عملهم، وصحة نيتهم؛ فكيف لا يخافه مَنْ دونهم في العلم والإيمان، والعمل، والنية بمراتب؟ خصوصاً إذا عرف أن أكثر علماء الأمصار، وفضلاء الأقطار من العرب والعجم، والأحمر والأسود، والأبيض لا يعرفون من التوحيد إلا ما يُقِرُّ به المشركون، وما عرفوا الإله الذي نَفَتْهُ كلمة الإخلاص عما سوى الله؟

وأخرج أبو يعلى، وابن المنذر، عن حذيفة بن اليمان، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ، قال: «الشرك فيكم أخفى من دبيب النمل». قال أبو بكر: يا رسول الله! وهل الشرك إلا ما عُبِدَ من دون الله، أو ما دُعِيَ مع الله؟. قال «ثكلتك أمك، الشرك فيكم أخفى من دبيب النمل» الحديث.

ومنه: أن تقول: أعطاني الله وفلان.

والنِّدُّ أن يقول الإنسان: لولا فلان، قتلني فلان. انتهى من «الدر المنثور».

قال الشوكاني في «الدر النضيد»: اعلم أن الله تعالى لم يبعث رسله، ولم ينزل كتبه، لتعريف خلقه بأنه الخالق لهم، والرازق لهم، ونحو ذلك؛ فإن هذا يُقِرُّ به كل مشرك قبل بعثة الرسل.

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧]، إلى غير ذلك من الآيات التي ساقها.

ثم قال: ولهذا تجد كل ما ورد في الكتاب العزيز في شأن خالق الخلق ونحوه في مخاطبة الكفار، ورد مُعَنْوَناً باستفهام التقرير ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ [الأنعام: ١٤].

بل بعث الله رسله، وأنزل كتبه لإخلاص توحيده، وإفراده بالعبادة.

﴿ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [هود: ٥٠]، ونحو هذا من الآيات.

وإخلاص التوحيد لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله لله، والنداء والاستغاثة والرجاء، واستجلاب الخير، واستدفاع الشر له، ومنه، لا لغيره، ولا من غيره ﴿ولا تدعوا مع الله أحداً﴾ [الجن: ١٨]، ﴿ لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ﴾ [الرعد: ١٤]، ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٢٣]، ونحوها من الآيات.

قال: وقد تقرر أن شرك المشركين الذين بعث الله إليهم خاتم رسله ﷺ، لم يكن إلا باعتقادهم أن الأنداد التي اتخذوها، تنفعهم، وتضرهم، وتقربهم إلى الله، وتشفع لهم عنده، مع اعترافهم بأن الله هو خالقها وخالقهم، ورازقها ورازقهم، ومحييها ومحييهم، ومميتها ومميتهم.

﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾، ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]، ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾، ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨].

وكانوا يقولون في تلبيتهم: لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك.

وإذا تقرر هذا، فلا شك من اعتقد في ميت من الأموات، أو حيٍّ من الأحياء: أنه يضره، أو ينفعه استقلالاً، أو مع الله، وناداه، أو توجه إليه، أو

استغاث به في أمر من الأمور التي لا يقدر عليها المخلوق، فلم يخلص التوحيد لله، ولا أفرده العبادة.

الدعاء نوع من أنواع العبادة

إذ الدعاء بطلب وصول الخير إليه، ودفع الضر عنه هو من أنواع العبادة.

ولا فرق بين أن يكون هذا المدعو من دون الله أو معه، حجراً، أو شجراً، أو ملكاً، أو شيطاناً، كما كان يفعل ذلك الجاهلية. وبين أن يكون إنساناً من الأحياء، أو الأموات، كما يفعل الآن كثير من المسلمين المشركين.

وكل عالم يعلم هذا، ويُقِرُّ به؛ فإن العلة واحدة. وعبادةُ غير الله تعالى، وتشريكُ غيره معه، يكون للحيوان، كما يكون للجماد، وللحيِّ كما يكون للميت.

فمن زعم أن ثَمَّ فرقاً بين من اعتقد في وثن من الأوثان أنه يضر وينفع، وبين من اعتقد في ميت من بني آدم، أو حَيٍّ منهم: أنه يضر، أو ينفع، أو يقدر على أمر لا يقدر عليه الله تعالى، أو يقدر عليه معه، فقد غلط غلطاً بيِّناً، وأقَرَّ على نفسه بجهل كبير.

فإن الشرك هو دعاء غير الله في الأشياء التي تختص به، أو اعتقاد القدرة لغيره فيما لا يقدر عليه سواه، أو التقرب إلى غيره بشيء مما لا يتقرب به إلا إليه.

ومجرد تسمية المشركين لما جعلوه شريكاً، بالصنم، والوثن، والإله، ليس زيادة على التسمية، بالوليِّ، والقبر، والمشهد، كما يفعله كثير من المسلمين المشركين.

إذ ليس الشرك هو مجرد إطلاق بعض الأسماء على بعض المسميات، بل الشرك هو أن يفعل لغير الله شيئاً يختص به سبحانه، سواء أطلق على ذلك الغير ما كان تطلقه عليه الجاهلية، أو أطلق عليه اسماً آخر، فلا اعتبار بالاسم قط.

ومن لم يعرف هذا، فهو جاهل لا يستحق أن يخاطب بما يخاطب أهل العلم. وقد علم أن عبادة الكفار للأصنام لم تكن إلا بتعظيمها، واعتقاد أنها تضر وتنفع، والاستغاثة بها عند الحاجة، والتقرب لها في بعض الحالات بجزء من أموالهم.

وهذا كله، قد وقع من المعتقدين في القبور؛ فإنهم قد عظموها إلى حد لا يكون إلا لله سبحانه، بل بما يترك العاصي منهم فعل المعصية، إذا كان في مشهد من يعتقده، أو قريباً منه؛ مخافة تعجيل العقوبة من ذلك الميت.

وربما لا يتركها إذا كان في حرم لله، أو في مسجد من المساجد، أو قريباً من ذلك.

وربما حلف بعض غُلاتهم بالله كاذباً، ولم يحلف بالميت الذي يعتقده.

وأما اعتقادهم أنها تضر وتنفع، فلولا اشتمال ضمائرهم على هذا الاعتقاد، لم يدع أحد منهم ميتاً أو حياً، عند استجلابه لنفع، أو استدفاعه لضر، قائلاً: يا فلان! افعل لي كذا وكذا، وعلى الله وعليك، وأنا بالله وبك.

وأما التقرب للأموات، فانظر ما يجعلونه من النذور لهم، وعلى قبورهم في كثير من المحلات. ولو طلب الواحد منهم أن يسح[1] بجزء من ذلك لله تعالى، لم يفعل، وهذا معلوم يعرفه مَنْ عرف أحوال هؤلاء. انتهى كلام الدر «النضيد».

* * *

(١) كذا في المطبوع، ولعل الصواب: يسمح.

باب
في رد الإشراك في العلم

قال تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩] المفاتح: جمع مَفْتَح ـ بالفتح ـ وهو المخزن، جُعِلَ للأمور الغيبية مخازن يخزن فيها على طريق الاستعارة. أو جمع مِفْتَح ـ بكسر الميم ـ، وهو المفتاح.

والمعنى: عنده خاصة مخازنُ الغيب، أو المفاتح التي يوصل بها إلى المخازن؛ أي: لا علم لأحد من خلقه بشيء من الأمور الغيبية التي استأثر بعلمها.

ويستوي في ذلك الملائكة، والأنبياء، والرسل، والأولياء، والجن، والشياطين، وغيرهم، كما يدل على هذا الجملة المستثناة.

فإن هذه الآية الشريفة، بيانٌ لاختصاص المقدورات الغيبية به تعالى، من حيث العلم إثْرَ بيان اختصاص كلها من حيث القدرة.

وفي هذه الآية الكريمة ما يدفع أباطيل الكهان، والمنجمين، والرمليين، وغيرهم من مدعي الكشف، والإلهام ما ليس من شأنهم، ولا يدخل تحت قدرتهم، ولا يحيط به علمهم.

ولقد ابتلي الإسلام وأهله بقوم سوء من هذه الأجناس الضالة، والأنواع المخذولة، ولم يربحوا من أكاذيبهم وأباطيلهم بغير خطة السوء المذكورة في قول الصادق المصدوق: «من أتى كاهناً، أو منجماً، فقد كفر بما أنزل على محمد».

قال ابن مسعود: أوتي نبيكم كل شيء، إلا مفاتح الغيب.

قال ابن عباس: إنها الأقدار والأرزاق.

وقال الضحاك: خزائن الأرض، وعلم نزول العذاب.

وقال عطاء: هو ما غاب عنكم من الثواب، والعقاب.

وقيل: هو انقضاء الآجال، وعلم أحوال العباد من السعادة، والشقاوة، وخواتيم أعمالهم.

وقيل: هو علم ما لم يكن، بعد أن يكون إذ يكون، كيف يكون، وما لم يكن، أن لو كان كيف يكون.

واللفظ أوسع من ذلك، ويدخل فيه ما ذكروه دخولاً أَوَّلِيّاً.

وعن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: أن رسول الله ﷺ قال: «مفاتح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله تعالى: لا يعلم ما يكون في غدٍ إلا الله، ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام إلا الله، ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، ولا أحد متى يجيء المطر».

أخرجه البخاري، وله ألفاظ. وفي رواية: «ولا يعلم أحد متى تقوم الساعة إلا الله».

وليس في هذه الروايات حصرُ الأمور الغيبية في تلك الأشياء، بل فيها أنها أصول الغيب.

قال بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية الشريفة: إن الله تعالى كما هدى عباده لدرك الأمور الظاهرة إلى سبل؛ كالعين للبصر، والسمع[1] للسماع، والأنف للشم، واللسان للذوق، واليد للأخذ، والعقل للفهم.

---

(١) قوله: «والسمع للسماع». خطأ. الصواب أن يقال: والأذن للسماع؛ لأن المصادر ليست من أسماء الذوات حتى يصح جعلها اسم آلة.

وهذه السبل في اختيار العباد يستعملونها على وفق إرادتهم، وينتفعون بها حسب مرادهم.

مثلاً: إذا أراد القلب أن يبصر شيئاً، فتحوا العين، وإذا لم يرد، أغلقوها.

وكذا إذا أرادوا أن يذوقوا شيئاً، ألقوه في الفم، ولا كوه، وإذا لم يريدوه، مالا كوره[1]، فكأنه سبحانه أعطاهم مفاتح إدراك هذه الأشياء، وكل من يكون في يده مفتاح، تكون الأقفال في اختياره، فتحها بها متى شاء، وأغلقها متى شاء.

فالأمور الظاهرة إدراكها إلى العباد، إن شاؤوا أدركوا، وإن لم يشاؤوا لم يدركوا. فكذلك درك الأمور الغيبية شأن الله تعالى، ليس باختيار أحد من العباد، لا وَلِيٍّ، ولا نبيٍّ، ولا جنٍّ، ولا مَلَكٍ، ولا شبح، ولا شهيد، ولا إمام، ولا ولد إمام، ولا خبيث، ولا جنية.

فإن الله تعالى لم يعط أحداً القدرةَ على إدراك الغيب بحيث متى شاء أدركه وعلم به. بل إذا أراد أن يخبر أحداً بشيء، يخبره على قدر الإرادة منه له، لا على قدر إرادة المريد له، وعلى حسب اقتراحه.

وقد اتفق لرسول الله ﷺ مرات: أنه أراد أن يعلم شيئاً ويدركه، فلم يعلم به، ولا أدركه، وإذا أراد الله أن يعلمه به، أخبره في آن واحد.

مثاله: إن المنافقين قذفوا عائشة زوجَ النبي ﷺ، وكان هو ﷺ في غمٍّ عظيم من هذا الأمر، وكان يحققه إلى أيام معدودة، فلم يشعر بحقيقة الحال، والبال قد بلبل، من القلق، والهم.

ولكن لما أراد الله أن يطلعه على ذلك، أخبره أن المنافقين لكاذبون[2]، وعائشة بريئة من قذفهم. فينبغي أن يؤمن بأن مفاتح الغيب عند الله تعالى، لم يضعها في يد أحد من الخلق، ولم يجعل أحداً خازناً لها. بل هي في يده الكريمة

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: ما لاكوه.

(٢) كذا في المطبوع، والصواب: كاذبون؛ لأن اللام لا تدخل على خبر «أنّ».

يفتح بها ويرزق من يشاء ما شاء، لا يقدر أحد أن يمسك يده.

فهذه الآية الشريفة دلت على أن من ادَّعى أن عنده علماً يعلم به أمراً غيبياً متى شاء، وفي قدرته أن يعلم بالأمور المستقبلة الآتية، فهو أكذب الكاذبين، يدَّعي له الألوهية التي استأثر بها رب العالمين.

فمن اعتقد في نبي، أو ولي، أو جن، أو ملك، أو إمام، أو ولد لإمام، أو شبح، أو شهيد، أو مُنَجِّم، أو رمَّال، أو جَفَّار، أو فاتح فال، أو برهمن، أو راهب، أو جنية، أو خبيث: أن له مثل هذا العلم، وهو يعلم الغيب بعلمه ذلك، فهو مشرك بالله، وعقيدته هذه من أبطل الباطلات، وأكذب المكذوبات، وهو منكر لهذه الآية القرآنية، وجاحد بها.

ولا تغتر بأن في بعض الأحوال والأوقات يطابق خبر المنجم، والرمال، والبرهمن وفأله وطيره الواقعَ، ويكون الأمر كما أخبر؛ فإن ذلك غلط بَحْت، ووسواس صِرْف، ووهم خالص، ولا يثبت من هذا علم الغيب لهم.

ألا ترى أن كثيراً من أخبارهم يقع على خلاف حكمهم وخبرهم؟ فلو كانوا يعمون الغيب، لم يكن خبرهم غلط أبداً، أو الحال أنهم يقولون ما يقولون خَرْصاً وظَنّاً، فتارة يصح، وأخرى لا يصح، بل يكون غلطاً، فأين هذا من ذاك؟.

وهكذا شأن الاستخارة المستحدثة، والكشف، وفال القرآن المجيد.

نعم، وَحْيُ الأنبياء ـ عليهم السلام ـ لا يتطرق إليه الخطأ والغلط، وهو ليس في اختيارهم.

فما ظنك بغيرهم من آحاد الخلق؟! بل يخبرهم الله تعالى بما يشاء، لا على حسب إرادتهم. ويدل لذلك قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ أي: الذي هو محل الخطأ، ومكان الجهل.

﴿وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾؛ أي: تتوهمون مجرد توهم فقط، كما يتوهم الخارص، وتقولون على الله الباطل.

وقال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

أي: لا يعلم أحدٌ من المخلوقات الكائنة الثابتة الساكنة المستقرة فيهن، وهم الملائكة، والإنس، ومنهم الرسل، والجن، وغيرهم، الغيبَ الذي استأثر الله بعلمه، ولكنه سبحانه يعلم ذلك.

والاستثناء على هذا منقطع، ورفع ما بعده «إلا» على اللغة التميمية.

وقيل: لا يعلم غيبَ من فيهما، ولا يعلم الأشياء التي تحدث فيهما إلا اللَّهُ.
وقيل: هو استثناء متصل مِن «مَن».

والأولى أولى؛ لأن الاتصال يقتضي أن الله تعالى من جملة من فيهما، مع أنه سبحانه بائن عنهما فوق كل شيء، مستوٍ على عرشه.

أخرج البخاري، ومسلم، وغيرهما من حديث عائشة، قالت: ثلاثٌ من تكلَّمَ بواحدةٍ منهن، فقد أعظمَ على الله الفرية، وقالت في آخره: ومن زعم أنه يخبر الناسَ بما يكون في غدٍ، فقد أعظم على الله الفرية، والله تعالى يقول: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ﴾ الآية.

ومعنى آخر الآية: ما يشعر الكفار متى ينشرون من القبور؛ لأن الشعور بوقت النشر، وزمان البعث من الأمور الغيبية التي لا علم بها لأحد إلى الله، بل الأبرار أيضاً لا يعلمون بذلك، فضلاً عن الفجار والكفار والأشرار.

قال بعض أهل العلم في هذه الآية: إن الله أمر نبيه ﷺ أن يقول للناس: إن علم الغيب لا يعلمه غير الله، لا ملك، ولا آدمي، ولا جن، ولا نبي، ولا غير هؤلاء من البررة والفجرة، وليس باختيار أحد أن يعلم أمراً غيبيّاً.

والدليل على ذلك: أن الصلحاء يعلمون بأن الساعة تأتي يوماً، ويؤمنون بذلك، ولكنهم لا يعلمون متى تأتي، فلو كان الملم[1] بكل شيء في قدرتهم، لعلموا بذلك أيضاً، ولم يكونوا غير شاعرين بها.

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: العلم.

فثبت أن العلم بوقت البعث، وحين النشر خاصةٌ لله تعالى، لا يشركه فيه أحد من الخلق، وكذلك بغيره من الأمور المخفية الغيبية التي لم يُطْلِعْ أحداً عليها.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤]؛ أي: علم وقتها الذي تقوم فيه.

قال الفراء: معنى هذا الكلام النفي؛ أي: ما يعلمه إلا الله.

وقال النحاس: وإنما صار فيه معنى النفي؛ لما ورد عن النبي ﷺ: أنه قال: في قوله: ﴿وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو﴾: أنها هذه ﴿ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ ﴾؛ أي: من الأوقات المضروبة له، وفي الأمكنة التي جعلها معينة لإنزاله، ولا يعلم ذلك غيره. قرىء من التنزيل، والإنزال.

وفيه رد على من يقول بنزوله بِنَوْءِ كذا وكذا، في وقت كذا وكذا، في مكان كذا وكذا، ونحو ذلك.

﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ﴾ من الذكور والإناث، والصلاح والفساد، وما يتصل بهذا من التطورات.

﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ ﴾ من النفوس، كائنة ما كانت، من غير فرق بين الملائكة والأنبياء، والجن والإنس، والشياطين.

﴿ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ من كسب دِين، أو كسب دُنياً، خيرٍ أو شر، فرح أو ترح، بسط أو قبض، عسر أو يسر، ونحوها من كل شيء.

﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾؛ أي: لا تعلم نفس بأي مكان يقضي الله عليها بالموت من الأرض، في بر أو بحر، في سهل أو جبل.

وربما أقامت بأرض، وضربت أوتادها، وقالت: لا أبرحها، فترمي بها مرامي القدر، حتى تموت في مكان لم يخطر ببالها.

روي: أن ملك الموت مرَّ على سليمان ـ عليه السلام ـ، فجعل ينظر إلى

رجل من جلسائه، فقال الرجل: من هذا؟ قال: ملك الموت، قال: كأنه يريدني، وسأل سليمان ـ عليه السلام ـ أن يحمله على الريح، ويلقيه ببلاد الهند، ففعل. ثم قال ملك الموت لسليمان: كان دوام نظري إليه تعجباً منه؛ لأني أُمرت أن أقبض روحه بالهند، وهو عندك. ذكره النسفي في «المدارك».

ورأى المنصور في منامه صورة، مَلَك الموت، وسأله عن مدة عمره، فأشار بأصابعه الخمس، فعبرها المعبرون بخمس سنوات، وبخمسة[1] أشهر، وبخمسة أيام.

فقال الإمام أبو حنيفة نعمان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ: هو إشارة إلى هذه الآية الشريفة؛ فإن هذه العلوم الخمسة لا يعلمها إلى الله.

قال الكرخي: أضاف في الآية العلم إلى نفسه في الثلاثة الأُوَلِ من الخمسة المذكورة، ونفى العلم عن العباد في الأخيرتين منها، مع أن الخمسة سواءٌ في اختصاص الله تعالى بعلمها، وانتفاء علم العباد بها؛ لأن الثلاثة الأُوَلَ أمرُها أعظم، وأفخمُ، فخصت بالإضافة إليه تعالى.

والأخيرتان من صفات العباد، فَخُصَّتَا بالإضافة إليهم. مع أنه إذا انتفى عنهم علمُها، كان انتفاء علم ما عداهما من الخمسة أولى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ﴾ بهذه الأشياء، وبغيرها من الغيوب جميعها ﴿خَبِيرٌ﴾ بما كان، وبما يكون، وببواطن الأشياء كلها، ليس علمه محيطاً بالظاهر فقط.

قال ابن عباس: هذه الخمسة لا يعلمها مَلَكٌ مقرب، ولا نبي مرسل.

فمن ادَّعى أنه يعلم شيئاً من هذه، فإنه كفر بالقرآن.

وفيه ردٌّ على المنجم والكاهن اللذين يخبران بوقت الغيث والموت، وغيرهما.

أخرج البخاري، ومسلم، وغيرهما عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، قال:

---

(١) في المطبوع: «وبخمس»، وهو خطأ.

قال رسول الله ﷺ: «مفاتيح الغيب خمسٌ لا يعلمهن إلا الله: لا يعلم ما في غد إلا الله، ولا متى تقوم الساعة إلا الله، ولا ما في الأرحام إلا الله، ولا متى ينزل الغيث إلا الله، وما تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله».

وفي «الصحيحين»، وغيرهما، من حديث أبي هريرة، في حديث سؤاله عن الساعة، وجوابه بأشراطها، ثم قال: «في خمسٍ لا يعلمهن إلا الله»، ثم تلا هذه الآية.

أي: لا يدري أحد متى تقوم الساعة، في أي سنة، وأي شهر، وأي يوم، وأي ساعة، ليلاً، أو نهاراً.

وفي الباب أحاديث.

وعن مجاهد، قال: جاء رجل من أهل البادية، فقال: إن امرأتي حُبْلَى، فأخبرني ما تلد، وبلادُنا مجدبة، فأخبرني متى ينزل الغيث، وقد علمتُ متى ولدتُ، وأخبرني متى أموت، فأنزل الله هذه الآية.

وعن عكرمة نحوه، وزاد: وقد علمتُ ما كسبتُ، فماذا أكسب غداً؟.

وزاد أيضاً: أنه سأل عن قيام الساعة.

وقيل: نزلت في الحارث بن عمرو بن حارثة من أهل البادية.

واللفظ أوسع من التخصيص، والآية نصٌّ في محل النزاع.

وفيها أدل دليل على نفي علم الغيب عنه ﷺ، فضلاً عن غيره من الرسل والأمم.

قال بعض أهل العلم في هذه الآية: إن العلم بالأمور الغيبية هو شأن الله تعالى، ليس باختيار أحد من الخلق.

هذه القيامة إتيانها مشهور، بلغ حدَّ التواتر لا ريبَ فيها، ولكن لا يعلم وقتَ مجيئها إلا هو، فضلاً عن أشياء أخرى، ليست في هذه المثابة من الشهرة واليقين، كفتح أحد، وهزيمة آخر، وصحة أحد، ومرض آخر، أو حياة أحد، وموت آخر؛ فإن هذه لا تساوي القيامة في الشهرة ولا في اليقين مثلها.

وكذلك لا علم لأحد بنزول المطر، مع أن موسمه متعين، ووقته معروف، ويمطر غالباً في تلك المواسم والأحيان.

وكلهم من نبيٍّ، ووليٍّ، وسلطان، وحكيم، وطبيب، وعالم، وجاهل، وبدويّ، وقرويّ يحتاج إليه. فلو كان للعلم إلى وقت نزوله سبيل، فلا بد أن يعلم به أحد، وإذ ليس، فليس، فكيف بالأشياء التي لا موسم لها، ولا يحتاج إليها جميع الناس؟ كموت أحد، وحياته، وولادة أحد، وكونه غنياً، أو فقيراً، أو فتح أحد وهزيمته في الحرب، وعند الالتحام، فأنَّى لهم التناوش من مكان بعيد.

وكذلك ما في أرحام الأمهات، فإنه لا يعلم أحد أهو ذكر أم أنثى، مادة كاملة أو ناقصة، حسن الصورة، أو قبيح الشكل؟ مع أن الأطباء يحكون الأسباب والعلامات لذلك، ولكن لا يقدرون على العلم بحال أحد مخصوص به.

وإذا لم يعلموا ذلك، فما ظنك بما هو مستور في الآدمي من الخيالات، والإرادات والنيات، والإيمان، والنفاق؟ فإنهم لا يتمكنون منها أصلاً.

وكذلك إذا لم يعلم أحد بحال نفسه أنه ماذا يفعل غداً، وماذا يكسب من خير أو شر، فكيف يعلم بحال غيره؟. وإذا لم يدر بمكان موته، فكيف يدري مكان موت أحد ووقته؟.

وبالجملة: فلا يقدر أحد على أن يعلم أمراً أو شيئاً سيكون باختياره وإرادته، سوى الله الواحد، الذي لا شريك له، ولا ند، ولا ضد.

وهذه الآية قد دلت على أن هؤلاء الذين يدَّعون العلم بالغيب بكشف، أو استخارة، أو نظر في تقويم قديم، أو ورقة، أو رمل، أو قرعة، أو أزلام، أو كتاب الفال، فأولئك هم الكاذبون المفترون.

لا ينبغي لأحد أن يقع في شَرَكِهم ومصيدهم، بل الذي يجب أن يكون على حذر منهم، فإنهم لصوص أكالون بطالون.

نعم الذي لا يدَّعي لنفسه العلم بالغيب، ولا يراه في قدرته واختياره، بل يقول: إنه يعلم تارة شيئاً من جهة الله ـ سبحانه وتعالى ـ، وهذا ليس في قدرته، ولا يتمكن من العلم به متى شاء، بل الله يَمُنَّ بذلك عليه متى أراد.

فهذا الأمر يمكن، لعل قائله صدق أو كاد، والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥]؛ أي: لا أحدَ أضلُّ منه، ولا أجهلُ.

فإنه دعا من لا يسمع، فكيف يطمع في الإجابة، فضلاً عن جلب نفع أو دفع ضر؟. فتبين أنه أجهل الجاهلين، وأضل الضالين. والاستفهام للتوبيخ والتقريع.

ويوم القيامة غاية لعدم الاستجابة، والمراد بها التأكيد؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٧٨﴾ [ص: ٧٨]. قاله الشهاب.

وقال في «الانتصاف» في هذه الغاية نكتة، وهي أنه تعالى جعل عدمَ الاستجابة مُغَيّاً بيوم القيامة، فأشعرت الغاية بانتفاء الاستجابة في يوم القيامة على وجه أبلغ وأتم وأوضح وضوحاً، ألحقه بالبين الذي لا يتعرض لذكره؛ إذ هناك تتجدد العداوة والمباينة بينها وبين عابديها.

الضمير في قوله: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥﴾ الأول للأصنام، والثاني لعابديها.

والمعنى: الأصنام التي يدعونها غافلون عن ذلك، لا يسمعون، ولا يعقلون؛ لكونهم جمادات، فالغفلة مجاز عن عدم الفهم فيهم. وأجرى على الأصنام ما هو للعقلاء؛ لاعتقاد المشركين فيها أنها تعقل. قاله المفسرون.

وأقول: الاعتبار بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب؛ فالآية شملت كل مَدْعُوٍّ من دون الله، من كل داعٍ، حياً كان أو ميتاً.

والدعاء هو العبادة، فمن عبد غير الله، دخل في هذه الآية، ومعبوده غافل من عبادته هذه، ولا يستجيب له يوم البعث أيضاً.

قال بعض أهل العلم في هذه الآية: يعني: أن هؤلاء المشركين، هم أشد حماقة في حالهم. تركوا الله القادر العليم، وَدَعَوْا غيره مما لا يقدر على شيء، ولا يعلم بشيء.

وبيان الحماقة أولاً: أنهم لا يسمعون دعاء هؤلاء أصلاً، ولا يعقلونه.

وثانياً: لا قدره لهم على شيء، لو دعاهم داع إلى يوم القيامة، لا يتمكنون من شيء من دعائه والاستجابة له.

فهذه الآية قد علم منها أن بعض المشايخ الذين يدعونهم الناس من أمد بعيد، ومراحل شاسعة، وأمكنة قصوى، ولا يقولون في دعائهم إلا قولهم هذا: يا فلان الحضرة! ادعُ الله تعالى، يقضي بقدرته حاجتي الفلانية.

ويرون أن هذا ليس من الشرك في شيء؛ لأنهم لم يدعوه، ولم يعبدوه، بل طلبوا منه الدعاء في جناب الباري ـ تعالى شأنه ـ.

فهذا غلط منهم وهفوة لا يعبأ بها؛ لأنا سلمنا أن الشرك لم يثبت من قِبَل دعاء الله تعالى في هذا الأمر، ولكن ثبت من جهة نداء غير الله؛ فإنه لم يدعُهم إلا بعد أن اعتقد أنهم يسمعون نداءه ودعاءه من قريب وبعيد سواسية، فكلما ندعوهم، يسمعون دعاءنا ونداءنا، وهذا هو الشرك المحض.

وقد قال تعالى في هذه الآية: إن كل مَنْ دون الله، لا يستجيب للداعي النادي(١)، بل هو عن صنعه هذا في غفلة. فإذا ثبت كونهم غافلين، فدعاؤهم لا يأتي إلا من المشركين الجاهلين، وفيه الشرك، وهو المنهي عنه، ولأجله أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب.

وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الأعراف: ١٨٨]. قال ابن جرير: يعني: الهدى والضلالة.

وهذه الجملة متضمنة لتأكيد ما تقدم قبلها من عدم علمه ﷺ بالساعة أيان

---

(١) كذا في المطبوع، ولعله: المنادي.

تكون، ومتى تقع؟ لأنه إذا كان لا يقدر على جلب نفع له، أو دفع ضر عنه ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] سبحانه من النفع له، والدفع عنه، فبالأولى أن لا يقدر على علم ما استأثر الله بعلمه.

وفي هذا من إظهار العبودية والإقرار بالعجز عن الأمور التي ليست من شأن العبيد، والاعتراف بالضعف عن انتحال ما ليس له ﷺ ما فيه أعظم زاجر، وأبلغ واعظ لمن يدعي لنفسه ما ليس من شأنه، وينتحل علم الغيب بالنجامة، أو الرمل، أو الطرق بالحصى، أو الزجر.

قال النسفي: أي: أنا عبد ضعيف، لا أملك لنفسي اجتلابَ نفع، ولا دفعَ ضر كالمماليك، إلا ما شاء مالكي من النفع لي، والدفع عني.

والاستثناء منقطع، وبه قال ابن عطية، وهو أبلغ في إظهار العجز.

ثم أكد هذا وقرره بقوله: ﴿ولو كنت لأعلم الغيب لاستكثرت من الخير﴾؛ أي: لو كنت أعلم جنس الغيب، لتعرضت لما فيه الخير، فجلبته إلى نفسي، وتوقيت ما فيه السوء، حتى لا يمسني. ولكني عبد لا أدري ما عند ربي، ولا ما قضاه فيَّ، وقدره لي، فكيف أدري غير ذلك وأتكلف علمه؟.

وقيل: المعنى: لو كنت أعلم ما يريد الله ـ عز وجل ـ مني من قبل أن يعرفنيه، لفعلته.

وقيل: لو كنت أعلم متى يكون لي النصر في الحرب، لقاتلت فلم أُغلب.

وقيل: لو كنت أعلم الغيب، لأجبت عن كل ما أسأل عنه.

وقيل: لو كنت أعلم وقت الموت، لاستكثرت من العمل الصالح.

وقيل: لأعددت من الخصب للجدب.

وقيل غير ذلك.

والأولى حمل الآية على العموم، فتندرج هذه الأمور وغيرها تحتها.

﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾؛ أي: لو علمت الغيب، ما مسني السوء، ولحذرت عنه.

وقال ابن جرير: لا يصيبني الفقر.

وقال ابن زيد: لاجتنبت ما يكون من الشر قبل أن يكون.

وقال الكرخي: أي: ما مسني سوء يمكن التفصِّي عنه بالتوقي عن موجباته، والمدافعة بموانعه، لا سوء ما، فإن منه مالا مدفع له ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾؛ أي: ما أنا إلا مبلغ عن الله أحكامه.

﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: الذين كتب في الأزل أنهم يؤمنون؛ فإنهم المنتفعون به. فلا ينافي بشيراً ونذيراً للناس كافة.

قال في «فتح البيان»: والذي أخبر به ﷺ عن المغيبات وقد جاءت بها أحاديث في الصحيح، فهو من قبيل المعجزات. ومن قال: إن رسول الله ﷺ قال ذلك على سبيل التواضع والأدب، فقد أبعد النجعة. بل الحق أن النبي ﷺ قاله معتقداً بذلك، وأن الله هو المستأثر بعلم الغيب.

والمعجزات مخصصة من هذا العموم كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧]. انتهى.

فالآية على هذا، نَصٌّ في عدم علمه ﷺ بالأمور المغيبة.

ومن هو أعلى درجة، وأكمل علماً، وأعرف بالله تعالى من رسوله ﷺ حتى يعلم الغيب، ويدعي دركه؟

قال بعض أهل العلم: إن الأنبياء، والأولياء أفضلهم خاتم الرسل. والناس قد رأوا معجزاته العظمى، ومنه تعلموا أسرار الأمور، وباقتدائه ﷺ حصلت الكرامة لكل أحد. فلما كان ﷺ كذلك، خاطبه الله تعالى في هذه الآية، وأمره أن يقول للناس ما تقدم؛ ليعلموا حاله في عدم إدراك الغيب، فامتثل الأمر، وبلَّغ الناس عدم قدرته على درك المغيبات، وبين أنه غير قادر على نفع نفسه، ولا يملك شيئاً منه ومن ضره، فكيف يملكهما للآخرين؟

ولو كان العلم بالغيب في قدرته وتحت طاقته، وكان يعلم عاقبة الأمر، لَنَفَع نفسه وصانها عن الضُّرِّ ومس السوء، ولم يأت إلا بما ينفعه، لا بما يضره.

وبالجملة: لا قدرة لي، ولا علم لي بالغيب، ولا أدَّعي الإلهية. إنما أنا نبي

مرسل، وشأن النبي أن ينذر ويبشر، ولا ينفع إنذاره وتبشيره إلا لمن يؤمن ويتيقن.

وليس إلقاء الإيقان في القلوب من شأني، بل هو في قدرة الله وإرادته، واختياره، ومشيئة.

فهذه الآية دليل على أن الأنبياء، والأولياء الذين أكرمهم الله وشرفهم وعظمهم في خلقه، إنما كرامتهم أنهم يهدون الناس إلى سبيل الله، وينذرونهم عن عاقبة السيئات، ويبشرونهم بحسنها على الإتيان بالحسنات؛ لأنهم عارفون بالمحاسن والقبائح، مطلعون على الفضائل والرذائل، فيعلمون الناس ما هم عالمون به من الخيور والشرور. وإن الله تعالى بارك في كلماتهم. فيسلك الناس ـ ببركاتهم ـ الصراط المستقيم، ويهتدون إلى السبيل السوي.

وأما أنهم لا يقدرون على التصرف في العالم، فلا يستطيعون على إماتة أحد، ولا على إعطاء ولد، ولا حل مشكل، وكشف معضل، وقضاء حاجة، وعلى الفتح والهزيمة، والغنى والفقر، وجعل أحدٍ مَلِكاً أو وزيراً، أو أميراً، أو رئيساً، أو على شفاء مريض، أو إفاضة عافية لأحد، أو سلب هذه الأمور من أحد، أو إلقاء إيمان في قلب، أو انتزاعه منه، فهذا ليس بنقص فيهم؛ لأن الناس جميعهم في هذه الأمور ـ سواء كانوا أكابر أو أصاغر ـ سواسية، وكلهم عاجزون غير قادرين على شيء من ذلك.

وكذلك لا نقص فيهم على أن الله لم يمكنهم من علم الغيب حتى يعلموا حال القلب متى شاؤوا، وهل هو حي أم ميت؟ أو في البلد الفلاني، أو في الحال الفلاني؟ وهل يولد له أم لا؟ وهل يربح في التجارة أم لا؟ وهل يغلب في المعركة، أم يهزم؟ فإن هذه الأمور يستوي فيها العباد العظماء والصغراء، وكلهم عن ذلك غافلون، وجاهلون.

فكما أن الناس جميعاً قد يقولون شيئاً بالعقل والقرينة، فيوافق الواقع تارة، ويخطئون فيه أخرى، فهكذا ما يقوله هؤلاء الكبراء الفضلاء بعقلهم، وبالقرائن قد يقع، وقد لا يقع، وقد يصح، وقد يغلط، فالحال واحد، والشأن واحد.

اللهم إلا ما كان من طريق الوحي، أو الإلهام الإلهيّ، فهو أمر آخر. ولكن ليس ذلك أيضاً في قدرتهم وإمكانهم حتى يشاء الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] يا ملائكتي ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

يعني ما كان وما سيكون. وذلك أنه سبحانه علم أحوال آدم قبل أن يخلقه.

قال في «فتح البيان»: وفي اختصاصه بعلم غيب السموات والأرض ردٌّ لما يتلكفه كثير من العباد من الاطلاع على شيء من علم الغيب؛ كالمنجمين، والكهان، وأهل الرَّمْلِ، والسحر والشعوذة. انتهى.

ومنهم جهلَةُ المتصوفة المدعية له بالكشف والإلهام.

﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ أي: ما تظهرون وما تسرون، كما يفيده معنى ذلك عند العرب. ومن فسره بشيء خاص، فلا يقبل منه إلا بدليل.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ٤٤]؛ أي: من أخبار ما غاب عنك ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ أي: نعلمك به ونظهرك. والخطاب لرسول الله.

وفيه: أن الغيب مختص علمُه به تعالى، ولا يعلمه أحد، نبيّاً كان أو غيره.

﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقد استدل بهذا من أثبت القرعة، والخلاف في ذلك معروف، وقد ثبت أحاديث صحيحة في اعتبارها، وردت في خمسة مواضع ذكرها الشوكاني ـ رحمه الله ـ في النيل[1]، وعدَّدها.

والمراد هنا بهذه الآية: إثبات علم الغيب لله سبحانه، وأنه لا يشركه فيه نبي مرسل، ولا ملك مقرب.

وقال تعالى: ﴿۞ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩] أي:

---

(١) النيل؛ أي: كتاب «نيل الأوطار».

ما الذي رَدَّ عليكم قومكم حين دعوتموهم في دار الدنيا إلى توحيدي وطاعتي؟

وتوجيه السؤال إلى الرسل لقصد توبيخ قومهم وأممهم المشركة.

﴿ قَالُوا۟ ﴾ صيغة الماضي للدلالة على التحقيق: ﴿ لَا عِلْمَ لَنَآ ﴾ هذا تفويض منهم وإظهار للعجز، وعدم القدرة، وردّ الأمر إلى علمه تعالى.

وقيل: معناه: لا علم لنا بما أحدثوا بعدنا.

وقيل: لا علم لنا بما اشتملت عليه بواطنهم.

وقيل: لا علم لنا بعاقبة أمرهم.

وقيل غير ذلك، واللفظ أوسع من هذا.

﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ يعني: إنك تعلم ما غاب عنا من باطن الأمور.

ونحن نعلم ما نشاهد، ولا نعلم ما في الضمائر؛ ليس تخفى عليك خافية.

وفي الآية دليل على نَفْي علم الأنبياء بالغيوب، إجماعاً منهم، واعترافاً به في تجاه الرب تعالى. وإذا لم يعلم الرسل والأنبياء الغيب، ونفاه عنهم سبحانه، فمن ذا الذي يدَّعيه لنفسه أو لأحد منهم مضاداً لأخبار الله تعالى؟

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ﴾ [المائدة: ١١٦].

أشار به إلى أن اتخاذهما إلهين تشريك لهما معك في الألوهية، لا إفرادهما بذلك.

إذ لا شبهة في ألوهيتك، وأنت منزه عن الشريك، فضلاً أن يتخذ إلهاً دونك، على ما يشعر به ظاهر العبارة، نبه عليه السعد التفتازاني. ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾، وهذا هو غاية الأدب وإظهار المسكنة لعظمة الله تعالى، وتفويض الأمر إلى علمه، وقد علم أنه لم يقله؛ فثبت بذلك عدم القول به.

﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴾ قال ابن عباس: أي: تعلم ما في غيبي؛ ولا أعلم ما في غيبك. ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ تعلم ما كان وما سيكون.

وفي الآية دليل على اختصاص الله تعالى بعلم الغيب؛ ورد على كل من يدعيه من الناس؛ أو يثبته لأحد من الخلق، سواء كان رسولاً، أو غيره.

فإن كلهم ـ في عدم العلم الغيب، أي غيب كان ـ سواسية.

﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]؛ أي: ما أمرتهم إلا أن وحِّدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً.

وفيه رد على النصارى في قولهم: إن المسيح ابن الله؛ فإنه ـ عليه السلام ـ اعترف هنا بعبديته، وربوبية الله له ولهم أجمعين.

وقال تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٥٠] المراد: خزائن قدرته التي تشتمل على كل شيء من الأشياء.

أمره ﷺ بأن يخبرهم بذلك، وأمره أن يقول لهم أيضاً: ولا أدَّعي أني أعلم الغيب من أفعاله حتى أخبركم به، وأعرفكم بما سيكون في مستقبل الدهر ﴿ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾.

فيه نفي علم الغيب عن خاتم الرسل ﷺ صريحاً لا يتطرق إليه شك ولا شبهة، وهو الحق الذي لا محيص عنه.

وقال تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾ [الأنعام: ٧٣].

قال المفسرون: صفة للذي خلق السموات والأرض، أو هو[1] يعلم ما غاب من عباده، وما يشاهدونه، فلا يغيب عن علمه شيء، ولا يعلم أحد غيره سبحانه شيئاً من الغيب.

فمن أثبت علم شيء من المغيبات لغير العالم به على الإطلاق، فقد أتى باباً عظيماً من الشرك.

وقال تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ ﴾ [التوبة: ٧٨]؛ أي: جميع

---

(١) إشارة إلى أنه خبر لمبتدأ محذوف، لا صفة.

ما يسرونه من النفاق، وما يتناجون به فيما بينهم من الطعن على النبي ﷺ، وعلى أصحابه، وعلى دين الإسلام.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾؛ أي: ما غاب عن العيان، فلا يخفى عليه شيء من الأشياء المغيبة، كائناً ما كان، وهذا يدل بفحواه على اختصاصه سبحانه بعلم الغيب، وإذا كان هذا العلم مختصاً به، فادعاؤه لغيره شرك به سبحانه.

ويدل له قوله تعالى: ﴿فَقُلۡ إِنَّمَا ٱلۡغَيۡبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠]؛ أي: الله هو المحيط بعلمه، المستأثر به، لا علم لي ولا لكم، ولا لسائر مخلوقاته.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ﴾ [يونس: ٦١]؛ أي: ما يغيب عن علمه ﴿مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ﴾؛ أي: نملة حمراء، التي هي خفيفة الوزن جداً.

﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ أي: في دائرة الوجود والإمكان.

وإنما عبَّر عنها بها، مع أنه سبحانه لا يغيب عنه شيء، لا فيهما، ولا فيما هو خارج عنهما؛ لأن الناس لا يشاهدون سواهما، وسوى ما فيهما من المخلوقات. وقدم الأرض على السماء؛ لأنها محل استقرار العالم، فهم يشاهدون ما فيها من قرب.

وقال تعالى: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [الأنعام: ٥٠] أي: ولا ادَّعي أنِّي أعلم بغيب الله.

فيه إنكار عن علمه ﷺ بالغيب، وهو نص في موضع النزاع، وقد تقدم قريباً.

وقال تعالى: ﴿تِلۡكَ﴾ [هود: ٤٩]؛ أي: قصة نوح عليه السلام ﴿مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ﴾؛ أي: من جنسها.

والأنباء جمع نبأ، وهو الخبر ﴿نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ﴾، والمجيء بالمضارع لاستحضار الصورة ﴿مَا كُنتَ﴾ يا محمد ﴿تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ﴾؛ أي: الوحي أو القرآن ﴿فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾.

فيه نفي علم الغيب عن النبي ﷺ، وعن العرب، وغيرُهم مثلهم في ذلك.

وقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣]؛ أي: علم جميع ما هو غائب عن العباد فيهما.

وخُصَّ الغيب، مع كونه يعلم بما هو مشهود، كما يعلم بما هو مغيب؛ لكونه من العلم الذي لا يشاركه فيه غيره. قاله في «فتح البيان».

﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾؛ أي: أمر الخلق كلهم، في الدنيا والآخرة، يوم القيامة، فيجازي كُلاً بعلمه.

﴿ فَٱعْبُدْهُ﴾ ولا تعبد غيره؛ فإن عبادة الغير، وإثبات علم الغيب له شرك به تعالى ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾، قيل: هذا الخطاب له ﷺ، ولجميع خلقه، مؤمنهم وكافرهم.

وفي تأخير الأمر بالتوكل، عن الأمر بالعبادة إشعارٌ بأنه ر ينفع دونها.

قال كعب الأحبار: فاتحةُ التوراة فاتحةُ الأنعام، وخاتمتُها خاتمةُ هود؛ يعني: هذه الآية: ﴿وَلِلَّهِ﴾ إلخ.

وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ﴾ [يوسف: ١٠٢-١٠٣] المذكور من أمر يوسف عليه السلام ﴿ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾؛ أي: أخباره ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ فيه نفي علم الغيب عن رسول الله ﷺ.

﴿ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ ﴾ على هدايتهم، وبالغت في ذلك ﴿ بِمُؤْمِنِينَ﴾ بالله؛ لتصميمهم على الشرك الذي هو دين آبائهم، وعلى الكفر.

وقد وجد ما ذكره الله تعالى هاهنا من عدم إيمانهم بتوحيد الألوهية في كل زمان، سيما في هذا الزمان الأخير الذي ظهر فيه الفساد في البر والبحر.

وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٨-٩] عما يقوله المشركون.

فيه بيان إحاطته سبحانه بالعلم، وعلمه بالغيب، وهذا يرشد إلى نفيه عن الغير.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٩]؛ أي: لا يحصي عددهم، ومقاديرهم، ولا يحيط بهم علماً ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾. وعدم العلم من غير الله يعم ما هو راجع إلى صفاتهم وأحوالهم، وأخلاقهم ومدد أعمارهم، وإلى ما هو راجع إلى ذواتهم.

أي: لا يعلم ذلك كله إلا الله سبحانه؛ لأنه هو المستأثر بذلك، ولا يشاركه أحد في علم ما هنالك.

قال ابن مسعود في هذه الآية: كذب النسابون، وعن عمرو بن ميمون مثلُه.

وعن أبي مجلز، قال: قال رجل لعليّ ـ كرم الله وجهه ـ: أنا أنسب الناس. قال: إنك لا تنسب الناس. فقال: بلى، فقال له عليّ: أرأيت قوله: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨]؟ قال: أنا أنسب ذلك الكثير. قال: أرأيت قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾؟، فسكت.

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النحل: ٧٧] قال في «فتح البيان»: أي: يختص ذلك به، لا يشاركه فيه غيره، ولا يستقلُّ به.

﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ﴾؛ أي: كرجع طَرْفٍ من أعلى الحدقة إلى أسفلها ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ منه بأن يكون في زمان نصف تلك الحركة.

والساعة المذكورة هي التي أعظم ما وقعت فيه المماراة من الغيوب المختصة به سبحانه، وهو إماتة الأحياء، وإحياء الأموات من الأولين والآخرين، وتبديل صُوَرِ الإمكان أجمعين.

قال تعالى: ﴿لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦].

أفاد هذا التعجب أن شأنه سبحانه في علمه بذلك خارج عما عليه إدراك المدركين. وقرىء «ولا تشرك» بالتاء. على أنه نَهْيٌ للنبي ﷺ أن يجعل لله شريكاً

في حكمه. والمراد بحكم الله: ما يقضيه، أو علم الغيب، والأولُ أولى.

ويدخل علم الغيب في ذلك دخولاً أولياً؛ فإن علمه سبحانه من جملة قضائه تعالى.

وقال تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٥١]؛ كقوم نوح، وهود، ولوط، وصالح في عبادتهم الأوثان؛ فإنها لم تُقِرَّ بالرب، بل عبدت الأوثان ونحوها من المخلوقات.

فأجابه موسى ـ عليه السلام ـ و﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾ هو من علم الغيب الذي استأثر الله به لا تعلمه أنت، ولا أنا: ﴿فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ أضاف موسى هذا العلم إلى الله سبحانه، ونفى ذلك عن نفسه.

فدل على أن الأنبياء لا يعلمون منه شيئاً إلا ما يخبر به سبحانه إياهم.

وقال تعالى: ﴿عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [المؤمنون: ٩٢]؛ أي: هو مختص بذلك، وهذا دليل آخر على الوحدانية. ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: أنه سبحانه متعالٍ عن أن يكون له شريك في الملك، أو في علم الغيب.

وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ﴾ [الأحزاب: ٦٣] ﴿عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾؛ أي: عن وقت حصولها، ووجودها، وقيامها، ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ يعني: أنه سبحانه استأثر به، ولم يُطْلِع عليه نبياً مرسلاً، ولا ملكاً مقرباً، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾؟.

قال في «فتح البيان»: الخطاب لرسول الله ﷺ، لبيان أنها إذا كانت محجوبة عنه لا يعلم وقتها، وهو رسول الله ﷺ، فكيف بغيره من الناس؟.

قال: وفي هذا تهديد عظيم للمستعجلين، وإسكات للمتحينين، والمشركين، ولمن يثبت علم المغيبات للأنبياء والصالحين، وغيرهم من الخلق أجمعين.

وقال تعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

فيه رَدٌّ على من يقول من الفلاسفة وغيرهم، من أن الله يعلم الأشياء علماً كلياً، ولا يعلمها علماً جزئياً.

فهذه الآية الشريفة نَصٌّ قاطع في محل النزاع، وحجة بالغة إلى الأعداء والأحباء، في كونه سبحانه عالماً بالعمل الجزئي الشامل لكل ذرة من الخلق، ومن جحده، فقد كفر.

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾ [سبأ: ١٤]؛ أي: ظهر لهم وانكشف ﴿أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾.

أي: لو صح ما يزعمونه من أنهم يعلمون الغيب، لَعَلِمُوا بموته، ولم يلبثوا بعد موته مدة طويلة في العذاب؛ أي: العمل الذي أمرهم به، والطاعة له، وهو إذ ذاك ميت.

قال الواحدي: قال المفسرون: كان الناس في زمن سليمان يقولون: إن الجن تعلم الغيب، فلما مكث سليمان قائماً على عصاه حَوْلاً ميتاً، والجنُّ تعمل تلك الأعمال الشاقَّة التي كانت تعمل في حياة سليمان، لا يشعرون بموته، حتى أكلت الأرضة عصاه، فَخَرَّ ميتاً، فعلموا بموته، وعلم الناس أن الجن لا تعلم الغيب.

وفي الباب روايات بطرق وألفاظ ذكرها في «فتح البيان».

والآية دلت دلالة واضحة على أن الغيب لا تعلمه الجن، ولا غيرهم من الإنس وغيرهم. بل هو خاصة لله سبحانه، وخصيصة لا يشاركه فيه إنس، ولا جن، ولا مَلَكٌ، ولا غيرهم من الخلق. ومثبته لغيره سبحانه مشرك بالله، في صفاته الخاصَّة به.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨].

ومن قذفِهِ بالحق تنصيصُه سبحانه في كتابه العزيز في مواضع لا تحصى بأن علم الغيب مختص به تعالى، وهو مستأثر به، لا شريك[1]

(١) قوله: لا شريك له في ذلك أحد... إلخ، الصحيح: لا يشركه في ذلك أحد.

له في ذلك أحد من السعداء، والأشقياء.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [فاطر: ٣٨]. أثبت سبحانه لذاته هذا العلم؛ إشارة إلى عدم شريك له فيه، وهو الحق الواضح الثابت بأدلة الكتاب والسنة عند كل فقيه ونبيه.

وقال تعالى: ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ١]؛ أي: مبدعهما وخالقهما ﴿ عَـٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾؛ أي: ما غاب وشوهد ﴿ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِى مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: ٤٦] قيل هذه محاكمة من النبي ﷺ للمشركين إلى الله تعالى.

عن ابن المسيب: لا أعرف آية قرئت، فدعى عندها، إلا أجيب، سواها.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: ٩] أي: ما أنا بأول رسول. قاله ابن عباس.

﴿ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى ﴾ فيما يستقبل من الزمان ﴿ وَلَا ﴾] أدري ما يفعل ﴿ بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾.

فيه نَفْيُ العلم عنه ﷺ بالأمور المستقبلة به، وبغيره من الناس. والآية تدل بفحوى الخطاب على اختصاص ذلك العلم به سبحانه وتعالى، وهو المراد هنا، وقد تقدم تفسيرها في الباب الأول من هذا الكتاب.

وقال تعالى: ﴿ قَالَ ﴾ [الأحقاف: ٢٣]؛ أي: هود ـ عليه السلام ـ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ ﴾ [] بوقت مجيء العذاب ﴿ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ لا عندي، ولا مدخل لي فيه، فأستعجل به.

﴿ وَأُبَلِّغُكُم ﴾؛ أي: وأما أنا، فإنما وظيفتي التبليغ و﴿ مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ ﴾ إليكم من ربكم ﴿ وَلَـٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ فيه نفي علم الغيب عن «هود» النبي ـ عليه السلام ـ، واختصاصه بالله تعالى، وأن القوم المشركين جاهلون مُصِرُّون على كفرهم وشركهم بالله في صفاته الواجبة التي من جملتها العلم بالغيب.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الحجرات: ١٨]. فيه بيان علمه تعالى بالغيب، ولازمه ألا يعلمه غيره أصلاً، كائناً من كان.

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الحشر: ٢٢]؛ أي: المعبود الذي لا تنبغي العبادة والألوهية إلا له ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ قدم الغيب على الشهادة؛ لكونه متقدماً وجوداً. والمعنى: عالم ما غاب عن الإحساس وما حضر.

وقيل: عالم السر والعلانية. وقيل: ما كان وما يكون. وقيل: الدنيا والآخرة. ولا مانع من الحمل عل الجميع؛ فإن اللفظ أوسع من ذلك، والعبرة بعمومه لا بخصوص الأسباب.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [التوبة: ٩٤]؛ أي: يوم القيامة ﴿فينبئكم بما كنتم تعلمون﴾ من الأعمال القبيحة، ويجازيكم عليها. وفيه وعد وتهديد.

وقال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [السجدة: ٦]؛ أي: الغالب القاهر ذو الحكمة الباهرة، في الإخبار عن الغيوب.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ﴾؛ أي: إن الوقت قيام الساعة علمه ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ لا يعلمه غيره.

ومثله قوله ﴿إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ أنذركم وأخوفكم عاقبة شرككم وكفركم، وأبين لكم ما أمر الله ببيانه، بإقامة الأدلة حتى يصير ذلك كأنه مشاهد.

وقال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الجن: ٢٦] الفاء لترتيب عدم الإظهار على تفرده سبحانه بعلم الغيب.

أي: لا يطلع على الغيب الذي يعلمه ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧]؛ أي: من اصطفاه من الرسل، أو من ارتضاه منهم لإظهاره على بعض غيبه؛ ليكون ذلك دالاً على نبوته.

قال القرطبي: ليس المنجم، ومن ضاهاه، ممن يضرب بالحصى، وينظر في الكف، ويزجر الطير، ممن ارتضاه من رسول، فيطلعه على ما يشاء من غيبه، بل

هو كافر بالله، مفترٍ عليه بحدسه وتخمينه، وكذبه. انتهى.

وقال الواحدي: وفي هذا دليل أن من ادَّعى أن النجوم تدله على ما يكون من حادث، فقد كفر بما في القرآن.

قال الزمخشري: فيه إبطال الكهانة، والسحر، والتنجيم؛ لأن أصحابها أبعدُ شيء من الارتضاء، وأدخلُه في السخط.

قال الرازي: وعندي أن الآية لا دلالة فيها على شيء مما قالوه؛ إذ لا صيغة عموم في غيبه، فيحمل على غيب واحد، وهو وقت القيامة؛ لأنه واقع بعد قوله: ﴿أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥] الآية.

فإن قيل: فما معنى الاستثناء حينئذ؟

قلنا: لعله إذا قربت القيامة يظهره، وكيف لا وقد قال: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥]، فتعلم الملائكة حينئذ قيام الساعة.

أو استثناء منقطع؛ أي: من ارتضاه من رسول يجعل بين يديه، ومن خلفه حفظة يحفظونه من شر مردة الجن والإنس.

ويدل على أنه ليس المراد أنه لا يُطْلِعُ أحداً على شيء من المغيبات إلا الرسل: أنه ثبت كما كان يقارب التواتر أن «شِقّاً» و«سطحياً» كانا كاهنين.

وقد عرفا بحديث النبي ﷺ قبل ظهوره، وكانا مشهورين بهذا العلم عند العرب حتى رجع إليهما كسرى.

فثبت أن الله قد يطلع غير الرسل على شيء من المغيبات.

وأيضاً أطبق أهل الملل على أن معبر الرؤيا يخبر عن أمور مستقبلة، ويكون صادقاً فيها.

وأيضاً قد نقل السلطان «سنجربن ملك شاه» كاهنة من بغداد إلى خراسان، وسألها عن أمور مستقبلة، فأخبرته بها، فوقعت على وفق كلامها.

قال: وأخبرني ناس محققون في علم الكلام والحكمة: أنها أخبرت عن أمور غائبة بالتفصيل، فكانت على وفق خبرها.

وبالغ أبو البركات في كتاب «التعبير» في شرح حالها، وقال: فحصت عن حالها ثلاثين سنة فتحققت أنها كانت تخبر عن المغيبات إخباراً مطابقاً. وأيضاً فإنا نشاهد ذلك في أصحاب الإلهامات الصادقة، وقد يوجد ذلك في السحرة أيضاً.

وقد نرى الأحكام النجومية مطابقة، وإن كانت قد تتخطف. فلو قلنا: إن القرآن يدل على خلاف هذه الأمور المحسوسة، لتطرق الطعن إلى القرآن، فيكون التأويل ما ذكرناه. انتهى كلامه بمعناه.

قال محمد بن علي الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ: أما قوله: إذ لا صيغة عموم في غيبه، فباطل؛ فإن إضافة المصدر، واسم الجنس من صيغ العموم كما صرح به أئمة الأصول وغيرهم.

وأما قوله: وهو استثناء منقطع، فمجرد دعوى يأباها النظم القرآنيّ.

وأما قوله: إن «شِقّاً» و«سطحياً» إلخ، فقد كانا في زمن يسترق فيه الشياطين السمع، ويلقون ما يسمعونه إلى الكهان، فيخلطون الصدق بالكذب كما ثبت في الحديث الصحيح.

وفي قوله: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠] ونحوها من الآيات، فباب الكهانة قد ورد بيانه في هذه الشريعة، وأنه كان طريقاً لبعض الغيب بواسطة استراق الشياطين، حتى منعوا ذلك بالبعثة النبوية ـ على صاحبها الصلاة والسلام والتحية ـ.

قالوا: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۝٨ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩ـ١٠].

فباب الكهانة في الوقت الذي كانت فيه مخصوص بأدلته، فهو من جملة ما يخصص به هذا العموم، فلا يَرِدُ ما زعمه من إيراد الكهانة على هذه الآية.

وأما حديث المرأة الذي أورده، فحديث خرافة، ولو سلم وُقوع شيء مما حكاه عنها من الأخبار، لكان من باب ما ورد في الحديث: «إن في هذه الأمة

محدثين، وإن منهم عمر»، فيكون كالتخصيص لعموم هذه الآية، لا نقضاً.

وأما ما اجترى به على الله وعلى كتابه، من قوله في آخر كلامه: فلو قلنا: إن القرآن يدل على خلاف هذه الأمور المحسوسة، لتطرق الطعن إلى القرآن.

فيقال له: ما هذه بأول زلة من زلاتك، وسقطة من سقطاتك.

وكم لها لديك من أشباه وأمثال نَبَضَ بها عِرْق فلسفتك، وركض بها الشيطان الذي صار يتخبطك في مباحث تفسيرك.

يا عجباً لك! أيكون ما بلغك من خبر هذه المرأة ونحوه موجباً لتطرق الطعن إلى القرآن؟! وما أحسن ما قاله بعض أدباء عصرنا:

وَإذا رَامتِ الذبابةُ للشمس ... غِطاءً مَدَّتْ عليها جَناحاً

وقلت من أبيات منها:

مَهَبُّ رياحٍ سَدَّهُ بجناحٍ ... وقَابَلَ بالمِصباحِ ضَوْءَ صَباحِ

فإن قلت: إذاً قد تقرر بهذا الدليل القرآني أن الله يظهر من ارتضى من رسله على ما شاء من غيبه.

فهل للرسول الذي أظهره الله على ما شاء من غيبه أن يخبر به بعض أمته؟.

قلت: نعم، ولا مانع من ذلك.

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ من هذا مالا يخفى على عارف بالسنة المطهرة، فمن ذلك ما صح أنه قام مقاماً أخبر فيه بما سيكون إلى يوم القيامة، وما ترك شيئاً مما يتعلق بالفتن ونحوها، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه.

وكذلك ما ثبت من أن حذيفة بن اليمان كان قد أخبره رسول الله ﷺ بما يحدث من الفتن بعده، حتى سأله عن ذلك أكابر الصحابة، ورجعوا إليه.

وثبت في «الصحيح» وغيره: أن عمر بن الخطاب سأله عن الفتنة التي تموج كموج البحر، فقال: إن بينك وبينها باباً، فقال عمر: هل يفتح، أو يكسر؟ فقال: بل يكسر، فعلم عمر أنه الباب، وأن كسره قتله، كما في الحديث

الصحيح المعروف أنه قيل لحذيفة: هل كان عمر يعلم ذلك؟ فقال: نعم. كان يعلم أن دون غد الليلة.

وكذلك ما ثبت من إخباره لأبي ذر بما يحدث له مما حدث له، وإخباره لعليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بخبر ذي الثدية، ونحو هذا مما يكثر تعداده، ولو جمع، لجاء منه مصنف مستقل.

وإذا تقرر هذا، فلا مانع من أن يختص بعض صلحاء هذه الأمة بشيء من أخبار الغيب التي أظهرها الله لرسوله ﷺ، وأظهرها رسوله ﷺ لبعض أمته، وأظهرها هذا البعض من الأمة لمن بعدهم. فتكون كرامات الصالحين من هذا القبيل. والكل من الفيض الرباني بواسطة الجناب النبوي. انتهى كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ.

ومن الأدلة الدالة على رد الإشراك في العلم، ما روي عن الربيع بنت معوذ بن عفراء، قالت: جاء النبي ﷺ فدخل حين بُنِيَ عليَّ، فجلس على فراشي كمجلسك مني، فجعلتْ جُويْرِيَاتٌ لنا يضربْنَ بالدف، ويندبْن من قُتِلَ من آبائي يوم «بدر». إذ قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غد. فقال: «دعي هذه، وقولي بالذي كنت تقولين» رواه البخاري كذا في باب: إعلان النكاح من «المشكاة».

قال على القاري في «المرقاة» إنما منع؛ لقولها: وفينا نبي. . . إلخ؛ لكراهة نسبة علم الغيب إليه؛ لأنه لا يعلم الغيب إلا الله. وإنما يعلم الرسل من الغيب ما أخبروا معجزة لهم.

قال بعض العلماء: إن الربيع كانت امرأة من الأنصار، فجاء النبي ﷺ في عرسها، وجلس عندها. وكانت للأنصار جوار أخذْنَ في الغناء، فقلن في مدح النبي ﷺ: إنه يعلم الأمر المستقبل، فمنعهن رسول الله ﷺ أن يقلن هذا، وأمرهن أن يقلن القول السابق.

فدل هذا على أن لا ينبغي أن يعتقد في أحد من الأنبياء والأولياء، والأئمة والشهداء، وغيرهم، أنهم يعلمون الغيب، ويدركون ما هو كائن بعد غد.

بل لا يحسن هذه العقيدة في حقه ﷺ الذي هو سيد المرسلين، وخاتم النبيين، فضلاً عن غيره، ولا يحسن أن يمدحه بمثل ذلك.

وأما هؤلاء الشعراء الذين يبالغون في مدائح الأنبياء والرسل، وأهل الكرامة والشيوخ، والأساتذة، والملوك، ويأتون بإطراء فيهم، ويتجاوزون الحدود، فيصفونهم بأوصاف لا تليق إلى لله، ويرون أن المبالغة والإغراق يجوز في الشعر.

فهذا من أبطل الباطلات، وأسوأ المقالات؛ لأن النبي ﷺ لم يُجِزْ مثل هذا المدح في شعر الجويريات الأنصارية له.

فأي عاقل يرضى بأن يسمع مثل هذا النظم، أو يكتبه في بياضه وديوانه، أو ينشده في مجالسه ويتواجد عليه؟.

وأخرج البخاري عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، قالت: من أخبرك أن محمداً ﷺ يعلم الخمس التي قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾، فقد أعظم الفرية.

والمراد بهذه الخمس هي الآيات التي في آخر سورة لقمان، وقد تقدم تفسيرها.

قال بعض العلماء: المعنى: أن كل شيء من الأمور المغيبة داخل في هذه الخمس.

فمن قال: إن رسول الله ﷺ كان يعلم هذه الخمس التي شملت كل أمر غيبي، فقد أتى بالفرية العظمى.

فكيف بمن يعتقد هذا في حق إمام، أو كريم، ويقول: إن الرسول إنما أبى عنه أدباً بالشريعة؟.

فإن القائل بذلك أكذب القائلين؛ فإنه لا يعلم الغيب ـ كائناً ما كان، وفي أي شأن ـ إلا الله رب العالمين.

وعن أم العلاء الأنصارية، قالت: قال رسول الله ﷺ: «والله لا أدري، والله

لا أدري، وأنا رسول الله، ما يفعل بي ولا بكم» رواه البخاري. كذا في باب: البكاء والخوف من «المشكاة».

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩].

نقل على القاري في «المرقاة» عن الطيبي وُجُوهاً في معنى هذا الحديث.

ثم قال: والحاصل أنه يريد نَفْيَ علم الغيب عن نفسه، وأنه ليس بمطلع عليه، وأنه غير واقف ولا مطلع على المقدر له ولغيره، والمكنون من أمره وأمر غيره.

لا أنه متردد في أمره، غير متيقن بنجاته؛ لما صح من الأحاديث الدالة على خلاف ذلك. انتهى.

قال بعض أهل العلم: إن معاملة الله بعباده في الدنيا، وفي القبر، وفي الآخرة شيء لا يعلم به أحد من الناس، لا النبي، ولا الوليّ، لا بالنسبة إلى نفسه، ولا بالنسبة إلى غيره.

ولو سُلِّم أن الله اخبر بعض المقبولين بشيء على طريقة الوحي والإلهام، وأعلمه أن عاقبة فلان بخير أو بسوء، فهذا أمر مجمل.

والعلم بالزيادة عليه، ودرك تفصيله خارج عن دائرة قدرتهم.

قال في «فتح البيان» في تفسير الآية المذكورة: أي: ﴿ما أدري ما يفعل بي﴾: فيما يستقبل من الزمان، هل أبقى في مكة، أو أخرج منها؟ وهل أموت، أو أُقتل كما فُعل بالأنبياء قبلي؟

وما أدري ما يفعل بكم، يعني: هل تعجل لكم العقوبة؛ كالمكذبين قبلكم، أم تمهلون؟ وهذا إنما هو في الدنيا.

وأما في الآخرة، فقد علم أنه وأمته في الجنة، وأن الكافرين في النار.

وقيل: إن المعنى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] يوم القيامة.

قيل: إنها لما نزلت، قدح المشركون، وقالوا: كيف نتبع نبياً لا يدري ما يُفعل به، ولا بنا؟ وأنه لا فضل له علينا؟.

فنزل قوله تعالى: ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح: ٢]، والأول أولى؛ لما ثبت في «صحيح البخاري» وغيره من حديث أم العلاء، قالت: «لما مات عثمان بن مظعون، قلت: رحمكَ الله يا أبا السائب، شهادتي عليك لقد أكرمك الله، فقال رسول الله: «وما يدريك أن الله أكرمه؟ أما هو، فقد جاءه اليقين من ربه، وإني لأرجو له الخير، وما أدري ـ وأنا رسول الله ـ ما يُفعل بي، ولا بكم». قالت أم العلاء: فواللهِ لا أُزكِّي بعده أحداً. انتهى.

وهذا يرشدك إلى أن القول بنسخ هذه الآية ضعيف جداً.

والمراد: نَفْيُ علم الغيب عنه، وبيان أن الله مستأثر به، دون خلقه.

وهذا حق لا يتطرق إليه النسخ، والله أعلم.

وفي حديث عمر يرفعه في قصة جبريل ـ عليه السلام ـ، قال: «فأخبرني عن الساعة، قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل».

فيه نَفْيُ علم الغيب عن الأنبياء، والملائكة.

وفي رواية أبي هريرة: «في خمس لا يعلمهن إلا الله، ثم قرأ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [] الآية».

والحديث متفق عليه، وله دلالة على نفي الغيب عن الخلق.

وفي حديث ابن مسود: إن من العلم أن تقول لما لا تعلم: الله أعلم، قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [صٓ: ٨٦]. متفق عليه.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ:

«قال الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. واقرؤوا إن شئتم: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ [السجدة: ١٧] متفق عليه.

هذا الحديث فيه دليل على نفي العلم بالغيب عن البشر، والرسول أيضاً بشر، فلا علم له أيضاً، كسائر البشر.

وإخباره ﷺ بما في الجنة من النعيم وأنواعه، وما في النار من النقم وأقسامها، فأمر آخر أخبره الله تعالى به، إنذاراً، وتبشيراً لعباده.

فكان ذلك معجزة له ﷺ، لا علماً بالغيب.

وإثبات العلم بما كان وما يكون لأحد من الكرام، مذهب الرافضة.

فإنهم يثبتون هذا لأئمتهم افتراء منهم عليهم، ولو كانوا عالمين بذلك، لاستكثروا من الخير، ولم يمسهم السوء الذي أصابهم من أيدي بني أمية، وبني العباس.

ولكن الأمر الصواب أنهم كانوا كسائر العباد، في عدم العلم بالمغيبات.

وشأنهم أرفع من أن يدَّعوا لهم هذا الأمر، أو يتفوَّهُوا به على خلاف ملة الإسلام الحقة.

فقد دلت الأدلة القرآنية والنصوص الحديثية على أن الله سبحانه مستأثر بعلم الغيب، لا شريك له في ذلك أحد من خلقه.

ومن ادَّعى هذا، فكأنه ادعى الألوهية، ونعوذ بالله منها.

وصفة العلم له سبحانه إمام أئمة الصفات.

والآيات في هذا الباب كثيرة طيبة جدّاً لا يحصرها المقام، ولا تخفى على من له بالتلاوة أدنى إلمام.

تم ـ بحمد الله، وحسن توفيقه ـ طبع الجزء الأول من النصيب الأول من كتاب «الدين الخالص» للسيد محمد صديق حسن خان.

ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الثاني، وهو تكملة النصيب الأول، وأوله باب في رد الإشراك في التصرف».

والله المستعان على الإتمام، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على محمد عبدِ الله، ورسوله، وعلى آله، وصحبه، وسلم.

* * *

فهرس الموضوعات